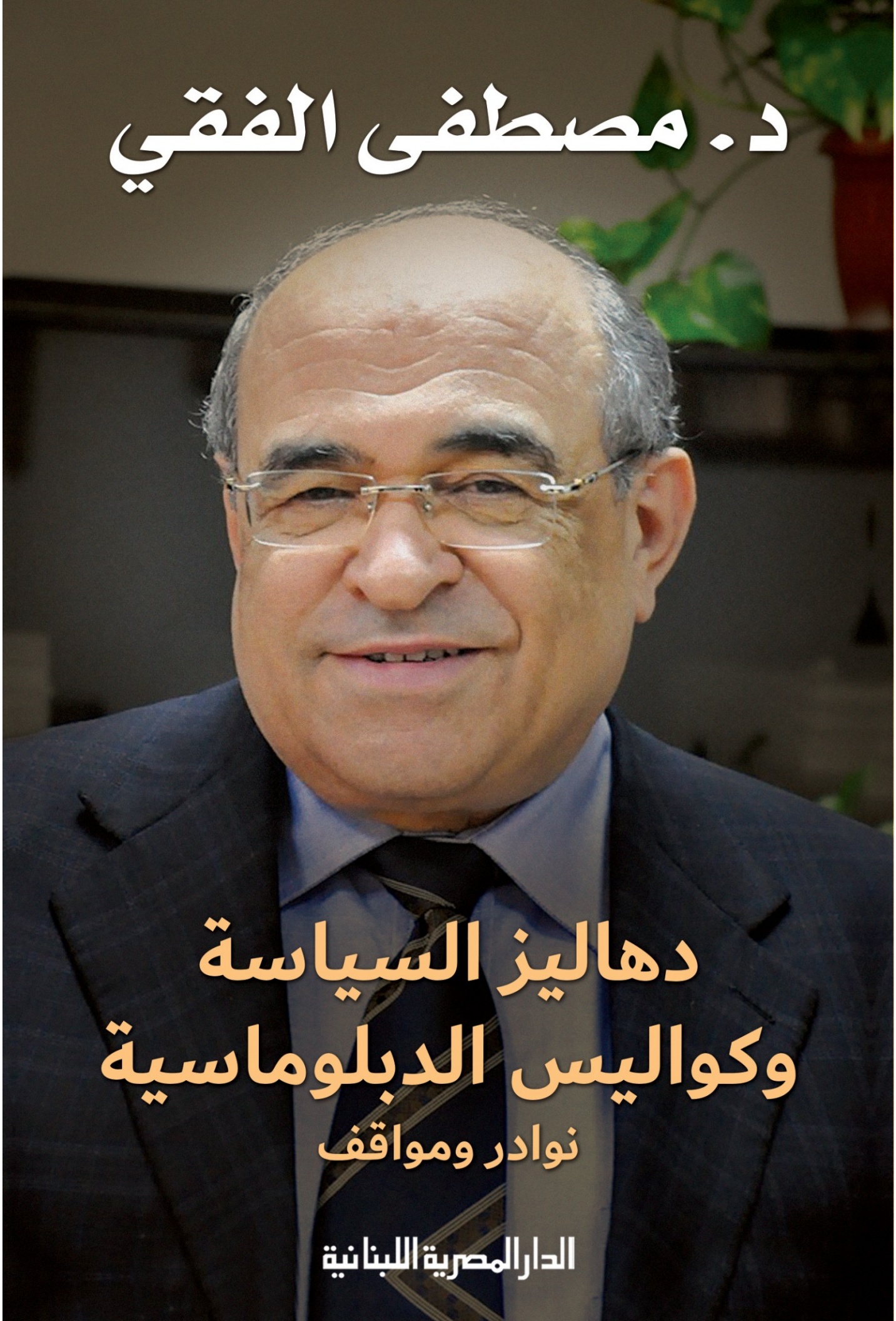

# د. مصطفى الفقي

# دهاليز السياسة وكواليس الدبلوماسية

## نوادر ومواقف

الدار المصرية اللبنانية

دهاليز السياسة

وكواليس الدبلوماسية

نوادر ومواقف

الفقي، مصطفى، 1944-....

دهاليز السياسة وكواليس الدبلوماسية: نوادر ومواقف/

مصطفى الفقي.- ط1.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2020.

344ص؛ 21سم.

تدمك: 9789777952453

1- السياسة - مقالات ومحاضرات.

2- الدبلوماسية - مقالات ومحاضرات.

أ- العنوان. 320.4

رقم الإيداع: 2019/ 17417

16 عبد الخالق ثروت القاهرة.

تليفون: 23910250 202 +

فاكس: 23909618 202 + - ص. ب 2022

E-mail:info@almasriah.com

www. almasriah.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى: 2020م

جميع الحقوق محفوظة للدار المصرية اللبنانية، ولا يجوز،

بأي صورة من الصور، التوصيل، المباشر أو غير المباشر، الكلي أو الجزئي، لأي مما ورد في هذا المصنف، أو نسخه، أو تصويره، أو ترجمته أو تحويره أو الاقتباس منه، أو تحويله رقميّا أو تخزينه أو استرجاعه أو إتاحته عبر شبكة الإنترنت، إلا بإذن كتابي مسبق من الدار.

# دهاليز السياسة

# وكواليس الدبلوماسية

## «نوادر ومواقف»

د. مصطفى الفقي

الدار المصرية اللبنانية

المحتـويات

مقدمة..... 13

الباب الأول

ذكرياتي.. مع كبار المشايخ والأولياء

`

ذكريات مع الشيخين «عبد الباسط» و«الطبلاوي»..... 17

شكوى كيدية ضد الشيخ «جاد الحق»..... 20

غضب شيخ الأزهر..... 23

«الشيخ الشعراوي» في المطار..... 26

«الشيخ الشعراوي» مرتديًا «البدلة» في لندن..... 29

غضب الأئمة..... 31

الشيخ «محمد»..... 33

عندما ردد الرئيس «مبارك» الدعاء وراء «أحمد فراج» داخل الحرم... 36

مولانا «الميرغني» وموقف لا أنساه..... 38

عندما فقدت حذائي في مسجد «الحسين»!..... 41

الأزهري الكبير والفتاة الإنجليزية..... 44

أبو حصيرة..... 47

الباب الثاني

مواقف دبلوماسية وحكاوي سياسية

ملكة بريطانيا وضابط المفرقعات المصري..... 53

«حافظ الأسد» والإنفلونزا قبيل وفاته..... 56

الجنرال «عدنان» في دمشق..... 59

وصول «صدام حسين» إلى «القاهرة» فجأة!..... 62

«صدام» يحرك الستارة بنفسه ليحمي «أسامة الباز» من أشعة الشمس.. 65

عندما تلقيت اتصالًا من «طارق عزيز»..... 68

«القذافي» وختم الإرهاب!..... 71

عندما رقص رئيس زامبيا في قصر القبة..... 74

(أم علي) في الطائرة..... 77

«عمر سليمان» والأمير السعودي..... 80

أضاعها «صلاح سالم» وأعادها «مصطفى الفقي»!..... 83

«رفعت المحجوب» وأمير البحرين الراحل..... 86

يوم افتتاح الأوبرا المصرية..... 89

الباب الثالث

مبارك يقاطعني..

والسيدة الأولى تعاقبني

يوم أن تأخرت عن موعدي مع الرئيس..... 95

مشادة أمام السيدة الأولى..... 97

إغماءة في «السليمانية»..... 100

بطيخة الرياسة..... 103

عندما اصطدمت بزجاج القاعة الملكية في «العقبة»..... 105

حين تأخر السفير عشرين دقيقة عن موعده مع الرئيس..... 108

استقبالي لـ «أبو عمار» في المطار..... 111

محاولة شاب اقتحام بيت الرئيس..... 114

زيارة «مبارك» للغردقة فجأة..... 117

«خالد عبد الناصر» و«جمال السادات»!..... 120

«هيلموت كول» و«الكافيار بالزبد»!..... 123

يوم انتحار «سليمان خاطر»..... 126

الباب الرابع

أنا وزوجتي بريشة

الفنان صلاح طاهر

لوحات ومرايا..... 131

يوميات الخدمة العسكرية..... 134

فوبيا المصاعد والارتفاعات..... 137

التفوق الدراسي..... 140

مرايا وعدسات..... 143

زميلي في الفصل تلميذ يهودي..... 146

عندما أغفو أحيانًا..... 149

الحذاء الضيق..... 152

المحمول ونوادره..... 155

«ناصر» و«كمال الدين حسين» في دمنهور..... 157

«هيكل» و«شعراوي جمعة» والتسجيلات..... 160

الباب الخامس

أم كلثوم وعبد الحليم في شوارع لندن

توديع أم كلثوم من مطار «هيثرو»..... 165

أيام «عبد الحليم حافظ» الأخيرة في «لندن»..... 168

«أمينة رزق» في مجلس الشورى..... 171

«هدى عبد الناصر» في لندن..... 174

زيارة الرئيس «السادات» الأولى إلى «المملكة المتحدة»..... 177

السفير «سعد الشاذلي» وسرقة في «لندن»..... 180

عندما اتصل بي الفنان «محمد عبد الوهاب»..... 183

وسقط «الليثي ناصف» من الدور الحادي عشر!..... 186

من الذي قتل «علي شفيق» في العاصمة البريطانية؟..... 189

حادث سيارة ومحاولة تجنيد..... 192

المفاتيح التي ضاعت في لندن..... 195

الباب السادس

الهند.. □بينا

وحكايات لا تنسى

نوادر دبلوماسية..... 201

حين ركبت سيارة «الرئيس» في «نيويورك»..... 204

تناسخ الأرواح والفلسفة الهندية..... 207

يوم مصرع «سانجاي غاندي»..... 209

قراءة الطالع في الهند!..... 212

الهنود وعيد الألوان!..... 215

يوم أن قابلت قرينة «القذافي» وابنها في «□يينا»..... 218

في «□يينا».. أكاديمية إسلامية وكنيسة قبطية!..... 221

الإليزيه والمارينيه..... 224

أول زيارة لـ «موسكو»..... 227

الفرق بين الرشوة والهدية في العقل البريطاني..... 230

أنا والسائق.. عيد ميلاد!..... 233

حقنة تطهير في «كوريا الشمالية!»..... 236

الباب السابع

الدبلوماسية وآدابتناول الطعام!


المعهد الدبلوماسي وبروتوكول الطعام..... 241

26 أغسطس 1977..... 244

16 يناير 1996..... 247

قصة تغيير وزاري..... 250

مهم أم عاجل؟..... 253

خبر غريب نشرته الصحف الإسرائيلية عام 1971..... 256

أمسية مع «فؤاد» باشا..... 259

انقطاع المياه في الصباح..... 262

محاولات إنقاص الوزن..... 264

المعطف المفقود..... 267

إعادة فتح باب الطائرة..... 270


الباب الثامن

الحضارة الفرعونية وسر القبعة!

جائزة النيل.. ومكالمة «زاهي حواس»..... 275

قصة القبعة والوزن الدولي..... 278

«زاهي حواس» و«مقبرة سقارة»..... 281

المفكر الكبير والفنانة الشابة..... 284

حين بكى «سمير سرحان»!..... 287

صالون «شمس الإتربي»..... 290

عذابات الطفولة..... 293

غياب الكيمياء..... 296

«الحفّار» الضائع والسرقة الدفترية..... 299

السياسة والرياضة..... 302

لقاء في مقر حزب الله..... 305

الباب التاسع

في حجرة عميد الأدب العربي على

كورنيش الإسكندرية


حجرة «طه حسين»..... 311

مكتبة «الإسكندرية» ودار «الأوبرا» المصرية..... 314

مكتبة «الإسكندرية» وإعلان «أسوان» 1990..... 317

مظاهرة الكاتدرائية لنصرة الشعب الفلسطيني..... 320

مدرسة الطب المصرية..... 323

زيارة للسجن..... 326

رحيل عصر النجوم اللامعة..... 329

يوم رفع العلم المصري في «طابا»..... 332

عندما جرى منعي من الكتابة في «الأهرام»..... 335

«الخنساء» في مجلس الشعب..... 338

المهمشون..... 340

# مقدمة

شاءت ظروف حياتي أن أتقلب في مواقع مختلفة، بعضها سياسي وبعضها أكاديمي، بعضها دبلوماسي وبعضها برلماني، بعضها في الداخل وبعضها في الخارج، مع تواصل مستمر بأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، على امتداد أكثر من نصف قرن؛ فكان طبيعيًّا أن تتكون لديّ حصيلة من ذكريات حاشدة في المجالات المختلفة، وقد انتقيت منها مجموعة من النوادر والأحداث العابرة، لعلها تسجل شيئًا مما تضمه خزانة ذكرياتي..

وها أنا ذا أبسطها للقارئ العربي، لعله يجد فيها بعضًا من ثقافة، وشيئًا من معرفة، وقدرًا من ترفيه؛ إذ لا يعلق في الذهن إلا ما يحب الإنسان أن يقرأه ، وها هي سطور قد يحب القارئ المرور عليها؛ ليكتشف من أجوائها شيئًا من رؤية شاملة، لما جرى فيها، وما أحاط بها من بيئة سياسية ومناخ ثقافي، ولقد حرصت على الإيجاز لأن الكلمات المركزة أكثر وقعًا من السرد المستفيض.. كما تخيرت لها عنوانًا، هو (بين دهاليز السياسة وكواليس الدبلوماسية)، ولعلي أتطلع، مع القارئ، إلى قضاء وقت ممتع مع صفحات هذا الكتاب، الذي يختلف عن معظم ما كتبت..

تحية للقارئ وللناشر ولمن يمر على ما كتبته عبر السنين.

د.مصطفى الفقي

إبريل 2019

# البـاب الأول

## ذكرياتي..

## مع كبار المشايخ والأولياء

### ذكريات مع الشيخين «عبد الباسط» و«الطبلاوي»

في عام 1980، كنت أعمل دبلوماسيًّا في السفارة المصرية في «الهند» وكانت تأتينا وفود من الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، بدعوة من مسلمي «الهند»، الذين كان يزيد عددهم حينذاك على مائة مليون نسمة، فزارنا اثنان من وزراء الأوقاف في أوقات متتالية، ثم بدأت «مصر» تستخدم الميزة النسبية لها في إرسال قراء القرآن الكريم، ذوي الشهرة الكبيرة في العالمين العربي والإسلامي.

وكان أول من زارنا هو القارئ الشهير الشيخ «عبد الباسط عبد الصمد»، وهو صاحب شعبية كاسحة، حتى أن البعض قد أشهر إسلامه عند سماع صوته، كما افتتن به الرجال والنساء على السواء، حتى كانت الصحافة تداعبه قائلة (عبد الباسط براندو).. وكانت الدعوة الأولى للقارئ الشهير في مدينة الهند القديمة ومسجدها العتيق، الذي يؤمه أحيانًا مئات الألوف من البشر.

وعندما جرى الإعلان عن تلاوة الشيخ «عبد الباسط» في «دلهي القديمة»، احتشد عشرات الألوف من المسلمين، عند مداخل المسجد والشوارع المحيطة به. وكانت هناك منصة عالية يجلس عليها الشيخ ويرافقه مندوب من السفارة، وكنت أنا ذلك المحظوظ بحكم إشرافي على الشئون الثقافية والقنصلية، إلى جانب عملي الدبلوماسي.. وما أن بدأ الشيخ في تلاوته التي تشد الأسماع وتخطف القلوب، حتى انغمر الآلاف في البكاء وعلت الأصوات في تحية مصر الإسلامية وأزهرها الشريف، والشيخ يزداد تألقًا مع سخونة الموقف وانفعال المستمعين.. وأدعي هنا أنها كانت من أسعد لحظات حياتي تلك، التي رأيت فيها ذلك المشهد..

وفجأة صعد إلى المنصة عدد من الهنود ومعهم «جلد نمر محنط»، يبدو رائع الجمال، وصمموا على تقديمه هدية للشيخ؛ فتوقف عبد الباسط عن التلاوة دقيقتين لاستلام الهدية، وهمس في أذني: «هل هي هدية قيمة؟ كم تساوي؟» فقلت له وبأسعار ذلك الزمان: «إنها تساوي عشرة آلاف روبية هندية تقريبًا»، فقال الشيخ: «أي بكم دولار؟»، فقلت: «أي حوالي 1000 دولار»، فرد الشيخ: «إذًا، هم يستحقون نصف ساعة إضافية على الساعة المقررة»، ثم انشرح تمامًا وتجلى صوته، وتجاوب معه الناس بشكل غير مسبوق، وكنت أفكر في المشكلة المعقدة: كيف سنخرج من هذا التجمع، وأنا أعاني من «فوبيا الأماكن المزدحمة»، كما أنني واثق من أن كل شخص من الحاضرين يريد أن يلمس عباءة الشيخ الجليل، ولم يطل تفكيري؛ إذ تلقفنا عدد من الضباط والجنود الهنود، في اتجاه عكسي من الناس وأركبونا سيارة فرت بنا في اتجاه السفارة.

إنني لا أعرف ماذا كان يمكن أن يحدث، لو لم تتم هذه الحيلة الذكية! ربما كنا قد أصبنا على الأقل بجراح وخدوش في أحسن الأحوال.

أما المرة الثانية التي أتذكرها جيدًا، فقد كانت زيارة الشيخ «الطبلاوي» بصوته العريض والعميق في الوقت ذاته، ولقد تأثر «الهنود» بقراءته كثيرًا وطربوا لها في مساجدهم، كما تعودوا مع مشاهير القراء من «مصر». وكان يرافق الشيخ «الطبلاوي» إذاعي راحل، كان مفتونًا بالشيخ ويبكي كلما استمع إلى صوته، وكانت لديه رغبة جارفة في اقتناء «الببغاوات» الشهيرة من «الهند».. وبالفعل عكف في السفارة على شراء بعضها له وللشيخ، وكان حوارهما الممتع حول أي «الببغاوات» يكون لكل منهما شيئًا طريفًا، إلى أن استقر كل واحد على الببغاء الذي يريده، ثم عاد الشيخ إلى قراءته الرائعة وتلاوته الرصينة، وعاد الإعلامي إلى تسجيلاته وبرامجه.. وكأن لم يكن بينهما حوار منذ دقائق حول اختيار الببغاوات، فإذا الشيخ يتجلى من جديد ويعيد ويزيد، والإعلامي يبكي أمام آيات الوعيد في الذكر الحكيم.

إن «الهند» متحف للزمان والمكان، ومدرسة يتعلم فيها كل إنسان؛ فالأمة الهندية ذات رصيد حضاري هائل وتراث ثقافي كبير وتراكم فلسفي وروحي بغير حدود، ولقد تعلمت من سنوات وجودي فيها ما لم أتعلمه في مكان آخر، وكنت قد عشت في «مصر» ـ بالطبع ـ ثم «بريطانيا» بعدها دبلوماسيًّا وطالبًا، ولكن بقيت «الهند» في الذاكرة قصة كبرى، يصعب تجاوزها أو الإقلال من شأنها، وأنا أتذكر أن الشيخ د.«عبد المنعم النمر»، وكان وزيرًا للأوقاف عندما حضر إلى «الهند» بدأ يتذكر سنوات شبابه؛ لأنه تخرج من جامعتها الإسلامية وأحاط بأخلاق الهنود وتشرب أفكارهم، فكان قريبًا منهم على الدوام..

إنها أيام مضت وذكريات لا تنسى لسنوات، قضيتها في بلاد «المهاتما غاندي» و«جواهر لال نهرو» وأيضًا مولانا «أبو الكلام آزاد»!

## شكوى كيدية ضد الشيخ «جاد الحق»

تعاملت من خلال موقعي في مؤسسة الرئاسة مع علماء «الأزهر الشريف»، وفي مقدمتهم الإمام الراحل «جاد الحق علي جاد الحق» شيخ الأزهر الأسبق، وقد كان عالمًا هادئًا وقورًا، أمضى كل حياته في القضاء الشرعي، ثم تولى الوظائف الثلاث الكبرى على المستوى الديني؛ فكان مفتي الديار المصرية ثم وزير الأوقاف ثم شيخ الأزهر، بعد وفاة الشيخ «عبد الرحمن بيصار»، الذي كان ذات يوم مديرًا للمركز الإسلامي في «واشنطن»، وحضر افتتاحه عام 1959 مع الرئيس الراحل «دوايت أيزنهاور».

ونعود إلى شيخنا الجليل «جاد الحق»، الذي كان يتميز بصلابة، لم أر لها مثيلًا فهو لا يغير رأيه حين يلتزم به، ويؤمن باستقلالية الأزهر وكرامة علمائه، وكانت له فتاوى يختلف فيها مع التوجهات الرسمية للدولة، تتصل بأرباح البنوك، والحجم الأمثل للأسرة المسلمة، ومشروعية الاستماع إلى

الفن ومشاهدة كل أعماله. ولم يساوم الشيخ على مواقفه تلك، وظل قابضًا على آرائه، لا يتنازل عنها ولا يتردد.

وأتذكر أن الرئيس الأسبق «مبارك» قد أوفدني إلى فضيلته برسالة، تتصل ببيان يزمع «الأزهر» إصداره حول تقويم الساحة الفنية في البلاد. وقد ذهبت إلى الشيخ الذي أعرفه جيدًا فاستقبلني استقبالًا طيبًا، وتباسطنا في الحديث ساعة أو بعض ساعة، وحكى لي يومها بعض الطرائف في التاريخ الإسلامي، منها: قصة «الحجاج بن يوسف الثقفي» وزوجته «هند»، وزفافها إلى أمير المؤمنين الأموي، بعد طلاقها من الحجاج المعروف بالعنف والغلظة، وصاحب الخطبة الشهيرة من فوق منبر المسجد الجامع في «بغداد» عندما قال للعراقيين: «إني أرى رؤوسًا قد أينعت وحان قطافها!».

ولأن الشيخ كان ودودًا في جلساته الخاصة، فإنه أمعن في إكرامي.. وعندما كنت مغادرًا، وهو يودعني لدى الباب، قلت له: «يا مولانا هل أعتبر أن وجهة نظر الرئيس مقبولة، وأن طلبه سوف يُلَبَّى؟ فقال لي: «لا.. للرئيس ما يراه فهو ولي الأمر، وللأزهر ما يراه فهو حارس العقيدة!». وعندما عدت إلى الرئيس، وأبلغته بأن الإمام الأكبر لا يتحمس لوجهة نظر الدولة، أبدى إعجابه بصلابة الشيخ، ووافقت الدولة على ما ارتآه.

وعندما تحدد موعد عقد قران ابنتي الكبرى، في 11 يناير عام 1995، قرر الشيخ وهو الإمام الأكبر أن يحضر لعقد القران بنفسه في منزلي؛ خلافًا لتقاليده المعروفة، رغم موقعه الكبير.. وقد فعل ذلك عن رضًى ومحبة لا أنساها له، ولازلت أتذكر أن الرئيس قد استقبل الشيخ «جاد الحق» في مكتبه ذات صباح، ودق لي الرئيس الجرس ست مرات لأدخل إليه، ويعطيني في كل مرة تعليمات بأمور يطلبها الشيخ، وهي تتصل بمناهج التربية الدينية في المدارس، وخطب الجمعة في المساجد، وموقف الإعلام من الأزهر، وغير ذلك من الموضوعات التي يتمسك فيها الشيخ بوجهة نظره تمامًا، دون تردد أو تنازل، وكنت ألاحظ أن الرئيس الأسبق «مبارك» يقدره كثيرًا، شأن تقديره الواضح لعلماء الدين الإسلامي والمسيحي، ورجال سلك القضاء.

وذات يوم وصلت إليّ شكوى من بعض الأزهريين ينتقدون فيها الشيخ، ويتهمونه في ذمته المالية، رغم أن ذلك كان أبعد ما يكون عنه، وقالوا إنه يستخدم أحد المباني الأزهرية في حي المعادي كاستراحة له، ولم يكن ذلك صحيحًا. وعندما قرأ الرئيس الشكوى، كان الشيخ على موعد معه بعدها بأيام، فقال لي الرئيس: «عندما يأتي الشيخ أحضر الشكوى معك، وسوف أطلبك لتدخل بها عند لقائه»، ولما جاء الإمام الأكبر، وبعد دقائق من جلوسه مع الرئيس، طلبني قائلًا: «لا تأت بالشكوى ومزِّقها، عيب أن ينال هذا المنصب الرفيع لهذا العالم الجليل، مثل هذه الاتهامات الكاذبة والكيدية!».

كنت أعلم أن الشيخ يعيش في شقة متواضعة في الدور الرابع بعمارة قديمة، دون مصعد، رغم كبر سنه حتى أن الشيخ «الشعراوي» رحمه الله قرر أيامها أن يشتري للإمام الأكبر شقة بديلة منخفضة

الارتفاع، أو في عمارة بها مصعد.. لقد كان الشيخ بحق هو جاد الحق، وكان يمثل البقية الباقية من صلابة علماء الإسلام ورجاله الكبار.. وقد مضى على دربه بعض العلماء، الذين تمثلوا تقاليد السلف الصالح ولفظوا التطرف والغلو والعنف، ومضوا مع وسطية الإسلام في كل المواقف وتسامحه تجاه الآخر؛ إعمالًا لكتاب الله وسنة رسوله. وعندما رحل الشيخ عن عالمنا كان فقيرًا لا يملك شيئًا، ولازالت ذكراه وفتواه محل تقدير، حتى مع من اختلفوا معها، أو لم يأخذوا بها.. رحمه الله.

غضب شيخ الأزهر

كانت تربطنا ـ والدي وأنا من بعده ـ علاقة طيبة بالإمام الأكبر الراحل الدكتور «محمد سيد طنطاوي». وعندما كنت أعمل في مؤسسة الرئاسة، كان هو لا يزال مفتي الديار المصرية، قبل أن يتبوأ منصب شيخ الأزهر، بعد رحيل الإمام الأكبر الزاهد المستقل، الشيخ «جاد الحق علي جاد الحق». وقد ظلت علاقتي طيبة بالدكتور «الطنطاوي» وهو شيخ للأزهر، وكنت قد تركت مؤسسة الرئاسة، فكان يدعوني إلى اللقاءات الأزهرية، وكذلك للتحدث في محاضرات عامة في قاعة الإمام «محمد عبده»، وكان الذي يديرها ويقدمني، هو الإمام «الطيب» شيخ الأزهر الحالي، الذي كان وقتها رئيسًا للجامعة.

وظلت علاقتي بشيخ الأزهر الراحل طيبة، إلى أن بدأ يتردد حديث عن دعوة وجهها له بابا الفاتيكان «بنديكت السادس عشر» لزيارته.. وعندئذ حذرت الدكتور «الطنطاوي» من المواقف غير الودية لبابا الكنيسة الكاثوليكية تجاه الإسلام والمسلمين، من خلال تصريحاته غير المسئولة ومواقفه غير المدروسة، رغم أنه كان من أكثر باباوات الكنيسة الكاثوليكية تبحرًا في العلم واستغراقًا في الدراسات «اللاهوتية»، وكانت حجتي أن بابا الفاتيكان بدرجة رئيس دولة، وأن درجة الإمام الأكبر بروتوكوليًّا هي نائب رئيس وزراء، وهذا الفارق قد يحدث عنه، أثناء الزيارة، تصرف لا يليق بمقام الإمام الأكبر، وقلت إن الأمر يستدعي العلم مسبقًا بالترتيبات البروتوكولية؛ لأن كلا الطرفين يمثل ديانة سماوية كبرى، بغض النظر عن الفارق البروتوكولي بين المنصبين، كما طالبت بأن يكون هناك إعداد مسبق للبيان المشترك، الذي سيصدر في ختام اللقاء بين القطبين الدينيين الكبيرين.

وعلمت أن وجهة نظري لم تكن متوافقة مع رؤية شيخ الأزهر الدكتور «الطنطاوي»، الذي كان يرى أن هذه شكليات لا يجب أن تعطل الزيارة، وانبرى الكاتب الكبير «عادل حمودة»، ومعه الكاتب الصحفي د. «محمد الباز»، في حملة على الزيارة واحتمالاتها السلبية، حتى جرى تصوير شيخ الأزهر في الصحيفة مرتديًا زي «الكرادلة»، في إشارة مباشرة إلى نتائج غير مدروسة لتلك الزيارة المنتظرة؛ فغضب عليهما الإمام الأكبر، ولجأ الى القضاء برفع دعوى سب وقذف في حقه، من جانب الأستاذ «عادل حمودة» بصفته رئيس التحرير، والدكتور «محمد الباز» باعتباره كاتبًا للمقال، وحاولت شخصيًّا الوساطة لدى الإمام الأكبر، ولكنه كان عنيدًا ومتمسكًا برأيه.

وعندما دعيت إلى الشهادة أمام المحكمة، باعتباري خبيرًا سياسيًّا في الشئون الدينية، دار بيني وبين القاضي ـ وقد كان نموذجًا رائعًا لرجل القضاء المثقف ـ حوار على مستوى رفيع من العمق، وقد

حيَّاني يومها القاضي تحية طيبة، وأصر على أن أدلي بشهادتي جالسًا، ولكنني صممت على الوقوف احترامًا له وللمحكمة. طلب مني القاضي في نهاية الجلسة أن أحاول، مع غيري، بذل جهود لتسوية الموقف وديًّا وترضية الشيخ.. وقد كان الأستاذ «مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين وقتها حاضرًا، وأبدى استعداده للمشاركة في هذه المهمة، ومضت الأيام، وصدر الحكم النهائي بالغرامة المالية، وأفلت «حمودة» و«الباز» من عقوبة الحبس، الذي كان محتملًا في ظل غضبة الشيخ وتوتر الأجواء حول المؤسسة الدينية وقتها.

لقد كانت النتيجة –وقتها- أن صرف الإمام الأكبر النظر عن تلك الزيارة؛ خصوصًا وأن الحوار بين الأزهر الشريف والفاتيكان كان متوقفًا، ثم حدث بعد ذلك -بسنوات قليلة- أن برح بابا الفاتيكان السابق موقعه طواعية؛ ليتفرغ لدراساته وأبحاثه، وجاء بديلًا عنه البابا الحالي بسماحته واتساع أفقه وتواضعه.. ولكن تلك الأحداث تركت ظلالًا على علاقتي بالإمام الأكبر الدكتور «محمد سيد طنطاوي» حتى رحيله، وبعد أن كان قد وعدني بترشيحي عضوًا في مجمع البحوث الإسلامية، عدل عن ذلك؛ نتيجة الخلاف الشخصي.. ولكنني أشهد أن الرجل كان بسيطًا ومتواضعًا وحريصًا على الوحدة الوطنية.. رحمه الله.. وعوضنا عنه بالإمام الأكبر الحالي الدكتور «أحمد الطيب»، أستاذ الفلسفة الإسلامية والقطب الصوفي الكبير، الذي ينتمي إلى واحدة من أعرق الطرق الدينية في جنوب مصر.

ولقد ظلت علاقتي بالأزهر والكنيسة القبطية معًا قوية وفاعلة، وسوف تظل كذلك دائمًا، ما بقيت رايات الوحدة الوطنية ترفرف في سماء الوطن.

## الشيخ «الشعراوي» في المطار

تمتع الإمام محمد «متولي الشعراوي» بشعبية كاسحة، في الشارع المصري والعربي والإسلامي؛ فقد امتلك الرجل قدرة فائقة على توليد المعاني، من خلال سيطرته الكاملة على اللغة العربية ومفرداتها؛ خصوصًا وأنه خريج كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر. وكان للشيخ الإمام مريدون في كل مكان، بل إنني أتذكر أن الفنان العالمي «عمر الشريف» كان واحدًا من مريديه وعشاق الاستماع إليه، بل وكان يقلد صوته وحركاته في جلساته معنا.. وقد ربطتني بالإمام الراحل صلة طيبة، وكنت همزة وصل بينه وبين مؤسسة الرئاسة في كثير من المناسبات.

وكان الذي عرفني به، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، هو العالم الأزهري الراحل «محمود عاشور» وكيل الأزهر الأسبق.. وقد بلغت صلتي بالشيخ الشعراوي أن أقام حفلًا لتكريمي، عندما تركت مؤسسة الرئاسة عام 1992، في منزل صديقه الراحل الأستاذ «أحمد عبد الله طعيمة»، وزير الأوقاف الأسبق في حي الزمالك في القاهرة، ودعا إليه لفيف من الأصدقاء المصريين والعرب، من بينهم وزراء ومحافظون من مريدي الشيخ ورواد جلساته.

والقصة التي أحكيها الآن تتصل بأزمة عابرة، تعرض لها الشيخ في مطار القاهرة الدولي، في منتصف تسعينيات القرن الماضي؛ حيث كنت في المطار مسافرًا في مهمة برلمانية، وأجلس في

صالة الشرف.. فسمعت ضوضاء وصياح، وإذا بالشيخ يدلف من باب القاعة ثائرًا، وهو يقول: «إن هذه القاعة ليست لنا ولكنها للراقصات والفنانات وأصحاب النفوذ!».. فاستقصيت الأمر من مدير القاعة، فقال لي إن الشيخ كان معه عدد كبير من المودعين، يزيد عن أربعين شخصًا.. ولكن الأسماء المُبلَّغة للقاعة كما جاء في المذكرة الواردة إليهم من وزارة الأوقاف، باعتبار الشيخ وزيرًا أسبق لها، تتضمن ثلاثة مودعين فقط.. ولذلك فإن الشيخ غاضب؛ لأن بقية مريديه ومودعيه لم يدخلوا القاعة الصغيرة، التي لا تحتمل هذا العدد خصوصًا وأن الشيخ ذاهب إلى «المملكة العربية السعودية» في زيارة، لا تزيد عن ثلاثة أيام، بدعوة من الشيخ «حسن عناني» بمناسبة زفاف ابنه، وهو صديق عزيز على الشيخ، كما أنه كان زميلًا لي أيضًا في كلية العلوم السياسية والاقتصاد بجامعة القاهرة، كطالب سعودي، في ستينيات القرن الماضي.

وعندما أدركت الموقف، اتجهت إلى الشيخ وصافحته وقبلته، فانفرجت أساريره عندما رآني.. وبدأت بدوري أشرح له ما جرى، وأنه لا سوء نية فيما حدث، ولكنها الترتيبات التي جرت وفقًا لمذكرة فتح القاعة، فهدأ روعه، وكان اللواء «عبد العزيز بدر» مدير مطار القاهرة الدولي حينذاك قد وصل، فأفهمت الشيخ أن هذا الرجل الصالح هو تلميذ مباشر، للرئيس الأسبق مبارك، تخرج بعده بدفعتين فقط، كما أن زوجته تنتمي إلى بيت (مُجَدَّدي) الأفغاني، وهو بيت إسلامي كبير في أواسط آسيا؛ حيث كان والدها سفيرًا لبلاده في القاهرة، في العصر الملكي.. فأحسن الشيخ استقبال مدير المطار، وجلس إليه هادئًا مطمئنًا، وتمكّنا اللواء بدر وأنا، أن نغير من مزاجه الذي تعكر، وأن نبدأ حديثًا لطيفًا في انتظار طائرته لبدء رحلته المقررة.

وفي اليوم التالي نشرت الصحف خبرًا، يقول إن «الفقي» نجح في حل أزمة للشيخ «الشعراوي» في مطار القاهرة، شارحين الملابسات التي أدت إليها؛ لأن مريدي الشيخ كانوا في حالة غضب شديد مما جرى، فكان توضيح الأمر واجبًا وضرورة. ولا أزال، أذكر للشيخ لقطات لا أنساها؛ خصوصًا عندما عاد الرئيس الأسبق «مبارك»، بعد محاولة اغتياله في أديس أبابا، فوقف الشيخ «الشعراوي» في شجاعة وجرأة ليقول له: «إذا كنا قدرك أعانك الله علينا، وإذا كنت قدرنا أعاننا الله عليك». وكما قلت من قبل.. فإن الرئيس الأسبق «مبارك» قد ذكر أمامي أنه طلب من الدكتور «فؤاد محيي الدين»، رئيس الوزراء الراحل، عرض مشيخة الأزهر على الشيخ «الشعراوي» بعد وفاة الشيخ «عبد الرحمن بيصار»، ولكن الشيخ اعتذر. ولقد تحققت من تلك القصة بعد ذلك، من خلال الشيخ «محمود عاشور»، الذي أفاد أن المنصب لم يعرض، بشكل مباشر، على الإمام الراحل. وفي ظني أن شعبية الشيخ «الشعراوي»، كان يمكن أن تضيف إلى مكانة شيخ الأزهر رصيدًا كبيرًا، يساعد في حل المشكلات والتئام الجراح ذات الطابع الديني أو الطائفي، بل وتسهم في تعزيز مواجهة الدولة للإرهاب بشكل أكثر حسمًا.

هذه نادرة شهدتها بعيني في مطار القاهرة ذات يوم، وأنا مسافر أنتظر طائرتي، بينما كان الشيخ في طريقه إلى «السعودية» لحضور مناسبة اجتماعية، وزيارة بيت الله الحرام، وأداء شعائر العمرة.. رحمه الله في مثواه.

## الشيخ «الشعراوي» مرتديًا «البدلة» في لندن

لا يعرف الكثيرون أن إمام الدعاة الشيخ «محمد متولي الشعراوي» كان شخصية اجتماعية بالغة اللطف، سريعة البديهة، حاضرة النكتة، غير متزمت في تعامله مع الآخرين، ورغم مكانته الدينية الرفيعة، إلا أنه كان متواضعًا، يسهل الوصول إليه والتحدث معه. ولقد جمعتني به صلات كثيرة عبر السنين.

ولكن المشهد الذي لا أنساه، هو أنه ذات يوم في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وأنا أعمل بالسفارة المصرية في «لندن»، وخلال إحدى المناسبات الدبلوماسية الكبيرة، في حديقة السفارة، أشار زميلي د. «رزق طعيمة» إلى شخص نحيل طويل القامة، يرتدي سترة داكنة اللون، لا تخلو من أناقة ظاهرة مع فتحة «البنطال» الواسعة ـ حسب موضة تلك الأيام ـ وقال لي: «هل تعرف من هذا؟» فأجبت بالنفي، فقال لي: «إنه الشيخ «الشعراوي»»، وكانت شهرته قد بدأت تنتشر، وأصبح اسمه معروفًا، كما كان في ذلك الوقت وزيرًا للأوقاف في الحكومة المصرية، بعد أن ذاع صيته من خلال برنامج «نور على نور»، الذي كان يقدمه الإعلامي الراحل «أحمد فراج».

وأدهشني منظر الشيخ بالزي الأوروبي؛ حيث تعودت أن أراه بالزي الأزهري المعتاد، منذ أن بدأت مشاهدته على «التلفاز» أو في الصحف. وعندما عدت إلى «مصر» بعد حصولي على الدكتوراه، عملت في سفارتنا بـ«نيودلهي» وكنت أرى للشيخ مريدين واتباعًا ومعجبين، من بين مسلمي «الهند» والجاليات العربية هناك، فلقد كان يبهرنا جميعًا بقدرته على استنطاق المعاني من الألفاظ عند تفسيره للقرآن الكريم، فهو صاحب المنهج الفريد في التفسير اللغوي لكتاب الله، واستجلاء الأفكار واستنباط ما وراء الجمل القرآنية من معانٍ ترتبط بأحداث تاريخية، منذ مهد الدعوة إلى صدر الإسلام.

ولقد راعني كثيرًا وأدهشني أن يمتد الإعجاب به إلى شخصيات تبدو بعيدة عن مجاله، فلقد دعاني صديقي د. «زاهي حواس» الأثري الكبير؛ لزيارة الفنان الراحل «عمر الشريف»، منذ عشر سنوات تقريبًا؛ لمشاركته الاحتفال بعيد ميلاده الخامس والسبعين، وأدهشنا الفنان العالمي بقوله بأنه مبهور بالشيخ «الشعراوي» ومتعلق بأحاديثه، وبدأ يقلد لنا بعضًا منها، وأضاف أنه يتمنى أن ينتج فيلمًا، يمثل فيه دور إمام الدعاة «محمد متولي الشعراوي»، ولحظتها آمنت بأن الشيخ الذي يتحدث من القلب تصل أحاديثه إلى قلوب الناس، مهما اختلفت مشاربهم وأفكارهم.

ولقد اقتربت من الأمام أثناء سنوات عملي في مؤسسة الرئاسة، وعندما خرجت منها، صمم أن يقيم عشاءً لتكريمي والاحتفاء بي.

تلك خواطر ألحت عليَّ، وأنا أتخيل إمام الدعاة مرتديًا الزي الأفرنجي، وهو يبدو وسيمًا؛ فالأناقة ترتبط غالبًا بالنحافة.

غضب الأئمة

ينظر الناس – عامة الناس – إلى رجال الدين باعتبارهم معصومين من الخطأ وملائكة على الأرض تنقصها الأجنحة، وقد يكون ذلك صحيحًا في معظم الحالات ولكن الواقع أن رجال الدين بشر يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق.. يغضبون ويفرحون، ويحبون ويكرهون؛ فالبشرية صفة تلازم كل كائن حي، يمشي على قدمين.

ولقد عرفت من علماء الدين الإسلامي عددًا لا بأس به؛ إذ إنني أنتمي إلى «محافظة البحيرة»، التي خرج منها عدد كبير من شيوخ الأزهر وعلمائه، مثل: «محمد عبده» و«شلتوت» و«حمروش» و«محمد البهي» و«عبد العزيز عيسى» و«محمود حب الله» و«محمد مدني»، وغيرهم من عشرات الأسماء اللامعة في تاريخ الأزهر الشريف.

وقد اقتربت من الإمام الأكبر الدكتور «محمد سيد طنطاوي»، الذي كان يتصف بالتواضع المفرط والبساطة الشديدة.. ولكن –مع ذلك- لأنه من أبناء «البلينا» في الصعيد العظيم، فإنه يكون أحيانًا حادًّا إذا ثار لدينه أو لوطنه أو لكرامته.. وأنا أتذكر حاليًا لقاءه بأحد الصحفيين الشباب، الذي استفزه بسؤال عن زيارة حاخام يهودي للأزهر الشريف، فكاد الإمام الأكبر أن يضربه احتجاجًا على ذلك السؤال الخبيث.. ولولا تدخل الشيخ «الشعراوي»، لوصل الأمر إلى أقسام الشرطة وساحات المحاكم، وأتذكر أيضًا أن الإمام الأكبر الشيخ «طنطاوي» قد رفع قضية أمام القضاء ضد الصحفي الكبير «عادل حمودة» ومساعده الدكتور «محمد الباز»، والتي مرت بنا تفاصيلها في قول سابق.. كما تحدثنا من قبل عن أزمة الشيخ «الشعراوي» في مطار القاهرة.

وعلى الجانب الآخر من أئمة الإسلام، رأيت من أصحاب القداسة في الكنيسة القبطية مشاعر مماثلة؛ فعندما كنت أذهب إلى البابا «شنودة الثالث» موفدًا من الرئيس الأسبق «مبارك»، عندما يتعرض الأقباط لأزمة، كنت أسأل البابا الراحل: «هل أنت غاضب؟» فكان يقول: «لا، بل أنا حزين!»؛ فيختزل الموقف كله في شعور إنساني نبيل، دون الإساءة إلى أحد. وأتذكر أن الإمام الأكبر «الشيخ طنطاوي» قد اتصل بي في أزمة السيدة «وفاء قسطنطين»، وقال لي: «إنني أريد أن تذهبا معي، أنت و«أسامة الباز»، ونأخذ هذه السيدة لتعود إلى دارها ودينها فهي لم تضف إلى الإسلام ولن تنتقص من المسيحية»، وتلك سماحة وحكمة أذكرهما لذلك الإمام الراحل.

الشيخ محمد

لا يعرف الكثيرون أنه بقدر جدية الرئيس الأسبق «مبارك» أثناء العمل، كانت جلساته المفتوحة والمرحة مع من يثق فيهم؛ فهو لا يرفض الدعابة الراقية، ويستمع بإنصات إلى تجارب الآخرين في المجالات المختلفة، ويبدو بسيطًا للغاية مع الجميع.

وذات يوم فرغت من عملي بعرض البريد السياسي على الرئيس، فبادرني الرئيس الأسبق قائلًا: «لماذا هذه الاختلافات الدينية حول تحريم الخمر؟!»، وأضاف: «إنني أراها بحق محرمة بوضوح في كل الديانات»، فقلت له: «يا سيادة الرئيس، إن التحريم ينصرف إلى السكر بها، وليس تناولها وحده، فأنا أظن أن من يشرب كأسًا لا يصل به إلى حد الثمالة، ليس كمن يشرب حتى يصل إلى

حالة سكر شديد، يسيء فيها الحديث، ويخرج عن قواعد الاتزان والاحترام، ويتطاول على الآخرين؛ فتلك هي حكمة التحريم من وجهة نظري»، فداعبني الرئيس قائلًا: «إنك لست شيخ الإسلام حتى تفتي.. دعني أسمعك الرأي الديني الصحيح»، ونادى على سكرتيره الخاص الراحل «جمال عبد العزيز»، وقال له: «أطلب لي الشيخ «محمد»»، وعرفت فيما بعد أنه كان يقصد الشيخ "محمد نجيب"، واعظ القوات الجوية، فترة وجود الفريق «حسني مبارك» على قمتها.

وقام السيد «جمال عبد العزيز» بإجراء الاتصال، وأحال المكالمة للرئيس الذي رأيته يستقبلها بشيء من الدهشة، بدت على وجهه، وبدا وكأنه يتدارك خطأ قد وقع، وسمعته يقول للمتحدث على الطرف الثاني: «إنني أردت فقط السؤال عن خادم الحرمين الشريفين الملك «فهد»، وأتمنى له الصحة الدائمة»، ثم أغلق الخط ونظر إلى السيد «جمال عبد العزيز» نظرة عتاب قاسية؛ لأنه بدلًا من أن يأتي له بالشيخ «محمد نجيب» واعظ القوات الجوية، جاء إليه بالشيخ «محمد سليمان» سكرتير العاهل السعودي الراحل، ثم تطرق إلى الحديث في موضوعات مختلفة..

بعد انتهاء اللقاء، قال لي السيد «جمال عبد العزيز»، ونحن خارجان من مقر الرئيس: «هل رأيت ما تسببت لي فيه من توبيخ، وهل أنت عالم دين؛ حتى يسألك الرئيس في هذا الموضوع، فالأزهر موجود وعلماؤه، والمفتي حي يرزق ومعه مساعدوه»، فقلت له: «ولماذا توجه لي هذا الحديث؟! إنك تستطيع أن تسأل الرئيس، لماذا أثار هذا الموضوع معي، فأنا في ظني أنه يفتح بابًا للجدل والنقاش والحوار، الذي يجد فيه أحيانًا متعة، تخفف عنه عزلة الحكام، والإحساس بالوحدة الذي يعاني منه الرؤساء، وما أكثر الملابسات التي تحدث بسبب تشابه الأسماء، بل إن وزيرًا قبل ثورة عام 1952 قد جرى تعيينه، رغم أنه لم يكن المقصود، عندما أشار «النحاس باشا» باستدعائه لأداء اليمين.. فقد كان شخصًا آخر، غير الذي كان يقصده رئيس الوزراء، وتكرر الأمر نفسه في عصر الرئيس السادات، ولكن هذه الأحداث الفرعية تضيع في غمار العمل وزحام الحياة، وأظن أن الفنان الراحل «أحمد زكي» قد قدم للسينما المصرية فيلمًا، يدور حول هذه المفارقة، وما أكثر ما يتعرض له المرء من تشابه الأسماء أو تداخل المكالمات».

إنني أذكر أنه منذ سنوات قليلة، كان يقلق مضجعي كل صباح في حوالي الساعة السادسة والنصف أو السابعة مكالمات عديدة من أطفال ذاهبين إلى المدرسة، ويسألون إذا كان (عمو كامل) سائق أتوبيس المدرسة سوف يمر بميدان «تريومف» أو «سانت فاتيما».. وكنت أحاول عبثًا أن أقنع الأطفال بأنني لست (عمو كامل) المقصود، وهم يكررون الاتصال نفسه يوميًّا تقريبًا إلى أن سألتهم عن رقم التليفون الذي معهم، ووجدته مشابهًا لرقم تليفوني، والاختلاف هو في رقم واحد فقط، وظللت أعاني فترة طويلة إلى أن قررت إغلاق هاتفي المحمول كل صباح، حتى انتهت هذه الظاهرة المعقدة؛ خصوصًا وأنني أرد على كل المكالمات؛ حيث إنه لايوجد رقم واحد مسجل على المحمول الخاص بي، مما يضطرني إلى استقبال كل المكالمات بلا استثناء.

إن قصة الشيخ «محمد نجيب» واعظ القوات الجوية تذكرني دائمًا بضرورة التدقيق في الاتصالات، وتوخي الحذر في كل المواقف، ولازلت أتذكر أثناء حرب تحرير الكويت اتصالًا هاتفيًّا، بين

الرئيس الأسبق «مبارك» والرئيس الأمريكي الأسبق «بوش الأب»؛ حيث قاطعهم سنترال «مرسى مطروح»، أثناء المكالمة التي كان يتلقاها الرئيس في «برج العرب».. ومنذ ذلك الوقت، طلب الرئيس الأسبق من الوزير الراحل «سليمان متولي» توقف تدخل السنترالات أثناء المكالمات، مهما طالت..

إنها نوادر لا تغيب عن الذهن، وتكتمل بها صورة الواقع حتى بعد مضيه!

عندما ردد الرئيس «مبارك» الدعاء

وراء «أحمد فراج» داخل الحرم

في نهاية عام 1989 عاد العرب إلى«مصر» وعادت هي إليهم (واسطة العقد) بعد قطيعة دبلوماسية، استمرت عشر سنوات كاملة، واستقرت «جامعة الدول العربية» في موقعها الأصلي، كما نص عليه ميثاقها بعد غيبة طويلة في مقرها بـ«تونس». ورأى الرئيس الأسبق «مبارك» أن يقوم بزيارة لعدد من الدول العربية، يبدأها بجولة خليجية نستهلها بـ«المملكة العربية السعودية» لأداء العمرة، ثم نختمها بزيارة رسمية للمملكة في نهاية زيارة الدول الخليجية الخمس الأخرى، ووصلنا إلى «جدة» وكان الترحيب زائدًا؛ لأن «مصر» قد عادت إلى أحضان أمتها العربية.

وقد قرر خادم الحرمين الشريفين، الملك الراحل «فهد بن عبد العزيز» فتح (الكعبة المشرفة) استثنائيًّا للرئيس المصري ومرافقيه، وبدأنا إجراءات أداء العمرة مع الرئيس الأسبق «مبارك»، ودخلنا الكعبة، وراعني شخصيًّا بساطتها وضعف الإضاءة فيها، على نحو يؤدي إلى نوع من الجلال والخشوع بصورة غير مسبوقة، وقد صلينا في أركانها الأربعة، ورأيت «حسني مبارك» يقف منتظرًا حتى ينتهي الحاج «علواني» ـ سفرجي الرئيس ـ من الصلاة في أحد الأركان؛ ليؤدي الرئيس المصري الصلاة في ذلك الركن، فقلت له: «يا سيادة الرئيس، هذا هو الإسلام الذي يساوي بين الجميع بلا تفرقة»، فقال لي: «أنا أعلم ذلك ولا داعي للفلسفة هنا!».. وابتسمنا صامتين، ثم انخرطنا في متابعة أركان العمرة بالطواف والسعي، يرافقنا أمير سعودي كبير، هو رئيس بعثة الشرف المرافقة لرئيس «مصر»، ثم اتجهنا إلى «المدينة المنورة» لزيارة «الروضة الشريفة»، وقبر «المصطفى» صلى الله عليه وسلم، وانخرط بعضنا في البكاء؛ بسبب جلال المكان وهيبته.. وسألني مصور الرئيس «فاروق إبراهيم» ـ رحمه الله ـ «لماذا لم تبك يا دكتور؟» فقلت له: «إن البكاء على قدر الذنوب التي اقترفها الشخص! والحمد لله رب العالمين».. ثم اتجهنا بعد ذلك إلى استراحة كبيرة، تطل على الحرم، وأدينا صلاة المغرب.

كان الإعلامي الراحل «أحمد فراج» في انتظارنا هناك، وهو معروف بخلفيته الدينية الواسعة وثقافته الإسلامية المشهودة؛ فأمسك بيد الرئيس، ونحن جلوس، وظل يتلو دعاءً طويلًا استغرق خمس عشرة دقيقة، والرئيس المصري يردد وراءه ونحن معه، وشعرنا من خلال ذلك الدعاء براحة نفسية وسعادة روحية، لم نكن نتوقعها. وقد لاحظت استجابة الرئيس «مبارك» تمامًا للداعية والدعاء، فكانت العبارات جميلة والدعوات صادقة، والكلمات تصدر من القلب مباشرة إلى الله

سبحانه وتعالى. لفت نظري بعد الدعاء وانتهاء الصلاة، أن سألني الرئيس: «إن السفير المصري في المملكة قد أدى معنا العمرة كاملة، فلماذا لم يجعل تركيزه علينا ويؤدي العمرة في أي وقت آخر خصوصًا وأنه مقيم في المملكة؟!» فقلت له: «يا سيادة الرئيس إن مقره في «الرياض» وأداء الشعائر والمناسك مرتبط بـ«مكة» و«المدينة»، اللتين يسعد بهما أعضاء القنصلية المصرية في «جدة»، وليس أعضاء السفارة في العاصمة السعودية.. ولقد لاحظت أن السفير «سيد المصري» -وهو رجل صالح وسفير مرموق ومثقف متميز- كان منخرطًا في الشعائر والصلوات والدعوات، ولا يعنيه الرئيس أو من معه.. ونظرًا لأنني أعرف خلفيته العائلية العريقة من «صعيد مصر» وتدينه الصادق، فإنني كنت أغبطه على هذا التصرف الجاد، الذي يبتغي به وجه الله، دون وجه الحاكم، مهما كانت التداعيات المحتملة!

إنني أتذكر ذلك تسجيلًا لوقائع العمرة الرئاسية التي شاركت فيها بمناسبة عودة العلاقات المصرية ـ العربية إلى سابق عهدها، وقد أقلعنا من (جدة) إلى بقية دول الخليج، ثم ختمنا الزيارة في (الرياض) عائدين منها إلى الوطن.

## مولانا «الميرغني» وموقف لا أنساه

عملت مساعدًا أول لوزير الخارجية، معنيًا بالدول العربية والشرق الأوسط عمومًا، بما في ذلك دول الجوار خصوصًا «السودان» و«إسرائيل».. كما كنت في الوقت ذاته مندوبًا لـ«مصر»، لدى جامعة الدول العربية، وكان وزير الخارجية حينذاك هو السيد «عمرو موسى» - الذي تربطني به صلات طويلة - قد أوفدني رئيسًا للاجتماع التحضيري لـ«اللجنة المصرية السودانية المشتركة»، وكان انعقادها في «الخرطوم». وقد استقبلنا الرئيس «البشير»، برفقة وزير الخارجية الأسبق، الصديق «مصطفى عثمان إسماعيل»، ومعنا سفير مصر القدير زميل دراستي «محمد عاصم إبراهيم».

كان السيد «عمرو موسى» قد لفت نظري، قبل السفر، إلى ضرورة التوازن الدقيق في التعامل بين كل من «الأنصار» و«الختمية» - أي بين السيد «الصادق المهدي» والسيد «محمد عثمان الميرغني» - وقد التزمت بنصيحته أثناء الزيارة التي امتدت عدة أيام، ورأيت أن يكون حديثي للشعب السوداني دائمًا، دون طائفية أو تقسيم، حتى أن السيد «الصادق المهدي» دعانا - الوفد المصري - إلى العشاء فاعتذرت له، وقبلت فقط طلب الرئيس السوداني الالتقاء ببعض القيادات الجنوبية المعتدلة..

وقد فعلت ذلك راضيًا، ووجدت لديهم توجهات وحدوية فلم يكونوا جميعًا انفصاليين، بل إنني أزعم الآن أن الراحل «جون جارنج» كان وحدويًّا وربما دفع حياته في وفاته الغامضة ثمنًا لذلك، وقد عدنا من «السودان» بعد انتهاء اجتماعات اللجنة المشتركة، وحضر السيد «محمد عثمان الميرغني» ومعه شقيقه الأصغر «أحمد الميرغني»، الذي كان رأس دولة «السودان» في مرحلة ما بعد «جعفر النميري»؛ لمقابلة وزير الخارجية، فدعاني السيد «عمرو موسى» للحضور، ومعي

مدير إدارة شئون «السودان»؛ حيث جلسنا في صالون الملحق بمكتب الوزير، حتى يفرغ من لقاء بأحد زواره.

كان «الميرغني» لطيفًا معي وودودًا للغاية، ولكنني لاحظت أنه يحمل مظروفًا أصفر في يده.. ولأنني حضرت كل اجتماعاته من قبل مع الوزير، فإنني أعلم أن معظمها ينصرف إلى مطالب شخصية وليست سياسية. وبعد فترة وجيزة دخلنا إلى الوزير، الذي احتفى بنا، وجلس «الميرغني» أمامه، وجلست على يسار الوزير ومعنا بقية الوفدين السوداني والمصري.. وبعد دقائق قليلة، قال «الميرغني» لوزير خارجية مصر: «أريد أن أتحدث معك على انفراد؛ فاستأذنت ليتبعني كل الموجودين من الوفدين، باستثناء السيد »أحمد الميرغني«.. وما هي إلا دقائق قليلة، حتى دق جرس تليفون الصالون، فإذا السيد «عمرو موسى» يطلب حضوري إلى مكتبه، فدخلت لأجد السيد وزير الخارجية يضحك بعمق، وينظر إليّ نظرة لها معناها، ثم قال لي: «إن مولانا «الميرغني» يشكوك إليّ، من أنك قلت في محاضرة في «الخرطوم» أن الشعب السوداني كله محسوب على «مصر» بلا استثناء، كما أن الشعب المصري محسوب كله بلا استثناء على «السودان»»، قلت له: «نعم قلت هذا»، فرد السيد «الميرغني»: «هناك ثوابت تاريخية منذ أيام «سعد زغلول» و«النحاس» أن «الختمية» هم حلفاء «مصر»«، فقلت له: «لقد كان ذلك زمنًا ومضى.. الدنيا تغيرت يا مولانا».. وحرصت على استفزازه بشدة، فلاحظت أن السيد «عمرو موسى» يعطيني المساحة المطلوبة للرد عليه بقوة، فقلت له: «إنك كنت تجلس معي في الصالون، منذ دقائق نتسامر، وأنت تحمل مظروفًا فيه شكوى ضدي، أي نقاء ذلك؟! وما الدوافع إلى مثل هذا التصرف؟ وأريد أن أقول لك يا مولانا إنك لن تعلمني التاريخ، فقد يكون العكس هو الصحيح، وأنا أرفض هذه الشكوى، وأظن أن وزير الخارجية المصري يوافقني على ذلك»..

خرجت من مكتب الوزير؛ لكي أتأمل ذلك التصرف، الذي ظل حتى اليوم مصدرًا للمداعبة بيني وبين السيد «عمرو موسى»، وقد ظلت علاقتي بـ«الميرغني» في صعود وهبوط لقرابة عامين بعد ذلك، إلى أن فوجئت به يتصل بي غداة تركي للخارجية وتعييني في لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان المصري. وعقب التهنئة، قال لي إنه يود أن يقيم عشاءً على شرفي في منزله بشارع «الخرطوم» في «مصر الجديدة»، فقلت له: «ربما كان السبب يا مولانا أنك تريد أن تحتفل بخروجي من الخارجية».. فضحك ضحكته الخبيثة، وقال بلا تردد: «هذا صحيح»، وضحكت أنا الآخر، وقلت له: «كما أراحك الله مني أراحني منك»..

وكلما تذكرت ما حدث، أيقنت أن السياسة ليست عملًا خالصًا ولكنها دروب، ومسالك، وأهواء، ومصالح، وإن كنت لا أنكر أن علاقتي كانت دائمًا أوثق بالسيد «الصادق المهدي» زعيم حزب الأمة، وأنا أظن أن من مزايا ثورة الإنقاذ عام 1989 أنها جعلت السيد «الصادق المهدي» يتردد على «القاهرة» لفترات طويلة ويشتري مسكنًا خاصًّا في «مدينة نصر»، وبذلك سقطت الحساسية التاريخية، التي كان يعاني منها بعض قيادات الأنصار تجاه «مصر»، ولا زلت أحتفي بالسيد «الصادق المهدي»، كلما هبط في«القاهرة».. وقد كنا – السيد «عمرو موسى» وأنا – المتحدثين الرئيسين في الاحتفال بعيد ميلاده الثمانين، بأحد نوادي القاهرة الكبرى.

# عندما فقدت حذائي في مسجد «الحسين»!

كانت ليلة عيد «الفطر المبارك» في آخر ثمانينيات القرن الماضي، عندما اتصل بي الرئيس الأسبق «حسني مبارك»، وأنا أعمل سكرتيرًا له للمعلومات، وقال لي: «أين ستصلي العيد غدًا؟» فقلت له: «سوف أصليه في المسجد القريب من المنزل بـ«مصر الجديدة»»، فقال: «لا.. ستصليه معي في مسجد «الحسين»؛ فقد تمت فيه تجديدات، شملت المقصورة وأجزاءً من ذلك المسجد الكبير»..

ولم يكن أمامي خيار، إلا أن أكون في الخامسة والنصف صباحًا أمام منزل الرئيس؛ حيث تحرك بنا الركاب الرسمي إلى مسجد «سيدنا الحسين» - رضي الله عنه - ووصلنا في السادسة صباحًا واستمتعنا بتراتيل دعاء العيد بعباراتها الرائعة في الصباح الباكر، وأدينا الصلاة، وألقى خطيب المسجد خطبة العيد، ثم دعا الرئيس ليتفقد المقصورة الجديدة، ويشاهد التجديدات التي جرت في ذلك المسجد الأثري الكبير، ووجدتها فرصة لكي أتجول في المسجد، مع تسلل أشعة الشمس الأولى في ذلك الصباح المبارك، واستغرقت في تأمل ساحة المسجد ومساحتها الفسيحة، فإذا بي أسمع صفير ركاب السيارات إيذانًا بتحرك الرئيس، الذي انتهى من تفقد المقصورة في دقائق قليلة، كنت أحسبها سوف تطول عن ذلك..

وقتها، كان أمامي خياران: إما أن أهرع إلى سيارتي في الركاب دون الحذاء، الذي تركته في أحد الرفوف قرب المدخل، أو أن أبحث عنه وأخرج إلى سيارتي بعد رحيل الركاب، واخترت الخيار الأول؛ لأنني أدركت أن الرئيس سوف يتمم على وجودي بعد العودة من الصلاة.. وفعلًا قفزت إلى السيارة، وأنا ألبس الجورب فقط وتحركت السيارة مع الركاب، إلى أن وصلنا إلى بيت الرئيس، الذي اطمأن إلى وجودي من البداية إلى النهاية، في هذه المهمة الدينية، مع ذلك الصباح المشرق في يوم صيف لطيف الطقس..

بعد ذلك، اتجهت إلى مكتبي في «منشية البكري» بمقر السكرتارية الخاصة؛ حيث أرسلت السائق، ليحضر لي حذاءً آخر من المنزل، واستعوضت الله في الحذاء الذي فقدته، مع العلم بأنه كان جديدًا!

وعدت بعد انتهاء العمل إلى المنزل، وبعد ساعتين أو ثلاثًا، اتصل التليفون الرئاسي الداخلي فإذا الرئيس يسألني: «كيف كانت صلاة العيد؟» فقلت له: «إنها كانت متعة روحية رائعة، وأنني قد سعدت بها كثيرًا»، فصمت قليلًا، ثم قال لي مداعبًا: «ولكن بلغني أن أحد المرافقين في الصلاة قد فقد حذاءه، وعاد من دونه!» فقلت له: «يا سيادة الرئيس، حتى هذه أبلغوك بها»، وضحكنا فقد كان الرئيس الأسبق مبارك – وهذه شهادة حق – لطيفًا معنا في غير أوقات العمل.. أما أثناء المقابلات الرسمية والعمل اليومي، فقد كان شديد الجدية حازمًا، ولا تبدأ المداعبات والنوادر إلا في المركز الرياضي بعد انتهاء العمل.

وقد عرفت أن الذي أخبره بهذه الدعابة، هو اللواء «شريف عمر» مدير أمن مقر رئيس الجمهورية، الذي كان في سيارة مجاورة ولاحظ الموقف من بدايته..

وما أكثر المرات التي كدت أن أفقد فيها حذائي أيضًا في المساجد، ففي أحد الاحتفالات بافتتاح مسجد جديد في مدينة «دمنهور» – وقد كنت نائبًا لها في البرلمان – جمعوا منا الأحذية، بما في ذلك وزير الأوقاف والمحافظ وكبار المسئولين.. وبعد الصلاة، اختلطت الأحذية ولم يعد كل منا يعرف أين حذاؤه؛ فالبعض وجد إحدى الفردتين ولم يجد الأخرى، وكان الأمر مثيرًا للسخرية والتندر من جانب كل الحاضرين؛ لذلك تعلمت دائمًا أن يكون حذائي في أقرب مكان لي بالمسجد..

عندما كنت مرشحًا في الانتخابات النيابية، أمام مرشح إخواني قوي في الجماعة، نصحني البعض بالحذر لإمكانية قيام بعض أنصاره بإخفاء حذائي؛ حتى أكون مثارًا للتندر وأضحوكة للمصلين.. وقد أخذت الأمر على محمل الجد، فكان يمضي ورائي أحد شباب عائلتي يحمل حذائي في كيس بلاستيكي، ويتبعني أينما تحركت داخل المسجد حتى باب الخروج؛ تفاديًا لمقلب لا ضرورة له ولا مبرر لحدوثه..

وما أكثر المناسبات التي رأيت فيها الأحذية تضيع من أصحابها، وتختلط مع غيرها ويخرج أصحابها حفاة أو شبه حفاة؛ حتى يتعلم الجميع الدرس وهو (احرص على حذائك أثناء صلاتك)، ولقد أراحني كثيرًا وجود بعض عمال المساجد حاليًا، الذين يأخذون الأحذية في رفوف بالأرقام ويعطونك رقمًا، مثلما هو الأمر بالنسبة للمعطف في الحفلات العامة..

وكلما مررت أمام مسجد الإمام «الحسين»، تذكرت قصة الحذاء، وقرأت الفاتحة لصاحب الضريح رضي الله عنه!

## الأزهري الكبير والفتاة الإنجليزية

عندما بدأت عملي في القنصلية العامة بـ«لندن» عام 1971، كان هناك أزهري مرموق يشغل منصب مدير المركز الإسلامي في «لندن» – وهو المركز الذي تم نقله إلى أرض جديدة في «حدائق الريجنت»، وهي أرض مهداة من الدولة المصرية، في مقابل أرض أخرى للحكومة البريطانية على ضفاف «نيل القاهرة»، منذ عهد الملك «فؤاد».. لقد كان ذلك العالم الأزهري الراحل، هو «د.عبد الجليل شلبي»، الذي كان إلى جانب عمله مديرًا للمركز، يدرس للدكتوراه في «جامعة لندن»، ويتردد معي على مكتبة «المتحف البريطاني»؛ حيث مصادر الدراسة لكل منا، وعرفته عن قرب، فقد كان كتلة بشرية من السماحة وحسن الخلق، وكان يجسد أمامي صورة المسلم الحقيقي باعتداله ووسطيته وعمق إيمانه، كما كنت أحيانًا أستقبله في مكتبي بالقنصلية، عالمًا فاضلًا وصديقًا عزيزًا.

حكى لي «د. عبد الجليل» ذات يوم قصة لا أنساها.. فقد قال الشيخ الوقور إنه كان في مكتبة المتحف البريطاني، منذ يومين، ورأى الفتاة المسئولة عن القسم الذي يقرأ فيه ويصور الوثائق منه، وهي تبكي فسألها عن السبب، وعرف منها أن مخطوطًا عربيًا مهمًّا يبدو مفقودًا، وأنها قامت بالتفتيش عنه لعدة ساعات دون جدوى؛ ربما لأنها لا تجيد العربية، وأظن أن ذلك الكتاب، كان هو - إن لم تخني الذاكرة - (الفتوحات المكية لابن عربي)، ومضى «د. عبد الجليل شلبي» يروي لي أنه

هدأ من روع الفتاة، ودعا الله أن تجد المخطوط المفقود، ثم سألها: «متى تنتهين من عملك؟» فقالت له: «في الخامسة مساءً»، فقال لها: «سوف أحضر هنا، ونبقى معًا لكي أبحث معك بين الكتب؛ لعلي أجد المخطوط المفقود، فشكرته ووافقت على العرض الطيب، الذي يمكن أن ينقذها من عقوبة الفصل من العمل».. وبالفعل جاء الشيخ في الخامسة مساءً، وشمر عن ساعديه، وبدأ يفتش باحثًا عن الكتاب في أرفف القسم الكبير، في المكتبة العريقة والفتاة ترقبه في قلق.. وقد ظل كذلك لأكثر من ساعتين، ثم صاح قائلًا لها: «لقد وجدته»، فانخرطت الفتاة في البكاء مرة أخرى بدموع الفرح، وأكبرت للشيخ المصري شهامته ومعونته لمن يحتاجه في الظروف الصعبة.

وعلمت منه بعد ذلك أن الفتاة ظلت على تواصل دائم به، وكانت تناديه بكلمة «يا أبي» وبدأت تقرأ أكثر عن الإسلام ذلك الدين، الذي يجعل من أتباعه الحقيقيين من هم مثل هذا الشيخ الأزهري، ولم يمض إلا عامين، وعلمنا أن الفتاة أعلنت إسلامها، وبدأت التبحر في دراسة الشريعة الإسلامية والقراءة في أصول الدين.. كما ظلت تحكي لكل من تعرف قصة النجدة الإلهية، التي جاءتها من خلال ذلك الشيخ المسلم.

وقد حرصت دائمًا على أن تكون علاقتي بالدكتور «عبد الجليل شلبي» علاقة وثيقة؛ فهو نموذج للمسلم الحقيقي، كما أراده الله سبحانه وتعالى، ونبيه الكريم، صلى الله عليه وسلم، لا يعرف الغلو ولا التطرف، وليست لديه نزعات تعصب أو تشدد، بل كان سمحًا طيبًا ودودًا.. وأسفت كثيرًا، عندما تم نقله من «لندن»، وأتذكر أنني عندما كنت أتصل به في منزله، أن إحدى بناته، كانت ترد قائلة: السلام عليكم، ثم تستطرد في الحديث بلغة إنجليزية رفيعة؛ لكي تدلني أين ذهب والدها، وكيف ألتقيه؛ فقد ربى بناته على خلق الإسلام في انفتاح وشفافية واستيعاب للمزايا الأخلاقية، لدى الغربيين من غير المسلمين أيضًا.

وعندما عاد «د. عبد الجليل شلبي» إلى «القاهرة»، وصل إلى موقع أمين عام «مجمع البحوث الإسلامية»، وكان يحظى بالاحترام والتوقير في أروقة «الأزهر»؛ بسبب تاريخه الناصع وعلمه الغزير وخلقه الرفيع، ولقد استكتبته «جريدة الجمهورية» بعمود يومي لعدة سنوات؛ حتى يفيد القراء بعلمه وتجربته العريضة في الدين والدنيا.

إنني كلما تذكرت «د. عبد الجليل شلبي»، وددت لو أننا استنسخنا منه الآلاف من رجال الدين الإسلامي أو حتى المئات؛ لأنني واثق أن الأمر سيكون مختلفًا عما نحن عليه، فالإسلام هو سماحة رحبة وقدوة طيبة ومعاملة حسنة وفهم صحيح للقرآن الكريم وسنة النبي العظيم، صلى الله عليه وسلم، بعيدًا عن العنف العشوائي، وترويع الآمنين والعدوان على المسلمين وغير المسلمين.

أبو حصيرة

انتمي إلى «مركز المحمودية» «محافظة البحيرة».. ولكن دراستي الابتدائية والإعدادية والثانوية كانت في «مدينة دمنهور» عاصمة المحافظة؛ حيث إن قريتنا «المغازي باشا» تقع على مسافة متقاربة من كل من: «المحمودية» و«دمنهور»، فآثرت الأسرة الانتقال إلى «دمنهور» باعتبارها

المدينة الأكبر والأهم.. وهناك اجتزت مراحل التعليم بتفوق ملحوظ، وكنت الأول على المدرسة في السنوات الدراسية كافة، بل والأول على «منطقة البحيرة» التعليمية في الشهادة الإعدادية عام 1959، والذي يعنيني من هذه المقدمة، هو أن أضع القارئ في أجواء التعليم المصري في تلك الفترة؛ حيث كان ذلك التعليم لا يزال متميزًا ومؤثرًا وسباقًا على نظم التعليم الأخرى في المنطقة.

أتذكر جيدًا أن المنافسة كانت حامية بين طلاب المدارس في تحصيل العلم واستذكار الدروس، نهارًا وليلًا؛ حيث لم تكن الدروس الخصوصية معروفة تقريبًا، وكان الاجتهاد والجد هو السمة المسيطرة على الطلاب المتفوقين، في تلك المدينة المعروفة بذكاء أهلها، وحرصهم الشديد على الحياة والمستقبل في وقت واحد.. كما أتذكر أن بعض زملائي من المنافسين، كانوا يأتون إلى شارعنا في منتصف الليل؛ ليكتشفوا إذا كان الضوء لازال منبعثًا من حجرتي، وأنني لازلت مواصلًا الاستذكار في تلك الساعة المتأخرة أم لا.. ويتحدثون في اليوم التالي حديثًا، لا يخلو من حسد وغيرة لزميلهم في جو طفولي بريء، يشع نوعًا من البهجة في نهايته.

كنا نتذكر أن أضرحة أولياء الله موزعة على المدن الكبرى، فمدينة «طنطا» عاصمة «وسط الدلتا»، بها ضريح ولي الله «السيد البدوي»، ومدينة «دسوق» القريبة من «دمنهور» فيها ضريح سيدي «إبراهيم الدسوقي»، أما «الإسكندرية» فهي تستأثر بأسيادنا «المرسي أبو العباس» و«الأباصيري» و«أبو الدرداء» وغيرهم، بينما تزهو مدينة «قنا» في جنوب الصعيد بسيدي «عبد الرحيم القناوي»، فضلًا عن الإمام «أبي الحسن الشاذلي» في جنوب صحراء «البحر الأحمر».. وغيرها من عشرات الأضرحة لأقطاب الدعوة وأولياء الله، المنتشرة قبورهم في «القاهرة» والمدن والقرى، على امتداد خريطة الجمهورية.

كنا نزهو في مدينة «دمنهور» -كذلك- بأن لدينا ضريح (أبو حصيرة)، وكنا نظن أنه واحد من أولياء الله، شأن غيره من الأضرحة؛ حيث كان تفكيرنا بسيطًا.. ولم تكن الفروق الدينية متغلغلة في الأعماق مثلما هي الآن، بل إن بعض زملائي خصوصًا من سكان قرية (دمتيوه) في أطراف مدينة «دمنهور»؛ حيث يوجد بالقرب منها ذلك الضريح الأثري المجهول الهوية حينذاك، كانوا يذهبون إلى ذلك المكان؛ لاستذكار دروسهم تبركًا بالضريح وبساكنه المجهول، إلى أن تكشفت الأمور -بعد سنوات- عندما أبدى الإسرائيليون حرصًا على الضريح، وتحدثوا عنه باهتمام شديد؛ خصوصًا وأن وزيرًا إسرائيليًّا كان يحمل الاسم نفسه، ويدعي أنه من أحفاد صاحب المقام.. هنا بدأت الدولة المصرية تنتبه إلى (مسمار جحا)، الذي تريد إسرائيل أن تدقه في غرب الدلتا، بدعوى أن «أبو حصيرة» كان حاخامًا يهوديًّا، وفد من المغرب، واحتمى بحصيرة عند الساحل حتى وصل إلى موقعه، الذي عاش ومات ودفن فيه..

هنا بدأ الرأي العام في مدينة «دمنهور» وضواحيها يتغير، وشعر الناس بأنهم كانوا مخدوعين لسنوات طويلة، وعندما أبرمت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في 26 مارس عام 1976م، دأب اليهود من أنحاء العالم على التقاطر إلى مكان الضريح، وإحياء ليلة مولده في صخب شديد، تتخلله المشروبات الكحولية والأصوات العالية والاختلاط الشديد بين الرجال والنساء، من الزوار القادمين

والقادمات من إسرائيل وغيرها.. فضج سكان المنطقة، ورفضوا تلك الممارسات، ورفعوا دعاوى قضائية، انتهت بأن أوقفت الدولة احتفالات «أبي حصيرة»، وبدأت في حراسة الضريح حتى لا يمسه مكروه؛ تأكيدًا لروح السماحة التي تتحلى بها مصر، واحترامها للديانات المختلفة وأتباعها بما في ذلك الديانة اليهودية، رغم الخصومة التاريخية التي امتدت لعدة عقود بين العرب وإسرائيل.. كما أن مصر تزهو بأنها عرفت جاليات يهودية نشطة، وصل أحد أفرادها إلى موقع وزير المالية، وهو «قطاوي باشا».

ومرت الأيام ودارت السنون، وأصبحت عضو البرلمان عن دائرة «دمنهور»، وفوجئت بأحد رجال الأعمال من أسرة ثرية معروفة، يتصل بي عارضًا ثمانية ملايين يورو، تبرعات من جهات أجنبية لترميم الضريح وتجميل منطقته، فقلت له إن الظرف السياسي غير مناسب، وإن الأمر يحتاج إلى الانتظار لعدة سنوات؛ حتى تتوقف إسرائيل عن ممارساتها العدوانية، فيكون الرأي العام مهيئًا لقبول مثل هذا العمل والحماس له، فاقتنع صديقي رجل الأعمال، ولم يكررها بعد ذلك.

إنني أفتح صندوق الذكريات لأجد قصة سيدي «أبو حصيرة» - كما كان يسميه البسطاء في مدينة دمنهور وما حولها - تعكس روح التسامح المصري، والاحتواء المتوازن للديانات كافة؛ فمصر أرض باركها الله، وشعبها لا يعرف التعصب أو التمييز أو الإقصاء.

# البـاب الثاني

## مواقف دبلوماسية

## وحكاوي سياسية

## ملكة بريطانيا

## وضابط المفرقعات المصري

وجهت ملكة بريطانيا دعوة للرئيس الأسبق «مبارك» بـ (زيارة دولة) وهي زيارة وحيدة كل عام، تقام لها مراسم كبيرة وترتيبات واسعة، وتستقل فيها الملكة عربة تجرها الخيول، من محطة «□يكتوريا» إلى قصر «باكنجهام»، ويحتشد الناس على الجانبين احتفاءً بذلك الموكب الملكي؛ حيث يجلس الضيف على يمين الملكة، وتحيي هي الجماهير التي تصطف في الشوارع، لملاحقة مظاهر (الأبهة) في ظل المراسم الملكية المعتادة.

وفي ذلك العام، طلبت أجهزة الأمن المصرية إلغاء ذلك الموكب؛ لأننا كنا في أعقاب «حرب الخليج» وتحرير «الكويت»، وكان الرئيس «مبارك» مستهدفًا من جانب بعض العناصر المؤيدة للرئيس الراحل «صدام حسين»، وقد استاء البريطانيون من ذلك، وضيَّقوا على إعلام الزيارة كرد فعل لما جرى. وتقرر أن تستقبل الملكة الرئيس المصري في 23 يوليو 1991 على باب القصر، وتصطحبه هو والسيدة قرينته إلى الجناح المخصص لإقامتهما.

والمعتاد في هذه الحالات أن يتسلم الحرس الجمهوري المصري ذلك الجناح، قبل وصول الرئيس بأربعة وعشرين ساعة على الأقل؛ حيث يقوم قسم كشف المفرقعات التابع للحرس الجمهوري بتفتيش الجناح تفتيشًا كاملًا، وإغلاقه وحراسته حتى يصل الضيف المصري الكبير. وكان قائد مجموعة كشف المفرقعات ضابط من الحرس الجمهوري، برتبة «عقيد»، وكان يمضي هو والخبراء معه أكثر من ساعتين في تفتيش الجناح تفتيشًا دقيقًا، والكشف بالأجهزة الحديثة عن احتمالات وجود مفرقعات أو أي مواد تخريبية داخله، وقد فعل ذلك الضابط ومعاونوه ذلك الكشف، الذي يستغرق مجهودًا ووقتًا.. وبعد أن انتهوا من عملية التفتيش، أغلقوا الباب، وهم لا يدركون أن هناك بابًا خلفيًّا غير مطروق، تدخل منه الأميرة «مارجريت» شقيقة الملكة؛ لتذهب إلى حمام السباحة الملحق بالجناح، فيضطر الضباط إلى إعادة عملية الكشف عن المفرقعات أو المواد الضارة من جديد، وقد تكرر الأمر مرتين في ذلك اليوم.

وقف العقيد المصري على الباب الرئيسي للجناح مستاءً وضجرًا مما يحدث، فرأى سيدة نحيلة تمر من أمامه، وهي تلبس رداءً أبيض بسيطًا وحذاءً من الكاوتشوك، فتصور أنها إحدى مديرات القصر، فقال لها بإنجليزية متلعثمة: «لو سمحتي.. إن ما حدث أمر متعب للغاية، فالأميرة تدخل

الجناح من باب خلفي، ونضطر إلى إعادة التفتيش»، فابتسمت له تلك السيدة في هدوء وحاولت أن تفهم ما يقول، من خلال لغته الإنجليزية المحدودة، ثم قالت له: «سوف أعود إليك بعد دقائق»، وكان على الجانب الآخر من بهو القصر حجرة لسكرتارية الرئيس، يقف فيها العميد «أبو الوفا رشوان» ومساعدوه وكانوا يدركون أن التي مرت أمامهم، والتي تحدث معها ضابط المفرقعات ليست مشرفة بالمنزل، ولكنها الملكة «إليزابيث الثانية» ملكة بريطانيا، فقالوا له بصوت مسموع: «إنها الملكة.. إنها الملكة».. وعندما أدرك الضابط ذلك، جلس على الأرض وهو منهار تقريبًا، وما هي إلا دقائق، وعادت تلك السيدة إليه وهو لا يرفع رأسه نحوها، ولكن يقول فقط: «نعم يا جلالة الملكة.. نعم يا جلالة الملكة»، ويكررها بلا وعي، فقالت له الملكة: «لقد أصدرت تعليمات بألا يفتح الجناح من أي جانب، ولن تحتاج إلى إعادة التفتيش مرة أخرى»، وظل هو يكرر كلمة: «شكرًا يا جلالة الملكة».

وعندما علمت بالقصة، سردتها على السيد الرئيس بعد وصوله بيوم في إحدى الأمسيات باعتبارها من النوادر الطريفة، وقد ضحك لها الرئيس كثيرًا، وعندما أبلغوا الضابط أنني أبلغت الرئيس بما حدث، قال: «إن الرئيس لن يتخذ ضدي أي جزاء؛ لأنه يتسامح في المسائل الصغيرة، ولكن أرجو ألا تصل القصة إلى رئيس الديوان؛ فهو صارم ولا يقبل الأخطاء في العمل، حتى ولو كانت بغير سوء نية»..

لقد مرت الزيارة بسلام؛ خصوصًا وأن (زيارة الدولة) هي أعلى درجات الزيارات الرسمية، ولها بروتوكول صارم ومراسم محددة، ولأننا دولة اختصرت -إلى حد كبير- مظاهر واحتفاليات المراسم الرئاسية، فإننا نشعر بفارق كبير أمام بعض الدول؛ خصوصًا الملكية منها، حيث الثراء البروتوكولي والحرص الشديد على المراسم.. فما بالك إذا كانت تلك الدولة العريقة، هي الإمبراطورية التي كانت الشمس لا تغرب عنها.. بريطانيا العظمى!!

## «حافظ الأسد»

## والإنفلونزا قبيل وفاته

أتاحت لي فرصة عملي في مؤسسة الرئاسة أن أرى قادةً عربًا؛ ممن يوصفون بالدكتاتورية والاستبداد، وأتذكر منهم ثلاثة، «صدام حسين» و«حافظ الأسد» و»معمر القذافي»، وقد تتفق أفكارنا عنهم وآراؤنا فيهم أو تختلف.. ولكن المؤكد أنها شخصيات، لعبت دورًا مؤثرًا في الحياة القومية والعمل العربي المشترك.

واليوم أكتب عن «حافظ الأسد»، وأتذكر أول لقاءٍ لنا في «دمشق»، عندما كنت ضمن الوفد المرافق للرئيس الأسبق «مبارك»، والذي كان يعرف «حافظ الأسد» معرفة شخصية، من خلال عملهما المشترك في سلاح الطيران أثناء الوحدة (المصرية – السورية).. ولقد كان الرئيس «مبارك» طيارًا شاملًا، بينما كان الرئيس «الأسد» طيارًا ليليًّا، وإن كنت لا أعرف الفارق بين الاثنين.. إلا أنني أروي ما سمعت بكل دقة..

لقد دعانا الرئيس «الأسد» إلى حوار طويل، بحضور الرئيس الأسبق «مبارك» وكبار الكتاب المصريين ورؤساء تحرير الصحف، ولاحظت يومها أنه يخلط بين الأستاذين «مكرم محمد أحمد» و»أنيس منصور» وأن التفرقة بينهما غير واضحة لديه، فهو يتصور أن ما قاله أحدهما منسوبًا إلى الآخر، كما أنني لاحظت أيضًا أن الرجل يعرف «مصر» من الداخل جيدًا، فقد عاش فيها، وراح يوجه أسئلة من نوع: «هل لازال مترو «مصر الجديدة» يقف في محطة «الإسعاف» فقط، أم جرى امتداده إلى «ميدان التحرير»؟»، ويتساءل مرة ثانية: «هل انتهت المشكلة المزمنة للصرف الصحي في منطقة «العجمي»؟» وقد لاحظت أنه يتحدث عن «مصر» بودٍ ومحبة، وأن ذكرياته فيها أمر لا ينساه..

لكن الحادثة المهمة، التي جرت لي معه، هي أنني ذهبت مع السيد «عمرو موسى» وزير الخارجية - وكنت مساعدًا له للشئون العربية والشرق والأوسط - ووصلنا «دمشق» في طائرة خاصة؛ فتحدد لنا موعد للقاء الرئيس السوري، وقد رأى السيد «عمرو موسى» أن يكون لقاءً منفردًا به، وهذا حقه لأنه كان وزيرًا للخارجية، وقد يكون حاملًا لرسالة سرية إلى الجانب الآخر، كما أن «عمرو موسى» يعد كفاءة عالية بالمقاييس الدبلوماسية الدقيقة، ولكنه قال لي: «سوف تدخل معي قليلًا للسلام على الرئيس «الأسد» وحديث قصير ثم تتركني معه وحدنا»، فوافقت.. ودخلنا على الرئيس «الأسد»، الذي تهلل باستقبالنا وصافحنا وأجلس «عمرو موسى» أمامه، فقد كان من عادته أن يكون اللقاء مقعدين متقابلين، ووجهاهما في اتجاه واحد، كما أن جلساته كانت مشهورة بأنها تمتد لساعات طويلة، حتى أن «ديك مار□ي» - وكيل الخارجية الأمريكية - قال لي يومًا إنه قبل أن يلتقي «حافظ الأسد»، فإنه يمر على دورة المياه؛ لأنه يعلم أن حديث الجلسة سوف يطول لعدة ساعات، يستمع فيها للرئيس السوري عن التاريخ السياسي والديني للمنطقة والطوائف المختلفة في «الشام الكبير» و«العراق»، وأن «حافظ الأسد» عندما يتحدث فإنه يستطرد طويلًا، وعلى من يستمع إليه أن يكون صبورًا للغاية..

بعد أن جلسنا خمس دقائق، نظر السيد «عمرو موسى» إلى الرئيس السوري، وقال له: «إن «مصطفى الفقي» لديه نزلة برد و«زكام» حاد، ولكنه أصر على أن يتشرف بلقائك»، وكانت تلك مداعبة خبيثة من وزير الخارجية المصري الأسبق؛ لأن الرئيس السوري عندما سمع ذلك، بدأ يقلق من الميكروبات المحتملة، رغم أنني لم أكن مريضًا، وليس لدي على الإطلاق شيء من ذلك، فآثرت الانسحاب والخروج من الحجرة، والرئيس السوري يرمقني في سعادة؛ لأنه قد تخلص من مصدر للمرض في مكتبه، خصوصًا وأن ذلك كان قبل وفاته بأقل من عام، وكانت صحته معتلة ويخشى نزلات البرد والأمراض المعدية بكل أنواعها.

عندما انتهى الاجتماع، وخرج السيد «عمرو موسى» كان مستغرقًا في الضحك؛ لأنه قام بهذا (المقلب) على نحو، يجعل وجودي مع الرئيس السوري غير مرغوب فيه.. وبالمناسبة، فلقد رأيت الرئيس «حافظ الأسد» عدة مرات في حياتي، وكان فيها نموذجًا للبساطة، والرِّقة التي لا تقل عن بساطة «صدام» ورقَّته مع ضيوفه. أما «معمر القذافي»، فقد كان نمطًا مختلفًا عن الرئيسين السابقين - العراقي والسوري - فقد كانت له شطحات واضحة وآراء غريبة وأفكار غير متوقعة،

ولذلك حديث آخر عن الرجل الذي ملأ الدنيا وشغل الناس أربعين عامًا، ثم أطاحت به ثورة عانت بعدها «ليبيا» من فوضى شاملة، نتمنى لها الخروج منها وتحقيق الاستقرار الذي يستحقه الشعب الليبي الشقيق.

أما «سوريا».. فحدِّث ولا حرج عمَّا جرى لها وحدث فيها، وقد دفع «العراق» فاتورة غالية هو الآخر؛ إذ إن غياب الديمقراطية كارثة تدفع ثمنها في النهاية الشعوب المقهورة.

## الجنرال «عدنان» في دمشق

تعددت زياراتنا إلى «دمشق» بصحبة الرئيس الأسبق «مبارك»، أثناء حكم الرئيس «حافظ الأسد»، بعد عودة العلاقات بين «مصر» و«سوريا»، والتي كانت مقطوعة بسبب اتفاقيات «كامب ديفيد».. وكان يجري استقبالنا في «دمشق» بحفاوة فنشعر بالألفة الشديدة مع أشقائنا السوريين؛ إذ يجلس الرئيسان في جلسة مغلقة، ونبقى نحن في قاعة مجاورة نتحدث ونتسامر مع كبار رجال القصر، من معاوني الرئيس «الأسد الأب»، وكان يتقدمهم اللواء «عدنان مخلوف» وهو يمت بصلة قرابة مباشرة لقرينة الرئيس «حافظ» - والدة الرئيس «بشار» - وكنا إذا سألنا: من هو مدير مكتب الرئيس؟ من هو كبير الأمناء؟ ومن هو قائد الحرس الجمهوري؟ تكون الإجابة واحدة اللواء «عدنان».

كان اللواء «عدنان» شخصًا لطيف المعشر، تجمعني به مودة بحكم عملنا المشترك مع الرئيسين. وفي إحدى الزيارات، وبعد تناول الغذاء، كانت الأنباء تتواتر عن أعمال عنف في «قرية الكحك» بـ «محافظة الفيوم» في «مصر»، فقال لي اللواء عدنان: «يا «أبو صطيف» - وهذه كنية شامية لاسم «مصطفى» - ماذا يحدث عندكم؟» فقلت له: «إنها موجات إرهابية، تسعى تحت ستار الدين لضرب استقرار البلاد والإسلام منها براء»، فقال لي: «لماذا لا تلجأون للحل الطبيعي»، فقلت له: «وما هذا الحل؟»، فقال لي: «حموي يامشمش- في إشارة إلى أحداث «حماة» في مطلع ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث أغارت قوات «الأسد» على المدينة، وعصفت تمامًا بالجماعات الدينية المتطرفة –» فقلت له: «إن الأمر لدينا يا أخ «عدنان» مختلف، فظروفنا تختلف تمامًا عنكم، ثم أننا لا نضحي بعشرين ألف قتيل، مثلما حدث عندكم»، فقال لي: «لا تبالغ يا أخي، إنهم أقل من ذلك»، ثم أشار إلى صورة الرئيس «حافظ» المعلقة خلفه، وقال: «بالمناسبة، فالرئيس لا علاقة له بما تم، فلم يعرف أبعاده إلا بعد انتهائه»، وهو يريد بذلك أن يغسل يدي الرئيس «الأسد» من تلك الأحداث الدامية، فقلت له: «إن هناك مشكلة أخرى، وهي قضايا حقوق الإنسان والرقابة الدولية المستمرة، التي ترفض الإرهاب، ولكنها أيضًا تنتقد كل سبل القضاء عليه!»، فقال لي: «إن «عبد الناصر» هو معلمنا الأول في هذه الأمور، فلماذا تهتمون الآن هكذا بردود الفعل الدولية؟» فقلت له: «باختصار، إن ظروفنا لا تسمح بذلك، و«مصر» ليست «سوريا»، ونحن نأمل القضاء على الإرهاب، في ظل الحد الأدنى من احترام الحريات وضمانات حقوق الإنسان»، فابتسم وصمت..

كم كانت مناقشاتنا ثرية وصريحة، فقد كنا نشعر في زياراتنا لـ «سوريا» بالذات أننا داخل الوطن، فلا أظن أن شعبًا عربيًّا أحب المصريين، مثلما هو الأمر بالنسبة للسوريين، الذين شجعوا ذات يوم – في أوج سنوات القطيعة الدبلوماسية؛ بسبب اتفاقيات «كامب ديـ□يد» – المنتخب المصري لكرة القدم، الذي كان يلاعب الفريق السوري، أثناء دورة دول البحر المتوسط، التي عقدت في «اللاذقية»، وقد فوجئ العالم كله بأن السوريين يشجعون الفريق المصري ضد فريقهم؛ إكرامًا لـ «مصر» وإمعانًا في ضيافة فريقها.

لذلك، فإنني ممن يشعرون بالأسى الشديد لما وصلت إليه الأمور في «سوريا»، وحوّلت شعبه الأبي العريق إلى دماء وأشلاء ولاجئين، وكلما قابلت طفلًا سوريًّا في أحد شوارع «القاهرة»، شعرت أنه حفيدي، الذي يجب أن أرعاه وأن أهتم به.. وقد لاحظت فيهم الكبرياء والمحافظة على الكرامة ورفض المعونة بلا مقابل؛ إذ كان أحدهم يبيع الحلوى وشكرته عليها، ورأيت أن أعطيه ثمنها دون أخذها، ولكنه رفض، وقال: «لست متسولًا.. ولكنني أبيع ما نصنع في المنزل»، ذلك هو الشعب السوري الذي كنا نحن وهم دولة واحدة، قامت في مثل هذه الأيام، منذ ستين عامًا، ولازالت ذكرياتها تصدح في مخيلتي، رغم أنني كنت طفلًا عند قيامها.

سوف تبقى كلمات «عبد الناصر» و»شكري القوتلي» وقادة القطرين أملًا، يضيئ على طريق الوحدة العربية الشاملة، مهما طال ذلك الطريق، ولازلت أتذكر صوت «عبد الناصر» يوم الانفصال، وكيف خرجت «جامعة القاهرة» تستقبله متحدثًا، وهو يكشف أبعاد المؤامرة، ويرفض التدخل العسكري الذي كان يستطيعه مدعومًا بدستور دولة الوحدة.. ولكنه رأى أن الاقتتال (المصري – السوري) مستحيل، وأن دماء الطرفين غالية بالدرجة نفسها.. إنها أيام مضت وزمن جميل قد لا يعود!

## وصول «صدام حسين» إلى «القاهرة» فجأة!

اتفق الرئيس الأسبق «مبارك» في إحدى زياراته إلى «بغداد»، مع نظيره العراقي، «صدام حسين»، على أن تكون الزيارات بينهما مفاجئة، وألا تتم من خلال وزارتي الخارجية، ولا حتى مؤسستي الرئاسة في كل من «بغداد» و»القاهرة»؛ إمعانًا في السرية، على اعتبار أن عنصر المفاجأة هو أقوى احتراز أمني، يمكن الاعتماد عليه؛ فلا تكون الزيارات المتبادلة بينهما معروفة مسبقًا.

واتفق «مبارك» و«صدام» على أنه في حالة زيارة أحدهما للآخر، يقول سكرتير الرئيس، «صدام» «حامد حمادي»، لسكرتير الرئيس «مبارك»، «مصطفى الفقي» تليفونيًا: «أنا سوف أحضر إليك غدًا»، كما لو كانت الزيارات متبادلة بين سكرتيري الرئيسين..

بعد ذلك بأسبوع تقريبًا، اتصل بي السيد «حامد حمادي»، وقال لي: «سوف أصل إليك غدًا في الثانية عشرة ظهرًا بـ «مطار القاهرة»»، وتوجهت إلى الرئيس مباشرة، وأبلغته بالمكالمة التليفونية بيني وبين المسئول العراقي، فأمر بإعداد الركاب الرئاسي الساعة الحادية عشرة والنصف، في

اليوم المحدد للاتجاه إلى المطار؛ لاستقبال ضيف دون أن يحدد من هو، وانصاعت أجهزة الرئاسة للتعليمات، واتجهنا جميعًا صوب استراحة كبار الزوار في «ميناء القاهرة الجوي».. وفي الثانية عشرة سألنا برج المطار، وعلمنا أنه لا توجد طائرة عراقية دخلت المجال الجوي المصري، فأسقط في يدي، وبدأت أتشكك فيما سمعت، وكيف يمكن أن أكون السبب في تحرك الرئيس ومرافقيه وأجهزة مؤسسة الرئاسة إلى المطار؛ نتيجة فهم خاطئ مني..

لم يطل الأمر كثيرًا، ففي الثانية عشرة والربع، دخلت المجال الجوي المصري طائرة عراقية، وعليها سكرتير الرئيس العراقي، وبعض مرافقيه.. وبدأت أتنفس الصعداء، وعلمت منه أن «صدام حسين» سوف يصل بعد دقائق.. وبالفعل هبطت الطائرة العراقية الرئاسية في الثانية عشرة والنصف، فجلست على أحد المقاعد؛ لأستريح من التوتر، الذي أصابني لأكثر من خمسة عشر دقيقة.

وقد وصل «صدام» إلى العاصمة المصرية، وامتدح هو والرئيس «مبارك» فكرة التواصل، التي تمت بيني وبين سكرتير الرئيس العراقي، وكيف نجحت في تحقيق عنصر المفاجأة الكاملة، وظل ذلك ترتيبًا معمولًا به في عدة زيارات متبادلة، إلى أن قام «صدام» بتصرفه الجنوني بغزو «دولة الكويت»؛ فبدأ الفراق بين «القاهرة» و«بغداد»، ولم يعد هناك تواصل بين الرئيسين ولا مؤسستي الرئاسة في البلدين، اللهم إلا تلك الاتصالات التي كانت تتم من خلال الرسائل المتبادلة، التي يحملها السفير العراقي القدير في «القاهرة» «نبيل نجم»، والتي أسلمها له، وأحيانًا يتسلمها هو مباشرة من الرئيس المصري، بينما يسلمني هو ردود الرئيس «صدام»، وكانت في معظمها عنيفة وتخرج عن حدود اللياقة الدبلوماسية، وتحتوى على عبارات حادة، تتهم المعارضين للغزو بالعمالة والخنوع والخضوع لـ «الولايات المتحدة الأمريكية» والغرب عمومًا.

وظل الأمر كذلك لعدة شهور، حتى نجح التحالف الدولي لتحرير «الكويت» في تحقيق مهمته، وهو الذي أعطته «مصر» ومعها «سوريا» غطاءً سياسيًّا عربيًّا، لم يكن يتوقعه أحد. ولابد أن نعترف هنا أن جزءًا كبيرًا من مشكلات الشباب العربي حاليًا، أنه لا يعي أحيانًا أهمية التضامن العربي، وكيف أن ذلك يجسد مصلحة مصرية مباشرة، وواقع الأمر أن العلاقات المصرية العراقية كانت يجب أن تكون سندًا للعرب والعروبة، ولكن «العراق» الذي كان قد خرج لتوه من حرب مع «إيران»، امتدت لأكثر من ثماني سنوات، كان يتوهم أن أموال الخليج وثرواته حق له، ولعل ذلك يجسد المفهوم الحقيقي لخلفية قرار «صدام حسين» بغزو «الكويت».

لقد سعى الرئيس الأسبق «مبارك» وقتها إلى تجنيب «العراق» مخاطر ذلك الوضع وصيانة سلامة أراضيه واستقلاله الدائم، ولست أشك في أن ذلك كان تعبيرًا عن الروح القومية والشعور بالمسئولية تجاه سلامة دولة عربية كبيرة بحجم «العراق»، ولكن يبدو أن بعض الحكام لا يرون إلا ما يريدون، ولا يسمعون إلا ما يقولون؛ ولذلك توهم «صدام حسين» وقتها أن باستطاعته ابتلاع دول الخليج، واحتواء «مصر» من خلال تحييد دورها في هذا الشأن، وهو ما لم يحدث في النهاية، رغم أن

وجود «صدام حسين» على الساحة العربية، كان يمثل جزءًا من معادلة التوازن الاستراتيجي العربي في مواجهة الآخرين..

لقد رحل «صدام حسين»، وظل تاريخه مثيرًا للجدل، يطل علينا في كل مكان من خارطة الوطن العربي حاليًا.. يمضي الحكام.. ولكن الشعوب هي التي تدفع الفاتورة!

«صدام» يحرك الستارة بنفسه

ليحمي «أسامة الباز» من أشعة الشمس

عجيب هو أمر الحكام، فقد يشتد طغيانهم ويقوى استبدادهم، ولكنهم يحتفظون في ذات الوقت بمسحة إنسانية ظاهرية، مع رقة طارئة وقدرة على خلق انطباع إيجابي لدى من يتعامل معهم، ولقد رأيت عن قرب حكامًا عربًا من طراز «صدام حسين» ونوعية «حافظ الأسد» وقد كان هذا الأخير يتحدث بصوت خفيض، يكاد يلامس الأذن في خجل وتواضع، ولا يتصور أحد، على الإطلاق، أن ذلك هو «حافظ الأسد» الذي يرتعد أمامه السوريون، ويخشاه العرب، ويعمل له الغرب حسابًا أيضًا.. ولا يتوهم المرء أن ذلك الرجل الهادئ، الذي يهوى الحديث في التاريخ لعدة ساعات أمام زواره، هو نفسه رئيس «سوريا» أثناء مذبحة «حماة» في مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

نعود لـ «صدام حسين» وزياراتنا المتكررة إلى «بغداد» في صحبة الرئيس الأسبق «مبارك»، وكيف كان «صدام» يبدو شديد التواضع والبساطة، إلى حد أنه كان يقوم بوضع العباءة على كتفي الرئيس «مبارك» وإلباسها له ترحيبًا وتقديرًا. وذات يوم كنا على مائدته الرئاسية، وعن يمينه أقطاب نظامه ورموزه، وعن يسار الرئيس «مبارك» أعضاء الوفد المصري، وأنا أصغرهم باعتباري سكرتيرًا للرئيس، وكان الرئيس الأسبق «مبارك» يداعبني أحيانًا بشهرتي في حب فاكهة البطيخ، فقال لي بعد أن فرغنا من تناول الطعام: «لماذا لم تأكل بطيخًا يا مصطفى؟!» فابتسمت صامتًا؛ فإذا بالرئيس العراقي يقف حاملًا طبق البطيخ، فيقف كل الوفد العراقي معه، ويصيح قائلًا: «هل يبغي الدكتور بطيخًا.. هاهو»، فأسقط في يدي وأصابني ارتباك شديد للموقف المفاجئ، وبدأت أردد بصوت مرتفع عبارات الشكر للرئيس العراقي، ولا أعرف كيف أتصرف.. بينما الرئيس «مبارك» مستغرق في الضحك، ومعه أعضاء الوفد المصري، الذين فاجأهم تصرف الرئيس العراقي.. وكأن «صدام حسين» الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، يأتي لأحد أعضاء الوفد المصري؛ محاولًا تقديم فاكهته المفضلة بنفسه، هل يمكن أن يكون ذلك هو «صدام حسين»، الذي كان ينفذ أحكام الإعدام بيده، والذي تغيرت بسببه خريطة المنطقة، بعد غزوه لـ «الكويت»!

بعد الغداء، ذهبنا إلى قاعة مجاورة؛ لبدء المباحثات المشتركة بين الوفدين برئاسة الرئيسين «مبارك» و»صدام».. وبعد دقائق قليلة من بدء المباحثات، فوجئنا بـ «صدام» ينتصب واقفًا ويتجه إلى النافذة محاولًا تحريك الستارة قائلًا: «إن أشعة الشمس مركزة على الدكتور «أسامة الباز»»، وأنه يحرك الستارة في وضع يحميه منها، ولقد كان ذلك تصرفًا بالغ الرقة من حاكم، يخشى الناس

مجرد سماع اسمه، احتفاءً بالوفد المضيف، وبشخص «أسامة الباز» الذي كان محل احترام الجميع..

لقد تأثرنا بتلك التصرفات الناعمة، التي لا تدل على شخصية ذلك الحاكم الجبار، وأدركنا أنه يوجد وجه آخر لا يعرفه الناس عن الحكام، مهما اشتد بأسهم وخشي الناس بطشهم!

إنني لازلت أتذكر أن «صدام حسين»، عندما جاء إلى «القاهرة» زائرًا، طلب أن يرى بواب العمارة، التي كان يسكن فيها أثناء إقامته في العاصمة المصرية لاجئًا سياسيًّا، وقد اندهش البواب العجوز وتساءل هل وجد «صدام حسين» عملًا؟! فقد كان البواب يقرضه ـ كما قال «صدام» نفسه ـ بعض النقود في آخر الشهر؛ حتى يتسلم اللاجئ العراقي راتبه من الإدارة المعنية في رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، في عهد الرئيس الراحل «عبد الناصر»، ولا بد أن أعترف هنا أن معاملة «صدام حسين» للمصريين العاملين في «العراق» كانت تتسم بالمودة والمحبة، وكان العراقيون يدركون أن المصريين العاملين في العراق ـ وقد كانوا بالملايين ـ يتمتعون بحماية الرئيس «صدام» شخصيًّا؛ لأنه عاش بينهم في بلدهم حتى ظل إلى نهاية عمره، يحمل أجمل الذكريات للقاهرة وللشعب المصري عمومًا..

إن الحكام خلف الكواليس هم بشر مختلف عن أولئك، الذين نراهم على شاشات التليفزيون وصفحات الصحف، فالإنسان هو الإنسان، مهما علا قدره وارتفع شأنه.

عندما تلقيت اتصالًا من «طارق عزيز»

عدت من «□يينا» حيث كنت أعمل سفيرًا لبلادي، في مثل هذه الأيام، منذ عشرين عامًا، وقد انقضت نصف المدة تقريبًا، وكان لابد أن أعود لأستقبل أول حفيد لي من ابنتي الكبرى، ولقد دخلت أمي المريضة ـ رحمها الله ـ في غيبوبة بعد وصولي بيومين فقط، وظلت على ذلك الحال ثلاثة أسابيع حيث رحلت عن عالمنا في توقيت، حدده لي قبلها أستاذ أمراض الكبد العالم الراحل «د. ياسين عبد الغفار» وكأنما كان يقرأ في كتاب مفتوح، مع أن لكل أجل كتابًا كما نعلم جميعًا.

عدت إلى مقر عملي حزينًا متألمًا ومتأملًا، وكأنما بدأت فصلًا جديدًا في حياتي؛ لأن رحيل الأم فاجعة من نوع خاص، نتيجة خصوصية العلاقة مع الابن تحديدًا. وعندما وصلت إلى السفارة، وذات مساء، أبلغني «البدّال» أن اتصالًا قد ورد لي من السفارة العراقية في «□يينا»، وقد ذكر السفير العراقي أن هناك اتصالًا مهمًّا سوف يأتيني من السيد «طارق عزيز»، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لأمر لا يعلمه، وكان ذلك في يونيو 1997..

بعد دقائق دق جرس التليفون، وكان المتحدث هو السيد «طارق عزيز»، الذي قال لي إنه يريد إبلاغي عزاء الرئيس القائد «صدام حسين» وأعضاء القيادة العراقية ومجلس الوزراء في وفاة والدتي التي رحلت منذ أيام، وتأثرت لهذه المجاملة غير المتوقعة، وأبلغته شكري للرئيس وله ولزملائه، ثم أضاف بأنه سوف يأتي إلى «□يينا» خلال أسابيع؛ لأنها العاصمة الوحيدة التي يمكن

أن تستقبله لعلاج انحراف لديه في الحاجز الأنفي، فقلت له: «يا معالي الوزير إن انحراف الحاجز الأنفي ظاهرة عامة بين كثير من مواطني الشرق الأوسط»، فرد قائلًا: «لأن الشرق الأوسط حافل بالانحرافات!» فقلت له: «إننا لا نريد أن نسيِّسَ المكالمة، وأتمنى لكم الشفاء ولبلدكم الاستقرار.

ذهبت إلى مكتبي في اليوم التالي، فإذا اتصال يأتيني من صديق عزيز، هو سفير «دولة الكويت» في «□يينا» «فيصل الغيص» يقول: «علمت أنك تلقيت اتصالًا هاتفيًّا من «طارق عزيز» أمس.. فهل يمكن أن أعرف منك محتواه؟ فقلت له، وقد كان قريبًا مني: «يا «فيصل» إن سفارتك إما أن تكون قد اخترقت السفارة العراقية أو السفارة المصرية»، فقال لي: «إننا لا نستهدف السفارة المصرية أبدًا، ولكنني أريد -بحق الزمالة والمحبة- أن تقول لي ماذا كان يريد وزير خارجية «صدام حسين»؟ هل كان يبلغك رسالة توصية لإبلاغها إلى الدكتور «محمد البرادعي»، مدير عام الوكالة الجديد؛ لكي يترفق بـ «العراق» ويكون معها، وليس عليها؟» فقلت له: «يا سعادة السفير.. إنني شديد الدهشة مما تقول، فلا علاقة للمكالمة على الإطلاق بشيء من ذلك.. وأنا أريد أن أسألك: لماذا زرتني في بيتي أمس الأول، فور عودتي من «القاهرة»، أنت وكل الزملاء السفراء العرب والأفارقة؟» فقال لي: «كان ذلك للعزاء في والدتك الراحلة»، فقلت له: «وهذا أيضًا سبب المكالمة من «بغداد» ولا يوجد سبب آخر على الإطلاق، وأنا لا أسمح لنفسي بالتداول في شئون شديدة الحساسية، دون الرجوع لبلادي، ولم أجد في المكالمة ما يدعو لذلك».. فضحك «فيصل الغيص» كثيرًا، وقال لي: «إنما أردت أن أعرف؛ لكي لا تستبد بي الهواجس والظنون».

لقد حرصت على ذكر هذه الواقعة لأبين أن التوقعات المختلفة حول الحدث الواحد ليست دائمًا صحيحة، وأن الإنسان يمكن أن يتخيل ما لا وجود له، وقد ظلت علاقتي بأشقائنا في «الكويت» راسخة وقوية؛ خصوصًا وأنني كنت سكرتير الرئيس للمعلومات، الذي أبلغه بحادث الغزو العراقي المشئوم لدولة «الكويت»، وقد أيقظت الرئيس الأسبق «مبارك» في الثالثة صباحًا، عشية الثاني من أغسطس عام 1990؛ لكي أبلغه بما جرى، كما أنني حرصت أيضًا على ما لديَّ من علاقات طيبة ببعض الأصدقاء في «العراق»؛ لأنني مؤمن بأن العروبة لا تتجزأ، وأننا في النهاية – مهما اختلفت آراؤنا وتباينت مواقفنا – أبناء أمة واحدة في السراء والضراء.

لقد تعاطفت كثيرًا مع «طارق عزيز» أثناء محاكمته.. وعندما صدر الحكم عليه بالإعدام، تمنيت ألا ينفذ فيه وهو في تلك السن المتقدمة، وقد تدخل الكثيرون من أنحاء العالم، وفي مقدمتهم «بابا الفاتيكان»؛ فقد كان الرجل مسيحيًّا كلدانيًّا أو سريانيًّا، يترأس تحرير «صحيفة البعث»، ثم قذفت به المقادير لكي يكون سندًا لدكتاتور «العراق»، الذي لن أنسى أبدًا لحظة تنفيذ حكم الإعدام فيه وجسارته الفريدة وقدرته الخارقة، ولقد سعدت كثيرًا أن «طارق عزيز» قد قضى إلى رحاب ربه بموت طبيعي، قبل أن يسبقه تنفيذ حكم الإعدام..

رحم الله الجميع فكلنا بشر، والإنسان دائمًا هو ابن الخطيئة!

«القذافي» وختم الإرهاب!

عندما كنت أعمل مع الرئيس الأسبق «مبارك».. تحدد لي موعد في مدينة «الإسماعيلية» للقائه، وتأخرت في الطريق ـ لأسباب خارجة عن إرادتي ـ لما يقرب من أربعين دقيقة، وهو أمر ضايق الرئيس الأسبق كثيرًا شأنه شأن كل العسكريين، الذين لا يتساهلون في مسألة الالتزام بالمواعيد؛ فأبدى تبرمًا شديدًا، وقاطعني لعدة أسابيع كنت أتعامل معه أثناءها على الورق فقط، ولكنه لا يهاتفني، وأنا أترك له كل مساء ملخصًا بما أراه ضروريًا، وهو على الجانب الآخر، يبعث لي بالتكليفات من خلال تأشيرات مكتوبة.

بعد أسبوعين من ذلك، اتصل بي قائلًا: إن الدكتور «أسامة الباز» المستشار السياسي للرئيس، ومعه اللواء «محمد عبد السلام المحجوب» ـ الرجل الثاني في المخابرات العامة حينذاك ـ سوف يذهبان لمقابلة القائد «معمر القذافي»، ورأيت أن أرسلك معهما عقابًا على تأخيرك في موعد «الإسماعيلية»، وكانت الرحلة شاقة للغاية؛ إذ إن «ليبيا» كانت تحت الحصار الجوي والبري.. وحتى قطع غيار الطائرات، كانت «الولايات المتحدة الأمريكية»، قد منعت وصولها على أثر التحقيقات في كارثة «لوكربي»، التي اتهمت فيها «واشنطن» نظام «القذافي» بإسقاط طائرة أمريكية، فوق أراضي المملكة المتحدة؛ حيث راح فيها مئات الضحايا.

كان الطريق إلى «ليبيا» في ذلك الوقت معقدًا؛ إذ نأخذ طائرة من «القاهرة» إلى «المنطقة العسكرية الغربية «.. ومن هناك نعبر الحدود بالسيارات؛ لنأخذ طائرة ليبية، ثم تبدأ مهمة البحث عن القائد.. فقد نتجه إلى «سرت» أو إلى «مسراته» أو إلى «طرابلس» أو غيرها، وهي أماكن لا يعلن عن وجوده فيها، إلا عندما نتحرك من المحطة الأخيرة للوصول إليه.

وصلنا بعد يوم كامل من السفر مرهقين تمامًا، واستقبلنا القائد في خيمته الشهيرة، ونقل إليه الدكتور «أسامة الباز» رسالة من الرئيس الأسبق «مبارك».. وظل القذافي يحكي لأكثر من ساعتين، واللواء «محمد عبد السلام المحجوب» يناقشه في بعض المسائل المتصلة بالحصار الأمريكي وأزمة «لوكربي»، وبعد انتهاء المباحثات تناولنا الغذاء بدعوة من العقيد، وقبل أن ننصرف، فوجئنا به يقول ـ موجهًا حديثة للدكتور «أسامة الباز» واللواء «محمد عبد السلام المحجوب»: «أنتما جرى حصولكما من قبل على ختم الإرهاب؛ لوجود كل منكما في صورة فوتوغرافية مستقلة معي.. أما «مصطفى الفقي» فلم يحصل عليها بعد، وهذه مناسبة لكي يأخذ صورة معي، وبذلك يكون قد حصل على ختم الإرهاب، الذي لم يحصل عليه من قبل».. قام العقيد، ودعاني إلى أخذ صورة معه وحدنا وهو يبدي سعادة بالغة؛ لأنه وصم مسئولًا جديدًا بختم الإرهاب، كما كان يسميه.

ولايزال الوزير الأسبق «محمد عبد السلام المحجوب»، يذكرني بهذه الواقعة من طرائف الأسفار الرئاسية وكأنما كانت عقوبة الرئيس الأسبق «مبارك» مزدوجة بالرحلة المرهقة أولًا، ثم بختم الإرهاب ثانيًا. وفي ظني أن القائد الليبي كان يستمتع بالسخرية الدائمة من الغرب والأمريكيين؛ خصوصًا لأنه لا ينسى الضربة التي وجهها له الطيران الأمريكي، في إبريل عام 1986، ودمر فيها جزءًا من مقر العقيد في «باب العزيزية».. والواقع أن علاقته بـ «الولايات المتحدة الأمريكية»،

كانت علاقة شديدة العداء والتوتر، وعندما انتهى العقيد من مشروع «النهر العظيم»، كان ذلك مثار تندر؛ لأن نفقاته كانت باهظة وعائده كان محدودًا.

لقد كانت خطب العقيد دائمًا مثار الدهشة؛ نتيجة للعبارات التي كان يستخدمها، والأفكار الغريبة التي يطرحها، ولا ننسى خطابه أمام الجمعية العامة؛ حين قذف بميثاق المنظمة إلى رئيس الجمعية العامة، وكان معه السياسي والدبلوماسي الليبي الراحل «علي التريكي»، كما ورطته أزمة «لوكربي» في دفع مبالغ طائلة لضحايا الطائرة.. ولكنه في سنواته الأخيرة؛ خصوصًا بعد إعدام «صدام حسين»، بدأ يعتدل نسبيًّا في سياسته، وفتح أبواب الدولة الليبية لأجهزة التفتيش الغربي، بحثًا عن أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل.. ولكن تيار «ثورات الربيع العربي» جرفه في اتجاه آخر لم يكن يتوقعه، وهو الذي أدى إلى نهايته بعد أربعين عامًا من حكم بلاده، لم يسمح فيها لصوت واحد يعلو عليه، بل واعتمد سياسة تصفية خصومه، بدءًا من «عمر المحيشي» وصولًا إلى «منصور الكيخيا».. رحم الله الجميع!

عندما رقص رئيس زامبيا في قصر القبة

قام الرئيس «كينيث كاوندا» رئيس «جمهورية زامبيا» بزيارة رسمية لـ «جمهورية مصر العربية»، وكان ضيفًا على الرئيس الأسبق «حسني مبارك»، على مائدة عشاء رسمية في «قصر القبة».. وقد ألقى الرئيس «مبارك» خطاب ترحيب بالضيف الإفريقي الكبير، ورد عليه «كاوندا» بكلمة، تحدث فيها عن دور «مصر» في تحرير القارة الإفريقية، وما قام به «عبد الناصر» في مرحلة تصفية الاستعمار.. وكيف أن «كاوندا» كان لاجئًا سياسيًّا في «القاهرة»، يقود حركة تحرير بلاده، حتى نالت استقلالها..

عندما انتهى «كاوندا» من كلمته، نظر إلى عشرات الضيوف، الذين يتقدمهم الرئيس المصري، وقال: «عفوًا، فقد أقوم بتصرف غير مألوف لديكم -وكان من عادته أن يحمل منديلًا طويلًا – مثلما كانت تفعل «أم كلثوم» – فرفع المنديل عاليًا، وبدأ في وصلة رقص إفريقي، وأعضاء وفد بلاده يشاركونه الحماس والانفعال، وسط دهشة الحاضرين من الجانب المصري، الذين لم يتعودوا أن يرقص رئيس زائر في مأدبة عشاء رسمية، وقد غاب عن وعي الحاضرين أن الرقص ثقافة إفريقية متميزة، يمارسها الجميع، بدءًا من رئيس الدولة ووصولًا إلى أصغر مواطن. وبعدما فرغ الرئيس الزامبي من رقصته الرشيقة، جلس على المقعد الرسمي على مائدة الطعام، وبدأ يتصرف بهدوء الرئيس ووقار الضيف..

والواقع أن الاختلافات الثقافية هي مسألة يجب أن تكون في الحسبان دائمًا، فما نراه مقبولًا لدينا قد يكون مرفوضًا لدى أبنائنا أو أحفادنا؛ فالسلوك الإنساني هو نتاج لثقافة متأصلة، تدفع من يحملها إلى التصرف وفقًا لها، كما أن لكل دولة رقصتها المتميزة وأغانيها المعروفة ولباسها القومي، وتلك في مجملها -مع غيرها من العناصر والعوامل- تشكل هوية الشعوب وشخصية الأمم.

إننا نعيب على أنفسنا في «مصر» من أنه لا يوجد لدينا زي خاص ولا ملبس يمثل رداءً وطنيًّا، ولازلت أتذكر عندما كنا ندعى للحفلات الرسمية الكبرى في الخارج، في حضور ملوك ورؤساء الدول، أنه كان يتم تخييرنا بين بدلة التشريفات الرسمية، والزي الوطني لبلادنا.. وكان الأمر في إطار المجموعة العربية مريحًا لأشقائنا في «الخليج» وفي «المغرب العربي»؛ حيث توجد لديهم أردية متميزة لا تجعلهم يحتاجون حلة التشريفات الأفرنجية، بينما لم يكن كذلك في إطار المجموعة أو المجموعات غير الغربية. أتذكر عندما كنت طالبًا في السنة النهائية بـ «جامعة القاهرة»، أن حضرت حفل منح الرئيس الراحل «الحبيب بورقيبة» الدكتوراه الفخرية..

وبينما نحن وسط إجراءات الحفل المهيب، وقفت مجموعة من (التوانسة) يغنون النشيد الوطني لبلادهم، بشكل يثير الحماس ويدعو إلى الإعجاب.. وعندما ذهب «بورقيبة» إلى «أريحا» في زيارته الشهيرة، وأدلى بتصريحاته الجريئة حول نظريته (التدريجية) في حل الصراع العربي الإسرائيلي بمنطق «خذ وطالب»، قامت عليه قيامة أجهزة الإعلام المصرية، وتوترت العلاقات بين «مصر» و«تونس».. ولكن أثبتت الأيام فيما بعد أنه لم يكن كل ما قاله «بورقيبة» خطًا، كما أن الجميع يعترف بأياديه البيضاء على المجتمع المدني التونسي، وحقوق المرأة، والتشريعات المنظمة للعلاقات بين المواطنين في بلده الراقي.

إنها مناسبة لكي نشير فيها إلى أهمية دراسة الفوارق بين الثقافات؛ لكي لنتأكد أن لكل دولة أبعادًا وأعماقًا قد لا تكون متاحة لغيرها؛ ولذلك فإن سلوك أبنائها في الخارج يعكس النظرة الحقيقية لها، ودرجة ارتباط الآخرين بها، ولا أزال أتذكر عندما تسلمت عملي في القنصلية المصرية بـ «لندن» عام 1971، أن رئيس الوزراء - زعيم المحافظين - «إدوارد هيث» كان يقود الأوركسترا السيمفوني لبلاده في الحفلات الرسمية والعامة؛ إذ إن تحرر الإنسان من القيود، التي تكبله والتصرف طبيعيًّا يجعل منه صورة مشرقة لبلاده في كل الأحوال.. وحتى الدول العربية المحافظة، مثل «المملكة العربية السعودية»، لها رقصتها الخليجية المعروفة بالسيوف (العارضة)، والتي أداها في براعة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» أثناء زيارته الرسمية..

تحية لـ «الفولكلور» الشعبي وتقديرًا للإنسان الطبيعي، الذي يتصرف بلا عقد ودون هواجس ويعبر عن هويته الوطنية وثقافته الذاتية، ما دام ذلك كله يتم في إطار من احترام الذات وتوقير الآخر، بل ويفتح أبوابًا للصداقة الحقيقية والمعرفة الحرة والثقافة الواسعة!

## (أم علي) في الطائرة

كان الرئيس الأسبق «مبارك» يتسم بالود مع الآخرين في غير أوقات العمل، وكان دائمًا يداعبني متسائلًا: «ماذا أكلت؟» ويعتقد أنني محب للطعام شأن كل البشر؛ لذلك كانت تلك مادة للحديث أحيانًا في أثناء التواجد في المركز الرياضي للعب الإسكواش، الذي لا أجيده.. ولكن الرئيس فرضه علينا فرضًا، ولم أحقق فيه نتائج ملحوظة على الإطلاق.

في إحدى السفريات البعيدة على طائرة الرئيس، دخلت إحدى المضيفات، وكانت هي الحاجة «حميدة صلاح الدين» - على ما أذكر - وهي أخت عزيزة لي، كما أن علاقتي بزميلاتها الأخريات كانت طيبة؛ فكل من كانت لديها مشكلة تلجأ لي للمساعدة في حلها.. ولذلك قالت لي الحاجة «حميدة»: «نريدك قرب كابينة الطيارين؛ لأن لدينا شيئًا نريدك أن تتذوقه»، وأضافت: «إنه طبق «أم علي» من مطبخ الطائرة لكي تكون أول من يأكل منه؛ محبة لك وتقديرًا للعلاقة الوثيقة معك».

جلست على مقعد جانبي في المقدمة، وحولي أربع مضيفات يتحدثن إليَّ، وأنا ألتهم الطبق، وكانت إحداهن تدخن سيجارة؛ إذ كان التدخين لا يزال مباحًا في الطائرات أثناء ثمانينيات القرن الماضي، وفجأة وجدت أن الضوء يخفت، كما لو كان ظلًّا قد جاء؛ ليغطي ضوء المصباح، الذي يصل إلى الطبق، ولاحظت صمتهن تمامًا بشكل مفاجئ.. بل إن المضيفة التي كانت تدخن السيجارة، أطفأتها في يدها، في سرعة ظاهرة.. وبعد ثوان قليلة اكتشفت أن هناك شيئًا غير طبيعي فنظرت إلى أعلى، فإذا بالرئيس «مبارك» يطل عليّ مبتسمًا قائلًا: «هل استمتعت بطبق «أم علي؟»»، فقفزت من مقعدي مبتسمًا، وألهمني الله بإجابة مناسبة، فقلت له: «يا سيادة الرئيس إن المضيفات (العكاريت) طلبن مني أن أتذوق طبق «أم علي»»، قبل أن يصل إلى سيادتكم؛ تأمينًا لكم، وحتى يكون هناك رأي عن درجة إتقان صنعها»، فضحك الرئيس كثيرًا، وقال لي: «هكذا أنت دائمًا قادر على الخروج من أي موقف!» وضحكنا جميعًا، والمضيفات تعلو وجوههن الصفرة ولا ينطقن بكلمة.

وما أكثر النوادر على الطائرة أثناء رحلات الرئيس، فقد كان الكاتب الصحفي «مكرم محمد أحمد»، وإلى جانبه رئيس هيئة الاستعلامات وقتها الراحل «د. ممدوح البلتاجي»، يجلسان أمامي مباشرة ويتباريان في تدخين السجائر؛ فترى الطائرة مظلمة، ونحن نعبر جبال «الهمالايا» في طريقنا إلى «الصين»، ولا يوجد إلا نقطتي ضوء أحمر من سيجارة كل منهما؛ حيث لا يتوقفان عن التدخين حتى وهما شبه نائمين! وكنت أضيق بذلك ولكن لا مفر.. فأغلبية الطائرة تدخن؛ ولذلك حسنًا فعلت المنظمة الدولية للطيران المدني بمنع التدخين على الطائرات، وكانت الطائرة أحيانًا تهتز اهتزازًا شديدًا، وتضطرب صعودًا وهبوطًا؛ بسبب المطبات الهوائية بشكل يقلقني كثيرًا.

وكان الرئيس الأسبق يعلم بذلك، فكان إذا بدأت الاهتزازات، ينادي سكرتيره الخاص الراحل اللواء «جمال عبد العزيز» قائلًا له: «اطلب من «مصطفى» إحضار البوسطة، والمجيء إليَّ في صالون الطائرة»، وكان هذا أمرًا صعبًا في ظل الهزات العنيفة؛ حيث كنت أحرص على ربط الحزام بشدة، متصورًا أن ذلك تأمين لي وما كان هناك بد أمامي، إلا التوجه إلى الرئيس، وهو يبدو هادئًا ومستمتعًا ولا يشعر بأي قلق، ثم يقول لي: «إن التي تركبها الآن، هي مثل الدراجة بالنسبة للطائرة العسكرية، وسوف أحرص عند عودتنا إلى «مصر» أن أطلب من أحد الطيارين المقاتلين أن يصطحبك في جولة جوية، يقوم فيها بقلب الطائرة عدة مرات؛ حتى يتم تطعيمك ضد الخوف من الطيران! فقلت له: «يا سيادة الرئيس، أرجو ألا تفكر في ذلك؛ لأن لياقتي البدنية ليست مثل الطيارين، كما أنني أخشى كثيرًا ألاعيب الطيران»، ثم أبدأ في عرض البوسطة عليه، وهو يناقشني، وأنا أمامه على المقعد شبه مغيب وغير قادر على التركيز؛ لأن أعصابي مشدودة مع تحركات الطائرة.

وقد كان الرئيس الأسبق ينادي أحيانًا كبير الطيارين الكابتن «جمال لطفي»، وبعد الاتفاق معه، لكي يقول: «إننا سوف ندخل في سحابة رعدية سوداء، وربنا يستر إن شاء الله»، ثم ينظر الرئيس إلى وجهي، فإذا بي قد دخلت في مرحلة اللاوعي تقريبًا حتى أكتشف في النهاية أنها مداعبة من الرئيس، فكنت أقول له: «يا سيدي الرئيس إنني مواطن من خمسين مليونًا - عدد سكان «مصر» وقتها - ولكنك أنت رئيس الدولة»، فكان يضحك ويعتبر ذلك نوعًا من المداعبة..

إنها ذكريات لا تنسى، وأيام لن تعود.

## «عمر سليمان» والأمير السعودي

في مطلع عام 2012، جمعتني مائدة واحدة مع الراحل الوزير «عمر سليمان»، رئيس المخابرات العامة المصرية الأسبق، وقد ربطتني به صلة طيبة ومودة دائمة، وكان ذلك في أحد أفراح أصهاره من العائلة الأباظية، وكنا في أجواء الترشح للانتخابات الرئاسية الأولى، بعد ثورة 25 يناير 2011، وكان أحد المرشحين الذين ينتمون إلى التيار الديني، قد قام باستعراض أنصاره؛ فبلغ طول موكبه المسافة من «الدقي» إلى «مصر الجديدة»؛ حيث مقر مفوضية الانتخابات، التي تستقبل أوراق الترشح؛ حينذاك ولذلك كان محور الحديث، هو تلك الأحداث الساخنة، التي كانت تمر بها «مصر» وقتها.

قال لي السيد «عمر سليمان» إنه بعد ذلك المشهد على شاشات التليفزيون، تلقى اتصالًا هاتفيًّا من أمير سعودي بارز، يسأله إذا كان ما رآه حقيقة، أم أنه مشهد مفبرك، فقال له السيد «عمر سليمان»: «بل إن الأمر هو كما رأيته أنت يا صاحب السمو»، فاستطرد الأمير السعودي في دهشة: «أتريد أن تقول أن هذا المرشح يمكن أن يجلس على المقعد، الذي جلس عليه ملوك أسرة «محمد علي» و«جمال عبد الناصر» و«السادات» وغيرهم!، فقال له السيد «عمر سليمان» بتلقائية: «كل شيء جائز في هذا الزمن»، وقد عبر الأمير السعودي عن دهشته البالغة مما رأى؛ لأنه – حسب قوله – يرى أن قيمة «مصر» تبدو أكبر بكثير من ذلك، ولا يتصور أن تتدهور بها الأوضاع إلى هذا الحد.

وقد تحدث السيد «عمر سليمان» يومها عن عزوفه عن الترشح، وبعدها بأيام اتصل بي مدير مكتبه؛ ليخبرني برغبة «عمر بك» في أن أكتب له صيغة للاعتذار، وقد فعلت ذلك وجرى نشرها مع تعديل طفيف.. وأتذكر أن الأستاذ «عادل حمودة» كان يجلس بجانبي، وأنا أكتب الصيغة؛ حيث كنا في اجتماع مشترك، أعدت له القوات المسلحة في شكل ندوة عن اقتصاديات الإنفاق العسكري.. ولكنني فوجئت بعد ذلك، بفترة وجيزة، بأن ضغوطًا مورست على السيد «عمر سليمان»، من بعض أنصاره، قد جعلته يغير رأيه، ويجمع التوكيلات للترشح للمنصب الكبير، وهو أمر لم يتم لخطأ إجرائي، يتعلق بنقص عدد من التوكيلات المطلوبة.. وقد كان أمرًا يمكن تلافيه؛ لأنه كانت لديه توقيعات تزيد عن المطلوب، ولكن الأجواء وقتها جعلت استبعاده في جانب معادلًا لاستبعاد السيد «خيرت الشاطر» على الجانب الآخر..

وأنا أظن مخلصًا أن تلك الفترة من تاريخنا تحتاج إلى تمحيص من مؤرخيها ونزاهة، ممن يكتبون عنها؛ لأننا نفتقر إلى المعلومات الصحيحة، والتحليل الدقيق للأحداث التي مرت بها «مصر»، مثل: «واقعة الجمل»، و«ماسبيرو»، و«محمد محمود»، و«الداخلية»، و«الاتحادية»، وغيرها من الأحداث، التي لا تخلو من الغموض، ولا تبرأ من التشابك الذي يحتاج إلى إجلاء وتوضيح.. أما فيما قد أثير حول الوفاة السريعة للسيد «عمر سليمان» وما تردد حولها – خصوصًا، وأن رحيله قد حدث أثناء إجراء جراحة له – فأظن أن هذا الأمر أيضًا من الأمور التي سوف يحسمها التاريخ ذات يوم، وأتذكر أنه قال لي إنه كان يعاني فقط من مرض «البروستاتا»، وهو أمر شائع بين الرجال في ذلك العمر.. ولكنني شخصيًّا لم أسمع عن المرض الغريب، الذي جرى الإعلان عنه كسبب لوفاته.

وقد شغل السيد «عمر سليمان» منصبه الخطير لأكثر من عشرين عامًا، وكان موضع الثقة المطلقة للرئيس الأسبق «مبارك».. كما اختاره نائبًا له بعد اندلاع الثورة، وكان ذلك اختيارًا متأخرًا؛ لأن «السيف كان قد سبق العزل» ولم تكن الجماهير مهيأة للحلول التدريجية.. وبهذه المناسبة أيضًا، فإنني أظن أن أحداث الربيع العربي قد اعتمدت على سيناريو ضخم لأحداث، جرى تركيبها بشكل مفتعل، وإن كان هذا لا ينتقص من الدوافع الوطنية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، التي حرّكت الجماهير في اتجاه، استثمرته تدخلات أجنبية وقوى داخلية؛ لتغيير المسار وتحريك الأمر في اتجاه مصالحها، على حساب الأهداف العليا لشعارات الثورة وآمالها..

إن هذه الأحداث قصة طويلة، كما أن الرواية لم تتم فصولها، وقد نكتشف ذات يوم أن صراعات مكتومة حول السلطة في «مصر» قد حركت جزءًا من الأحداث، في تلك الفترة التالية لتنحي الرئيس المصري، بعد إدارة بطيئة لمجريات الأمور في الثمانية عشر يومًا، الفاصلة في ثورة الشارع المصري.. ولا شك أن رحيل «عمر سليمان» الذي كان يمثل (الصندوق الأسود) لعشرين عامًا كاملة، كان هو شاهدًا عليها أو مشاركًا فيها، لهو أمر يحتاج إلى تفسير، رغم أنني مؤمن بالقضاء والقدر.. ولكنني مؤمن أيضًا بإمكانية صناعة الأحداث وترتيبها على النحو، الذي يخدم غايات معينة، قد لا تلتقي بالضرورة مع آمال الجماهير ومصالحها الحقيقية.

## أضاعها «صلاح سالم» وأعادها «الفقي»!

أقبل رمضان بعد عودتي من «□يينا» ـ عودة نهائية ـ بشهور قليلة، وتسلمت عملي مساعدًا لوزير الخارجية، السيد عمرو موسى، للشئون العربية والشرق الأوسط، ومندوبًا لمصر في جامعة الدول العربية.

ومن خلال معرفتي بالسيد عمرو موسى لعشرات السنين، فإنه يصبح شديد السعادة في شهر رمضان؛ فالصيام يجعله صافي الذهن، لا تخلو تصرفاته من مرح، ولا تبرأ من مودة واضحة تجاه الآخرين.. وقبل الإفطار، كان يحب أن يتحدث إلى أصدقائه؛ حتى يقطع الساعات الأخيرة قبل موعد المدفع، إذا لم يكن لديه عمل ضاغط..

وذات يوم اتصل بي في مكتبي، قبيل الرابعة عصرًا، وقال لي: «ماذا تفعل؟ إذا لم يكن لديك عمل، فتعال إلى مكتبي».. وبالفعل أخذت المصعد من الدور العاشر إلى الثاني؛ حيث مكتب الوزير ووجدته منشرحًا مبتسمًا، وجلسنا نتسامر بعض الوقت، ثم قال لي فجأة: «لقد جاءت لي فكرة»، قلت: «وما هي؟»، قال: «أن توفدك مصر إلى السودان – باعتبارها أهم الدول لنا – سفيرًا مقيمًا لعامين أو أكثر، تستقر فيهما العلاقات، وتقفز أنت بها إلى آفاق جديدة»، فقلت له: «أنت تعلم أنني لا أريد أن أغادر مصر، وأنني اكتفيت بالعمل سنوات الخدمة في الخارج في لندن ونيودلهي و□بينا».. فقال لي: «إنني أقترح عليك ذلك، وأنا متأكد من أنك ستنجح في هذه المهمة، وسوف تصدر – باعتبارك دبلوماسيًّا له مؤلفاته – كتابك عن خدمتك في «الخرطوم»، وأتصور أن عنوانه سوف يكون (أضاعها صلاح سالم وأعادها مصطفى الفقي)»، في إشارة إلى رقصات الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة في جنوب السودان، مجاملة للتقاليد القبلية، وكيف أن الصحافة الأجنبية لقبته بـ «الميجور الراقص»، وربط البعض بين ذلك والتحولات، التي جرت في الحزب الاتحادي بالسودان، والتي جعلت زعيمًا مثل إسماعيل الأزهري يلفظ مبدأ الانضمام لمصر، ويتبنى خيار السودان المستقل، وهو ما جرى إعلانه في أول يناير عام 1956، ولازالت ظروف تلك الفترة غامضة؛ خصوصًا وأن البعض يرى أن الصدام بين عبد الناصر ونجيب قد أدى إلى مخاوف لدى السودانيين، جعلتهم يفضلون الابتعاد عن مصر الثورة.

قلت للسيد عمرو موسى يومها: «إنني أدعوك إلى التوقف عن هذا الاقتراح؛ لأن ظروفي الشخصية لا تسمح بتنفيذه، وأرجو ألا يعرف الرئيس به؛ فقد يتمسك بالفكرة وتكون مشكلة كبيرة بالنسبة لي، إلا إذا كان المقصود هو التخلص من وجودي في وزارة الخارجية!»، وضحكنا معًا.. وانتهى اللقاء، وكنت مدعوًا لتناول طعام الإفطار في منزل صديقي وزميل دراستي «أ. ممدوح عباس» رجل الأعمال، ورئيس نادي الزمالك فيما بعد، وبينما أنا أجلس بعد الإفطار مباشرة مع أصدقائنا فإذا باتصال على المحمول من مكتب الرئيس، يطلب مني التوجه إلى أقرب تليفون أرضي؛ لأن الرئيس يريد التحدث إليّ.. وبالفعل أعطاني صديقي ممدوح رقم تليفون المنزل، وذهبت إلى حجرة منفردة، أنتظر الاتصال الذي جاءني بعد دقائق قليلة، وكان الرئيس الأسبق مبارك على الطرف الآخر؛ حيث بادرني قائلًا: «ما هي حكاية «أضاعها صلاح سالم، وأعادها مصطفى الفقي»، فقلت له: «يا سيادة الرئيس، هذه بعض مداعبات السيد عمرو موسى، والأمر غير مطروح حاليًا»، فضحك الرئيس، وقال لي: «إنك مسئول عن الشئون العربية كلها، ومن ضمنها السودان، فلا داعٍ لأن تترك موقعك؛ خصوصًا وأنني فهمت أنك لا تريد أن تعمل سفيرًا في الخارج مرة أخرى».. وبدأ يتحدث في موضوعات مختلفة، وكان ودودًا كعادته..

اتصل بي السيد عمرو موسى، بعد ذلك بساعة تقريبًا، وهو يقهقه ضاحكًا، وقال لي: «لقد أفلتَ من الفخ، وخدمتك الظروف، رغم أنني كنت أرى ذلك قرارًا صائبًا»، فقلت له: «هذا صحيح، لو كانت ظروفي تسمح؛ فالسودان عزيز علينا جميعًا».

لقد تذكرت تلك القصة؛ بسبب صدور مذكرات السيد عمرو موسى، وما نجم عنها من لغط شديد وحوار دائر، ينقسم فيه الناس بين مؤيد له ورافض لبعض الفقرات فيه؛ خصوصًا ما يمس العصر

الناصري ومكانة الرئيس الراحل شخصيًّا، رغم أن عمرو موسى وجمال عبد الناصر يشتركان في حفيدين، من ابنة الأول وحفيد الثاني.. وما أكثر النوادر التي تجمعني بالسيد عمرو موسى، وسوف يكون لها مكان آخر، فلقد سألته أيام الانتخابات الرئاسية الأولى عام 2012 مازحًا: «لو أنني أيدتك، فما المقابل الذي أتوقعه منك؟»، فقال لي على الفور: «سوف تتبوأ منصب صديق الرئيس!».

## «رفعت المحجوب» وأمير البحرين الراحل

جاء الشيخ «عيسى آل خليفة» أمير البحرين الراحل إلى «مصر»، زائرًا ليحل ضيفًا على الرئيس الأسبق «مبارك»، بعد انتهاء القطيعة العربية لـ «مصر» على المستوى الدبلوماسي، وعودة الجامعة العربية إلى مقرها الطبيعي. وفي مساء يوم وصول الضيف البحريني الكبير، الذي كانت تربطه بـ «مصر» روابط طيبة، امتدت من «إمارة البحرين» قديمًا إلى «مملكة البحرين» حاليًا، حتى أننا كنا عائدين من رحلة مع الرئيس الأسبق، في «جنوب آسيا»، وظهرت بوادر عاصفة يستحيل معها الطيران إلا بالهبوط في إحدى دول الخليج القريبة.. وكان الخيار جغرافيًّا بين «الدوحة» و«المنامة»؛ فاختار الوفد المصري العاصمة البحرانية، لما يشعرون فيها من ألفة ومودة، ويومها قال رئيس وزراء «قطر» ووزير خارجيتها «حمد بن جاسم»، عندما سُئل عن هبوط طائرة الرئيس المصري في «البحرين» وليس في «قطر»، فأجاب في عنجهية وصلافة: «الحمد لله أن الرئيس المصري لم يأت؛ فلقد وفَّر علينا نفقات الاستضافة!».

أعود إلى أمير البحرين الذي وصل إلى «قصر القبة»؛ حيث المراسم العسكرية لاستقبال الضيف، الذي تعتز به «مصر» رئيسًا وحكومة وشعبًا. وبعد انتهاء مراسم الاستقبال، ومع الساعات الأولى من المساء، اتصل بي هاتفيًّا الدكتور «رفعت المحجوب»، رئيس مجلس الشعب حينذاك، والذي كان يعتبر رقم اثنين في الدولة، وقد ربطتني به صلات طويلة، منذ التحقت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 1962؛ فبهرني الرجل بعلمه الغزير وثقافته الواسعة ولغته الرفيعة، فضلًا عن أناقة الملبس واحترامه الشديد لذاته، مع مسحة من الكبرياء، كانت تعطيه دائمًا هيبة واحترامًا. ولقد بادرني الدكتور «المحجوب» في مكالمته، قائلًا: «أرجو أن تبلغ الرئيس أنه ما هكذا تدار الأمور! فلقد قذفني قائد الحراسة الخاصة بالرئيس، بعيدًا عن طابور المصافحة للضيف البحريني، على نحو غير مسبوق، وأرجو إبلاغ الرئيس احتجاجي على هذه المعاملة، التي لا ترضيه، وأدركت أنني لو أبلغت السيد الرئيس بفحوى الرسالة، كما هي، فقد يعصف بالعقيد «رضا سالم» قائد الحراسة الخاصة لرئيس الجمهورية حينذاك، وآثرت الاتصال بزميلي «رضا سالم»، الذي حضر إلى مكتبي، وشرحت له ما حدث، وأنني أرجأت إبلاغ الرئيس؛ حتى أستمع إلى وجهة نظره، فقال لي: إن «د. رفعت المحجوب» قد تقدم للمصافحة، فداست قدمه على أطراف الثوب، الذي يرتديه أمير البحرين، على نحو قد يؤدي إلى سقوط الضيف على وجهه، لو حاول التحرك في أي اتجاه، فكان لزامًا علي أن أجذب المسئول المصري الكبير – بغض النظر عن مكانته – بعيدًا عن رداء الأمير؛ حرصًا على سلامته، وحفاظًا على المظهر العام لمراسم الاستقبال التي تنقلها شاشات التليفزيون مباشرة..

عندئذ لاحت لي فكرة مراجعة الدكتور «رفعت المحجوب»، فيما قاله لي على ضوء التفسير الذي قدمه قائد الحراسة الخاصة، وشرحت لأستاذي رئيس مجلس الشعب أن حماية الرئيس –أي رئيس– تقتضي اتخاذ بعض التصرفات، التي قد لا تكون مقبولة ولكنها مبررة، وأضفت أن قدم «د. المحجوب» قد داست على طرف ثوب الشيخ «عيسى» أمير البحرين؛ لذلك كان طبيعيًّا أن يتدخل قائد الحراسة، لحماية الضيف الكبير من احتمال السقوط على سجادة الاستقبال، دون مقدمات..

فاجأني «د. المحجوب» بقبوله السريع لهذا التفسير، بل واعتذاره عن شكواه وسحبها نهائيًّا، متمنيًا للرئيس وحراسته الخاصة وقائدها السداد والتوفيق، وتخلصت بذلك من مشكلة كانت متوقعة، ورضي الدكتور «المحجوب».. وقد طمأنت العقيد «رضا سالم»، الذي يعلم أن الرئيس الأسبق «مبارك» لا يحب استخدام التصرفات الحادة، في غمار مسألة الأمن الشخصي له.. وظل زميلي قائد الحراسة «رضا سالم» يتندر بهذه القصة، كلما التقينا ويرى أن ما فعلناه كان حلًّا مثاليًّا، حتى أن الأمر برمته لم يصل إلى مسامع الرئيس، وإلا لكان له قول آخر..

الطريف أن نوادر البروتوكول كثيرة، وهي شديدة الحساسية بطبيعتها، وقد يكون ثمن الخطأ الواحد فادحًا؛ لذلك فإنه يجري التدقيق دائمًا فيمن يتولون المناصب القيادية في مؤسسة الرئاسة أو وزارة الخارجية؛ حتى تظل لدينا مدرسة واعية فيما نطلق عليه (المراسم)، والتي تعتبر أحد مظاهر التميز، الذي نحافظ عليه دائمًا.

## يوم افتتاح الأوبرا المصرية

عند افتتاح الأوبرا المصرية، كان الفنان «فاروق حسني» وزيرًا جديدًا للثقافة، لم يمض في موقعه أكثر من عام، وقد شرح في مجلس الوزراء - بحضور الرئيس الأسبق «مبارك» - مراسم افتتاح الأوبرا التي بناها اليابانيون، بعد الأوبرا المصرية العريقة، التي احترقت، والتي كان موقعها خلف تمثال «إبراهيم باشا»، في وقت جرى فيه العبث بالتراث المصري، فاحترقت أيضًا أجزاء من مسجد «محمد علي» في «القلعة»، وجرت عمليات سطو غير مسبوقة على كثير من متاحفنا؛ خصوصًا الفرعونية والإسلامية والقبطية.. وقد أدركنا دائمًا أن الثقافة رصيد كبير للحضارات والأمم والشعوب.

لقد كان شرح الوزير «فاروق حسني» رائعًا، ينم عن إلمام دقيق بفروع الثقافة المختلفة، وفهم عميق لدلالة إعادة بناء الأوبرا في «وسط القاهرة» من جديد، وقد بهر الوزير الحاضرين بعرضه، حتى أنني قلت له يومها: «اليوم هو يوم تعيينك الحقيقي وزيرًا لثقافة «مصر»».

في ذلك اليوم وجهت الدولة المصرية دعوات لعدد من الشخصيات العربية والأجنبية لحضور حفل الافتتاح، وكان الرئيس الأسبق «مبارك» يجلس في المقصورة الرئيسية، وعن يمينه رئيس الوفد العراقي القادم؛ للمشاركة في الاحتفال، وهو نائب رئيس الجمهورية العراقية الكردي، وقد كان اسمه على ما أذكر «طه معروف»، وجاء الحفل مجاملة للثقافة اليابانية على اعتبار أن «دولة اليابان» هي التي تكفلت ببناء الأوبرا الجديدة، حتى أنهم جعلوا المقاعد صغيرة بحجم المواطن الياباني، الذي

يقل كثيرًا عن الأحجام المصرية المعتادة، وقد أتحفتنا إدارة الأوبرا يومها بعمل من التراث الشعبي الياباني يسمى «كابوكي»، لم يتذوقه المشاهدون في معظمهم، ولكن الجميع تابعوه باحترام وعرفان بالجميل لبناء المركز الثقافي المصري الكبير، و»كابوكي» بالمناسبة تشبه «السيرة الهلالية» في تراث الثقافة المصرية.

وفي الاستراحة، وقد كنت أجلس خلف الرئيس، توجه إليه المسئول العراقي الكبير، قائلًا: «يا فخامة الرئيس، إن بناء الأوبرا من جوانبها المادية ليس عصيًّا على أية عاصمة خليجية، فهناك حاكم عربي جعل مقابض قصره من الذهب الخالص، وليس صعبًا عليه أو على غيره أن يشيد مبنًى لأوبرا عصرية، بكل تقنياتها الفنية».. فنظر إليه الرئيس الأسبق مندهشًا، ولكن نائب الرئيس العراقي واصل حديثه قائلًا: «ولكن المشكلة يا فخامة الرئيس، هي أنه لتشغيل أي من هذه الأوبرات المقترحة، فإن على أصحابها دعوة الشعراء والأدباء والفنانين من «مصر»»، وكدت أنطق خلفهما قائلًا: والمتفرجون أيضًا؛ فابتسم الرئيس الأسبق «مبارك» شاكرًا للمبعوث العراقي مجاملته الحقيقية، والذي يعنيني هنا هو تأكيد أن الهيكل العام للأبنية الثقافية أمر ميسور، ولكن المعضلة الحقيقية هي مسألة التشغيل، الذي يرتقي إلى مستوى الأوبرا، وهي أم الفنون؛ لأنها جسر بين المسرح والغناء، وهما أقدم الفنون على الإطلاق؛ فالبناء يشبه (الهارد وير)، ولكن تبقى مشكلة (السوفت وير)؛ فالمضمون هو الجوهر الحقيقي للبناء الثقافي.

لقد تأكد لي في ذلك اليوم قيمة الثقافة المصرية ودورها الفاعل، كمركز إشعاع عبر التاريخ، يصدر منها ويضيئ حولها ويعطيها المكانة التي تألقت بها دائمًا.. ولقد ظلت الأوبرا المصرية تعمل بغير توقف، فهي بورصة الثقافة، فمثلما تتوقف البورصة المالية في أوقات الاضطراب وتنهار في لحظات الضعف.. فإن الأوبرا المصرية أوقفت لفترة محدودة، في ظل أتون أعمال العنف بعد ثورة 25 يناير، ولكنها استعادت دورها بسرعة، ووقفت على قدميها، وكان مبهرًا أن تقدم أعمالًا تشد الناس في وقت، تعج فيه الشوارع بالجماهير الصاخبة والشغب والمظاهرات..

وكلما أتيحت لي فرصة لزيارة الأوبرا المصرية، شعرت وكأننا في قدس أقداس الفن المصري المعاصر، وأدركت معها أن بناء «الخديو إسماعيل» للأوبرا المصرية لم يكن عبثًا ولا ترفًا، ولكنه كان يضع بالفعل حجر الأساس للدولة المصرية الحديثة؛ فالفنون هي غذاء العقل والروح معًا، ولا جدال في أنها الخصم العنيد للإرهاب الأسود، وقلعة الدفاع عن الإنسان وحريته في نهاية يومه..

وسوف تظل الأوبرا المصرية مركز استقطاب عالمي وإقليمي، يسعى إليها الجميع بكل التقدير والعرفان؛ لأنها واحدة من معطيات عصر النهضة المصري في القرن التاسع عشر، وهي أيضًا رمز لتجدد الحياة الثقافية، على أرض «مصر» الطيبة!

## البـاب الثالث

## مبارك يقاطعني..

## والسيدة الأولى تعاقبني

### يوم أن تأخرت عن موعدي مع الرئيس

كان ذلك في الأسبوع السابق على عيد العمال، في مطلع تسعينيات القرن الماضي؛ إذ كانت خطبة الرئيس الأسبق «مبارك» تحتاج إلى عملية تجميع لأوراق ووثائق، فضلًا عن الأرقام والإحصائيات؛ لأن خطاب عيد العمال بالذات كان دائمًا خطابًا، له طابع اقتصادي أكثر منه سياسي.. وبدأت أجمع المادة التي سوف يستقي منها الخطاب بصفحاته الكثيرة، فقال لي الرئيس الأسبق «مبارك» إنه يريدني أن أحضر إليه هذه الأوراق مرتبة صباح يوم السبت.. وكان ذلك في مساء الخميس، فعكفت على الأمر وانتهيت منه، وكنت مقيمًا في منزلي بالمنصورية، وكان الرئيس مقيمًا في استراحة الفرسان، التابعة لهيئة قناة السويس بالإسماعيلية. ولا أدري ماذا جرى في ذلك اليوم، فلقد كان المرور صعبًا والطريق مزدحمًا، وكان موعدي مع الرئيس في الثامنة والنصف صباحًا، ووصلت إلى استراحة الرئيس في التاسعة والربع..

لسوء حظي علمت أن الرئيس قد سأل عني عدة مرات مستنكرًا تأخري، فلما وصلت، طلب أن أرسل إليه الأوراق فقط وألا يستقبلني مباشرة، كنوع من التعبير عن الغضب والرفض، لما اعتبره تصرفًا لا يجوز في موعد مع رئيس الجمهورية، وربما كان معه الحق في ذلك..ثم فوجئت به يقاطعني ثلاثة أسابيع كاملة، ويتعامل معي فقط من خلال الأوراق، التي أرسلها ثم تأتيني تأشيراته عليها؛ فهو عسكري شديد المراس، ولا يقبل التساهل في أمر ما..

شعرت بضيق شديد، حتى أنني همست في أذن اللواء «عمر سليمان» - رئيس المخابرات المصرية الراحل - بما حدث، فقال لي: «لقد فعل معي ذلك أيضًا؛ لأنني تأخرت عليه في الرد تليفونيًّا دقائق معدودة، فقاطعني أسبوعًا كاملًا»، وذات مساء، فوجئت بالهاتف يدق، وإذا بالرئيس يقول لي في لهجة صارمة: «سوف تذهب غدًا إلى ليبيا، وكانت «ليبيا» تحت الحصار؛ بسبب قضية «لوكربي»، والوصول إليها يحتاج إلى أربع أو خمس مواصلات، تبدأ بالطائرة حتى قيادة المنطقة العسكرية الغربية، ثم السيارات لعبور الحدود، ثم الطائرة من داخل ليبيا بحثًا عن المكان، الذي يحدده العقيد «القذافي» لاستقبالنا، وقد كنا ثلاثة، هم: السيد «صفوت الشريف» - وزير الإعلام وقتها - والسيد «محمد عبد السلام المحجوب» - نائب رئيس المخابرات العامة حينذاك – وأنا.

كان من المعروف أن الطائرات الليبية محرومة –وقتها- من قطع الغيار؛ بسبب الحظر الدولي، وأن المخاطرة كبيرة في ركوبها، وقال لي الرئيس إنها رحلة صعبة، ولكنه اختارها لي؛ عقوبة لتأخري عليه بمسوَّدة خطاب عيد العمال، عندما حضرت بعد الموعد بخمس وأربعين دقيقة، وقبلت الأمر،

على اعتبار أن ذلك سوف يؤدي إلى تطبيع العلاقات بيني وبين الرئيس وهو ما حدث.. ولعلي أسجل هنا أن احترام المواعيد أمر يؤدي إلى احترام أصحابها، ولكن هناك أحيانًا ظروفًا، تؤدي إلى غير ذلك؛ فازدحام المرور يحتاج دائمًا إلى حيطة شديدة؛ لأنه يكون في بعض الحالات سببًا في ضياع المواعيد وافتقاد الدقة، وإذا كان الأمر يتعلق بالرؤساء، فإنه يقتضي بالضرورة قدرًا كبيرًا من الحذر المضاعف والاهتمام الشديد؛ حتى لا يقع المرء في مشكلة مثل تلك التي وقعت فيها.. ولكن لحسن حظي بعد عودتي، عادت المياه إلى مجاريها بيني وبين الرئيس الأسبق «مبارك»، ولكنني تعلمت مما حدث أن أكون دقيقًا؛ للوصول في المواعيد المحددة؛ تفاديًا للمشكلات وحرصًا على احترام الإنسان لذاته. ولعل الغربيين وغيرهم من الشعوب المتقدمة يحرصون على دقة المواعيد تمامًا، مهما كانت الظروف.. إنه درس تعلمته، ولم يغب عن ذهني أبدًا!

## مشادة أمام السيدة الأولى

إن هناك أحداثًا عارضة في حياتنا، ولكنها قد تترك بصمات غائرة على مشاعرنا؛ فلقد دعيت ذات يوم إلى مؤتمر، يتصل بقضايا المرأة، وينعقد في مقر «المجلس القومي للمرأة» في مبنى «الحزب الوطني»، الذي احترق في أحداث «ثورة يناير 2011».. وقد لبيت الدعوة، وعلمت أن السيدة «سوزان مبارك» سوف تكون علي قمة الحضور، وأنها سوف تلقي بخطاب افتتاحي في البداية، وقد كنت وقتها رئيسًا للجامعة البريطانية في «مصر»، ومقرها في مدينة «الشروق»؛ فاتجه بي السائق من الجامعة إلى المؤتمر في «ميدان التحرير»، وهي مسافة لا تقل عن خمسين كيلو مترًا، وعندما وصلت مقر المؤتمر، كنت مرهقًا للغاية، وبحثت عن مقعدي الذي يوضع عليه اسمي للجلوس، أسوة بزملائي المدعوين، وإعمالًا للسوابق المعتادة في أن يكون لي مقعد محدد أجلس فيه. وقد سألت مدير المراسم، وهو ضابط متقاعد من القوات المسلحة، عن مكاني فأجاب بأنه لا يعرف.. وعندما ألححت في السؤال، وارتفعت نبرة صوتي، قال لي مدير المراسم إنه ليس من مهام عمله أن يجد مكانًا لي، وإنه لا يعمل عندي.. واحتدم النقاش، وارتفع الصوت.. وللأمانة لم أكن أعلم أن السيدة «سوزان مبارك» قد وصلت قبل موعدها بعشر دقائق، واستمعت إلى ذلك الصياح المتبادل..

بعد ذلك بيومين أو ثلاثة، اتصل بي صديقي الراحل اللواء «جمال عبد العزيز» الذي كان يشغل منصب رئيس سكرتارية رئيس الجمهورية؛ ليبلغني برسالة من السيدة «سوزان مبارك»، تطلب مني الاستقالة من «المجلس القومي للمرأة»، بعد المشادة التي حصلت، ولم يكن لها مبرر. وقد حاولت الدكتورة «فرخندة حسن»، الأمين العام للمجلس القومي للمرأة حينذاك، أن تثني السيدة «سوزان مبارك» عن قرارها؛ خصوصًا وأنني كنت عضوًا في المكتب التنفيذي للمجلس القومي للمرأة، كما أن علاقتي الطويلة بالسيدة «سوزان»، حرم السيد رئيس الجمهورية الأسبق، تذهب بعيدًا إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما بدأت العمل في مؤسسة الرئاسة سكرتيرًا للرئيس، مع القيام أيضًا بأية تكليفات تصدر من السيدة الأولى؛ خصوصًا ما يتصل منها بصياغة الخطب، التي تلقيها قرينة السيد رئيس الجمهورية، التي تتميز بعمق الأفكار، والقدرة على ترتيب مراحل النهوض بالثقافة، من خلال مشروع «القراءة للجميع» ومشروع «مكتبة الأسرة»، وغيرهما من الإنجازات، التي تحسب للسيدة «سوزان مبارك».

تقدمت باستقالتي بالفعل من المجلس، ولم أعد إليه بعدها؛ حيث كان ذلك قبل قيام ثورة «25 يناير 2011» بعامين تقريبًا، وكان قرار السيدة الأولى رئيسة «المجلس القومي للمرأة» صدمة لي؛ لأنني كنت أظن أنني أثير لديها، بحكم رضائها عن الأعمال، التي تكلفني بها لسنوات طويلة، بما في ذلك فترة عملي سفيرًا في «□يينا»؛ حيث كانت سكرتيرتها ترسل لي الأفكار الرئيسية، التي ترى السيدة الأولى أن يتضمنها خطابها الذي أقوم بصياغته، ثم تراجعه السيدة الأولى وتضيف إليه أو تحذف منه؛ لذلك لم أكن أتوقع أبدًا أن تتخذ قرارًا بهذه الشدة والسرعة معًا، ولكنني أشهد أنها كانت سيدة فاضلة، تتميز بعمق التفكير والعقل المنظم والقدرة على تجميع الأفكار في المناسبات المختلفة.

دارت الأيام دورتها، ودعاني زميل دراستي الوزير «محمد العصار» في عام 2016 إلى عشاء مع مجموعة من الأصدقاء، في أحد فنادق القوات المسلحة «بالقاهرة»، ووجدت أن الذي يستقبلني هو ذات الشخص، الذي كان الطرف الآخر في المشادة التي نتحدث عنها، ووجدتني أقبله في محبة، وهو يبادلني الأمر بخلق طيب ونفس راضية.. ولقد مضى على تلك المشادة ما يزيد عن ثماني سنوات، والحياة تعلمنا النسيان والغفران معًا، كما أن ضبط النفس قضية، تجعلنا في وضع أفضل دائمًا، أما الانفعال وغضب الإنسان، وهو مرهق فهو يؤدي بصاحبه إلى أن يفقد أصدقاءه، ويكتسب كل يوم خصمًا جديدًا؛ خصوصًا فيما يتصل بالمواقف شديدة الحساسية بالغة التعقيد، في ظل رغبة بعض الصغار في استمرار الوضع القلق؛ من أجل تمزيق مؤسسات الدولة، والتأثير على معدل التلاحم بين أجهزتها المختلفة..

إنها ذكريات عابرة لأحداث غائرة، في ظل وطن يحتوي الجميع.

إغماءة في «السليمانية»

ذات يوم تلقيت دعوة لاجتماع المجلس القومي للمرأة برئاسة السيدة «سوزان مبارك»، على أن يكون الاجتماع في «منتجع السليمانية»، على بعد يزيد عن خمسين كيلومترًا من بداية طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، وذهبت إلى هناك لأجد زملائي الكبار، من أمثال: الدكتور «أحمد كمال أبو المجد»، والدكتورة «فرخندة حسن» الأمين العام للمجلس، والدكتور «محمود شريف» الوزير الأسبق، والدكتور «جابر عصفور» الذي كان عضوًا بالمجلس، وأمينًا عامًّا للمجلس الأعلى للثقافة في ذلك الوقت.. وتوافد الحاضرون إلى أن وصلت السيدة الأولى، وخلفها سيارات الحراسة وسيارة الإسعاف المجهزة، التي ترافقها، كما هو الأمر بالنسبة للرئيس أيضًا.. وقد بدأت الأحاديث الجانبية على امتداد الحديقة الواسعة في ذلك المنتجع، الذي يملكه ضابط مهندس سابق ـ وهو يوليه اهتمامًا وعناية دائمين ـ ثم اتجهنا إلى مائدة الطعام؛ لتناول الغذاء في حضور السيدة قرينة رئيس الجمهورية، وكنت أجلس، على مسافة شخصين منها.

وما أن انتهينا من الطعام بدقائق قليلة، حتى وجدتني غير قادر على الوقوف أو السيطرة على جسمي تمامًا، وبدأت أشعر بهبوط حاد ورغبة مؤلمة في القيء، وتمكنت من أن أقول كلمات قليلة للدكتور «محمود شريف»؛ إذ قلت له إنني أموت، ثم سقطت مغشيًا عليّ مع نوبات قيء، وتجمد الجميع في

أماكنهم، وطلبت السيدة الأولى أن تنقلني سيارة الإسعاف المرافقة لها إلى أقرب مستشفى فورًا، وهو «دار الفؤاد»، ولم أكن أدري بشيء حولي إلا بشكل ضبابي غير واضح مع آلام حادة، وركب معي في سيارة الإسعاف الدكتور «محمود شريف» - الوزير الأسبق، وهو جراح شهير - ومعنا الدكتورة «وفية»، قرينة وزير الصحة الدكتور «إسماعيل سلام»، وكانت عضوًا بالمجلس القومي للمرأة أيضًا..

إن كل ما أذكره في الساعات التالية على ذلك، هي تلك الخبطات العنيفة والسرعة في إدخالي إلى أنابيب الأشعة الكبيرة، ولم أكن قادرًا على تبين الأصوات من حولي.. ولكن كان واضحًا أن الموقف خطير، وتم وضعي فورًا على المحاليل، ووصل الدكتور «حاتم الجبلي» -صاحب ومدير المستشفى- وبدأ يتابع الحالة، هو وكبار الأطباء، ثم جرى نقلي بعد ذلك إلى غرفة العناية المركزة، حتى وصلت زوجتي وابنتي - سلمى وسارة – وبدا الموقف صعبًا وقاسيًا.. وبدأت أفيق في اليوم الثاني، وكان واضحًا أنني تعرضت لحالة تسمم شديدة، جراء الطعام الذي ترك مكشوفًا لأكثر من ساعة حتى تناولناه.

في اليوم التالي، وصل أخصائي المناظير والجهاز الهضمي الدكتور «وحيد دوس»، وهو شقيق قرينة صديقي العزيز الوزير الأسبق «منير فخري عبد النور»، وقد كان واضحًا أن الجهاز الهضمي كله أصبح ملتهبًا، جراء العقاقير والمحاليل المكثفة في ساعات قليلة، وأمضيت في المستشفى عدة أيام، اتصل بي للسؤال عني – مشكورًا - الرئيس الأسبق «مبارك» وعدد كبير من رجال الدولة والأصدقاء، كما زارني عدد منهم، في مقدمتهم الصديق الراحل الوزير «ممدوح البلتاجي»، بالإضافة إلى أصدقائي ومعارفي وهم كثر؛ لذلك آثرت الخروج من المستشفى بعد أربعة أيام، والراحة في المنزل لتجنب ضغط الزيارات، التي لا مبرر لها غالبًا، فضلًا عن أنها ترهق المريض أحيانًا.

علمت فيما بعد أن أمن رئاسة الجمهورية انتقد بشدة أن نقلتني سيارة الإسعاف الخاصة بالسيدة الأولى، وقالوا إنها لا تتحرك إلا لها، رغم أن ذلك كان بأمرها وتساءلوا لو تعرضت هي لا قدر الله لمكروه، وسيارة الإسعاف غير موجودة بـ (الركاب)، فإننا سنكون أمام موقف خطير؛ نتيجة التصرف المتعجل للسماح باستخدام سيارة الإسعاف المرافقة لها، حتى ولو لإنقاذ شخص آخر!

ولقد تعلمت مما جرى في تلك المناسبة ضرورة الحرص عند تناول الطعام في الأماكن المكشوفة؛ خصوصًا في فصل الصيف؛ حيث يفسد الطعام بسرعة.. ومن غير المستحب تناول الخضروات الطازجة في الأماكن المكشوفة خارج المنازل.. إنها تجربة أليمة، جعلتني أتحسب كثيرًا من الطعام، الذي يبقى معروضًا لمدة غير قصيرة؛ خصوصًا وأن التسمم أمر وارد في حالات كثيرة.. وكلما مررت أمام منتجع «السليمانية» في طريقي إلى «الإسكندرية»، تذكرت ذلك اليوم بمتاعبه ومصاعبه ومعاناته!

بطيخة الرياسة

يعرف أصدقائي وزملائي غرامي الشديد بفاكهة البطيخ، وقد شاع هذا الأمر لدى كثير من العاملين في مؤسسة الرئاسة.. وفي يوم خميس في أحد شهور الصيف، ذهبت إلى الرئيس «مبارك»، أستأذن في قضاء يوم العطلة مع أسرتي، بعيدًا عن استراحة برج العرب حيث كان يقيم، فقال لي: «وما الداعي لأن تسافر ثم تعود! امكث هنا واسترح كما تشاء»، ولما ألححت عليه، قال لي ـ ومن المعروف عن الرئيس الأسبق أنه خارج العمل لطيف المعشر وودود ومحب للآخرين ـ إنه يشترط للموافقة على الاستئذان أن ألتهم بطيخة كاملة؛ لأنه عرف أنني مولع بالبطيخ من بين فواكه الصيف، ونادى على الحاج «علواني» السفرجي، فأحضر بطيخة متوسطة الحجم، وبدأ في تقطيعها لي أمام الرئيس.. وقررت أن أبدأ بالجزء الأفضل، وهو قلب البطيخة، ولكن الحيلة لم تنطل على الرئيس، وقال: «إنك مطالب بأكلها كلها»، وبدأ الحاج «علواني» في تقطيعها كاملة، وبالفعل التهمتها كلها مكرهًا، ثم بدأت لدي آلام في البطن وشعور بالغثيان، وقضيت يومي العطلة في دورة المياه باستراحة برج العرب، وكان الرئيس شامتًا في لطف ورقة، متسائلًا: «لماذا لم تقم بإجازتك؟ أنا موافق!» ولكن كان ذلك صعبًا للغاية، في ظل الآثار الجانبية لالتهام بطيخة كاملة.. وظلت هذه القصة موضع تندر في أروقة الزملاء من العاملين في سكرتارية الرئيس، ولقد آمنت يومها أن لكل شيء حدًّا معينًا، مهما كان تعلق المرء به، فحتى البطيخ الذي أعشقه سبب لي حالة من الإشباع والرغبة في القيء، والمرابطة في دورة المياه؛ فالشيء الذي يحبه الإنسان، إذا أسرف فيه، انقلب عليه.. فالوسطية هي صمام أمن الحياة وهي فلسفة الوجود. ولقد رويت قصة أخرى حول البطيخ أيضًا، ولكن مع الرئيس «صدام حسين»، الذي حين سألني الرئيس «مبارك» على مائدة الغذاء بين الجانبين المصرى والعراقي في بغداد هل تناولت البطيخ؟ وكان ذلك فور أن فرغنا من طعام الغذاء فقلت له: شكرًا يا سيدي الرئيس، إلا أن الرئيس «صدام» حمل بيديه طبقًا كبيرًا مليئًا بالبطيخ، ووقف متجهًا نحوي.. وعندئذ لم أدر ماذا أفعل، إذ إنه عندما وقف «صدام»، وقف كل المرافقين من قادة عسكريين ووزراء، أما الرئيس «مبارك» فقد استغرق في الضحك لأنني ارتبكت جدًّا، وبدأت أكرر عبارات الشكر للرئيس العراقي، مؤكدًا له أنني قد أخذت كفايتي من تلك الفاكهة، وشكرته، وأنا في حالة ارتباك بسبب الإحراج، الذي شعرت به ورد الفعل التلقائي من جانبي، تجاه المجاملة الزائدة من الرئيس العراقي، بإيعاز ضاحك من الرئيس المصري.

وما أكثر النوادر التي تعرضت لها بسبب تلك الفاكهة المستديرة؛ فلقد بدأت تذوقها وأنا طفل في شهر رمضان أثناء الصيف، حتى ارتبطت في ذهني بأنها من لوازم ذلك الشهر الكريم. وعندما تحرك شهر رمضان نحو الشتاء اختفى البطيخ، وكنت أتساءل في براءة الطفولة أين بطيخ رمضان؟ ومنذ ذلك الحين، وأنا عاشق لتلك الفاكهة، التي تروي الظمأ وتشعر بالانتعاش، مهما كانت درجة الحرارة الشديدة.

عندما عملت في الهند، تعلمت كيف أعرف البطيخة الناضجة ذات المذاق الجيد من غيرها؛ فالبطيخة التي توجد فيها بقعة صفراء على قشرتها من الخارج، تكون هي الأفضل؛ لأن ذلك معناه أنها قد استوت مبكرًا ونامت على جنبها.. كما أنه من الأمور المهمة في فهم تلك الفاكهة التركيز على البطيخة ثقيلة الوزن بالنسبة لحجمها؛ لأن ذلك يعني أن كثافتها عالية، أي إن درجة التركيز من الداخل قوية، ولا توجد بداخلها فراغات.. وبالتالي، فإن حلاوة الطعم تزداد.. وكنت –ولازلت-

مؤمنًا بأن تلك الفاكهة (مبروكة)؛ لأنها تروي العطشان، وقد يأكلها الفقير ويدفع بقشرها وجبة شهية لحماره! كما أن البطيخ الناضج مع الجبنة البيضاء وجبة صيفية معقولة؛ إذ إن ألياف البطيخ تساعد على الهضم، وتنظف الأمعاء، وتعالج كثيرًا من المتاعب الصحية؛ شريطة أن يأكلها الإنسان باعتدال، لا أن يلتهم بطيخة مرة واحدة كما حدث لي، فضاعت مني عطلة نهاية الأسبوع، وقضيت ساعات متألمًا.

إن الاعتدال هو أفضل الطرق لتفادي المتاعب والآلام!

## عندما اصطدمت

## بزجاج القاعة الملكية في «العقبة»

كانت اللقاءات الدورية منتظمة ومتبادلة، بين الرئيس الأسبق «حسني مبارك» والعاهل الأردني الراحل «الحسين بن طلال»، وكانت تتم في الجانب الأردني: إما في «عَمّان» أو في «العقبة»، وتجري في مصر أحيانًا في: «القاهرة» أو «الإسكندرية» أو «شرم الشيخ». ولقد تميزت أخلاق الملك الأردني الراحل بالرقي والفروسية، وكان معروفًا بالعفو عن خصومه عند المقدرة وحبه لمصر، التي درس فيها بـ (كلية □يكتوريا)، كما كان يتميز بالأدب الشديد والتواضع الزائد. وبغض النظر عن بعض الخلافات مع سياساته، إلا أنه كان حاكمًا ثقيل الوزن بعيد الرؤية، وكان الرئيس الأسبق «مبارك» يقدره، كما كانت مباحثاتهما تتسم بالصراحة والوضوح والاحترام المتبادل.

وفي إحدى زيارات الرئيس المصري للملك الأردني في مدينة «العقبة»، كان الزعيمان يجلسان في صالون مغلق، ولكن بابه الكبير من الزجاج الشفاف، وكان الرئيس «مبارك» يناديني أثناء اجتماعاته المغلقة؛ لكي يسأل عن معلومة أو يطلب مني تذكيره بأمر معين.. وقد دق الجرس، وأخذ الرئيس «مبارك» ينادي باسمي، فاندفعت تلقائيًّا نحو الباب الزجاجي، وأنا لا أراه بسبب شفافيته، وكأنه جزء لا يتجزأ من الحائط الزجاجي كله، وكانت النتيجة ارتطام وجهي بشدة بذلك الباب الزجاجي، حتى كدت أفقد الوعي.. فإذا الملك الأردني يندفع في تلقائية واضحة وتواضع هاشمي معهود؛ ليمسك بيدي ويطلب طبيبه فورًا، الذي قرر أن ما جرى هو مجرد رضوض خفيفة، ولكن الصدمة العصبية الناجمة عن الارتطام المفاجئ هي سبب حالة الدوار، التي شعرت بها في البداية.. وقد أمر الملك في الحال بوضع ملصقات بصورة التاج الملكي على أجزاء الباب الزجاجي؛ حتى يدرك كل قادم أنه مغلق، وظل الملك يربت على كتفي ويجلسني بجانبه، في محاولة لإخراجي من ذلك الموقف، الذي فوجئت به، حتى أن الرئيس «مبارك» قال له: «كفى يا جلالة الملك.. إننا لن نستطيع تشغيل مصطفى الفقي بعد ذلك، فلقد دللته جلالتك أكثر مما يجب!»، والملك يبتسم في حنو وأدب شديدين.. وربما أرجع ذلك إلى أننا – الملك وأنا – مولودان في يوم واحد، هو الرابع عشر من نوفمبر 1935 بالنسبة له و1944 بالنسبة لي، رحمه الله.. لقد كان ملكًا عظيمًا، يرجع إليه الفضل في بناء الأردن الحديث.

إنني أحكي هذه القصة الآن؛ لكي أشير إلى ذلك النوع من الأحداث النادرة، التي يفاجأ بها المرء في حياته، وتترك أثرها بعد ذلك لتختزنها الذاكرة سنوات طويلة، ويهمني هنا أن أشير إلى ما يلي:

أولًا: إن تواضع الحكام هو من تعاليم الأديان، فنحن نتذكر عندما أرسل أحد الخلفاء إلى أحد ولاته، قائلًا له بشكل مباشر: «إما اعتدلت وإما اعتزلت»، وقال خليفة آخر لعامله في أحد الأمصار: «افتح بابك وسهِّل حجابك»، وهذه كلها دعوات إلى التواضع المطلوب والاقتراب من الناس، وعدم الانجراف وراء زهو السلطة وبريق المنصب.

ثانيًا: إن الهاشميين في معظمهم، وهم من أشراف «مكة»، يتصفون غالبًا بالأدب الجم والبساطة الشديدة. ولقد اقتربت من الأمير «الحسن بن طلال»، عندما كان وليًا لعهد الأردن، لمدة تزيد عن ثلاثين عامًا، ورأيت فيه العلم الغزير والإقبال على الناس بشكل يثير الإعجاب، ويدعو إلى الاحترام.. ولا غرو فهو شقيق «الحسين»، الذي عفا عن خصومه، وخلع عنهم بدلة الإعدام؛ ليتبأوا مواقع في السلطة حوله، وهو الذي ذهب إلى السجن وأحضر معه «ليث شبيلات»، الذي كان متهمًا بانتقاد الملك والعيب في ذاته، فأخذه الملك بسيارته إلى بيت أمه؛ كي تقر عينها، ويشعر الملك أنه ورعاياه أسرة واحدة.

ثالثًا: لقد استطاع الهاشميون إقامة مملكة متميزة في شرق الأردن، يشيد بها كثيرون في الغرب وفي الشرق، حتى أن جنازة «الحسين بن طلال» كانت مظاهرة دولية حاشدة لملوك ورؤساء دول العالم، وأنا أتذكر أن وزير الخارجية المصري الأسبق اللامع «إسماعيل فهمي» قد ذهب إلى «الأردن»، موفدًا من الرئيس «السادات» إلى الملك الأردني الراحل.. وعندما نزل الوزير «إسماعيل فهمي» من الطائرة، بهرته نظافة المدينة، ولم يكن يتوقع أن «عَمّان» أصبحت بذلك الرقي فأبدى هذه الملاحظة لمرافقيه ومستقبليه، فلما بلغ ذلك مسامع الملك «الحسين»، ضحك كثيرًا وقال: «إن إسماعيل فهمي «مستشرق»، في إشارة إلى خدماته الطويلة في الغرب وأروقة الأمم المتحدة..

لقد شيد الهاشميون دولة عصرية في منطقة، كانت صحراوية؛ لتمثل دولة ملتقى بين الشام والحجاز.

هذه ذكريات أثارها حادث الحائط الزجاجي، ولم تغب عن ذاكرتي، رغم مرور السنين.

## حين تأخر السفير

### عشرين دقيقة عن موعده مع الرئيس

ذات يوم شتوي بارد، في مطلع تسعينيات القرن الماضي، تحدد موعد للسفير «سيد المصري» سفير «مصر» لدى «المملكة العربية السعودية» – وهو واحد من ألمع سفرائنا حينذاك – لمقابلة الرئيس الأسبق «حسني مبارك» في مقر الرئاسة بمبنى «الاتحادية» بـ «مصر الجديدة»، وكان الموعد هو الثانية عشرة ظهرًا. ومن المتعارف عليه أنه إذا كان هناك موعد مع رئيس الجمهورية، فإن القادم إلى اللقاء يأتي قبل الموعد، بنصف ساعة أو ربع ساعة على الأقل.. وفي ذلك اليوم لم يصل السفير

«سيد المصري» إلى مقر الرئاسة حتى بلغت الساعة الحادية عشرة وخمسة وخمسين دقيقة، عندئذ بدأ رئيس الديوان د.«زكريا عزمي» يشعر بالقلق، وقال لي: «أليست لديك أوراق سياسية أو دبلوماسية (بوسطة باقية)، فإذا كان لديك شيء من ذلك، فأرجوك أن تدخل للرئيس حتى تشغله بضعة دقائق، لحين ظهور السفير المصري لدى السعودية «سيد المصري»؟

وبالفعل، دخلت على الرئيس، وبدأت أعرض عليه ما لدي، وأجيب عن أسئلته في متابعة عدد من القضايا والمسائل المعلقة، حتى بلغت الثانية عشرة والربع.. عندئذ توقف الرئيس فجأة، وقال لي: «أين سفيرنا في السعودية؟»، فقلت له: «يبدو أنه في المبنى، وسوف أدعوه للدخول»، وقد كنت مجازفًا في ذلك، فليس لديّ ما يؤكد أنه موجود بالفعل أمام مكتب الرئيس.. وخرجت لأرى رئيس الديوان غاضبًا، والسفير «سيد المصري» يصعد السلم لاهثًا، ونحن نسأله: «ما الذي جرى، كيف يحدث ذلك؟»، فقال عبارة لا أنساها: «لقد دعاني نداء الله فلبيته أولًا»؛ إذ إنه عندما كان على وشك الدخول إلى مبنى الرئاسة في«الاتحادية»، سمع «آذان الظهر»، قبل الموعد المحدد له مع الرئيس بربع ساعة، فرأى أن يصلي «الظهر» أولًا في مسجد «نادي هليوبوليس» المواجه لبوابة «الاتحادية»، وما أن انتهى من الصلاة، حتى هرع مسرعًا إلى موعده؛ حيث دخل على الرئيس، الذي لم يشعر بما حدث، وظن أنه كان موجودًا قبل الموعد، وأن الرئيس هو الذي انشغل بمراجعة بعض الأوراق التي كانت معي..

عندما انتهى اللقاء، عاتب رئيس الديوان السفير، وقال له: «كدنا أن نتعرض لمشكلة كبيرة، لو أدرك الرئيس أنك لست موجودًا في الموعد المحدد»، فابتسم السفير، وقال: «لأنها كانت «صلاة الظهر»، فإن الله قد حماني من أية مشكلة»، ولازلت كلما قابلت السفير «سيد المصري» – وهو أخ كبير وعزيز – أقول له: «لقد دعاني نداء الله فلبيته أولًا»، ثم نضحك معًا من ذكريات ذلك اليوم.

وما أكثر المقابلات الرئاسية، التي حدثت فيها اختلافات في التوقيت أو خطأ في الإبلاغ، فذات يوم طلب الرئيس الأسبق «مبارك» أن يحضر إليه السيد «عمرو موسى»، وزير الخارجية، في الثامنة والنصف صباحًا، وجاء الموعد وتجاوزناه بنصف ساعة أو أكثر، ولم يأت السيد «عمرو موسى»، رغم أنه منضبط في مواعيده وملتزم في عمله، فبدأ رئيس الديون يسأل السيد «عبد الوهاب السلاوي» أمين الرئاسة المكلف بالإبلاغ، فكان رده أنه اتصل بمنزل السيد «عمرو موسى» وزير الخارجية، وترك له رسالة مع نجله «حازم»، الذي كان لا يزال –وقتها- طالبًا في المرحلة الثانوية، فقال له رئيس الديوان: «إن هذا خطأ كبير: فإما أن تتحدث مع الوزير مباشرة وتبلغه، أو مع مدير مكتبه في وزارة الخارجية، باعتباره شخصًا مسئولًا، أما أن يتحمل المسئولية ابن الوزير.. فهذا خارج إطار المتعارف عليه»، وبالفعل كان السيد «حازم عمرو موسى» قد نام، قبل أن يبلغ والده بالرسالة..

عندما وصل السيد «عمرو موسى» وأدرك الموقف، شعر بأن ما جرى سوف يطيح بالسيد «عبد الوهاب السلاوي»؛ إذ إن أخطاء المراسم في رئاسة الجمهورية قاتلة، وتذهب بصاحبها بعيدًا ليترك العمل في الحال.. فتحمل السيد «عمرو موسى» المسألة، وقال إن الخطأ من جانب ابنه «حازم»؛

حتى يعفي «عبد الوهاب السلاوي» من تبعة ما جري، وهكذا، نجد أن الأخطاء المراسمية تبدو محفورة في ذاكرة من عايشوها؛ لأنها تمس ارتباطات رئيس الدولة ومواعيده مباشرة.. وما أكثر ما شهدنا من قصص مماثلة!

استقبالي لـ «أبو عمار» في المطار

عندما كنت أعمل في مؤسسة الرئاسة، قريبًا من الرئيس الأسبق «مبارك»، كانت القضية الفلسطينية هي الشاغل الأول في سياستنا الخارجية - ولعلها لا تزال كذلك حتى الآن - لذلك كان «أبو عمار» يتردد على القاهرة بشكل دوري، ويلتقي الرئيس «مبارك»؛ إذ يوفد إليه في المطار لاستقباله الدكتور «أسامة الباز»، القريب من الفلسطينيين وحامل ملف القضية من الجانب المصري.

وذات مساء، أبلغت سلطات مطار القاهرة أمن الرئاسة بأن «أبا عمار» في طريقه إلى القاهرة فجأة، وأنه على وصول بعد نصف ساعة، ولم يكن «أسامة الباز» متاحًا وقتها، أو ربما كان خارج البلاد في مهمة.. فطلب مني الرئيس الأسبق، على عجل، أن أذهب إلى المطار، وأن أبلغ «أبا عمار» تحيات الرئيس، الذي ينتظره في صباح اليوم التالي.. ولم يكن ذلك مألوفًا لأنني كنت سكرتير الرئيس، و«أبو عمار» يعامل معاملة رئيس دولة أو على الأقل رئيس حكومة.. وبالفعل اتجهت بي السيارة على عجل إلى صالة كبار الزوار في المطار، وما أن وصلت إليها، حتى كانت طائرة «أبو عمار» قد بدأت في الهبوط، فاتجهت إليها ومعي أحد أمناء الرئاسة..

عندما توقفت الطائرة، كان «أبو عمار» ينظر من النافذة، فحياني مبتسمًا، ولكنني لاحظت أنه غير مستريح للموقف، رغم أنه كانت تربطني به علاقة وثيقة في العمل، ولقد شعرت من نظرته أنه قد توهم أن مصر تنتقص من قدره، ولا تعطيه ما يستحقه من التكريم.. ودخلت معه إلى قاعة كبار الزوار ومعه مرافقوه، فانتهزت الفرصة، وانتحيت جانبًا؛ لأتحدث في أحد الخطوط التليفونية لمؤسسة الرئاسة، وأبلغت سكرتير الرئيس الخاص بانطباعي، الذي شعرت به، فردَّ علي بأن الرئيس يطلب البقاء لنصف ساعة أخرى، في صالة كبار الزوار، في محاولة لإيفاد أحد الوزراء لتغطية الموقف، الذي لم يعجب «أبو عمار»، الذي طلب من جانبه ضرورة مغادرة الصالة إلى قصر الضيافة في شارع العروبة بمصر الجديدة، فركبت معه سيارته وشرحت له ظروف غياب الدكتور «أسامة الباز» في ذلك اليوم، كما أن زيارة «أبو عمار» كانت مفاجأة دون ترتيب مسبق، وأن الرئيس «مبارك» لم يرسلني كسكرتير له، ولكن كممثل شخصي لمؤسسة الرئاسة.. فاستراح «أبو عمار» وانفرجت أساريره، وبدأ يحكي عن بعض أمجاده وزياراته الأخيرة في عدد من العواصم الأوروبية، وأشار إلى سياسات إسرائيل الاستيطانية وتصرفاتها المسعورة في الأرض المحتلة، وأثنى على موقف القاهرة الذي يدعم القضية عمليًّا، ولا يكتفي بالشعارات، مثل غيره من الأنظمة العربية الأخرى.

كانت دهشتي في الصباح بالغة، عندما رأيت «أبو عمار»، وهو يقبل الرئيس عند لقائه به، ويقول له: «لقد أكرمتنا يا سيادة الرئيس بإيفاد الدكتور «الفقي» إلينا في المطار؛ لأنه شخصية محل تقدير

لدينا نحن الفلسطينيين، ونرجو أن نراه دائمًا في استقبالنا»، ولم أعرف ماذا كان يقصد «عرفات» بما قاله، هل هي رسالة عتاب مستتر، أم هي تعبير حقيقي عن شعور صادق؟!

وبالمناسبة، فإنني أظن أن «ياسر عرفات» شخصية أسطورية؛ فهو قادر على القفز بين المواقف والتلاعب بالسياسات عند اللزوم، فضلًا عن قدراته في استمالة الآخرين، ولقد كان في حاجة إلى عاصمتين عربيتين أكثر من غيرهما -في ذلك الوقت- وهما: القاهرة وتونس؛ فكان يسمِّي الرئيس المصري (المبارك) ويسمي الرئيس التونسي (الزين)! وكانت تربطه علاقة وثيقة بالسيدين: «أسامة الباز» و«عمرو موسى» أيضًا، ولأنه ينتمي إلى قطاع غزة، ودرس في هندسة القاهرة، فقد كان هواه مصريًّا، كما كان يصرح هو بذلك، وكانت كل أفعاله تؤكد هذا المعنى..

ولا شك أن الفلسطينيين يشعرون حاليًا بافتقاد هذه الزعامة الاستثنائية؛ خصوصًا في هذا المنعطف الخطير، الذي تعبره هذه القضية المزمنة؛ إذ إنه يبدو في الأفق أن هناك محاولات لتصفية القضية وتفريغها من مضمونها السياسي، وتحويلها إلى قضية سكان ولاجئين، وليست قضية حق ووطن.. ويكفي أن نتذكر أن الانقسام الفلسطيني، الذي ساعد في الوصول إلى هذا الوضع الصعب، لم يحدث في حياة «عرفات» ولكن بعد رحيله؛ حيث بدأ الصدام بين «فتح» و«حماس» سياسيًّا وعلى أرض الواقع، وفقدت القضية جزءًا كبيرًا من بريقها وقوة الدفع لديها.

رحم الله «عرفات» بما له وما عليه.

## محاولة شاب اقتحام بيت الرئيس

ذات صباح كان فيه الرئيس الأسبق «مبارك» في مدينة «أسوان»؛ لإجراء بعض المقابلات الرسمية، وكنت في القاهرة لإتمام بعض التكليفات المتصلة بعملي، فعلمنا أن شابًّا صغيرًا قد حاول اقتحام بوابة منزل الرئيس بـ «مصر الجديدة»، فاصطدمت سيارته بها، وخرج من سيارته رافعًا يديه، فأمطره الحراس بوابل من الرصاص أرداه قتيلًا في الحال؛ لأنهم ظنوه إرهابيًّا، أو أنه يحمل قنبلة مدمرة أو حزامًا ناسفًا؛ إذ إن ذلك التصرف كان غريبًا ومفاجئًا.

كانت القصة أن هذا الفتى كان ابنًا لأحد المستشارين الكبار في السلك القضائي، واختلف مع أهله بسبب بسيط؛ فقال لهم: «سوف أسبب لكم مصيبة اليوم»، وخرج مسرعًا وركب سيارته، وقام بفعلته، ولم يكن يدرك -بحكم سنه وخبرته- أنه مقدم على عمل خطير، قد يكلفه حياته، وظن أن الأمر سوف ينتهي عند مساءلته والتحقيق معه هو وأسرته بشكل يزعجهم فقط، ولكن دون تداعيات كبيرة.

عندما علم الرئيس بما جرى، أراد أن يتحرى عن ذلك التصرف الغريب، فطلب من رئيس الوزراء وقتها د.«عاطف صدقي»، ووزير الإعلام «صفوت الشريف»، ووزير الداخلية «محمد عبد الحليم موسى» الحضور إلى مبنى سكرتارية الرئيس في «منشية البكري»؛ ليتحدثوا معه تليفونيًّا من مكاتب الرئاسة، بعيدًا عن أية مؤثرات أو محاولات للتنصت.. وبالفعل تحدث مع الثلاثة، وأدرك أن

الأمر لا يعدو أن يكون تصرفًا فرديًّا طائشًا، وليست له خلفية سياسية، وقد ذكر الرئيس في نهاية المكالمات بأننا لا يجب أن نعطي الأمر أكثر من حقه، بينما أبدى أسفه لمقتل ذلك الشاب الصغير.

وقد تدخل وزير العدل بعد ذلك «فاروق سيف النصر» لإرسال المستشار والد الفتى ووالدته لأداء العمرة؛ لإخراجهم من المأساة وتثبيت إيمانهم، بما قدره الله وأدى إلى فقدانهم فلذة كبدهم.. ولقد ذهب المستشار، والد الفتى، بعد عودته من العمرة إلى قصر عابدين، وسجل كلمات رقيقة تحية للرئيس، ثم اتصل بي يطلب إبلاغ الرئيس اعتذاره؛ لأنه لم يحسن تربية ابنه؛ مما أدى به إلى هذا العمل الانتقامي الطائش!

لقد كان أمرًا محزنًا أن يجمع الرجل بين لوعة الفراق ومرارة الاعتذار.. وفي لقاء لي مع قائد الحرس الجمهوري بعد ذلك بأيام، قلت له: «هل كان من الممكن تلافي قتل الفتى بعد استسلامه؟»، فأجاب: «إن ذلك كان مستحيلًا؛ لأن الاقتحام المفاجئ لا يمكن السيطرة عليه، كما أن رفع يديه استسلامًا لا يعبر بالضرورة عن سلامة نواياه أو براءة مقصده؛ فقد يكون تصرفًا متعمدًا لاستكمال عملية إرهابية»، ثم أردف قائد الحرس الجمهوري الصارم الشخصية بأنه: «لو لم يطلق الحراس عليه الرصاص، لكان هناك قصاص منهم، يصل إلى عقوبة الإعدام لمن يتقاعس أمام مثل هذا الموقف المفاجئ؛ فمهمة الحرس الجمهوري هي الحفاظ على حياة الرئيس وأسرته وسلامة منزله».

لقد ظلت تلك الحادثة تؤرقني دائمًا، وتجعلني أدهش للدافع الطفولي، الذي أدى بذلك الصبي إلى مثل ذلك التصرف، ولم أجد تفسيرًا إلا طيش الشباب وقلة الخبرة، التي دفعت ذلك الفتى في مستهل حياته ليقوم بمغامرة صبيانية يدفع حياته؛ ثمنًا لها. وتذكرت ذلك الحادث، عندما قرأت أن الشرطة البريطانية اشتبهت في مواطن من أصل إفريقي على رصيف أحد القطارات، وتقدمت منه ووجهت إليه سلاحها، فرفع يديه مستسلمًا، فأمطروه بوابل من الرصاص وأردوه قتيلًا.. وعندما تساءل الناس: «لماذا قتلتموه وقد استسلم لكم؟!» فقالوا: «ربما كان يحمل حزامًا ناسفًا أو قنبلة ينتوي بها تفجير المكان»، وهي حجة واهية؛ لأن الاشتباه لم يكن مؤكدًا، كما أنه ليس لدينا ما يجزم أنه قد أقدم على فعل، يمثل خطرًا على حياة الناس.. ولكن هذا هو الأمن دائمًا مغمض العينين غائب الضمير، لا يتوقف عند حد معين..

ولازالت كلمات ذلك المستشار القضائي المصري، والد الفتى، الذي راح ضحية رعونته تمر بخاطري من حين إلى آخر، وأشعر بالأسى، وألتمس من الله تفسيرًا لما حدث.

هذه قصة حقيقية تكشف حساسية الجهاز الأمني، الذي يحيط بكبار المسئولين، والرغبة العارمة في توسيع دائرة الاشتباه، والأخذ بالأحوط.. ولو كان ذلك ثمنه أرواحًا تزهق أو أعمارًا تقصف.. فسلامة المسئول الكبير لا تقدر بثمن ولا ينظر المحيطون به إلى شيء من ذلك؛ فالمهم دائمًا هو الحفاظ على حياة الزعيم وروح القائد وسلامة الرئيس!

## زيارة «مبارك» للغردقة فجأة

رافقت الرئيس الأسبق «مبارك» في طائرته إلى مدينة «أسوان»؛ لتفقد بعض المشروعات التي كان يتابعها بنفسه.. وبعد أن قضينا هناك ساعات الصباح، قرر الرئيس عند الظهيرة العودة، ولكنه في الطريق رأى أن يتجه إلى «الغردقة» لزيارة محافظة «البحر الأحمر»، والاطمئنان على وجود المحافظ والجهاز الإداري في المدينة؛ إذ يبدو أن ثمة معلومات كانت لديه بأنهم لا يتواجدون بانتظام، ويهرعون إلى «القاهرة» بمناسبة وبغير مناسبة..

وبالفعل، كانت الزيارة خاطفة وسرية تمامًا، وهبطت بنا الطائرة في مطار «الغردقة»، ووجدنا اثنين فقط من الطيارين في استقبالنا؛ إذ يبدو أنهم من التلاميذ المباشرين للرئيس «مبارك»، حيث ائتمنهم على سرية الزيارة؛ ليستفيد بعنصر المفاجأة لمعرفة الأوضاع في تلك المحافظة المهمة سياحيًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًّا أيضًا.. وأخذ الرئيس «مبارك» سيارة «لادا» متواضعة، قادها بنفسه وبجانبه اللواء «رضا سالم» قائد الحراسة، وجلست أنا في المقعد الخلفي، وبجواري اللواء «شريف عمر» مدير أمن رئيس الجمهورية.

سأل الرئيس عن عنوان شركة «بيع المصنوعات»، فقد كان يحب الاطلاع على ما يوجد في الأسواق، وعلى التقدم في الصناعات المحلية وإرضاء أذواق المستهلكين، وقد وضع الرئيس على عينيه نظارة سوداء؛ بحيث يصعب التعرف عليه إلا بالتدقيق الكامل.. ومع ذلك لاحظت، ونحن في الطريق، أن بعض السيارات المقابلة أو الأشخاص المتواجدين بالصدفة، عندما ينظرون إلى الرئيس، يعيدون النظر مرة ثانية ثم يرفضون ذلك الاحتمال، ويفسرونه بينهم وبين أنفسهم أن الله يخلق من الشبه أربعين كما يقولون!

دخلنا شركة «بيع المصنوعات»، واتجه الرئيس وحده إلى البائعة، وطلب منها أن يرى المفروشات الجديدة فبدأت تسحب بعض القطع، في استهتار زائد، وهي تلوك قطعة من «اللبان» بغير اهتمام، وربما لم تنظر إلى الزبون ذاته.. وبدأت تقدم ما لديها، والرئيس لا يتحدث إلا بكلمات قليلة، ولكن لا أعرف ما الذي حدث؛ فقد حانت من البائعة التفاتة وتفحصت الزبون القادم، ثم صرخت بصوت مرتفع: «الرئيس، الرئيس»، فنهرها الرئيس «مبارك»، وطلب منها الصمت ومواصلة العمل، ولكنها لم تتمكن من مواصلة ما تفعل، وبدأت تنادي كل من في المحل: «إنه ليس شبيه الرئيس، إنه الرئيس نفسه!».. عندئذ، التف العاملون في المحل حول الرئيس في ثوان قليلة، وما هي إلا دقائق معدودة، وكان المحافظ ومدير الأمن وقيادات محافظة «البحر الأحمر» يحيطون بالمكان، وقد ظهرت على وجوههم الدهشة والسعادة معًا بهذه الزيارة المفاجئة، والتي لم تنجح؛ إذ أفسدتها صرخات البائعة مع أول مكان يصل إليه الرئيس، متصورًا أن ذلك سوف يسمح له أن يرى الأمور على الطبيعة دون استعداد أو تزييف.

إنني أسجل هنا أن جزءًا من معاناة الرئيس «مبارك» – وربما كل الرؤساء – هي الحرمان من الحياة الطبيعية.. ولقد سمعت الرئيس يتحدث كثيرًا عن سعادته، عندما كان يتمشى، وهو ضابط في القوات الجوية، ومعه ابناه «علاء» و«جمال» يتسوقون في «مصر الجديدة»، ويستمتعون بمشاهدة «□اترينات» المحلات في «ميدان روكسي».. وأظن أن الرئيس قد حاول أيضًا في الخارج أن

يتمشى، في بعض الأسواق، على طبيعته.. ولكن كانت الصدمة تأتي دائمًا عندما يتعرف إليه أحد المواطنين العرب أو الأجانب أو المصريين – بالطبع - فتنهار الخطة وتفسد المحاولة، ولا يتمكن الرئيس من زيارة محل معين، إلا إذا جرى الإعداد لذلك وبترتيب خاص، يجعلها مصطنعة وغير مريحة.

كان ذلك يتم في أوقات مبكرة من الصباح، حتى أن بعض المحلات الصغيرة، كان يمكن أن تفتح خصيصًا للرؤساء وكبار المسئولين بترتيب معين، في غير مواعيدها المعروفة؛ حتى تعطيهم مساحة للاستمتاع بالحياة مثل غيرهم من البشر.

أذكر أن الأستاذ «هيكل» قد كتب مقالًا عن (الصقيع عند القمة)؛ أي عزلة الرئيس أو الملك بين جدران قصره أو وسط أقرب معاونيه، بحيث لا يستطيع أن يرى الناس، حتى أن الرئيس الراحل «عبد الناصر» كان يتجول بسيارة، يقودها متخفيًا في بعض شوارع «القاهرة»؛ حتى يشعر أنه إنسان طبيعي.. وقد علمت أيضًا أن الرئيس الراحل «السادات» قد ترك الحراسة ذات مساء، واتجه بسيارته إلى «شاطئ النيل» وجاء عند أحد «الأكشاك»، التي تبيع المشروبات المثلجة وطلب زجاجة «بيبسي»، وبدأ يشربها.. وإذا البائع يكتشفه ويصرخ فجأة هو الآخر: «الرئيس الرئيس»، فتضيع متعة الرئيس «السادات»، ويترك المكان على الفور.. إنها محنة الرؤساء وأزمة العظماء وضريبة الشهرة!

«خالد عبد الناصر» و«جمال السادات»!

في مطلع سبعينيات القرن الماضي، كنت دبلوماسيًّا في السفارة المصرية، وفي الوقت نفسه، أدرس للدكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية، في «جامعة لندن».. وقد تواكب ذلك الوقت مع وجود المهندس «خالد جمال عبد الناصر»، للحصول على الدكتوراه في الهندسة، وجمعتني به صداقة قوية؛ فهو إنسان نقي، ورث عن والده صفاته الطيبة.. بينما كان شقيقه «عبد الحميد» زميلي الأحدث في السفارة المصرية بـ«لندن».

وذات يوم كنا – «خالد عبد الناصر» وأنا – في جولة بـ«عاصمة الضباب»، وقررنا الاستراحة قليلًا في منزله بالدور الأول في بناية كبيرة، قرب وسط المدينة، وفتح «خالد» الباب ليجد رسالة في المدخل، موجهة إليه من السيد «جمال أنور السادات»، الذي كان في زيارة لـ«لندن» مع السيدة الفاضلة والدته، والذي يهمني هو فحوى الرسالة؛ فقد كتب إليه يقول:

«أخي الكبير «خالد» حضرت لزيارة حضرتك، ولكن لم أجد حضرتك، وأرجو قبول تحياتي، وأنت واحشني وأرجو أن تكون حضرتك بخير».

إمضاء

«جمال السادات»

والرسالة، كما هو واضح، تقطر أدبًا ورقة، وتلك صفة لصيقة بالسيد «جمال السادات» طوال حياته، عرفها عنه الجميع، وهو من فرط أدبه يتعامل مع الناس جميعًا باحترام شديد وتوقير زائد؛ لأن والدته قد ركزت في تربيته -إلى جانب شقيقاته البنات- على زرع أصول الذوق العام والذكاء الاجتماعي فيه، والذي تتميز به.. ولقد تأثر «خالد» بالرسالة، وتبادلنا معًا الإشادة بأخلاق هذا الشاب الصغير، ابن رئيس الجمهورية الحالي، مخاطبًا ابن رئيس الجمهورية الذي رحل.

وقد جمعتني زمالة الدراسة بزميلتي المحترمة الأستاذة، الدكتورة «هدى جمال عبد الناصر»، وكنت دومًا قريبًا من العائلة؛ حتى أن الرئيس الأسبق «مبارك» كان يحمّلني رسائله الودية إليهم من حين إلى آخر، كما كان يحمل إعزازًا خاصًّا أيضًا لـ «جمال أنور السادات»، إنني أتذكر الآن كثيرًا من المصاهرات المتبادلة بين رجال الثورة وقادتها؛ فشقيق الرئيس «عبد الناصر» كان متزوجًا من ابنة المشير «عبد الحكيم عامر»، كما أن «عفت عصمت السادات» متزوج من ابنة شقيق الرئيس «عبد الناصر»، كما أن «جمال عبد الناصر الثاني»، ابن الدكتور المهندس الراحل «خالد جمال عبد الناصر» متزوج من حفيدة «صلاح سالم»، وهذا التشابك الاجتماعي يعكس قدرًا كبيرًا من التشابه الأسري والتقارب العائلي، رغم وجود بعض الخلافات السياسية بين أصول تلك الأطراف، وقد خرج المهندس «عبد الحكيم جمال عبد الناصر» عن هذا السياق؛ ليقترن بابنة أسرة مرموقة، تمت بصلة لعائلتي «بدراوي» و«سراج الدين»، فكانت هي المصاهرة المتميزة بين عصري ما قبل 23 يوليو وما بعدها.

لقد حاولت بهذا العرض الموجز اقتحام قضية شائكة، وهي طبيعة أبناء الرؤساء وأسلوب تربيتهم وكيفية التعامل معهم، ولقد سمعت النجم العالمي الراحل «عمر الشريف»، وهو يسأل السيدة الفاضلة «سوزان مبارك» على مائدة عشاء، أثناء معرض الكتاب الدولي في «فرانكفورت» عن أسلوب تربيتها لولديها، مشيدًا بهما خلقًا وتربية، والأمر يمتد دائمًا إلى أولاد المشاهير، الذين قد لا يتفوقون على آبائهم، ولكنهم يتطلعون في منافسة مكتومة إلى مواقع، لا تقل كثيرًا عما حققه الآباء وتلك في ظني هي المعادلة الصعبة، التي تجعل ابن المسئول الكبير يلهث وراء المستقبل؛ سعيًا إلى الاقتراب من مكانة أبيه، وإن لم يتفوق عليه.

لقد رأينا دائمًا نماذج مشرقة من أبناء الملوك والرؤساء والأمراء، ووجدنا أيضًا على الجانب الآخر نماذج سيئة لهذه التركيبة المهمة من البشر. ومن ثم، فإنني أقول إن ابن المسئول الكبير، إذا جرت تربيته بمجموعة من القيم، فإنه يكون نموذجًا مبهرًا.. وفي الوقت ذاته، إذا جرى إهمال ذلك في غمار مسئولية أبويه، فإنه يكون نموذجًا لتربية الخدم وبعض موظفي المكاتب.. إنها معادلة صعبة، تلزم المشاهير بأن يبدأوا بأبنائهم وبناتهم من الصغر، حتى إذا بلغوا سن الشباب، استطاعوا أن يقرروا لأنفسهم ما يريدون..

لقد أصاب «الإمام علي» ـ كرم الله وجهه ـــ كبد الحقيقة، عندما قال:(لا تربوا أبناءكم كما رباكم آباؤكم، فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم).. إنها دورة الحياة ورحلة الأعمار، في زمن متغير وإيقاع سريع.

# «هيلموت كول» و«الكافيار بالزبد»!

تذكرته جيدًا بمناسبة رحيله.. إنه ذلك العملاق الألماني طولًا وضخامة وأيضًا مكانة، فهو عرّاب الوحدة الألمانية والمستشار، الذي استطاع أن يوحد شطري تلك الدولة الصلبة والعنيدة، التي خاضت حربين عالميتين في قرن واحد، وخرجت منهما بالهزيمة وملايين الضحايا والجرحى، ولكنها في كل مرة كانت تستعيد عافيتها بسرعة، وتسترد استقرارها، وتبني اقتصادها من جديد.

جمعتني بالمستشار الألماني ست لقاءات تقريبًا، على مدى السنوات الثمانية، التي عملت خلالها سكرتيرًا للرئيس الأسبق «مبارك»؛ حيث كانا يلتقيان بشكل منتظم، كاد يكون مرة كل عام.. ولقد بهرني في الرجل هدوؤه الزائد وحبه لمصر وحضارتها، كما نتذكر أنه هو الطرف الألماني في برنامج (مبارك ــ كول)؛ للنهوض بالتعليم الفني والتدريب.. وقد كنا نتناول معه إفطار عمل في الصباح الباكر أثناء الزيارة، ويتكون من خمسة أفراد في القاعة الصغيرة: كل رئيس وسكرتيره السياسي، بالإضافة إلى المترجم.. وقد كان ألمانيًّا من أصل فلسطيني، وأتذكر أن لقبه كان باسم «عارف».. ولقد فوجئت بالمستشار الألماني، وهو ينسى أن الإفطار للعمل، فإذا به ينخرط تمامًا في تناول الطعام؛ إذ أخذ «فوطة» المائدة ولفها حول رقبته لتغطي رباط العنق، وكأنما هو في (صالون حلاقة)، ثم بدأ بـ«الأومليت» فنسف الطبق بالكامل، ثم حدث ما أدهشني كثيرًا؛ إذ أتى بطبق فارغ، وبدأ يلقي فيه بكمية كبيرة من «الكافيار» ومثلها من الزبد، ويخلطهما معًا ويتناول ذلك بالملعقة في سعادة بالغة، والرئيس «مبارك» ينظر إليه في دهشة صامتًا، وأنا أقاوم الضحك، الذي لا يجوز في مثل ذلك المكان، وتمنيت لو أنني سألته سؤالًا يلح عليّ: كم مترًا يحتاج، إذا أراد تفصيل حلة كاملة، وهو بهذه الضخامة طولًا وعرضًا؟

لكنني أشهد أن الرجل ما كاد يفرغ من ازدراد طعامه، حتى يتفتح ذهنه، ويبدو في أعلى درجات اللياقة العقلية والمعلوماتية، ويبدأ حوارًا مع الرئيس «مبارك» في شئون الشرق الأوسط والصراع العربي الفلسطيني، وأوضاع الاتحاد الأوروبي والعلاقات المصرية الألمانية.. وكانت تمتزج لديَّ دائمًا الدهشة والإعجاب بهذا الرجل؛ خصوصًا وأنه عندما زار «مصر» في بداية عهده، كان أول خطاب كتبته للرئيس الأسبق، هو ما ألقاه في حفل العشاء، الذي أقامه تكريمًا للمستشار الألماني الجديد حينذاك «هيلموت كول» عام 1983.

ما أكثر النوادر التي يلاحظها المرء أحيانًا في تصرفات بعض الزعماء، وهي تؤكد أنهم جميعًا بشر عاديون -بعيدًا عن الأنظار-، وأنهم يتصرفون بعفوية شديدة وتلقائية طبيعية، لا زعامة فيها ولا «كاريزما» ولا زيف!

كان أصعب ما يقلقني في زيارات ألمانيا هو طائرات الهليكوبتر الصغيرة التي تنقلنا من مقر الإقامة في «بون» عاصمة المانيا الغربية في ذلك الوقت، وصولًا إلى مقر المستشارية ثم البرلمان «البوندستاغ» فقد كان الطيارون الألمان يقودون الطائرة الصغيرة بخشونة وجرأة كفيلة، بأن تصيب الراكب بحالة من الهلع؛ نتيجة الاهتزاز الشديد والصعود المفاجئ والهبوط غير المتوقع، وكانت

«بون» مدينة هادئة وصغيرة نسبيًّا، قبل أن تنتقل العاصمة الألمانية الموحدة إلى مدينتها التاريخية «برلين»، بعد هدم السور وإتمام الوحدة بين شطري ألمانيا.

وعندما قرأت النعي الكبير، الذي أصدرته المستشاره الألمانية الحالية «أنجيلا ميركل» عند رحيل «كول»، لم أندهش، رغم أنها كانت من مواطني ألمانيا الشرقية، ولكنها تدرك أن مستشار ألمانيا الغربية هو الذي قاد مسيرة الوحدة، وأسهم برصانته وحصافته في عودة ألمانيا الموحدة إلى المسرح الأوروبي والعالمي من جديد. وما أكثر ما رأيت في «ألمانيا» من مظاهر الإرادة الصلبة والنظام الصارم والحياة، التي تختلف كثيرًا عن هوجاء حياتنا وعشوائية تفكيرنا، وتفهمت لماذا أعجب الملايين بالنمط الألماني في التعليم والعلاج ومظاهر الحياة المختلفة، ولعل ذلك يفسر سقوط ألمانيا، ثم قيامها، بل وصعودها مرتين بعد الحربين العالميتين في القرن الماضي.

رحم الله «هيلموت كول» وجلساته اللطيفة وإفطاره الممتع.

يوم انتحار «سليمان خاطر»

أقدم الجندي المصري «سليمان خاطر» على تصرف عنيف وسريع بدوافع وطنية بحتة، من وجهة نظره على الأقل، فقام باغتيال سبعة أو ثمانية ممن تقدموا نحو نقطة الحراسة، التي كان يتمركز فيها وقد حصدتهم رصاصاته في الحال، وأصبحنا أمام موقف ينذر بأزمة في العلاقات المصرية الإسرائيلية؛ خصوصًا وأن بين الدولتين اتفاقية سلام، جرى توقيعها في 26 مارس 1979.

قُدم «سليمان خاطر» للمحاكمة، وقضت المحكمة بسجنه لعدة سنوات، واضعة في الاعتبار أنه قتل بدوافعه الوطنية، وليس مجرمًا يستحق الإعدام، ولم يتقبل الإسرائيليون الحكم كثيرًا، وانتهى الأمر بإيداع «سليمان خاطر» في السجن الحربي.. وكان الرئيس الأسبق «مبارك» يقول إنه سوف ينتهز فرصة تقديم أحد جواسيس إسرائيل في مصر؛ ليقوم بعملية مقايضة بإطلاق سراح «سليمان خاطر»، الذي كان في حالة دفاع عن النفس، ولم يكن قاتلًا بالطبيعة.. وظل الأمر كذلك، إلى أن تلقيت اتصالًا هاتفيًّا، ذات صباح، يبلغني فيه مدير المخابرات الحربية بانتحار «سليمان خاطر» في السجن وإعلان وفاته، وطلب مني الإسراع بإبلاغ الرئيس بهذه المعلومات.

اتصلت بالفعل بالرئيس الأسبق «مبارك»، وأخبرته بالخبر - بحكم وظيفتي - وقد تأثر كثيرًا وأبدى دهشته وألمه، وقال: «إنني كنت أنتوي مقايضته في أقرب وقت بأي مجرم يعمل لصالح إسرائيل».. وقد ترددت أقاويل كثيرة وقتها، تدور حول سؤال محدد: هل مات سليمان خاطر منتحرًا، أم أن يد الموساد وصلت إليه؟! وأنا أظنه قد مات منتحرًا؛ لأنه لم يكن في تكوينه مجرمًا أو قاتلًا، ولكن الظروف حكمت عليه بما جرى.

ولم تزل أصداء ذلك الحادث تتردد في ملف العلاقات المصرية الإسرائيلية؛ خصوصًا وأن جنديًا آخر على الجانب الأردني قد فعل شيئًا شبيهًا؛ بسبب التصرفات الاستفزازية لبعض السياح الإسرائيليين، الذين يتصورون أن الدنيا مفتوحة أمامهم، وأن بلادهم تسيطر على الأرض والبحر

والجو؛ لأنهم يعيشون في أسطورة الدولة العبرية التي لا تقهر، ثم الدولة اليهودية التي لا يعود إليها إلا اليهود.

سوف تظل مسألة انتحار «سليمان خاطر» هاجسًا يؤرق المؤرخين لسنوات قادمة؛ خصوصًا وأنني أجزم أنه لو كانت هناك عملية للموساد، فإن الجيش المصري ليس طرفًا فيها، فهو جيش الآباء والأجداد، جيش الشرف والعناد الذي لا يتآمر ولا يدخل في منظومة فساد.

ولقد ظل الرئيس «مبارك» متأثرًا بهذا الحادث لفترة طويلة، مرددًا أمام زواره وضيوفه أنه كان ينتوي إطلاق سراح ذلك الجندي، الذي يمثل الفلاح المصري البسيط بقناعاته الوطنية المباشرة، والجدير بالذكر أن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ظلت محل الاحترام من الجانب المصري، وربما الإسرائيلي أيضًا؛ ذلك لأن الطرفين حريصان على استمرار قوة الدفع في عملية السلام، والخروج من الظروف الصعبة التي تعيشها القضية الفلسطينية حاليًا، وإن كانت إسرائيل تتحمل المسئولية الكبيرة فيما يتعلق بتعطيل الوصول إلى حل سلمي دائم ومقبول لدى الطرفين.

سوف تظل العلاقات العربية الإسرائيلية عمومًا - ومع مصر خصوصًا - في صعود وهبوط؛ لأن أخطاء إسرائيل تكاد تكون يومية، سواءً في المسجد الأقصى من اعتداء على حرمته والتطاول على المصلين، فيه وهدم المنازل على أصحابها، وقتل النساء والأطفال، وترويع الشيوخ في أنحاء الأرض المحتلة.. إن إسرائيل تكسب كل يوم أرضًا جديدة، من خلال أخطاء العرب وخطاياهم، خصوصًا بعد ثورات الربيع العربي.. ولقد شهدنا مؤخرًا زيارة رسمية من رئيس وزراء إسرائيل «بنيامين نتنياهو» إلى عُمان؛ حيث استقبله السلطان «قابوس» بشكل طبيعي وحافل.

إن الصراع العربي الإسرائيلي يدخل مرحلة جديدة، بعد أن نقلت الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إلى «القدس»، وأعلن الرئيس الأمريكي «ترامب» عن نواياه في تعزيز سياساته الداعمة لإسرائيل، فضلًا عن تشدده العام أمام الدول الصغيرة في كل أنحاء الدنيا.. أقول ذلك بسبب الضباب الكثيف، الذي يغلِّف أجواء العالم، ويحجب الرؤية، ويمنع الحقيقة من الوصول إلى أصحابها.. وقد اكتشفت مؤخرًا أن الأجيال الجديدة لديها صبر على الوقت، وجَلَد على التواصل، يسمح لهم – بنين وبنات – بتقديم الحلول المختلفة للأزمات القائمة..

لقد ذهب «سليمان خاطر» إلى مثواه الأخير، وبقي السلام، الذي يفتقر إلى الدفء والصدق، وستظل مصر صامدة في الحرب ورائدة في السلام، قوية على مر الأيام؛ لأنها عصية على السقوط أو الانهيار.

## البـاب الرابع

## أنا وزوجتي بريشة

## الفنان صلاح طاهر

## لوحات ومرايا

ظلت تربطني بالفنان الكبير «صلاح طاهر» صلات عابرة، في مناسبات مختلفة لسنوات طويلة، كما أن الفارق العمري بيننا قد جعل مجال العلاقة محدودًا، فضلًا عن أنه فنان تشكيلي ضخم.. أصدقاؤه يبدأون من مستوى «عباس العقاد»، ولا يصلون إلى أمثالي من أبناء الأجيال الجديدة بالنسبة له، إلى أن التقاني ذات مرة بعد ترشيحي سفيرًا لمصر في «النمسا» عام 1995، وقال لي: «أنت ذاهب إلى بلد الموسيقى والفنون التشكيلية، فلابد أن أرسم لك «بورتريه»».. فتحمست لذلك، واعتبرتها مجاملة راقية من فنان كبير.. وبالفعل كنا نذهب إليه في مرسمه بالجيزة – أنا وزوجتي - حيث أنهى بعد عدة جلسات «بورتريه» لكل منا لا يزالان يزينان حوائط منزلنا بكل الاعتزاز والتقدير، فلقد رسمنا «صلاح طاهر» وتلك ذكرى باقية نتيجة اسمه الشهير ومكانته المرموقة.

كان «صلاح طاهر» ينتهز فرصة جلوسنا معه لبضع ساعات؛ فيحكي عن تاريخه والفترات التي عاش فيها والشخصيات التي عرفها، وسألته شخصيًّا عن صلته «بالعقاد»، واللوحة الشهيرة التي رسمها له، تعبيرًا عن الإحباط الذي شعر به المفكر المصري الكبير، بعد قصة حب من طرف واحد للفنانة الراحلة، سمراء النيل «مديحة يسري»، واستعرض «صلاح طاهر» أمامنا آراءه في تاريخ الفن المصري، ورواد الفنون التشكيلية تحديدًا، وذكرياته مع الكبار من حكام «مصر» وعلمائها ومفكريها وفنانيها وأدبائها وشعرائها.. وقد لاحظت أن ذلك الفنان الكبير منخرط في حياة اجتماعية، بعيدة عن مجال الفن، ويتلقى اتصالات مستمرة من أصدقاء وصديقات، يعشقون فنه ويحترمون شخصه؛ فهو يملك حياة ثرية، حتى في تلك السن المتقدمة نسبيًّا، فقد كاد يتجاوز الثمانين من عمره في ذلك الوقت..

حدثنا «صلاح طاهر» أيضًا عن حياته العائلية، وابنه الأثير المعروف هو الآخر في مجاله، وقد اكتشفت وقتها أن الفن ابن شرعي للحياة، ولا يمكن أن يكون ذلك الشخص المعزول عن مجتمعه أو البعيد عن حياة الناس فنانًا؛ فالثراء الحقيقي هو ذلك، الذي يأتي من خلال الاحتكاك بالطبقات المختلفة من الناس؛ بحيث يلتقط الصور الذهنية من حياة البشر العاديين كل يوم.. لاحظت أن «صلاح طاهر» يتحدث بعصبية مع بعض أصدقائه وصديقاته، الذين تعودوا ذلك، وعرفوه على ما هو عليه، وأحبوه لقيمته وقامته في تاريخ الفن المصري المعاصر.. ويهمني هنا – وبهذه المناسبة – أن أشير إلى الملاحظات التالية:

أولًا: إن الفنان – مهما بلغت قيمته – هو إنسان من الدرجة الأولى، وموهبته الفنية هي تعبير عن قيمته الإنسانية؛ فنرى في الفنانين دائمًا – خصوصًا في الموسيقى والفن التشكيلي – شخصيات مبهرة، تمتلك ثقافة أفقية ورأسية في وقت واحد، تجعلهم يتميزون عن أقرانهم في فروع الفن الأخرى.. ولقد اقتربت كثيرًا من فنان آخر كبير هو «فاروق حسني»، واكتشفت القواسم المشتركة بين الفنانين الكبار، رغم اختلاف الشخصيات والظروف، التي أحاطت بكل فنان.

ثانيًا: إن الفن لغة عالمية.. وماعرفت فنانًا مرموقًا، إلا وهو متواصل مع العالم الخارجي؛ لذلك لم أدهش -وأنا سفير في «□يينا»- عندما رأيت طوابير النمساويين أمام معرض «فاروق حسني» في ظل البرد القارس، ومع ساعات الصباح الأولى.. والناس هناك لا يعرفون أنه وزير، ولكنهم يدركون أنه فنان تشكيلي كبير، ينتمي إلى المدرسة الحديثة فيسعون إلى لوحاته ويتذوقون فنه.

ثالثًا: إن للفنان قيمة كبيرة في أعين من حوله.. وأنا شخصيًّا عندما أرى «آدم حنين» رائد فن النحت المعاصر، أكاد أنحني إجلالًا له وتقديرًا لمكانته، فضلًا عن هدوئه ودماثة خلقة، إن الفنان الأصيل متواضع بطبيعته بسيط بفطرته؛ لأن الفن يعلم الناس التجرد والموضوعية، ويزكي في قلوبهم العاطفة الصادقة، ويسهم في تكوين النفس الشفافة.

إنني أتذكر اليوم «صلاح طاهر»، بعد سنوات من رحيله، وأحتفظ ببعض أعماله الخالدة في منزلي، ولا أنسى ما قاله لي ذات مرة: «إنني لا أرسم ملامح الشكل وحده، ولكنني أحاول إبراز الشخصية وسماتها بالريشة، التي هي أقوى من الكلمة».. رحم الله ذلك الفنان التشكيلي الكبير، ورحم الله عصره، بما فيه من فكر وأدب وفن.

## يوميات الخدمة العسكرية

ذات يوم بعد تخرجنا من الجامعة مباشرة عام 1966، كنا أنا وزميل لي نزور زميلنا الثالث، الذي كان والده ضابطًا رفيع الشأن في القوات المسلحة المصرية، وسألنا الرجل في أبوة: «هل حصلتم على شهادات الإعفاء من التجنيد؟»، فقلنا: «لا، إننا لم نتقدم له بعد»، فأجرى اتصالًا بزميل، هو مدير «الإدارة العامة لتجنيد القاهرة» حينذاك، وقال له: «سوف أبعث إليك غدًا بابني واثنين من زملائه؛ ليحصلوا على شهادات الإعفاء من الخدمة العسكرية.. وكان ذلك أمرًا شائعًا قبل نكسة عام 1967. وبالفعل ذهبنا نحن الثلاثة لنكتشف أن زميليّ الاثنين يتبعان تجنيد «القاهرة» أما أنا ولأنني من مواليد محافظة «البحيرة»، فإنني أتبع منطقة تجنيد «الإسكندرية».. وبالفعل حصل الزميلان، في الحال، على شهادة الإعفاء، وبقيت أنا انتظر الاستدعاء الطبيعي للخدمة العسكرية.

وذات يوم، جاءني خطاب الدعوة للالتحاق بالقوات المسلحة- من منطقة التجنيد – من خلال قسم الشرطة الذي أتبعه، وكانت النكسة قد جرت قبلها بأسابيع قليلة، فلم يكن هناك مبرر للتدقيق في الكشوف الطبية، ولا سبيل لإعفاء أحد.. وأتذكر وقتها أن الفريق «محمد فوزي» القائد العام للقوات المسلحة قد قال: «كيف أعفي شابًّا من حملة المؤهلات العليا، وقائد الجبهة على الطرف الآخر بعين واحدة، في إشارة إلى الجنرال «موشيه ديان»، الذي قاد الجيش الإسرائيلي في حرب «الأيام

الست»، وترفق بنا جهاز الفحوص الطبية، فقسَّمنا إلى مجموعات أفضلها صحة وسلامة، يدفعون بهم ليكونوا ضباطًا احتياطيين.. أما الذين يأتون بعدهم صحيًّا وبدنيًّا، فيجري توجيههم كجنود إلى الأسلحة المقاتلة الثلاث – وقتها - وهي المشاه والمدفعية والمدرعات.. أما ما دون ذلك، فيجري توزيعهم على الأسلحة الفرعية.

جاء نصيبي أن أكون جنديًّا في سلاح حرس الحدود، بمنطقة الجبل الأصفر، ومكثت على ذلك شهورًا، أجد صعوبة بالغة في التوافق مع الحياة العسكرية بصرامتها وخشونتها وانضباطها، إلى أن قرر القائد العام للقوات المسلحة فجأة توزيع المجندين، من حملة المؤهلات العليا في الأسلحة الفرعية، على الأسلحة المقاتلة الرئيسية، فجرى نقل الجنود من حملة المؤهلات العليا في سلاح المهمات إلى المدفعية، وتم نقل زملائهم في سلاح التعيينات إلى المشاه.. أما أنا وزملائي، ممن جندوا في سلاح حرس الحدود، فقد تقرر نقلنا إلى سلاح المدرعات، ووجدت نفسي بين يوم وليلة، أحمل رتبة جندي (مشاة مدرعات).. وإذا بالأمر يزداد صرامة وخشونة وصعوبة؛ إذ قررت القوات المسلحة بعد عدة شهور إعادة الكشف الطبي على من هم أدنى، في مقاييس الصلاحية للخدمة العسكرية بدنيًّا وصحيًّا، وجرى توقيع الكشف الطبي الدقيق علينا، وكانت نتيجته أنني مصاب بتسطح في القدمين (فلات فوت)، وبدأت إجراءات إنهاء خدمتي العسكرية، التي استغرقت عدة أسابيع، التحقت بعدها بدفعتي من الدبلوماسيين في المعهد التابع لوزارة الخارجية، والذي أصبحت مديرًا له بعد ذلك بربع قرن.

إنني أتذكر ذلك كله؛ لكي أقول إن الخدمة العسكرية هي شرف لمن يؤديها، ووسام على صدر كل مواطن شاب، يتقدم لما يسمونه دائمًا (خدمة العلم) أو ضريبة الراية، والتي أصبحت إجبارية في معظم جيوش العالم؛ نتيجة زيادة المخاطر وانتشار الحروب الموضعية، وتفشي النزاعات بين أمم الأرض وشعوب الدنيا.

ولقد تعلمت من تلك الشهور، التي قضيتها في القوات المسلحة المصرية، أن حجم المعاناة التي يتحملها المقاتل، والنمط الخاص للمعيشة التي يتوجب عليه الالتزام بها، ليست مسألة سهلة على الإطلاق؛ لذلك فإن من عرف الخدمة العسكرية ينظر إلى الضباط والجنود دائمًا بكثير من الاحترام والتوقير، مع التعاطف الذي يدركه، كل من عرف حياة الجيوش والتزاماتها الصعبة وخصوصية الانخراط فيها. ومن ثم، كان طبيعيًّا أن يظل ذلك الجيش العظيم، الذي أنشأه محمد علي جيشًا مصريًّا صميمًا، لم ينقلب على شعبه يومًا، ولم يتقاعس عن الدفاع عن وطنه أبدًا، فهو الجيش الذي قاتل في معركة «رأس العش» بعد أسبوعين فقط من هزيمة يونيو عام 1967، وهو الجيش الذي أغرق «المدمرة إيلات»، وعبر أكبر مانع مائي في التاريخ، وهو «قناة السويس»، في يوم العبور المجيد 6 أكتوبر عام 1973.

لقد اكتشفت من خدمتي العسكرية – رغم قصر مدتها – أن الذي يضحي بدمه من أجل وطنه، هو أحق الناس بالاحترام والتعظيم؛ ولذلك أكرر دائمًا المجد للشهداء.. المجد للشهداء.

# فوبيا المصاعد والارتفاعات

أقلق كثيرًا من استخدام المصعد؛ خصوصًا للأدوار العليا، إن لم أكن متأكدًا من سلامته، أو أن يكون معي عامل المصعد، أو أن يكون هناك عند بابه السفلي من يتابع حركته، وتلك عقدة قديمة معروفة، يشاركني فيها الكثيرون، وهو القلق من تعطل المصاعد بين الأدوار، وما يمكن أن يصاحب ذلك من توتر وقلق، يصل إلى حد الذعر.

لقد كانت لي تجربة قاسية لا أنساها، عندما كنت أنا والدكتور «أبو شادي الروبي» أستاذ الطب وعازف الموسيقى الراحل، ومعنا صديق قادم من «لندن» – رحمه الله - هو د.«فكري سويلم»، وكان فندق «هيلتون رمسيس» قد جرى افتتاحه منذ أيام قليلة آنذاك، وأخذنا المصعد من الدور الأرضي إلى الطابق التاسع عشر، ولم نكن نعلم أن المصاعد لازالت تحت الاختبار وقيد التسليم.. فإذا بالمصعد يتوقف بنا بين الطابقين السابع والثامن فجأة، ودون مقدمات، وحاولنا الاتصال بمن يمكن أن يسعفنا، ولكن دون جدوى؛ إذ لم تكن التليفونات المحمولة قد شاعت وانتشرت.. وظل الأمر كذلك إلى أن سمعنا صوتًا بعيدًا، يرد علينا من الطابق الثامن، قائلًا: «إن هذه المصاعد إلكترونية، ولا يمكنني التحكم فيها حاليًا، وسوف نرسل في استدعاء المهندس الخبير والمختص بتركيبها وتشغيلها».

أمضينا في المصعد المعلق ساعة كاملة، أظن أنني كدت أفقد فيها الوعي.. وكان د.«أبو شادي الروبي» أكثرنا ثباتًا، وطلب مني الهدوء؛ لأن الانفعال يزيد التوتر، خصوصًا وأننا كنا في شهور الصيف، ولم يتم إدخال تكييف هواء أو تركيب مروحة في المصعد، وتصورت أن تلك الساعة استحالت دهرًا كاملًا، وأننا نكاد نختنق والعرق يتصبب منا؛ فيزيد الأمر توترًا واضطرابًا..

أخيرًا، وصل المهندس، وبدأ يبحث في سجل الأرقام الإلكترونية معه ليحرك المصعد.. وعندما جرى إنزاله إلى الطابق السابع، وتمكن المهندس من فتح الباب، شعرت أني قد ولدت من جديد، وأنني فقدت جزءًا من الجهاز العصبي، الذي يخشى المصاعد بطبيعته.. وقديمًا قالوا «من يخاف من العفريت يطلع له».

إنني أتذكر أن حادثًا مماثلًا قد حدث يوم افتتاح «جامعة سنجور» في «الإسكندرية»، بحضور الرئيس الفرنسي الراحل «فرنسوا ميتران»، والرئيس السنغالي شاعر إفريقيا «ليوبولد سنجور» ومعهم الرئيس الأسبق «مبارك»، وعدد من كبار الضيوف.. تجمعوا في مصعد كبير داخل البناية الضخمة، التي يقع فيها مبنى الجامعة، وقد حاولت أن أركب معهم في المصعد، ولكنهم قالوا إن العدد كاف ولأنني أصغر الموجودين درجة، فقد آثرت الصعود بالسلم، في وقت كانت فيه الصحة تسمح بذلك! وإذا بنا نُبَلّغ بأن المصعد قد توقف بين الأدوار، وكان الحر شديدًا والجو خانقًا.. وعرفت أن «ميتران» كان يتصبب عرقًا، وأن «سنجور» الذي كان قد تجاوز الثمانين كاد يصاب بالإعياء، بينما كان الرئيس المصري رابط الجأش، يوبِّخ مساعديه على هذه الغلطة؛ لأن المصعد لابد أن يكون مضمونًا ومجرَّبًا، وجرى تجريبه قبل استخدام هذه الشخصيات المهمة له، وقد

استغرق الأمر –وقتها- أكثر من ثلث ساعة، كانت هي الأطول في تاريخ مؤسسة الرئاسة، في ذلك الصيف ورطوبته العالية، في مدينة «الإسكندرية»، وحمدت الله أنني لم أكن معهم؛ لأنني كنت لن أتمكن، وقتها، حتى من التعبير عن ذعري أمام هذه الشخصيات الكبيرة.

في مرة ثالثة، كنا في مدينة «نيويورك»، وكان «البابا شنودة الثالث» - رحمه الله - على موعد لقاء مع الرئيس في الطابق رقم 106، وطلب مني الرئيس أنا وبعض المسئولين أن نبقى في الدور الأرضي، في انتظار قداسة البابا الراحل؛ لمرافقته إلى مقر اللقاء، ودخلنا المصعد الكبير.. وكان عددنا يزيد عن عشرين شخصًا، وقد جرى بنا المصعد فجأة، يقطع المائة وستة طوابق في عدة ثوانٍ، وشعرت وقتها، ومعي الكثيرون، أن قلوبنا تسقط في أقدامنا، وترسخ لدي يومها سبب جديد لخشية المصاعد السريعة.. إلا إنني لا أنسى ما حييت ذلك المصعد الصغير البطيء، الذي استخدمته ذات مساء في مدينة «□يينا» لمشاهدة صواريخ احتفالات العيد الوطني، في قمة المبنى المرتفع لأكثر من عشرين طابقًا.. وبلغ من بطء المصعد أنه وصل إلى الطابق العشرين، بعد حوالي عشر دقائق، لدرجة أنني لم أكن أدرك هل يتحرك المصعد الضيق، أم هو ثابت في مكانه؛ خصوصًا وأن مؤشر الضوء الذي يدل على أرقام الطوابق لم يكن مضيئًا، وقد شعرت خلال تلك الدقائق العشر، في ذلك المصعد المحكم الإغلاق، أنني أودع الحياة وانتابتني الهواجس من كل اتجاه؛ خصوصًا وأن المبنى لم يكن مزدحمًا وكانت هناك عدة مصاعد، ويمكن نسياني في هذا المصعد البطيء دون منقذ في تلك الليلة التي لا أنساها.. ألم أقل لكم إنني مصاب بـ «فوبيا» المصاعد والأماكن المرتفعة!

## التفوق الدراسي

كانت المدرسة الابتدائية في قرية مجاورة لتفتيش «المغازي باشا»، الذي أمت له بصلة قرابة مباشرة، فكان عليّ يوميًّا أن أذهب مع زملائي أبناء الموظفين إلى مدرسة «أريمون» الابتدائية، على مقربة من «مدينة المحمودية»، المركز الذي ننتسب إليه، وكان الانتقال عملية شاقة في سيارة خاصة للطلبة، ثم نقلت بعد ذلك أنا وأخي، الذي يكبرني بعدة أعوام إلى «مدينة دمنهور»؛ حيث فرصة التعليم أكبر، فالتحقت بمدرسة «أبو عبد الله» الابتدائية – في الحي نفسه، الذي نشأ فيه البابا «تواضروس الثاني» – وكنا نذهب إلى الأسرة كل يوم خميس، ثم نعود إلى المدينة الكبيرة يوم الجمعة.. وكم كان صعبًا عليّ دائمًا مساء الجمعة؛ حيث سأنتظر أسبوعًا كاملًا، بعيدًا عن أمي وأبي..

لقد كرهت الدراسة، وكنت دائمًا أقول: «لعن الله من أدخل المدارس في بلادنا»، إلى أن انتقلت إلى المدرسة الإعدادية وجاء المدرس، في نهاية امتحانات الفترة الأولى؛ لكي يوزع شهادات النتيجة، وقال: «سأناديكم بالترتيب العكسي؛ بحيث يكون الأول هو آخر من ينادى»، وظل ينادي الأسماء لمدة عشر دقائق أو يزيد، ومع كل لحظة، يزداد أملي في أن أكون في المقدمة، إلى أن وصل إلى نهاية الشهادات، واحتفظ بواحدة في يده، وقال أما الأول، فهو.... وذكر اسمي وناداني، واحتضنني أمام الطلاب، وشعرت وقتها بلحظة تميز، ظلت تطاردني في كل مراحل الدراسة؛ فكنت الأول دائمًا حتى الثانوية العامة، كما كنت الأول على مديرية البحيرة التعليمية في الشهادة الإعدادية عام 1958.

في المرحلة الجامعية، لم أتجه إلى «الإسكندرية» المدينة الأقرب إلينا؛ لأنني رأيت أن ألتحق بكلية «الاقتصاد والعلوم السياسية»، ولم يكن لها فروع خارج «جامعة القاهرة» ووازنت في المرحلة الجامعية بين التميز الدراسي المعقول والنشاط الاجتماعي والثقافي والسياسي؛ فكنت رئيسًا لاتحاد الطلاب أثناء دراستي في الكلية، واختلطت بالطلاب العرب من كل الأقطار؛ حيث كانوا يمثلون نسبة عالية من الذين يدرسون في كلية الاقتصاد، حينذاك باعتبارها كلية جديدة عليها إقبال شديد من المصريين والعرب.

تميزت تلك المرحلة بأنها كانت البناء الحقيقي لشخصيتي؛ تعرفت فيها إلى الحياة العملية وتواصلت مع الأوساط الثقافية، وعايشت المناسبات الوطنية، ثم انخرطت بعد ذلك في صفوف منظمة الشباب ووصلت فيها إلى أن أكون مسئولًا عن تثقيف شباب العاصمة المصرية؛ حتى عينت في وزارة الخارجية عام 1966، والتحقت بالمعهد الدبلوماسي، وحصلت على الدرجة الأكبر بين أقراني في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، وهناك بدأت معرفتي بالراحل أسامة الباز، الذي اقتربت منه بعد ذلك لما يقرب من نصف قرن، وقد كان نموذجًا في البساطة والتواضع والعمق في التفكير، والقدرة على كتمان الأسرار رحمه الله..

أعود الآن إلى مسألة التفوق الدراسي؛ لكي أقول إنه ليس شرطًا للنجاح في الحياة العملية، فأنا أعرف من بين زملائي من لم يكن لهم حظ من التميز في التعليم الجامعي، وإذا بهم يتبوأون بعد ذلك أعلى المراكز وأرفع الدرجات، وينجحون نجاحًا باهرًا في حياتهم العملية؛ فالتفوق الدراسي لا يعدو أن يكون نوعًا من الكر والفر بين صفحات الكتب، وتحصيل المادة العلمية؛ بلا وعي أحيانًا.. ولكن الحياة العملية تحتاج إلى مهارات شخصية وتميز سلوكي.. وقد يصل الأمر إلى حد الحاجة إلى كاريزما ذاتية، ولنتذكر أن «وينستون تشرشل» كان طالبًا بليدًا، ثم أصبح أهم رئيس وزراء في تاريخ «بريطانيا»، ونال جائزة «نوبل» في الأدب.. وقس على ذلك مئات الحالات من الركود الدراسي، التي تحولت إلى تفوق مهني وتميز في المستقبل على نحو غير متوقع. إلا أن ذلك لا يعني أننا نطالب بألا يتفوق الطلاب، وألا يحرصوا على تحصيل المعارف واستذكار الدروس، ولكن الذي نعنيه هو الفصل الشرطي بين التفوق الدراسي والتفوق في الحياة العملية.. وإن كان التلازم بينهما أحيانًا قائمًا، نراه بين أساتذة الجامعات والذين يتبوأون مواقع، تتحكم فيها شهادات السنوات النهائية في التعليم الجامعي.. وليكن معلومًا أن التفوق الدراسي ليس بالضرورة إضافة إلى المستوى الأكاديمي، في الدولة أو البحث العلمي في مجالاته المختلفة، فقد يتوقف ذلك التفوق عند حفظ مادة علمية، دون استفادة عملية.. إنني أقول ذلك، وأنا أدرك جيدًا أن كل مجتهد يبذل جهدًا في دراسته، سوف يكون في الغالب مجتهدًا في حياته العملية أيضًا؛ ذلك أن التفوق الدراسي يشير إلى تعود بذل المجهود، كما أن الاهتمام بالمادة العلمية هو أمر يبقى مع صاحبه في رحلة العمر، داعمًا ومؤكدًا وحافزًا.

تمر أمامنا شرائط الذكريات، بدءًا من سنوات الطفولة، ومرورًا بأوج الشباب، ووصولًا إلى مشارف الشيخوخة، ونكتشف دائمًا أن رؤيتنا للأمور قد تغيرت، وأن أساليب تفكيرنا قد تبدلت، وتظل الذاكرة مرتبطة بشخوص معينة نتذكرها من وقت لآخر، فأنا لازلت أتذكر مواقف لبعض زملائي في الفصل، حتى وأنا في المرحلة الابتدائية وقد كنا أطفالًا في الصف الثالث لا تتجاوز أعمارنا العاشرة، منها ذلك الموقف الذي اشتكى فيه زميل خفيف الظل للمدرس من أن زميلًا لنا قد سبه، بالإشارة إلى أمه، فقال له المدرس: «إن الشتيمة لا تلتصق بالشخص، فلا تهتم بما قاله»، فرد عليه الطفل بتلقائية وسرعة شديدة، موجهًا إلي المدرس السباب نفسه، الذي نعته به زميله فضج الفصل بالضحك، وكانت لحظة آمنت فيها بأن شجاعة الجاهل هي أخطر أنواع الشجاعة، فالطفل الذي سب المدرس بما سبه به زميله كان رده تلقائيًّا وشجاعًا على تفريط المدرس في حقه، واستخفافه بما لقيه من إهانة زميله..

كنا نسكن في إحدى عمارات «مدينة دمنهور» في الطابق الثالث، وكان يسكن في الطابق الثاني زميل لي في المدرسة، ولكن في فصل مختلف، ولا يعرف أحدنا الآخر.. وذات مساء، التقينا على سلم العمارة، فقال لي: «أنت زميل في المدرسة؟»، فقلت له: «نعم»، فرد: «إن ترتيبي متقدم جدًّا»، وأشار لي بإصبعه أنه الثالث على فصله، وكان يقول ذلك بزهو وافتخار لأنه لا يعرفني جيدًا، ثم سألني: «ما هو ترتيبك؟» فقلت له: «الأول»، وظنني أمزح إلى أن تأكد من ذلك في المدرسة، في اليوم التالي، واستمرت علاقتي به منذ عام 1956 حتى الآن.. ونحن نتذكر هذه القصة؛ خصوصًا وأنه زوج شقيقتي، منذ أكثر من خمس وأربعين عامًا.. هذه هي الدنيا وتلك بعض مفارقاتها.

كنت أسير مع بعض أصدقائي في «ميدان الساعة» بـ«مدينة دمنهور»، نتطلع إلى لافتات للأطباء والمحامين المعلقة في عمارة كبيرة تتوسط الميدان، وقرأنا اسم «فتحي الشرقاوي» المحامي، فقال بعضنا: «ماذا يربح المحامي، وهو يتقاضى جنيهات قليلة في أي قضية؟!» وطالعتنا صحف اليوم التالي باسم «فتحي الشرقاوي» المحامي في «مدينة دمنهور» وزيرًا للعدل، باختيار شخصي من الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر»، وقلنا يومها العبارة المأثورة: «ملك الملوك إذا وهب لا تسألن عن السبب». لقد كان «فتحي الشرقاوي» واحدًا من ألمع المتحدثين وأبرع المحامين، وهو ينتمي إلى عائلة معروفة، تضم بين أسماء أبنائها الراحلين «أدهم الشرقاوي» وأسطورته المعروفة.

ذات مساء، بعد ذلك بعشرات السنين، كنت أجلس أمام رئيس الدولة الذي أعمل سكرتيرًا له، ودقّ جرس التليفون المباشر أمامه، ونحن في الاستراحة الصيفية، فردّ الرئيس على شخص لا أعرفه وامتد الحديث، والرئيس يسأله ماذا يريد وفيما يعمل ومتى تخرج من الجامعة، وطالت المكالمة لعدة دقائق وأنا مندهش، ثم أغلق الرئيس التليفون قائلًا: «يالتعاسته! لقد كنت أنتوي أن أجعل منه نموذجًا للشباب المصري»، وبدأ يقص عليّ تفاصيل الحوار؛ حيث سأل الرئيس الشاب: عما يريد، فقال إنه يريد فندق «سان ستيفانو»، ولكن الرقم خطأ؛ فواصل الرئيس الحديث معه في فضول وحب: «لماذا تريد الفندق؟» فقال له: «أريد أن أحجز حجرة لشريكي من «إيطاليا»، الذي أعمل معه في شركة صغيرة لإنتاج (السيراميك)، منذ تخرجي في كلية الهندسة قسم العمارة عام 1981م«، فأعجب ذلك الرئيس كثيرًا؛ إذ يرى شابًّا لا ينتظر وظيفة حكومية، ولكنه يضرب في الأرض سعيًا

وراء مستقبل أفضل.. وفجأة قال له الشاب: «لقد سألتني أسئلة كثيرة وأجبتك، وعرفت عني تقريبًا كل شيء، فمن أنت إذًا؟» فقال له الرئيس: «هل تصدقني إذا قلت لك؟» فقال الشاب: «نعم»، فقال له: «أنا «حسني مبارك»»، فانفعل الشاب بشدة، وقال له: «هذا هزار سخيف فقد أضعت وقتي»، وأغلق التليفون. لقد كان الرئيس يريد أن يحاوره أمام الشباب المصري، كنموذج للمبادرة الفردية والاعتماد على النفس، ولكنه سوء الحظ؛ فهو أيضًا تلك العبارة المأثورة: «ملك الملوك إذا سلب فلا تسألن عن السبب!».

إنها الحياة التي نرى فيها نماذج وأمثلة؛ بحيث تبقى لقطات في الذاكرة، لا تبرحها أبدًا، بل لعلها تعاود الإلحاح عليها، كلما تقدم العمر بصاحبه.

إنها مرايا وعدسات للحياة في كل زمان ومكان.

## زميلي في الفصل تلميذ يهودي

لازلت أتذكر جيدًا ذات صباح مع بداية العام الدراسي، من شهر سبتمبر عام 1956، عندما دخل أستاذ اللغة العربية والدين الإسلامي، الراحل «عبد العظيم عبد اللاه»، الفصل في السنة الأولى الإعدادية، وقال إن هذه حصة الدين مع بداية العام الدراسي، وطلب من أشقائنا المسيحيين أن يتفضلوا إلى فصل مجاور، مع زملائهم من الفصول الأخرى لتلقي حصة الدين المسيحي أيضًا؛ فخرج أربعة أو خمسة من زملائنا، ثم قال المدرس: «كلكم الآن تدرسون دينكم الإسلامي»، فرفع الطالب «رحمين إبراهيم رحمين» يده قائلًا: «أنا لست مسلمًا»، فقال له المدرس: «لقد خرج زملاؤك المسيحيون، فما ديانتك؟ هل أنت مجوسي؟!» رد «رحمين»: «بل أنا يهودي مصري»، فأسقط في يدي الأستاذ «عبد اللاه»، ولم يجد ما يقوله سوى أن يتمتم ببعض عبارات غير واضحة، تدل على الحيرة وعدم القدرة على اتخاذ قرار.

كان «رحمين» زميلنا في الفصل، وكنا نحبه كثيرًا ونلعب معه أثناء الفسحة (لعبة الفرسان) بـ«المساطر»، بدلًا من السيوف، ولم تخطر على بالنا قط مسألة اختلاف الديانة؛ فلم نكن واعين بها أو مهتمين بالتعليق عليها.. وقد انتهت مناقشة المدرس مع «رحمين»، بأن طلب منه أن يذهب إلى حجرة ناظر المدرسة، وينتظر هناك قرب بابه، حتى يلتقيه هناك في نهاية الحصة.

في تلك اللحظة، بدأت أسئلة كثيرة تلح على خاطري وتدور برأسي، ولم أدرك وقتها تفسيرًا لما حدث أو مغزى؛ لأن يتوزع طلاب الفصل لأي سبب، حتى ولو كان الانتماء الديني..

عندما انتهت حصة الدين، عاد «رحمين» إلى الفصل مبتسمًا، وقال إن ناظر المدرسة قد استمع إلى وجهة نظر المدرس، وأنه لا يوجد من يستطيع تدريس الديانة اليهودية لذلك الطالب الأوحد، في مدرسة دمنهور الإعدادية، وعليه.. فقد تقرر أن يقضي «رحمين» حصة الدين في فناء المدرسة، يلهو وحده، إلى أن تتمكن المدرسة من تدبير ما يغطي حصة ديانته اليهودية، ويرصد له درجة فيها.

وما هي إلا أسابيع قليلة، ونحن ننعم خلالها بألعاب الطفولة البريئة، ويبدو «رحمين» بيننا واحدًا منا تمامًا، بلا تفرقة أو تمييز.. فإذا العدوان الثلاثي يقع على «مصر»، وتتكهرب الأجواء وتتوقف الدراسة، ونغيب شهرين تقريبًا، نعود بعدها فلا نجد «رحمين» مرة أخرى، وعندما استفسرنا عنه، قيل لنا إنه قد رافق أسرته في الرحيل من البلاد، بعد أن شاركت «إسرائيل» في جريمة العدوان مع القوات البريطانية والفرنسية، كرد فعل لتأميم «قناة السويس».

ولم نكن مدركين بالطبع وقتها للملابسات والتداعيات المرتبطة بذلك الحدث، ولكننا كنا نشعر أننا فقدنا زميلًا عزيزًا، يرتبط بنا برباط براءة الطفولة، البعيدة تمامًا عن الحياة السياسية أو الخلافات غير المبررة.. وبالمناسبة، فإن «مدينة دمنهور» تحتضن رفات واحد من أولياء اليهود، يطلقون عليه «أبو حصيرة»، وله مقام عند قرية «دمتيوه» على مشارف دمنهور، كما أن «مدينة دمنهور» واحدة من أقدم مدن الشرق على الإطلاق، وقد ظلت محتفظة باسمها لآلاف السنين حتى الآن، ولقد حكى لي أحد المؤرخين أنها هي المدينة التالية لمدينة «دمشق»، في الاحتفاظ باسمها الأصلي على مر العصور.. ولا ندري حتى الآن إلى أين ذهب «رحمين إبراهيم رحمين»، ابن الجواهرجي البسيط، الذي كان يملك محلًا صغيرًا لبيع الذهب بسوق المدينة، ثم جاء طوفان السياسة ليطيح به وبغيره من ذوي الأصول غير المصرية، رغم أنه كان من بينهم وطنيون حقيقيون ومصريون مخلصون، ولكنها السياسة لعنها الله؛ فهي تفرق بين البشر وتمزق أوصال وحدة الأمة.

ولعلنا نتذكر أن اليهود المصريين كانوا جزءًا لا يتجزأ من نسيج الوطن، وأن معظمهم جاءوا كمهاجرين من المغرب العربي، كما أننا لازلنا نتذكر أن «قطاوي باشا» كان وزيرًا لمالية مصر، وهو يهودي من أبناء الوطن، بل إن حاخام اليهود كان عضوًا في لجنة وضع دستور 1923؛ فمصر هي بلد التسامح، الذي يتسع لكل الثقافات، ويستوعب كل الحضارات ويضم كل الديانات.

عندما أصبحت نائبًا بالبرلمان عن دائرة دمنهور، واجهتني مشكلة الاحتفالات الدينية كل عام بمولد «أبي حصيرة» -كما مر بنا القول- حيث يأتيه عدد كبير من اليهود العرب والمغاربة تحديدًا، دون مبرر ظاهر أو تفسير معلوم، إلا تأكيد هوية الضريح وصاحبه؛ خصوصًا وأننا كنا نتوهم، في العصر الناصري، أنه ضريح لأحد أولياء الله من المغرب العربي.

إنه إذا كانت «طنطا» تحتضن مقام «السيد البدوي»، و«دسوق» تحتضن مقام «إبراهيم الدسوقي»، والإسكندرية تحتضن مقام «أبي العباس المرسي»، وقنا تحتضن مقام «سيدي عبد الرحيم القناوي»، فإن من حظ مدينة «دمنهور» أن احتضنت ضريحًا لرجل دين يهودي، مضى على وجوده في مكانه عدة قرون.

إنها «مصر» سبيكة الزمان والمكان، ودرة كل عصر وأوان.

عندما أغفو أحيانًا

أنتمي إلى نوع من البشر، إذا طال الحديث أمامه وأصبح رتيبًا مكررًا، فإنني أغلق عيني يقظًا حيث يبدو لمن يراني أنني نائم، والحقيقة أنني أتابع كل ما يدور حولي، وأنا نصف نائم، بحيث إذا سألني من يتحدث معي عن رأي لي أو موقف اتخذته، فإنني أجيب، من فوري، في وضوح كامل ويقظة تامة وبمعلومات وافية، وهذا أمر يؤدي إلى دهشة الأصدقاء والزملاء دائمًا..

وقد أصابتني تلك العادة منذ سنوات الطفولة، كما عرفت شخصيات لديها الظاهرة النادرة نفسها.. ولعلي أذكر هنا اسم الدكتور «يوسف والي»، نائب رئيس الوزراء الأسبق، الذي كان يبدو أمامنا في جلسات مجلس الشعب، وكأنه نائم في سبات عميق، بينما هو كامل اليقظة متقد الذهن حاضر البديهة.. إنها منحة إلهية أحمده عليها، تفنن خصومي في استخدامها؛ في محاولة التشهير بي أحيانًا، وقد التقط لي بعض المصورين الصحفيين صورًا في البرلمان، وأنا أغفو يقظًا كالمعتاد، وكان خصومي في الانتخابات البرلمانية يرفعون هذه الصور؛ في محاولة للنيل مني.. ولكنها كانت تؤدي إلى العكس.

إنني أتذكر أن السفير البريطاني الأسبق قد قال لي، ذات مرة، إن لديهم في مجلس العموم مربعًا خاليًا، يغفو فيه الأعضاء عند الضرورة؛ لأن جلسات المجالس النيابية تمتد أحيانًا لساعات طويلة، ويصبح الاسترخاء لعدة دقائق أمرًا يجدد الحيوية، ويجعل المرء قادرًا على التفكير السليم، كما أتذكر أنني كنت مرافقًا للرئيس الأسبق «حسني مبارك»، في زيارة له إلى مدينة «أسيوط».. وبينما كان يجلس على المنصة في القاعة الكبيرة، أمام مئات الحاضرين من الشخصيات العامة والمهمة، قطع حديثه فجأة، ونظر إليَّ في الصف الأول أمامه قائلًا: «إن «مصطفى الفقي» قد نام»، فانتصبت واقفًا بين ضحكات الحاضرين وتصفيقهم المتواصل، ثم سألني الرئيس عن أحد الأرقام في ميزانية الدولة، فوجدني جاهزًا تمامًا، فصفق الحاضرون مرة ثانية.. ومع ذلك شعرت يومها بخجل شديد.

لقد أصبحت هذه القصة إحدى نوادر مؤسسة الرئاسة في ذلك الوقت، وفي عام 2017م، كتب صديقي وزميل دراستي «ممدوح عباس» رئيس نادي الزمالك الأسبق «تغريدة» - على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» - شاعت في كل الأوساط قال فيها: «أحمد الله أن صديقي «مصطفى الفقي» ليس من مواطني «كوريا الشمالية» وإلا لكان قد جرى إعدامه منذ زمن»، تعليقًا على ما أمر به الرئيس الكوري الشمالي من إعدام أحد القادة البارزين في الحال؛ لأنه لاحظ أنه قد غلبه النعاس أثناء الاجتماع، بينما لا يجب أن يغفو أحد في حضرة الزعيم الكوري الأوحد.. وبالفعل تم إعدام ذلك المسئول؛ لأن غفوته تعني نقص الاهتمام بما يقوله الزعيم الكبير.

حكى لي دبلوماسي زميل أنه كان يعمل في السفارة المصرية، في «فرنسا»، وأن المشير الراحل «عبد الحكيم عامر» قد زارهم.. وفي أحد اللقاءات الكبيرة، غفا المشير «عامر» لدقائق قليلة، وهو على المنصة؛ بفعل الإرهاق الشديد الذي كان يشعر به نتيجة الترتيبات الطويلة لتلك الزيارة المهمة.. وقد كان لقاؤه مع الطلاب المصريين، في واحد من الحوارات المهمة بينه وبين مسئول كبير من أبناء وطنه في الخارج.

إنني أقول ذلك الآن، وأنا أتذكر من أسفاري مع السيد «عمرو موسى» - عندما كان وزيرًا للخارجية، وكنت مساعدًا له - أنه كان يقتنص بعض لحظات الركود في المؤتمرات الكبيرة؛ ليلبس نظارة سوداء، تسمح له بأن يغلق عينيه لدقائق، تجدد النشاط وتريح الذهن.. وقد كنا نسمي تلك النظارة السوداء (البيجامة)؛ تعبيرًا عن ارتباطها بالنوم. كما سمعت عن السياسي البريطاني الداهية «وينستون تشرشل» أنه كان يمارس عادة الاسترخاء نومًا، أثناء الجلسات المهمة بسبب الإرهاق الشديد، والضغوط الكبيرة على بلاده في غمار الحرب العالمية الثانية؛ خصوصًا عندما كان يخاطب الشعب البريطاني قائلًا: «لا يوجد لديَّ إلا مزيد من العرق والدموع والدم»، ولقد قرأنا في سيرة «نابليون بونابرت»، أنه كان ينام وهو يمتطي حصانه؛ من أجل دقائق يختلسها في غمار المعارك وأثناء الحروب.

وأتذكر أنني كنت أحضر اجتماعًا مصغرًا لقادة الأحزاب السياسية مع الرئيس الأسبق «مبارك»، وجاء مقعدي إلى جانب الفقيه القانوني الراحل د. «وحيد رأفت»، الذي جاء نيابة عن «فؤاد باشا سراج الدين» يومها.. وعندما لاحظ أنني أغفو من وقت لآخر، قال لي رحمه الله ضاحكًا: «أينام الناس في حضرة الملوك والرؤساء؟!»، فقلت له: «ياأستاذي العظيم، إنهم ملوك ورؤساء، ولكن النوم سلطان فوق الجميع».

إنني سعيد بأن الله وهبني القدرة على الاسترخاء في أي مكان، إذا سمحت بذلك الظروف، شرط ألا يؤثر ذلك على يقظتي الذهنية وقدرتي على التفكير.

## الحذاء الضيق

أكره الملابس الضيقة عمومًا.. ولكن الحذاء الضيق هو الكارثة الحقيقية، فقد يكون القميص ضيقًا فيمكن تحمله بعض الوقت، أو تكون «البدلة» ضيقة، فنفتح أزرارها، ويمكن تحملها بعض الوقت أيضًا.. أما الحذاء الضيق، فهو المأساة بعينها.

أتذكر أنني ذات صباح قد لبست حذاءً جديدًا، لم أكن قد جربته من قبل، وخرجت إلى عمل شاق، ويوم طويل في مؤسسة الرئاسة، وكان ذلك في ثمانينيات القرن الماضي.. وبعد نصف ساعة تقريبًا، شعرت أنني أكاد أن يغمى علي من الشعور بالاحتقان في القدم، وعبثًا حاولت ترويض الحذاء وفك أربطته تمامًا.. ولكن الضغط على أصابع القدم كان شيئًا يفوق الخيال، ولم أعد قادرًا على المشي أو حتى على التفكير، وانقلبت شخصيتي إلى حالة من البؤس والتوتر الشديدين، حتى أنني انفعلت على السائق دون مبرر، وكدت أطرده من عمله بلا سبب، فالآلام مبرحة وقدمي تؤلمني بشدة، وليس أمامي من حل إلا أن أخلع الحذاء وأمشي حافيًا، وهو أمر غير ممكن في ظروف عمل ذلك اليوم.

وما أن انتهيت من الجزء الأول من تكليفات ذلك الصباح، حتى قفزت إلى السيارة، وطلبت من السائق الاتجاه إلى أي محل لبيع الأحذية في «ميدان صلاح الدين»، قريبًا من مقر عملي في «مصر الجديدة».. وهناك خلعت الحذاء بسرعة وبدأت استرد أنفاسي، وأصبحت قادرًا على التفكير الصحيح.. وقد قال لي البائع إن مقاس قدمي هو (43 عريض)؛ فقلت له بل أريده (44 عريض)؛

لأن الحذاء الذي كنت أرتديه كان (43)، وليست فيه خاصية العرض الزائد.. وما أن لبست الحذاء الجديد، وكانت آثار الآلام لازالت موجودة، فطلبت من البائع حذاءً أكبر، فاندهش.. ولكنني قلت له لا يهمني أن يرى الناس حذائي كبيرًا، ولكن الذي يهمني هو أن أشعر أنا بأن حذائي مريح، بعد تجربة المعاناة في الساعات الماضية، وقد استجاب البائع ضاحكًا، ولكنني قلت له لا داعي للسخرية؛ فالأمريكيون يلبسون أحذيتهم بمقياس، يعلو درجتين عن مقياسهم الطبيعي؛ تحسبًا للمعاناة وتخوفًا من قلة التهوية وكتمان القدم في قالب ضيق، يؤدي أحيانًا إلى مضاعفات لا مبرر لها..

كانت مصالحتي للسائق الذي نهرته في ذلك اليوم دون مبرر، هي أنني أعطيته حذائي الضيق، جديدًا كما هو، وقد أبدى سائقي سعادة كبيرة وارتداه ليجده مناسبًا لحجم قدمه، بل يزيد قليلًا.. وعندما عدت إلى مقر الرئاسة، بعد نصف ساعة تقريبًا، تساءل زملائي عن التحول الذي طرأ على شخصيتي، وجعلها طبيعية مرحة، بخلاف ما كان عليه الأمر طيلة ساعات الصباح.. فانبرى كل واحد منهم يحكي قصته مع حذاء له، والمعاناة غير المطلوبة، التي عاناها في تلك الظروف، واتفقنا جميعًا على أن الحذاء المريح، هو أهم ما يمكن أن يرتديه الشخص في أي وقت، بل إن إحدى الشخصيات المهمة، ممن عرفوا قصتي، أضاف قائلًا بإنه قد تعرض لذلك في ظروف أسوأ للغاية، عندما ارتدى حذاءً جديدًا يوم سفره إلى «الولايات المتحدة الأمريكية»؛ لحضور مباحثات مع صندوق النقد الدولي، وازدادت عليه الآلام في الطائرة، وضغط الحذاء الجديد على قدمه إلى حد كاد يصيبه بالجنون؛ فخلع الحذاء في رحلة الطائرة، وتعذر عليه ارتداؤه في نهايتها؛ لأن القدم يتضخم حجمها أثناء رحلات الطيران.. وما أن وصل المسئول الكبير إلى المحطة الأولى في «نيويورك»، إلا وطلب أخذه فورًا إلى أقرب محل أحذية؛ حيث ألقى بحذائه في سلة المهملات، وهو جديد، وارتدى حذاءً آخر، فيه سعة من الحجم وليونة في الجلد..

لذا، فإنني أحذر كل من أعرف من ارتداء حذاء جديد، في يوم مليء بالمشغوليات والالتزامات؛ خصوصًا وإذا كان المرء على سفر؛ إذ إن الأمر يصبح كارثيًّا، مثلما جرى مع المسئول الكبير، عبر رحلة طويلة داخل الطائرة من «القاهرة» إلى «نيويورك»، ولنا أن نتخيل حجم المعاناة التي شعر بها في ذلك اليوم الصعب؛ كي يضيف إلى أعبائه الوظيفية عبئًا جسديًّا، لم يكن يتوقعه؛ لذلك فإن الأمر يقتضي أن يرتدي الشخص أوسع أحذيته وأكثرها مرونة، عندما تكون أمامه مهام جديدة، وعليه أن يجرب حذاءه الجديد، في أوقات عادية، تسمح له بتغييره إذا لزم الأمر.

إنني أحكي هذه الوقائع، وقد خبرت الحياة بعشرات الأمثلة، وأطلب من أبنائنا أن يدركوا أن المثل القائل (كُلْ ما يعجبك، ولكن ارتد ما يعجب الناس) ليس صحيحًا على إطلاقه؛ ففي الأحذية – خصوصًا- على الإنسان أن يرتدي الحذاء، الذي يريحه، مهما كلفه ذلك من مشقة أو تضحية.. وقانا الله وإياكم شر الأحذية الضيقة والصدور الضيقة، وأعطانا بديلًا عنها خيرًا تلك الصدور الواسعة، التي تحتمل الآخر واختيار الغير، ولا تتعصب لرأي، ولا تتشنج من أجل موقف.

المحمول ونوادره

لا أعرف كيف كنا نعيش قبل وصول ذلك الجهاز الهاتفي الصغير إلى أيدينا؛ حتى أصبح لدى كل فرد تليفون نقال، وربما اثنان أيضًا.. لقد كانت حياتنا هادئة وأكثر اجتماعية، مما هي عليه الآن.. ورغم الفوائد التي لا ننكرها لذلك الجهاز الصغير، الذي قد يوفر على صاحبه سفرة كاملة أو رحلة طويلة، إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد؛ فللمحمول مشكلاته، بل ونوادره.

لازلت أتذكر عندما عدت من «□يينا»، وكان معي جهاز محمول صغير من ماركة «سيمنز»، وذهبت إلى زيارة بعض الأصدقاء زيارة بريئة تمامًا، ولكنها لم تكن بعلم زوجتي، التي كنت قد أوصلتها إلى المنزل بسيارتنا، وهاتفت البواب برقم المنزل قبيل الوصول؛ حتى يفتح بوابة الجراج، وتركت زوجتي بالمنزل، واتجهت إلى حيث سهرة، فيها خليط من الشخصيات، وظللنا نتسامر ساعتين أو أكثر، ثم عدت إلى منزلي فوجدت زوجتي، تنتظرني في ترقب، وسألتني: «أين كنت؟» فقلت لها: «مع مجموعة من الأصدقاء»، فبدأت تسألني عن بعض الأحاديث التي تداولتها معهم والنكات والقفشات والتساؤلات، فأسقط في يدي، وشعرت بدهشة بالغة، وتساءلت: من ذا الذي كان يسجل تلك الجلسة، ويدفع بمحتواها إلى زوجتي في المنزل؟! وقضيت ليلتي، والهواجس تطوف بذهني لتفسير ما حدث دون جدوى، إلى أن اكتشفت ما جرى، وهو أنني عندما جلست مع الأصدقاء، كان المحمول الصغير في جيب البنطال، وضغطت عليه دون قصد فدق آخر رقم كنت قد طلبته، وهو رقم المنزل، فإذا بزوجتي تسمع جرس التليفون بجانبها، وتستقبل مكالمة تكتشف فيها صوتي مع آخرين.. ويظل الأمر هكذا لمدة نصف ساعة تقريبًا، استمعت فيها إليّ أنا وأصدقائي، نتحدث على طبيعتنا، إلى أن فرغت بطارية المحمول وتوقف الاتصال.

منذ ذلك اليوم، أصبحت لا أقتني محمولًا، إلا إذا كان له غطاء؛ حتى لا يتكرر ما جرى لي في تلك المرة، وكنت أقول في نفسي: الحمد لله جاءت سليمة هذه المرة، ولا بد من الاحتياط بعد ذلك من ذلك الجهاز الصغير، الذي يمكن أن يخدع صاحبه، ويورطه فيما لا يتوقع.. ولكنني ظللت أردد أيضًا إن الحذر لا يعفي من وقوع القدر.

لقد حدث أكثر من مرة أن تحدثت مع البعض، وتصور هو أنه قد أنهى المكالمة وأغلق الخط، بينما يظل مفتوحًا معي، فأستمع إلى أحاديث منه وتعليقات له، حتى أسرع بإغلاق الخط كي لا أسمع المزيد.. لقد أصبحنا بحق في عصر، انتهت فيه الخصوصية، وأصبح كل شيء متاحًا بل ومباحًا للجميع.

من أطرف الأمور، المتعلقة بالمحمول، أن لي حفيدًا في السابعة من عمره، أحب التحدث إليه دائمًا، وكان يلح عليَّ أن أقنع والديه بأن يكون لديه تليفون محمول، أسوة بشقيقه وشقيقته اللذين يكبرانه بعدة سنوات.. وأخيرًا اقتنعت والدته - وهي ابنتي - بضرورة أن يحمل محمولًا صغيرًا، لا من أجل الحديث مع جده، ولكن لكي تتمكن هي من متابعة تحركاته في النادي.. وبالفعل وجدته يلبس ساعة يد صغيرة هي المحمول الخاص به، وأصبح متاحًا لي أن أتحدث إليه، وأن أسمع منه عندما يكون ذلك ممكنًا؛ لأنه غالبًا لا يرد على كل المكالمات التي يتلقاها.. وقد أدهشني مؤخرًا غرام الناس بالأرقام الجميلة والسهلة للمحمول، فترى من يحمل التسعات وآخر الثمانيات وثالث السبعات ورابع

الستات وغيرها جميعًا، وإن كنت أظن أن تلك الأرقام السهلة هي مصيدة للاتصالات الخاطئة، على امتداد اليوم.

لقد كنا نعيش دونك أيها المحمول، وكانت حياتنا أكثر هدوءًا وأقل صخبًا، ولكنها ربما كانت أيضًا أكثر صعوبة وإرهاقًا، بل وتأخيرًا.. وهكذا، فإن كل اختراع مفيد، له ما له وعليه ما عليه.

.. تحية يا محمولي العزيز، فمهما كانت متاعبك، إلا أنها أقل بكثير من فوائدك!

«ناصر» و«كمال الدين حسين» في دمنهور

مدينة دمنهور عاصمة محافظة البحيرة، مدينة يتميز أهلها بخاصيتين: الأولى هي التدين وعمارة المساجد وأداء الصلوات فيها بشكل مكثف، والثانية أنهم يميلون إلى النظام الرأسمالي بالطبيعة، ولا يتحمسون عمومًا للفكر الاشتراكي؛ لأنها مدينة تجار، وتعتمد إلى حد كبير على الادخار؛ خصوصًا في الملكية العقارية، مع مسحة من الحرص واليقظة في التعامل المالي عمومًا.

وقد اتخذ مجلس قيادة الثورة من «دمنهور» موقفًا، بدت منه روح الابتعاد وعدم الحماس.. أو هكذا تهيأ لبعض أقطابها؛ لأنها كانت بؤرة للوفديين والإخوان المسلمين، وكان أول زائر لها من أعضاء مجلس قيادة الثورة، هو السيد «كمال الدين حسين»، وزير التربية والتعليم، وقد كنت طفلًا صغيرًا، وأنا أرقب الاحتشاد لاستقبال عضو مجلس قيادة الثورة اللامع، والذي كان يشغل عدة وظائف في وقت واحد، ويتحمل مسئوليات كبيرة، وهو في شرخ الشباب.

خرج طلاب المعهد الديني في انتظار مروره، يتقدمهم شيخ المعهد، وكان يقرض الشعر، فإذا به يرتجل أمام موكب السيد «كمال الدين حسين»، قائلًا:

أقبل كمال العلا والعلم والدين لتشرب قهوة في المعهد الديني

صنعت لك في مصنع الحب  من أزكى الورود والرياحين!

فعرج موكب «كمال الدين حسين» ليدخل المعهد الديني؛ خصوصًا وأن خلفية عضو مجلس قيادة الثورة كانت دينية، وهو أمر كان موجودًا لدى عدد آخر من أعضاء مجلس قيادة الثورة وقتها، وبعدها طاف السيد «كمال الدين حسين» بأرجاء المدينة، وسط حفاوة واضحة.. إلا أن الزيارة الأهم كانت، عندما قرر الرئيس «عبد الناصر» عام 1966 زيارة المدينة في عيد العمال، وبدأ المحافظ النشيط وجيه أباظة الاستعدادات لاستقبال الزعيم، وفرض على كل صاحب محل في المدينة أن يدفع خمسين جنيهًا؛ مساهمة في الاستعدادات لاستقبال الرئيس.. وقد كان ذلك مبلغًا كبيرًا بمعدلات ذلك

الوقت، ولقد تبرم الدمنهوريون من ذلك المطلب المفروض.. وكانت النتيجة أنه أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر، كانت الشوارع شبه خالية والإقبال محدودًا، ولم أعرف السبب، وأنا طالب في «القاهرة» حينذاك، إذا ما كان هو عدم الرغبة في دفع تكلفة أقواس النصر والإضاءة، أم هي الإجراءات الأمنية الشديدة التي جعلت كثيرين، يؤثرون الابتعاد عن المشاركة في المناسبة.

إن تلك الأحداث تستدعي أمورًا مشابهة، تتعلق بزيارة الرؤساء وكيفية استقبالهم وتوديعهم؛ فلقد حكى لي صديقي السفير السابق «أحمد والي» أن الرئيس «السادات» كان في زيارة لمدينة أسيوط، وكان الشيخ «أبو المعالي» شخصية مرموقة في المدينة، فَجَرت دعوته ضمن مجموعة من الشخصيات الكبيرة، في الإقليم، يستقبلهم الرئيس بعد الزيارة بعدة أيام، في استراحة القناطر الخيرية.. وقد كان الشيخ «أبو المعالي» صديقًا قديمًا للسادات، وربما رفيقًا له في بعض أحداث ما قبل عام 1952؛ لذلك ما أن رآه الرئيس «السادات»، حتى اتجه إليه مرحبًا وقبّله، متذكرًا ما بينهما من ود وذكريات.. وفور انتهاء الزيارة، تحرك الرئيس «السادات»، وأراد الشيخ «أبو المعالي» أن يلحق به، ولكن الحرس تدخل ليحجز ما بين موكب الرئيس والحاضرين.. وقد حاول الشيخ «أبو المعالي» أن يشرح لهم أنه يعرف الرئيس، ويريد أن يراه، ولكن دون جدوى، والشيخ يردد بصوت مرتفع: «والله إن الرئيس قد قبلني.. إنه قد قبلني!».

لم يكن ذلك العالم الأزهري الفاضل يعرف أن مواكب الحكام لا تتسع للعواطف، وأن التعامل مع الرؤساء مرهون بلحظات معينة، لا قبلها ولا بعدها، وقد مضى الرجل في النهاية مندهشًا مما حدث.

إنني أكتب هذه السطور، وقد عايشت ركاب رئيس الجمهورية في تحركاته لعدة سنوات، وأدركت أن للحظة الواحدة حسابها، في ظل التحركات المحددة والإجراءات الأمنية، التي تحيط برئيس الدولة.. وقد تغيرت الدنيا في العالم كله، وبدأ الارهاب يستهدف الزعماء والقيادات؛ فضاعف ذلك من دقة الإجراءات الأمنية، وزاد من صرامتها، وأصبح لكل دقيقة ثمن، ولم يعد في مقدور الشيخ الفاضل «أبو المعالي» أن يلحق بركاب الرئيس، أو يتمكن من توديعه.

إنني أتذكر كل ذلك، وعيني على المدينة التي نشأت فيها وتعلمت بمدارسها، قبل أن ألتحق بجامعة القاهرة، وكيف أن لهذه المدينة تركيبة خاصة تتميز بها وتمضي عليها؛ فالمتأمل للمدن المصرية سوف يكتشف أن لكل منها شخصية متفردة، فالإسكندرية تختلف عن القاهرة، وبورسعيد تختلف عن أسيوط، ودمنهور ليست هي طنطا أو المنصورة، رغم قرب المسافة بينها.. ولكن هذه المدن جميعًا تتمتع بدرجة من التجانس المصري، الذي يجعلها وحدة واحدة، لا تتجزأ من المكون المصري التاريخي، بحضاراته وثقافاته ودياناته.

## «هيكل» و«شعراوي جمعة» والتسجيلات

عندما كنت أعمل بمؤسسة الرئاسة، بالقرب من الرئيس الأسبق «مبارك»، كنت استأذنه بين فترة وأخرى في زيارة الأستاذ «هيكل» في منزله، وكان الرئيس يسمح لي دائمًا بذلك، رغم أنه لم يكن على تواصل مستمر مع ذلك الكاتب الكبير.. وكنت أذهب للأستاذ «هيكل»؛ لأستمع إلى تحليلات

جديدة، وأستفيد من رؤية شاملة، وأتابع التطورات العالمية والإقليمية، وأستمع إلى تعليقاته الموضوعية حول الوضع المصري داخليًّا وخارجيًّا..

كان الكاتب الراحل لا يبخل عليَّ بذلك، بل ويتحدث معي بصراحة زائدة، وكنت أجلس معه: إما في مكتبه على شاطئ النيل، أو في حديقة بيته بمنطقة «برقاش».. وفي كل الأحوال كنت أعود، ولديَّ رصيد جديد من الفكر السليم والرؤية الوطنية، وكنت أشعر وكأن في جلسات العصف الذهني معه نوعًا من شحن بطاريات الذاكرة المصرية؛ خصوصًا وأن التطورات – في ذلك الوقت - كانت سريعة والأحداث متلاحقة ولا يمكن الإمساك بها، دون عقلية متوهجة وفكر متقد، مثل ذلك الذي كان يملكه الأستاذ «هيكل».

أتذكر الآن بابتسامة صامتة ما جرى ذات مرة بيننا وكنت أجلس معه، وتطرق الحديث إلى الأوضاع الداخلية في مصر.. وأبدى الأستاذ «هيكل» بعض الانتقادات، التي لم يكن مستحبًّا أن أشارك فيها بحكم وظيفتي، وإن كنت متفقًا معها بمنطق وطنيتي.. ولذلك كنت أبتسم وأهز رأسي موافقًا، دون أن أتحدث، فإذا بالأستاذ يقهقه ضاحكًا قائلًا لي: «يا «مصطفى» إن التسجيلات الآن ليست صوتًا فقط، كما كانت في الخمسينيات والستينيات، ولكنها صوت وصورة، فلا مفر أمامك؛ فتكنولوجيا المعلومات لم تدع مجالًا إلا وتحركت فيه».. وبادلته السخرية وآمنت بأن حرية الرأي لم تعد تتمتع بمساحة، تحتاجها الشعوب، وتطلبها المجتمعات، رغم التقدم العلمي والتفوق التقني؛ لأن الإرادة السياسية هي التي تتحكم في النهاية في كل ما يدور..

أما إذا انتقلنا إلى السيد «شعراوي جمعة»، وزير داخلية الرئيس الراحل «عبد الناصر»، وصاحب التجربة الرائدة للمعهد الاشتراكي في السويس؛ حين كان محافظًا لها، فقد كان رجلًا نظيف اليد، وضابطًا مستقيمًا، له رؤية سياسية وطنية.. وأتذكر أن الرئيس الأسبق «مبارك» كان يحمل له مودة خاصة؛ لأن «جمعة» كان أحد أساتذة «مبارك» في الكلية الحربية، وأتذكر أن السيد «شعراوي جمعة» - رحمه الله - هو الذي اتصل بي يوم أحداث الأمن المركزي، قائلًا: «إن الرئيس لابد أن يخرج للناس، من خلال حديث تليفزيوني مباشر، يشرح فيه الحدث وملابساته وأسلوب علاجه؛ حتى لا يترك مساحة للتأويل ونشر الشائعات وترويج الأكاذيب».. وبالفعل استمع الرئيس الأسبق إلى نصيحة أستاذه، وألقى خطابًا في التليفزيون، امتصَّ به الموقف، وشرح أبعاده كافة باعتباره تمردًا فئويًّا وليس محاولة انقلاب سياسي.

أتذكر –أيضًا- أن السيد «شعراوي جمعة» كان يتصل بي، من حين لآخر، بود شديد بل ويمازحني أحيانًا، وأتذكر حزنه يوم فقد ابنه الوحيد في حادث طريق، ولا أنسى أيضًا أنه والد زميلتنا الأستاذة الجامعية المرموقة «سلوى شعراوي جمعة»، والدة بنات الدكتور «محمود جبريل»، الذي كان رئيس وزراء «ليبيا» غداة سقوط حكم «القذافي» بعد اندلاع الثورة فيها.. وذات يوم اتصل بي السيد «شعراوي جمعة»، وقال لي: «يا »مصطفى« إن خبرتي السابقة كوزير للداخلية لعدة سنوات، قد علمتني أننا حين نتابع شخصًا بالتسجيلات التليفونية، فإننا لا نسمح أبدًا أن يتعطل هاتفه؛ حتى يكون التسجيل متصلًا، ولا تسقط منا فترات قد تكون ذات أهمية».. ويضيف ذلك الوزير الناصري

الراحل بضحكات ساخرة، قائلًا: «إنني أفترض أن هناك حتمًا تسجيلات لوزير داخلية سابق؛ لذلك فإنني أرجو الإسراع في إصلاح تليفوني، حتى لا تضيع عليكم فرصة استكمال شرائط التسجيل لي بلا انقطاع!»، وقد كنت أظن ولا زلت أنه لم يكن هناك تسجيل متعمد لشخص بمستوى السيد «شعراوي جمعة»؛ لأن الدنيا كانت قد تغيرت، ولم يكن مستهدفًا بأي حال، فضلًا عن أنه كان يحظى باحترام خاص من الرئيس الأسبق «مبارك»، كما أسلفت.

والحقيقة أن مسألة التسجيلات التليفونية كانت ولا تزال هاجسًا للمشتغلين بالعمل العام، ولا زلت أتذكر ما قاله لي الفقيه القانوني الكبير والوزير الأسبق، د. «أحمد كمال أبو المجد»، من أنه افترض دائمًا في أي حديث هاتفي له مع آخر، أن هناك طرفًا ثالثًا يتابع المكالمة، وأنا أظن حاليًا أن وسائل التواصل الاجتماعي قد حلت، بدرجة كبيرة، محل جزء لا بأس به من التسجيلات، فالسرية الكاملة مستحيلة، كما أن الخصوصية أصبحت في خبر كان.

.. إنها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات!

# البـاب الخامس

## أم كلثوم وعبد الحليم

## في شوارع لندن

### توديع أم كلثوم من مطار «هيثرو»

طلب مني القنصل العام في لندن السفير «محب السمرة»، ذات يوم من شهر يوليو 1973، أن أرافق السيدة «أم كلثوم» وزوجها د.«حسن الحفناوي» إلى المطار؛ لتوديعها باسم السفير «كمال رفعت»، وكان ذلك يوم «أحد» ورأيت أن آخذ معي زوجتي وابنتي، التي لا يزيد عمرها عن عدة شهور؛ حتى نتمكن بعد المطار من الخروج أُسريًّا، ولا نفقد بقية العطلة الأسبوعية.

ذهبت في الصباح إلي «فندق جروفنير» في «البارك لين» بسيارتي أنا وزوجتي وابنتي ووراءنا الحاج «واعر» بسيارة السفارة «الجاجور»، ونزلت السيدة «أم كلثوم» من الفندق، ومعها زوجها أستاذ الطب الشهير. واتجهت القافلة إلى المطار؛ حيث شركة الخطوط الجوية البريطانية حينذاك، لتتجه إلى «القاهرة» مباشرة.

وعندما وصلنا إلى ضابط الجوازات، سألني قائلًا إن السيدة، التي معي اسمها ليس مكتوبًا بالكامل في الجواز الدبلوماسي، والمكتوب هو فقط «أم كلثوم»، فقلت له: «إنها أشهر مطربة في العالم العربي»، فقال لي: «ولكن ذلك لا يعني ألا يكون لها اسم ثلاثي»، فسألتها، فقالت: ««أم كلثوم إبراهيم البلتاجي» على ما أتذكر.. وجاءت «جيهان نخلة» المصرية من أم إنجليزية، والتي كانت تعمل في الخطوط الجوية البريطانية، وكانت فتاة ذات جمال رائع، فأخذت السيدة «أم كلثوم» تتحدث معها طويلًا، وجرى فتح قاعة الشرف الخاصة بشركة الطيران.

جلسنا أنا والسيدة «أم كلثوم» ود.«الحفناوي» وأنا وزوجتي وابنتي والآنسة «جيهان نخلة».. وبادرتني «أم كلثوم» قائلة: «لماذا لم يكن السفير في توديعي؟! إن الذي ودعني في مطار «القاهرة»، وأنا قادمة إلى هنا للعلاج، كان هو د.«عبد القادر حاتم» نائب رئيس الوزراء»، فقلت لها: «إن السيد «كمال رفعت» لا يستقبل أحدًا في المطار، إلا رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية».

لم ترق الإجابة للسيدة «أم كلثوم»، وأبدت امتعاضًا، نقلته إلى القنصل العام فيما بعد، وهمست السيدة «أم كلثوم»، في أذني متسائلة عن أسعار (خراطيش السجائر)، وهل الأرخص أن تشتريها من مطار «لندن»، أم من الطائرة، أم من مطار «القاهرة»؟ فأجبتها بأن: «الأرخص غالبًا هو ما يكون في الطائرة ذاتها»، فقالت لي: «إننا نريد أن نشتري كمية من السجائر للأصدقاء!».

لقد كان لقائي بها صادمًا لما رسمه خيالي عنها؛ إذ إن صوتها يحلق بعشاقه ـ وأنا منهم ـ إلى عنان السماء، ولقد لاحظت أن تاريخ ميلادها في جواز سفرها، كان أصغر من ذلك الذي نعرفه؛ حيث كنت أعلم أنها من مواليد 1898 وليس 1908، كما كان مسجلًا في بيانات جواز سفرها الدبلوماسي.

جدير بالذكر أن «كوكب الشرق»، التي رحلت عن عالمنا بعد لقائي معها بعامين، قد لعبت دورًا هائلًا في الارتقاء بالطرب العربي والتحليق به في آفاق، لم نكن نعلمها.. كذلك، فإن المطربة الراحلة كانت تتمتع بحس فني رفيع، وتذوق خاص للنثر والشعر؛ لأنها كانت محاطة بعمالقة الأدب والفن، من أمثال: «أحمد رامي» و«محمد القصبجي» و«رياض السنباطي»، كما تجولت في العواصم العربية تشدو بأحلى أغانيها؛ دعمًا للمجهود الحربي وإسهامًا في إزالة آثار العدوان بعد نكسة 1967.

تلك كانت قصة لقائي الوحيد مع سيدة الغناء العربي، التي شدت للملوك والرؤساء، وغنت لمصر أجمل الألحان، وتركت تراثًا للمحبين والعشاق، تزداد قيمته مع مرور الزمن.

إنني كلما استمعت إلى صوتها ـ وما أكثر ما أفعل ـ فإنها تردني إلى سنوات الستينيات من القرن الماضي، عندما كنت شابًّا يدرس في الجامعة، ويستمع إلى أغانيها عصر كل يوم من إذاعة خاصة، لها أطلقها الحرس الجمهوري في عصر الرئيس الراحل «عبد الناصر»، إنها ظاهرة فنية لا تتكرر.. خرجت من القرية الصغيرة إلى آفاق العالم الرحبة، فامتلكت القلوب وسيطرت على وجدان الناس، ولازال شدوها يحرك الجميع بما فيهم الأجيال الجديدة!

رحمها الله جزاء ما قدمت لوطنها وأمتها وفنها الرفيع بصوتها، غير المسبوق في تاريخ الغناء العربي.

أيام «عبد الحليم حافظ» الأخيرة في «لندن»

كنت أتجول في يوم سبت، داخل أرجاء محل «هارودز» الشهير بـ«لندن»، وفوجئت وأنا أمر بقسم المفروشات بالفنان الراحل «عبد الحليم حافظ» يسرع نحوي، متهللًا ومصافحًا بشدة، قائلًا لسكرتيرته التي كانت ترافقه، وهي السيدة الفاضلة «سهير علي»: «ألم أقل لكِ إنني أريد أن أرى «مصطفى الفقي» و«محمد أنيس» (صديق عزيز مشترك وزميل لي في السفارة، في منتصف سبعينيات القرن الماضي)«.. فقالت له: «نعم هذا صحيح، وها هي الصدفة تجعلك تلتقي بأصدقائك!».

كنت قد تعرفت إلى «عبد الحليم حافظ»، قبل ذلك بسنوات، من خلال صديقة فاضلة هي السيدة «عنايات» شقيقة الراحل «وجدي الحكيم»، وكان «عبد الحليم» يشتري يومها أطقمًا من ملايات الأسرة وفرش الحجرات لشقته في منطقة «سانت جونز وود» في «لندن»، وقال لي وقتها إنه يريدني في مشورة مهمة، فجلسنا معًا على مقعدين متجاورين في بهو المتجر الكبير، وحكى لي أن هناك طبيبًا شهيرًا، في «المملكة المتحدة»، اقترح عليه أن يجري له عملية جراحية، توقف نزيف

دوالي المرئ لمدة خمس سنوات على الأقل، بدلًا من القيام بعملية الحقن سنويًّا، كما يحدث له كل عام، وأن أمامه خيارين: فإما أن يقبل بإجراء هذه الجراحة كمخاطرة محسوبة، ويستريح من الكي والحقن السنوي، أو يبقي على ما هو عليه بدلًا من إجراء جراحة، لا يعلم نتائجها إلا الله، مهما كانت الاحتياطات، ومهما بلغت درجة الاهتمام بالعندليب الأسمر، وأتذكر جيدًا أنني قلت له يومها: «إنني لا أتحمس للمغامرة الجراحية الكبيرة، وذكرته بالمثل المصري (امشي سنة ولا تخطي قناة)، وأن القليل المضمون خير من الكثير المحتمل».. وقد رد «عبد الحليم حافظ» بأنه سوف يفكر في الأمر، خلال الأيام القادمة، قبل أن يقدم على هذه العملية الجراحية الكبيرة.

اتصلت بي بعد ذلك، بأيام قليلة، السيدة «سهير علي» سكرتيرة مطرب العرب الأول؛ لكي تخبرني بأنها سوف تسافر في رحلة عاجلة إلى «هولندا»، وتعود في اليوم نفسه لاستحضار دواء عاجل مطلوب لفترة ما بعد جراحة «عبد الحليم»، الذي دخل بالفعل إلى غرفة العمليات، بعد أن رجحت لديه فكرة المغامرة؛ حتى يستريح من عناء الجراحة البسيطة كل عام.

شاء القدر أن تتصل بي باكية بعدها بساعات قليلة؛ لتخبرني أن الفنان الصديق «عبد الحليم حافظ» قد لفظ أنفاسه الأخيرة بين يدي الجراح الكبير، وفشلت كل محاولات إنقاذ حياته، وساعتها قطع التليفزيون البريطاني الإرسال؛ ليضع على الشاشة نبأً عاجلًا بأن أشهر مطرب في العالم العربي قد رحل عن عالمنا منذ دقائق، وإذا السيارات والتاكسيات تتقاطر على المستشفى، ونذهب جميعًا لتلقي الصدمة، التي لم يتوقعها أحد رغم علم الجميع بمرضه الطويل.

عندما بلغ الخبر «مصر»، اهتزت مشاعر الأجيال، وشعر كل فرد في العالم العربي أن جزءًا من تاريخه الشخصي وإحساسه العاطفي قد رحل إلى حيث لا يعود الناس، وأرسل الملك «الحسن الثاني» ملك «المغرب» طائرته الخاصة؛ لنقل جثمان مطربه المفضل، الذي شدا أعذب الأغاني للعرش المغربي وشعبه الشقيق.. كما أرسل الأمير «بدر بن عبد العزيز آل سعود» طائرة خاصة أخرى؛ لتكون تحت الأمر لنقل الجثمان، واتصلت بي الصديقة «عنايات الحكيم» محتجة بعنف، وطالبة منِّي التدخل لدى السفارة والقنصلية العامة؛ لكي يكون نقل الجثمان على الطائرة المصرية وملفوفًا بعلم «مصر»، وهذا ما حدث؛ تلبية لمشاعر الآلاف من المصريين في العاصمة البريطانية، وطويت بذلك صفحة واحد من أشهر مطربي العرب وأكثرهم تأثيرًا في الأجيال المتعاقبة حتى لقبه البعض بـ«العندليب» ولقبه البعض الآخر بـ «مطرب الثورة».

لقد انتحرت فتاة أو أكثر أثناء تشييع جثمانه، وبكاه الشباب والعشاق، وكل من ارتبط عاطفيًّا بذلك الفنان، الذي توزعت حياته بين ملجأ الأيتام ومحنة المرض، وأيضًا سنوات الشهرة والمجد حتى طويت صفحته.. وأنا شخصيًّا لازلت أتذكر لقاءاتي معه، أنا وزميلي في السفارة «محمد أنيس» وكيف كان ودودًا، يطل من عينيه حزن دفين، وتظهر على طلته مسحة الشجن التي لم تفارقه أبدًا!

«أمينة رزق» في مجلس الشورى

مضى الرئيس الأسبق «مبارك» على تقليد، بدأه الرئيس الراحل «السادات»، وهو يقضي بتطعيم «مجلس الشورى» بفنان أو فنانة من بين المعينين فيه؛ تكريمًا للفن واعتزازًا بثروة «مصر» في قواها الناعمة. وكان من أشهر التعيينات: موسيقار الأجيال «محمد عبد الوهاب»، والفنانة «أمينة رزق»، والفنانة «مديحة يسري»، وغيرهم من رموز الموسيقى والمسرح والسينما.

كان قرار التعيين دائمًا مفاجئًا لمن يقع عليه الاختيار، وقد ظل بعضهم لأكثر من دورة واحدة عضوًا بالتعيين في «مجلس الشورى»، وقد امتد هذا التقليد أيضًا إلى بعض الأدباء، وكبار الكتاب والقيادات الإعلامية؛ خصوصًا في مجال الصحافة، حيث كانت تعتبر العضوية حماية لهم أمام دعاوى اتهامات النشر، والتجاوز في حقوق الآخرين؛ طمأنة لهم وحرصًا عليهم!

ولازلت أتذكر أطرف مواقف التعيين، عندما وقع اختيار الرئيس الأسبق «مبارك» على الفنانة العظيمة الراحلة «أمينة رزق»، فقد اتصل بها (سويتش) الرئاسة؛ ليقول لها إن الرئيس «مبارك» على الخط يريد أن يتحدث إليها، فاعتبرت ذلك مزاحًا ثقيلًا، وأغلقت الخط التليفوني في الحال، مع بعض عبارات الأسى على هبوط مستوى الأخلاق، إلى حد مداعبة فنانة كبيرة بهذه الطريقة.

وحاول معها سويتش الرئاسة ثلاث مرات، وكان رد فعلها واحدًا وهو إغلاق الخط التليفوني من جانبها إلى أن اتصل بها عامل التحويلة من خط جديد وقال لها: «أرجو أن تتصلي بهذا الرقم للأهمية»، فقبلت ذلك وأخذت الرقم.

أجرت الاتصال، فردّ عليها سويتش رئاسة الجمهورية، وقام بتحويل المكالمة - بعد المحاولات الفاشلة التي تمت - إلى الرئيس «مبارك»، الذي رحب بها ترحيبًا صادقًا، وأبلغها بالقرار الجمهوري الخاص بضمِّها عضوة معينة في مجلس الشورى، و«أمينة رزق» على الجانب الآخر لا تكاد تصدق، ولكنها تأكدت - من نغمة الصوت وصحة الرقم الذي اتصلت به - أن الأمر حقيقي، ولا توجد مداعبة سخيفة؛ فبدأت بالدعاء للرئيس وللوطن، واعتبرت التعيين تكريمًا لمشوارها الفني الطويل، ووسامًا على صدر واحدة من أمهات المسرح والسينما ورائدات الفن، في مصر لعدة عقود.

ويثير هذا التقليد، من وجهة نظري بعض الملاحظات الإيجابية التي أذكرها في ما يلي:

أولًا: إن تكريم الفن ورموزه هي علامة رقي لأي عهد؛ لأن الفن رسالة وليس وظيفة، كما أنه هو «الترمومتر» الذي نقيس به درجة الاستعداد نحو النهوض والتهيؤ للانطلاق؛ فالفن لغة الحياة والتعبير الدقيق عنها، والدولة التي تضع الفنان الحقيقي في مكانه الصحيح، هي دولة واعدة، تملك من القيم والتقاليد ما يجعلها قادرة على تكريس دور الفن، في خدمة المجتمع والارتقاء بالشعب.

ثانيًا: لازلت أتذكر أنني سمعت من الأستاذ الراحل الكاتب الكبير، «محمد حسنين هيكل»، أن الرئيس «عبد الناصر» بعد نكسة 1967، شعر بالكآبة تسيطر على الناس في أنحاء الجمهورية، فاتصل برائد المسرح المصري «يوسف وهبي»، وطلب منه الانتقال بفرقته المسرحية للعرض في محافظات الدلتا والصعيد؛ ترفيهًا عن الناس وتخفيفًا من أثقال النكسة، التي كانت مفاجأة حزينة

للمصريين في كل مكان. وقد بدأ الفنان «يوسف وهبي» رحلته بـ «مدينة دمياط»، وعرض إحدى مسرحياته التي تحتوي مشاهد درامية، ولا تخلو من عنف، بل وتثير الحزن.. عندئذ وقف بعض المتفرجين في القاعة وقالوا نصًّا: «يا يوسف بيك فينا ما يكفينا، نريد بعض الترفيه ولا نسعى لمزيد من الاكتئاب»؛ فالمزاج المصري يتأثر بالفن منذ العصر الفرعوني حتى الآن، بل إن الشعب المصري هو من أكثر شعوب المنطقة تذوقًا للفنون، وتجاوبًا معها، وسعيًا إليها.

ثالثًا: إن الارتباط بين السياسة والفن لا يحتاج إلى دليل، فما أكثر ما خدمت الأعمال الفنية بالموسيقى أو الغناء أو المسرح أو السينما شعارات مراحل سياسية معينة، ويكفي أن نتذكر الفنانين الكبار، وما قدموه في مناسبات وطنية وأحداث سياسية من أعمال، كانت هي الجسور التي تصل بين السلطة والشعب.. بين الحاكم والناس.

إنني ممن يعتقدون أن الفن أداة كبرى في تحويل مسار الشعوب وتحديد أقدارها، وفي ظني أننا لم نلتفت جيدًا لما نملك من رصيد في ميادين الفن المختلفة؛ خصوصًا السينما وإمكانية تحويلها إلى مصدر كبير للدخل وكعائد على الوطن.

أتذكر الآن ما قالته الوزيرة السابقة د. «درية شرف الدين»، والمبدع د. «مدحت العدل» في ندوة المثقفين بـ «مكتبة الإسكندرية» فقد قدما وصفة وطنية، تؤكد كل ما قلناه.

## «هدى عبد الناصر» في لندن

وصلتني رسالة رقيقة في الحقيبة الدبلوماسية، عن طريق مكتب وكيل الوزارة حينذاك السفير الراحل «محمد رياض»، الذي أصبح وزيرًا للدولة للشئون الخارجية بعد ذلك، والرسالة موجهة لي من زميل الدراسة الصديق «حاتم صادق»، يقول لي فيها: «إن زوجتي زميلتك «هدى عبد الناصر» سوف تصل في ميعاد محدد إلى مطار «هيثرو»؛ لجمع مادة علمية لدراستها العليا، وكان ذلك في بدايات عام 1973 على ما أتذكر.. وقد طلب مني صديقي وزميلي أن أتولى أنا وزوجتي رعاية الضيفة الغالية؛ خصوصًا عند وصولها إلى «لندن»، التي تقضي فيها يومين فقط، ثم تتجه إلى مدينة «أكسفورد»، حيث تحتاج إلى مادة علمية من مكتبة جامعتها وكلياتها العريقة.

في اليوم المحدد، طلبت من زوجتي الاستعداد لاستقبال الضيفة، التي سوف أذهب وحدي لأعود بها إلى منزلنا؛ لأن ابنتي «سلمى» كانت في شهورها الأولى؛ ولا تتمكن أمها من الذهاب إلى المطار في ظل تلك الظروف.. وعند باب الطائرة كنت أستقبل زميلتي، وقد عقدت العزم -أنا وزوجتي عشية حضور الضيفة، التي سوف تشرفنا بالإقامة ليلتين في منزلنا- على ألا نتحدث في السياسة؛ فقد كانت هناك إرهاصات مبكرة للهجوم على «عبد الناصر» وعصره، وهو أمر لا نتفق معه، فقررنا ألا نتحدث في السياسة على الإطلاق، وأن يدور تركيزنا حول ذكريات سنوات الجامعة.

عندما تصفح ضابط الجوازات في مطار «هيثرو» جواز السفر الدبلوماسي للسيدة «هدى عبد الناصر» نظر إليّ، وقال بلهجة حازمة: «هل هي قريبة الرجل العظيم نفسه؟ دون أن يذكر الاسم»،

فقلت له: «نعم إنها ابنته الكبرى»، فوضع على جواز السفر خاتمًا بالإقامة المفتوحة، ووجهنا إلى صالة كبار الزوار؛ حتى تصل حقائبها.. ويومها أدركت أن الخصم القوي يكون محل احترام، أكثر بكثير من صديق ضعيف التأثير محدود الإرادة.

أخذت السيدة «هدى» بسيارتي إلى منزلنا؛ حيث كانت زوجتي وابنتي الرضيعة في انتظارنا، وقضينا مع السيدة «هدى» يومين أو أكثر قليلًا، نتحدث في كل شيء فقد خرقنا الاتفاق الضمني بعدم الحديث في السياسة، وتطرقنا إلى الحملة القوية على والدها حينذاك، وأتذكر جيدًا أنها قالت لي إنها تريد أن تلتقي بصديقتها «ماجدة السباع» – التي أصبحت زوجة لسفيرنا الراحل «أحمد صدقي»، الذي كان وقتها سفيرًا مرموقًا في «باريس»- وقالت لي: «إننا يمكن أن نتعرف إلى عنوانها من شخصية مصرية، تعيش وتدرس منذ سنوات طويلة في «لندن»»، وتعني به الأستاذ «عزيز رضوان».. وبالفعل اتجهنا بالسيارة إلى العنوان المحدد في «بارك استريت»؛ حيث التقت السيدة «هدى» بصديقتها، ثم اتجهت في اليوم التالي إلى مدينة الجامعة «أكسفورد»؛ حيث قضت عدة أسابيع لجمع المادة العلمية، وسط ترحيب شديد من الطلاب المصريين والعرب.

كنا على تواصل هاتفي معها باعتزاز وفخر شديدين؛ فالسيدة «هدى عبد الناصر» شخصية دؤوبة علميًّا، تعكف على الدراسة في حماس متجدد، وقد علّمت نفسها اللغة الفرنسية، إلى جانب الإنجليزية، حتى حصلت على الدكتوراه بأعلى الدرجات ومن أحسن الجامعات، وأصبحت أستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، منذ سنوات طويلة.

لقد أثارت لديّ ملابسات زيارة الدكتور «هدى جمال عبد الناصر» وأسلوب استقبالها في المطار بـ«لندن» مفهومًا، ترسخ في ذهني، يؤكد دائمًا أن الغرب لا يحب ولا يكره ولكنه يحترم أو لا يحترم.. وقد كان «عبد الناصر» خصمًا قويًّا وعنيدًا، فاحترمه البريطانيون وتعاملوا معه دائمًا باعتباره قيمة كبيرة في التاريخ العربي، حتى وإن كانوا يكرهونه من الأعماق. ولا يزال التليفزيون البريطاني في ذكرى «حرب السويس» سنويًّا، يقول إن الإمبراطورية التي شيدها الآباء العظام للاستعمار البريطاني، قد دق آخر مسمار في نعشها، «كولونيل» من «الشرق الأوسط»، هو «جمال عبد الناصر»؛ لذلك تذكرت أيضًا، وأنا أكتب هذه السطور، كيف تقدم «هارولد ماكميلان» رئيس وزراء بريطانيا من الرئيس المصري «جمال عبد الناصر»، في قاعة «الجمعية العامة للأمم المتحدة» أثناء دورتها عام 1960، مصافحًا إياه باحترام شديد؛ لكي يؤكد ذلك المفهوم الذي توصلت إليه، وتلك القناعة التي سيطرت على ذهني دائمًا.

## زيارة الرئيس «السادات» الأولى

## إلى «المملكة المتحدة»

ذهبت برفقة زميلي السكرتير أول «رفيق صلاح الدين» - وقد كان واحدًا من ألمع سفرائنا فيما بعد - وكنت أنا سكرتير ثانٍ بالسفارة، إلى مبنى وزارة الخارجية البريطانية؛ لمقابلة المسئولين عن قسم

«مصر»، وقد كان المسئول عن منطقة الشرق الأوسط، هو السفير «ديـيد جوربوث»، بينما كان المسئول عن قسم «مصر» هو المستشار «نيكسون».

كان هدف زيارتنا للوزارة في لندن هو البحث في ترتيبات الزيارة الرسمية الأولى للرئيس الراحل «أنور السادات» إلى «المملكة المتحدة»، عام 1975، وبدأنا الحوار معهما؛ فإذا بهما يحاولان الإقلال من المستوى المراسيمي للزيارة، فقد قال لنا رئيس قسم الشرق الأوسط: «إن زيارات الملوك والرؤساء لبريطانيا أنواع ثلاث: زيارة دولة، وهذه مرة واحدة في العام لأحد رؤساء الدول أو ملوكها، وزيارة رسمية، ويكون الإعداد لها سابقًا بما يزيد عن ستة شهور، وزيارة عمل وهي تلك الزيارة الطارئة، التي يجرى الإعداد لها قبلها بأسابيع قليلة.. وعلى ذلك، فإن زيارة الرئيس «السادات» هي زيارة عمل، وسوف يحل ضيفًا على قصر الملكة (باكنجهام بالاس)، ولذلك فإنه وفقًا للقواعد البريطانية، لن تستقبله الملكة على باب القصر، ولكن على باب الجناح، الذي يقيم فيه؛ لأن هذه زيارة عمل، وليست أكثر من ذلك.

لم يعجب «رفيق صلاح الدين» ذلك الحديث، وقال لهم: «لو أن «عبد الناصر» كان قادمًا لزيارتكم، لاستقبلته المقاتلات البريطانية من المجال الجوي لـ«جزيرة قبرص»، احترامًا وتقديرًا، فأنتم تحترمون من تخافون ولا تحبون من لا ترهبون!»، وأغلق الدبلوماسي المصري الذكي الملف الذي كان أمامه، ودعاني إلى الخروج معه من الاجتماع، وأخذنا المصعد إلى الدور الأسفل.. وفوجئنا بالسيدين «جوربوث» و«نيكسون» قد سبقانا على الدرج باعتذارات شديدة، وقرار جديد باعتبار زيارة الرئيس «السادات» زيارة رسمية، تستقبله فيها الملكة على باب القصر، وليس باب الجناح..

جاء الرئيس «السادات»، وفضل أن يقيم في فندق «كلاريدج» بدلًا من القصر الملكي، والتقى بأعضاء الجالية المصرية والعربية في بهو السفارة، وإلى جانبه أستاذ الاقتصاد الراحل الوزير د.«محمد زكي شافعي»، وعن يساره السفير «سميح أنور» سفير «مصر» في «المملكة المتحدة» حينذاك.. وبدأ الرئيس «السادات» يتحدث قائلًا: «أريد أن تطمئنوا على بلدكم، ولا تقلقوا من المستقبل؛ فنحن نمضي في الطريق الصحيح»، وبدأ أعضاء الجالية يوجهون الأسئلة المختلفة للرئيس المصري، الذي يرونه بطل الحرب وبطل السلام.

ومن النوادر التي لا أنساها أن الفنان الراحل «صلاح منصور» كان يجلس في الصف الأول؛ لأنه كان في العاصمة البريطانية بقرار علاج لابنه على نفقة الدولة، من وزارة الصحة المصرية – بند العلاج في الخارج وقتها - وكانت مدة قراره على وشك الانتهاء، ويريد أن يمدد فترة بقائه في «لندن»، وكانت له حظوة عند الرئيس «السادات»، فرفع يده، فقال له الرئيس الراحل: «ماذا تريد يا «صلاح»؟» فقال: «إن علاج ابني لم ينتهِ وأريد شهرًا آخر لاستكمال علاجه»، فقال له الرئيس الراحل: «عليك بلقاء أحد سكرتارية مكتبي الموجودين معي، بعد انتهاء اللقاء، ليقوم بتحضير القرار اللازم»، فقال له «صلاح منصور» بطريقته المسرحية الرائعة: «عندما ينتهي حديثك ياريس، لن أرى أحدًا! لابد أن تقرر القرار من الآن؛ حتى يتم تنفيذه؛ خصوصًا وأن السفير موجود على

يسارك»، وضجَّ الحاضرون بالضحك، وتدخل السفير قائلًا: «لقد أخذت التعليمات، وسوف يتم اللازم».

لقد كان الفنان الراحل «صلاح منصور» - وقد عايشته شهرين في «لندن» - شخصية أسطورية ذات أبعاد فريدة، وكان يحكي لنا أن فيلمه عن «حرب اليمن»، والذي جسد هو فيه شخصية «الإمام أحمد» كان واقعيًّا، لدرجة أن الرئيس «السلال» كان يجلس بجانب الرئيس «عبد الناصر»، أثناء عرض خاص للفيلم، وكان يفزع من بعض اللقطات، ويقف في بعض المشاهد رهبة من شخصية «الإمام أحمد» الدموية، والتي جسَّدها «صلاح منصور» ببراعة فائقة. وأتذكر أيضًا للرئيس الراحل أنه طلب أن يرى زميلنا الدبلوماسي في السفارة «عبد الحميد جمال عبد الناصر»، واستقبله في الفندق وسأله عن أحواله.. وقد كان «عبد الحميد» شابًّا هادئًا ومتزنًا، يهوى إصلاح السيارات، ولديه خبرة كبيرة في ذلك الشأن.. إنها خواطر ألحت عليَّ وذكريات عبرت أفق خيالي!

السفير «سعد الشاذلي» وسرقة في «لندن»

عملت مع السفير «سعد الشاذلي» قرابة عامين، عندما كان سفيرًا لـ«مصر» في العاصمة البريطانية، بعد إقصائه من موقعه، رئيسًا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة في عام 1973، ولقد جاءنا الرجل، الذي كان يقود أكثر من نصف مليون مقاتل؛ لكي يقود عشرة من الدبلوماسيين في «لندن».. ولكن لأنه تعود الخدمة خارج الوطن؛ حيث كان ملحقًا عسكريًّا لـ «مصر» في بريطانيا، في ستينيات القرن الماضي، كما قاد كتيبة الأمم المتحدة في «الكونغو»، أثناء أزمته الشهيرة في الوقت، الذي كان فيه المشير «أحمد إسماعيل» هو المستشار العسكري الموفد من «مصر» للدولة هناك..

وذات صباح بارد من أيام «لندن» في عصر الضباب، عندما كان الفحم لا يزال المصدر الرئيسي للطاقة تلقيت اتصالًا هاتفيًّا في منزلي يوم السبت - أي في عطلة الأسبوع - وكان المتحدث هو السفير «سعد الشاذلي»، الذي طلب مني التوجه إليه في مبنى السفارة، حيث كنت مسئولًا عن سكرتارية الرمز، وهي التي يسميها العسكريون سكرتارية الشفرة.. وعندما دخلت عليه المكتب، فإذا به يقول بأن هناك أمرًا جللًا قد حدث؛ إذ أذاعت وكالة رويتر الإخبارية -بطريق الخطأ- أن زوجة السفير المصري في «لندن» قد جرى توقيفها، في أحد المحلات بشارع «أكسفورد»، بتهمة سرقة بعض الملابس، وكان هذا الأمر شائعًا في تلك الفترة؛ لأن المصريين وغيرهم من الوافدين إلى «لندن» لم يكونوا قد تعودوا بعد وجود كاميرات ترصد كل شيء في أنحاء المتجر الكبير، فكان بعضهم من ضعاف النفوس، يعتقد أن كل شيء بلا رقيب فيأخذ قطعة ملابس ويخرج بها، متصورًا أنه بمجرد خروجه من باب المحل، لم يعد طرفًا في مساءلة ما، وواقع الأمر أنه كان يجري رصده فور خروجه من الباب، ثم احتجازه على الفور.

والواقع أن ذلك الخبر المدسوس؛ جاء نتيجة خطأ مرده أن زوجة إحدى الشخصيات المصرية الكبيرة -وقتها- قد وقعت في ذلك الفخ، وكانت تحمل جواز سفر دبلوماسي، مكتوب عليه زوجة

سفير مصري؛ لتغطية دور زوجها في مهمة محددة.. وبالطبع لا صلة لذلك بزوجة السفير المصري بـ«لندن». وهي السيدة «زينات متولي»، شقيقة الفريق «سعد الدين متولي» الياور العسكري للرئيس الراحل «عبد الناصر»، وهي سيدة فاضلة.

قال لي السفير الشاذلي: «ابعث برسالة عاجلة إلى الخارجية المصرية؛ للموافقة على طلبي من السلطات البريطانية برفع الحصانة عني لمقاضاة وكالة الأنباء المذكورة، مهما كانت العواقب، لأنهم أساءوا إلى زوجتي بغير حق؛ نتيجة إسقاط حرف التعريف في كلمة سفير، كما اعتادوا من قبل في القرار 242 الخاص بأزمة الشرق الأوسط، والذي خلط فيه البريطانيون بين كلمتي «أراض محتلة» و«الأراضي المحتلة»، فأرسلت البرقية على التو إلى «القاهرة»، ولم يأتنا رد عليها حتى الآن؛ لأن الرئيس «السادات» كان يتنمر بالفريق «سعد الشاذلي»، بعد الخلاف حول «ثغرة الدفرسوار» المعروفة.

وما أن رفع السفير القضية أمام القضاء البريطاني العاجل طالبًا تعويضًا، قدره مائة ألف جنيه، إسترليني - وكان ذلك مبلغًا ضخمًا عام 1974 - فإذا بوكالة الأنباء تعلن عن رغبتها في التفاوض المباشر مع السفارة، خارج إطار المحكمة؛ للوصول إلى تسوية لا تضر بمصالح الوكالة ومصداقيتها. وبعد مداولات، قَبِل السفير «سعد الشاذلي» مبلغ خمسة وستين ألف جنيه إسترليني، على سبيل التراضي، وناداني يومها، وقال: «اكتب يا أبا سارة - فقد كان يناديني باسم ابنتي الصغري، التي ولدت أثناء وجوده في «لندن» - هذا هو التوزيع العادل للمبلغ الذي حصلنا عليه:

1- شراء سيارة صغيرة للسيدة قرينتنا؛ ترضية لها عن ضرر لحق بها.

2- إرسال عشرين ألف إسترليني لجميعة الوفاء والأمل، كترضية للحكومة المصرية، وللرئيس «السادات» شخصيًّا والسيدة قرينته؛ حتى لا يجري فتح النيران علينا من عاصمة بلادنا!

3- المبلغ الباقي، وقدره يزيد عن أربعين ألف إسترليني، توضع في المركز الثقافي المصري لرعاية الطلاب الوافدين - مصريين وعربًا - ممن يحتاجون إلى دعم مالي، في ظروف صعبة.

وبذلك أسدل ذلك السفير الحكيم والضابط الشجاع الستار على قصة لا أنساها أبدًا، ولازلت أتذكر أنه أثناء التفاوض، قدم مندوب السفارة في التحكيم مذكرة، قال فيها: «إن الشخص المطعون في حق زوجته، هو رئيس الأركان في أول حرب ينتصر فيها العرب على «إسرائيل»، كما أنه كان ملحقًا عسكريًّا ومستشارًا دوليًّا، فضلًا عن أنه معروف بالبسالة ورباطة الجأش وقوة الشكيمة».

تلك شهادتي للتاريخ في حق رجل عظيم، لم يعد موجودًا بيننا.

عندما اتصل بي الفنان «محمد عبد الوهاب»

ذات مساء، وأنا في مكتبي برئاسة الجمهورية؛ حيث كنت سكرتير المعلومات للرئيس الأسبق «مبارك»، دق جرس الهاتف، وقال لي موظف التحويلة: «««محمد عبد الوهاب» على الخط، يريد التحدث إليك»»، وانصرف ظني –وقتها- مباشرة إلى المهندس «محمد عبد الوهاب»، الذي كان وزير الصناعة في ذلك الوقت، ولكنني وجدت الصوت مختلفًا، ولكنه مألوف إلى الأذن.. لقد كان المتحدث، هو فنان الشعب «محمد عبد الوهاب»، الذي بادرني قائلًا بأنه سعيد بالتحدث إليّ؛ لأن بيننا أشياء مشتركة على حد تعبيره، وأدهشني ذلك لأنني لا أشترك مع ذلك الفنان العظيم في شيء على الإطلاق، فلا أملك حلاوة صوته ولا موهبة لحنه.. ولكنني أملك فقط التشابه مع «صلعته»!

استطرد الفنان الكبير بصوته العميق قائلًا: «لقد عرفت أنك تحمل الدكتوراه من «جامعة لندن» عن «الأقباط»، وأن نموذج الدراسة هو «مكرم عبيد باشا»»»، ثم أضاف: «إن «مكرم عبيد» كان حلو الصوت محبًّا للطرب والغناء، وكنا نقضي معًا جلسات سمر طويلة في أربعينيات القرن العشرين»»، ثم دخل «عبد الوهاب» في جوهر موضوع المكالمة وسببها قائلًا إنه يريد إبلاغ تحياته للسيد الرئيس، وإنه يتمنى عليه - بتوصية شديدة - تعيين المحامي المعروف أ.«لبيب معوض» عضوًا في «مجلس الشورى»»»، وقد كان «عبد الوهاب» ذاته عضوًا فيه، ثم استطرد قائلًا أنه يتطلع إلى لقاء منفرد بالسيد الرئيس، كما تعود مع حكام «مصر» السابقين، وأنهى مكالمته بالتمنيات الطيبة والدعوات الصادقة.

ظللت بعدها أفكر في هذه المكالمة، مندهشًا لذكاء ذلك الفنان العبقري، الذي يدرس تاريخ الشخص، الذي يتحدث إليه أولًا وقبل كل شيء، ويبحث عن القواسم المشتركة معه.. وتصورت أنه قد سأل من يعرفون مؤسسة الرئاسة عن سكرتير الرئيس، الذي سوف يتحدث إليه، وما يمكن أن يثير اهتمامه، وتلك رؤية متقدمة لدى المتخصصين في العلاقات العامة، ولكن ذلك الفنان المتفرد يحوزها دون جهد أو تدريب؛ فالفطرة لديه والذكاء عنده يحركانه في الاتجاه الصحيح كلما أراد.

نقلت إلى الرئيس حديث «عبد الوهاب» الهاتفي، والمطلبين اللذين أشار إليهما؛ حيث لم يعترض الرئيس عليهما مبدئيًّا.. وبالفعل تحدد موعد بعدها بأيام، والتقى الرئيس «مبارك» بالفنان الكبير.. وعند نهاية اللقاء، طلب مني «عبد الوهاب» أن يكون الخبر في الصفحة الأولى للصحف الحكومية الثلاث، مثلما كان التقليد معه دائمًا في هذه المناسبات، وبالفعل تم له ما أراد.

عندما عدت إلى الرئيس بعد اللقاء، قلت له متحذلقًا: «يا سيادة الرئيس، إنك سادس حاكم لـ«مصر» يستقبل «عبد الوهاب»؛ باعتباره «فنان مصر الأول» فلقد استقبله الملكان «فؤاد» و«فاروق» والرؤساء «نجيب» و«عبد الناصر» و«السادات»»»، فابتسم الرئيس، وقال: «وسوف يستقبله من بعدي إن شاء الله!».

إنني أتذكر الآن أن قرينته الراحلة السيدة «نهلة القدسي» قد قالت لي ذات مرة، في الهاتف، إن «عبد الوهاب» يسافر إلى أماكن كثيرة، وهو في شقته؛ تجنبًا للإسراف في استخدام الطيران، الذي لا يحبذه، وأنها قد كتبت على بعض الحجرات أوراقًا بأسماء دول.. فهذه حجرة «إيطاليا»، وتلك

حجرة «فرنسا»، وثالثة حجرة «إسبانيا».. وهي توحي له، وكأنه قد زار هذه البلاد بدخول تلك الحجرات، وهو لا يمانع في ذلك ساخرًا؛ لأنه يدرك أنها تريد تسليته، وقطع دابر الملل من حياته.. لقد كان «عبد الوهاب» رحمه الله شديد الحرص على صحته، يبالغ في الوقاية من أية عدوى، ولو بالبرد العابر، كما كان يغيِّر ملابسه الداخلية بأخرى جديدة تمامًا كل مرة؛ حرصًا منه على صحته ومظهره.. والكل يدرك أنه كان معروفًا بلباقته في الحديث وتعبيراته الراقية، ولا عجب فهو تلميذ أمير الشعراء «أحمد شوقي»!

عند منتصف ليلة عام 1992 اتصلت بي الأخت العزيزة الفنانة «ياسمين الخيام»، وقالت لي إن فنان الشعب قد رحل عن عالمنا منذ دقائق، وإنها تتلو القرآن بجانبه وإن زوجته السيدة «نهلة» مشغولة بترتيب البيت والمحافظة على المقتنيات الثمينة! وقد أبلغت الرئيس في الصباح الباكر برحيل «عبد الوهاب»، وقلت له: «إنه لن يرى رئيسًا بعدك كما توقعت!» وقد أبدى الرئيس الأسبق أسفه، وطلب أن يصدر بيان رسمي عن رئاسة الجمهورية، ينعي للأمة العربية أعظم فنانيها، الذي استكمل على المستوى الشعبي مسيرة «سيد درويش»، وزاد عليه مؤثرات روح العصر، وإيقاع الموسيقى الغربية!

## وسقط «الليثي ناصف»

## من الدور الحادي عشر!

ذات صباح في شهر أغسطس عام 1973، تلقيت اتصالًا هاتفيًّا من المستشار الطبي المصري، في لندن الراحل د.«عبد الغفار خلّاف»، الذي كان وكيلًا سابقًا لوزارة الصحة، ثم انتدب في مهمة الإشراف على علاج المصريين في «لندن» لمدة عامين، وكنت وقتها سكرتيرًا ثانيًا في القنصلية العامة، وأحمل لقب نائب القنصل.

وفي ذلك اليوم، كان القنصل العام خارج «لندن»، والقنصل في أجازته السنوية، وكنت أتولى أعمالهما في غيابهما.. لذلك كان اتصال د.«خلاف» بي يحمل أمرًا مهمًّا، قال لي - رحمه الله - بعبارة قصيرة، وقاطعة: «إن الفريق «الليثي ناصف» قد سقط من مسكنه، في الدور الحادي عشر، في بناية «إستيوارت تاور»، وأن جثمانه حاليًا في الشارع، يحيط به رجال الشرطة وبعض مندوبي الصحف، وإنه قد فارق الحياة نتيجة سقوطه من شرفة الشقة؛ التي نقل إليها منذ يومين فقط من مسكن سابق»، وأضاف د.«خلاف»: «لابد أن تحضر فورًا (كان مسكني قريبًا بحي «سان جونز وود»، لا يبعد عن برج «إستيوارت» إلا دقائق معدودة فقط).. وقد وصلت لأجد أن الإسعاف قد حضرت لنقل الجثمان، وأن تجمهرًا كبيرًا يتواجد في المكان وحاول بعض الصحفيين توجيه أسئلة لي.. ولكنني أجبت بأنه من السابق لأوانه أن نقول شيئًا الآن.

صعد رجال «الإسكوتلاند يارد» إلى الشقة فوجدوها مغلقة من الداخل فدقوا الجرس، فخرجت السيدة الفاضلة قرينته - رحمها الله - وابنتاه «منى» و«هدى»، وعلموا من البوليس البريطاني أن الفريق قد سقط في الشارع، وبدأت حالة فزع وحزن شديدين وبكاء.. وبدأت زوجة الفريق توجه

اتهامات عصبية للرئيس الراحل «السادات» ورجاله بأنهم وراء مصرع زوجها؛ لأنهم كانوا حتى يومين سابقين، في شقة في الدور الثاني في إحدى بنايات حي آخر، منذ حضروا إلى «لندن».

وما هي إلا دقائق، حتى حضر السفير الراحل «كمال الدين رفعت» سفير «مصر» في «لندن»، وبصحبته الوزير المفوض «نبيل حمدي»، وكانت السيدة قرينة الفريق قد بدأت تهذي بكلمات غير مفهومة، وتطالب بدفن زوجها في «القدس»، وتطلب مكالمة الملك «الحسن الثاني» ملك «المغرب» لأنه أمير المؤمنين؛ حتى يكون شاهدًا على ما جرى! وبدأت تحاول إجراء اتصالات تليفونية بلا وعي، فطلب مني السفير «كمال رفعت» أن أفصل (فيشة) التليفون، فقلت له: لن أفعل ذلك لسبب بسيط، وهو أنه من غير صالحنا أثناء التحقيق التدخل في مجريات الأحداث بصورتها الحالية، كما أنني لست رجل استخبارات! وقد لفت نظري أن شابًّا يدعى «عثمان» كان يبكي بحالة مفزعة، وعرفت أنه ابن زوجة الفريق من زوجها الأول، وأن الفريق هو الذي رباه مع أختيه، وكان حانيًا عليه، فكان حزن الفتى عليه واضحًا بشكل ملفت.

بدأت بعد ذلك إجراءات التحقيق من جانب الشرطة البريطانية، بعد تشريح الجثمان، وعقد جلسات المحكمة وقد حضرتها شخصيًّا، ومعي كبير عائلة «ناصف»، الذي أوفده الرئيس «السادات» لمتابعة التحقيق، وكان رجلًا محترمًا، هو والد اللواء «نبيل نبوي ناصف» ضابط أمن الدولة حينذاك، كما حضر د.«صلاح سليمان» أستاذ السمعيات الشهير في «جامعة عين شمس»، وهو ابن شقيقة الفريق الراحل، وتحدثت يومها «منى الليثي ناصف» أمام المحكمة بلغة إنجليزية راقية، وقد ذكرت أمها أن أباها قد أسماها هي وشقيقتها على اسم ابنتي الرئيس «عبد الناصر»؛ تأكيدًا لتعلقه به، منذ أن كان قائدًا للحرس الجمهوري له، ومن بعده للرئيس «السادات».

كان السيد «حافظ إسماعيل»، مستشار الرئيس «السادات» للأمن القومي يجري معنا اتصالات، بين يوم وآخر، يستعجل وصول الجثمان؛ لأن إجراءات التحقيق، قد استغرقت أسبوعين كاملين؛ حيث ظهر شاهد بريطاني أمام المحكمة، قال إنه كان في شرفة مسكنه في مواجهة الشرفة، التي جرى فيها الحادث، وأنه رأى الفريق «الليثي» - وقد كان طويل القامة - يفقد توازنه ثم يترنح على حافة سور الشرفة حتى هوى منها في لحظة، وأكد الأطباء أن الفريق الراحل كان يعاني من ضمور في المخ، يؤثر على توازنه عندما يقف، وبذلك طويت صفحة غامضة من حياة المصريين في «إستيوارت تاور»، الذي هوت من إحدى شرفاته أيضًا الفنانة الراحلة «سعاد حسني» بعد ذلك، بما يقرب من ثلاثين عامًا.

إنه تاريخ ما أهمله التاريخ!

من الذي قتل «علي شفيق»

في العاصمة البريطانية؟

كان للعقيد «علي شفيق»، مدير مكتب المشير «عبد الحكيم عامر»، سطوة ونفوذ داخل القوات المسلحة وخارجها.. وقد تزوج بالفنانة «مها صبري» وجاء بها إلى «لندن» في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وكان يتردد على السفارة شأن كثير من المصريين المقيمين في العاصمة البريطانية.

ذات يوم جاء إلى مكتبي، وظل يتحدث معي في الأحوال العامة، ثم قال لي: «إنني سئمت البقاء في «لندن» ولكنني أنتظر (خبطة العمر)، ولن يطول الانتظار فأنا أتوقع ذلك خلال أسابيع قليلة!» ولم أتوقف كثيرًا عند ما يقوله؛ لأنني لم أفهم على وجه اليقين ماذا يقصد، وإن كنت قد فهمت أنها لابد أن تكون صفقة تجارية، وبعد أسبوعين تقريبًا جاءنا الخبر بأن «علي شفيق» قد قتل في شقته وحيدًا؛ ولأنه كان ملاكمًا معروفًا فإنه قاوم قاتليه، وكانا شخصين مجهولي الهوية، وقد عرف البوليس البريطاني تلك التفاصيل من وجود ثلاث عينات من الدماء مختلفة: إحداها لـ «علي شفيق» والاثنتان لمن اقتحما عليه مسكنه.

كان من الواضح أنه لم يكن هناك ترتيب مسبق للقتل، وأن المسألة كانت تتصل بتوزيع غنيمة أو تقسيم صفقة، ثم جرى حوار بينهما، وبين «علي شفيق»، أحضر أحدهما على ما يبدو آلة القتل، وهي «شاكوش» كبير، ضربه به على رأسه بعد شجار عنيف ومقاومة شديدة، حتى أن أجزاء من مخ «علي شفيق» كانت خارج رأسه، ونزل الخبر على الجالية المصرية والسفارة نزول الصاعقة؛ إذ إن «علي شفيق» شخص معروف للجميع فهو يلتقط رزقه في «لندن»، من خلال بعض العمليات التجارية أو الصفقات المحدودة، ولكن لا أحد يعرف تفاصيل ما يفعله هناك.

قام البوليس البريطاني بعملية استطلاع واسعة بسؤال الشخصيات المهمة والعامة من المصريين في العاصمة البريطانية، عن تاريخ «علي شفيق» ودائرة معارفه، وكنت أحد الذين استطلعوا رأيهم، فقد سألوني عن بعض الشخصيات السياسية العربية الموجودة في «لندن»، وأجبت بقدر ما أعلم.

بعد الحادث بيومين، اتصل بي السيد «شمس بدران» وزير الحربية الأسبق، وقال لي: «أريد أن أعرف منك كلمة واحدة: هل تعتقد أن الحادث جنائي أم سياسي؟» فقلت له: «بالقطع جنائي»، فقد كان السيد «شمس بدران» يخشى أن تكون هناك عناصر من جماعة «الإخوان المسلمين»، أو غيرهم من معارضي عصر «عبد الناصر»، يحاولون اصطياد الشخصيات العسكرية والسياسية الكبيرة، من رموز ذلك العهد، وهم في الخارج.. فاطمأن وزير الحربية الأسبق لإجابتي.

بدأت الروايات تتوالى من مصادر بريطانية ومصرية، وكانت أقرب الروايات إلى الدقة، ما ذكرته سيدة بريطانية كانت تعيش في الدور الأسفل من البناية، التي كان يقطنها «علي شفيق»، وجرى فيها حادث مصرعه الدامي.. فقد قالت إنها سمعت أصوات شجار غير واضح، ورأت شخصين يتكئ أحدهما على الآخر؛ نتيجة جرح أصابه في مشاجرة عنيفة، وقد خرجا في هدوء من البناية، وأضافت أنها آثرت الصمت خوفًا على حياتها، رغم أنها قد رأتهما بوضوح من العين السحرية لباب شقتها. والبوليس البريطاني في مثل هذه الأحداث، يمضي في التحريات إلى حد معين؛ فإذا اتسعت

الدائرة خارج حدود «المملكة المتحدة»، آثر إغلاق الملف وحفظه توفيرًا للنفقات، وشعورًا بعدم جدوى التحقيق.

لقد تركزت تحليلات الحادث حول احتمالات مختلفة، كان أهمها، هو أن «علي شفيق» كان ضالعًا في صفقة سلاح: إما لإحدى الفصائل الفلسطينية أو إحدى الجماعات اللبنانية في مطلع الحرب الأهلية، وأن اللذين قتلاه هما شركاء في تلك الصفقة، اختلفوا معه على حصته التي يبدو أنه لم يكن مقتنعًا بها، بل طالبهما بمبلغ أكبر مكافأة لدوره في تلك العملية، غير المؤكدة وغير المفهومة.. بعدها، أغلق الستار وقتها حول شخصية، لعبت دورًا كبيرًا في مكتب المشير «عامر»، ثم انتهت حياتها في شقة بالعاصمة البريطانية.. وفي ظني أن هذا الحادث نموذج لضحايا تجارة السلاح من المصريين في «لندن» وفي غيرها من دول العالم؛ لأنها تجارة شائكة وأرباحها طائلة؛ إذ إن القائمين عليها يتاجرون في أسلحة القتل بلا ضمير أو مبدأ، فكانت مأساة نهاية «علي شفيق»، نموذجًا لذلك النمط من النشاط التجاري الكريه.

رحمه الله.. لقد رحل وسره معه!

## حادث سيارة ومحاولة تجنيد

في إحدى ليالي «لندن» الباردة والممطرة أيضًا، في شتاء عام 1974، كنت أجلس مع زوجتي نشاهد التلفاز، في شقتنا بحي «سان جونز وود»؛ فإذا بنا نسمع صوت ارتطام سيارة بأخرى في الشارع، فنظرت من زجاج النافذة، وقلت لزوجتي: «إذا صدقت رؤيتي، فإن سيارة قد اصطدمت بسيارتي أمام ملعب «الكريكيت»، المواجه لباب البناية التي نسكنها»، لن أستطيع النزول للتحقق من الأمر في هذا الجو العاصف و«الصباح رباح» كما يقولون».

عندما ذهبت لأستقل سيارتي، في صباح اليوم التالي، وجدت (الفانوس) الأيسر الأمامي مهشمًا، مع بعض خبطات ورضوض لجسم السيارة «الباسات» - وكانت موديلًا جديدًا في ذلك الوقت - ووجدت بطاقة ملفوفة في ورقة بلاستيكية، وقد وضعت تحت إحدى مساحتي الزجاج الأمامي للسيارة، يقول صاحبها - وتوقيعه هو «مستر ميللر» - أنه قد اصطدم نتيجة خطأ منه وانحرافٍ مفاجئ؛ بسبب الأعاصير والأمطار، بسيارتي وهو يعتذر عن ذلك بشدة، ويطلب الاتصال به في الرقم الموجود في البطاقة؛ حتى يدفع تكاليف إصلاح تلفيات السيارة..

ذهبت بالفعل إلى سفارتنا في «لندن» حيث عملي، وأجريت اتصالًا بصاحب الرقم، فقال لي إنه على استعداد لكل شيء مطلوب، وإنه يقترح أن يأتي إليَّ في مكتبي لتناول القهوة، ودفع المبلغ المطلوب لإصلاح السيارة، التي أصابها هو بتلفيات في الليلة الماضية.. وبالفعل جاء إلى مكتبي فوجدته إنجليزيًّا ذا لحية، يعتذر بشدة عما حدث، وسألني عن التلفيات فقدرناها معًا بأربعمائة جنيه إسترليني - وقد كان ذلك مبلغًا كبيرًا يتجاوز مرتب شهر كامل لي - فأخذت منه شيكًا بالمبلغ، وانصرف شاكرًا طالبًا أن نكون أصدقاء..

خالجني الشك في أن يكون «مثليًّا» يتطلع إلى علاقة مع شاب «شرق أوسطي»! ولكنني حاولت طرد ذلك الخاطر من ذهني؛ لأن وضعي ووظيفتي لا يشجعان على التفكير في شيء من ذلك، وظل يتردد عليَّ مرتين أو ثلاثًا، ويعرض علي دعوة إلى الغذاء.. وفي كل مرة كنت أعتذر برقة، ولكنني أتساءل فيما بيني وبين نفسي عن دافع ذلك الشاب البريطاني، من هذه المعاملة المتعمدة وغير المفهومة أو المبررة.

استشرت زميلي الكبير الوزير مفوض، «جمال سعيد» ضابط اتصال المخابرات العامة بالسفارة، وشرحت له ما جرى؛ فاقترح عليَّ أن يكون اللقاء القادم ثلاثيًّا يحضره هو معنا، وبالفعل حددت للصديق البريطاني الجديد موعدًا في أحد المطاعم القريبة من السفارة؛ حيث فوجئ بوجود زميلي الوزير المفوض، ممثل المخابرات المصرية معي، وكنت في ذلك الوقت مجرد سكرتير ثان بالسفارة ذاتها، وجلسنا نتحدث على الطعام قرابة ساعتين، والوزير المفوض «جمال سعيد» يسأله في موضوعات مختلفة، ويفتح حوارًا طويلًا.

بعد نهاية الغذاء والعودة للسفارة، انتحى بي زميلي الكبير، وقال لي: «إن هذه محاولة تجنيد واضحة، لأن الشاب البريطاني يعمل لجهة أجنبية؛ خصوصًا وأننا اكتشفنا أنه (يهودي بريطاني)، كما أنني كنت أقوم بأعمال الرمز أي (الشفرة)، وهي أخطر أعمال السفارة وأكثرها سرية، فاقترح عليَّ زميلي الكبير مواصلة التعامل مع ذلك الشخص، على أن أجلس أنا وزميلي مندوب المخابرات المصرية لتدارس الموقف.

وبالفعل فاجأني ذلك البريطاني، الذي اصطدم بسيارتي متعمدًا لخلق الصدفة، التي تبدو طبيعية في لقاءاتي التالية معه بأسئلة عن أسباب العداء المصري لإسرائيل؟ واحتمالات السلام القادم؟ وموقف الرئيس السادات منها؟ وبدأ يحيل الجلسات إلى استفسارات سياسية، أجيب عنها بادعائي عدم المعرفة؛ لأنني كنت حذرًا للغاية، فقد اكتشفت ما يجري، وقلت له في آخر لقاء إنني لن أستطيع مقابلته مرة أخرى؛ لأنني أعد العدة للرحيل عن «المملكة المتحدة»، فور انتهائي من استكمال «أطروحة الدكتوراه»، التي أتقدم بها لـ«جامعة لندن»، وكان هو على الجانب الآخر، قد اكتشف أنه ليس لديَّ ما أقدمه من معلومات، كما أنه شعر بحذري الشديد؛ خصوصًا بعد حضور زميلي الكبير من السفارة لتلك اللقاءات.. وبذلك أسدلت الستار تمامًا على محاولة تجنيد واضحة لدبلوماسي مصري شاب، يملك مفاتيح (الشفرة) بين بلاده وسفارتها في «المملكة المتحدة»، ودهشت كيف أنه قد جرى خلق الصدفة؛ لكي تكون مبررًا طبيعيًّا لعلاقة مصطنعة.

إنها أساليب العصر، ودهاليز الدبلوماسية، وكواليس العمل في الخارج!

## المفاتيح التي ضاعت في «لندن»

يملك كل منا مجموعة من المفاتيح، يختص بعضها بالمنزل والآخر بالمكتب والثالث بالسيارة، وتحسن دائمًا عملية توزيعها، بدلًا من تجميعها، ولكني كنت أفضل أن أضعها جميعًا في سلسلة واحدة؛ لتسهيل الحصول على ما أريده منها في أقصر وقت.. ولازلت أتذكر جيدًا ما جرى لي عام

1974 في «لندن»؛ حيث اكتشفت ذات صباح اختفاء كل المفاتيح، التي كانت في سلسلة فضية واحدة، بعد أن فرغت من استخدام بعضها.. وعندئذ بدأت اضطرب بشدة؛ لأنني أعلم أن عواقب فقدان هذه المفاتيح سوف تدخلني في مجموعة إجراءات معقدة؛ لاستخراج بدائل لها، وقد يحتاج بعضها إلى وقت طويل لاستعادته؛ خصوصًا وأن بعض تلك المفاتيح كانت من النوع المتقدم نسبيًّا، الذي يحتاج استخراجه إلى أرقام معينة.. كذلك، فإن مفاتيح السيارة الفولكس الألمانية سوف لا يتأتى الحصول عليها إلا من ألمانيا ذاتها.

قمت بعملية تفتيش واسعة للبحث عن المفاتيح المفقودة، ولكن دون جدوى، فتشت جيوب كل ملابسي، وتجولت بين كل حجرات المنزل، ولم يعد أمامي إلا سلة المهملات ففتشت فيها أيضًا، واكتشفت أنه يجري تنظيفها تلقائيًّا؛ حيث يتم إلقاء ما بها من فتحة صغيرة في المطبخ؛ لكي ينزلق ما فيها إلى الدور السفلي في العمارة؛ حيث مجمع المخلفات اليومية، وكنت أعلم أن العمال المسئولين عن تجميع القمامة يأتون في التاسعة صباحًا؛ فسارعت إلى الدور الأرضي في البناية اللندنية العتيقة، وشرحت لعمال القمامة ما جرى، وأنا شديد الضيق واليأس؛ فقاموا من جانبهم بعملية تفتيش سريعة للمخلفات الموجودة، فلم يجدوا شيئًا وتحركوا بسيارتهم الكبيرة؛ فأصابني اليأس الشديد، وأدركت أنني قد دخلت في حلقة مفرغة، لا تقل ضيقًا عن حلقة سلسلة المفاتيح ذاتها.

أمضيت يومين كاملين، أحاول استخراج بدائل للمفاتيح.. ولحسن حظي، تمكنت من الحصول على مفتاح احتياطي للسيارة، كنت أحتفظ به في مكان آمن. والطريف أنني بعد أن قضيت عدة أيام، استخرجت خلالها معظم المفاتيح البديلة؛ فإذا بجرس الباب يدق ذات صباح، وعامل القمامة يقول لي إنهم قد وجدوا سلسلة المفاتيح كاملة، عند عملية الفرز المتقدمة للقمامة، في مكان بعيد، وأن بعضهم تذكر أنها تخصني. لا يمكن أن يتصور أحد كم كانت فرحتي، عندما أمسكت بمفاتيحي في يدي، وشكرت العامل أدبيًّا وماديًّا، وحمدت الله أنني قد استرددت مفاتيحي الأصلية، وأصبح لديَّ احتياطي لمعظمها، من خلال ما قمت باستخراجه منهم في اليومين السابقين، كما أنني قمت بعد ذلك بعملية توزيع المفاتيح، بين أكثر من سلسلة واحدة.. فهذه للمنزل، وتلك للمكتب، وثالثة للسيارة، حتى إذا وقعت الواقعة وفقدت إحداها، لا أصاب بشلل كامل مثلما حدث لي عندما ضاعت.

رغم أنني شديد التنظيم مستغرق في الدقة إلى حد مزعج، إلا أنني آمنت أن الحذر لا يعفي من وقوع القدر، وأدركت أن النسيان صفة إنسانية، يمكن أن تغلب على كل شيء، وذلك ما حدث لي في تلك المرة.. والغريب أن استخراج مفاتيح المنزل قد اقتضى مني الحصول على صورة من عقد الإيجار وتقديمها لمحل المفاتيح؛ حتى يوافق على استخراج بديل لما فقدته؛ وفقًا للمعمول به في «لندن« حينذاك، ولحسن الحظ أننا اعتمدنا في فترة ضياع سلسلة المفاتيح على نسخة زوجتي، فيما يتصل بباب المنزل وأيضًا الباب الرئيسي للبناية، التي نسكن فيها.

إنها أيام خوالي تذكرتها، وأنا أعبث بمفاتيحي منذ أيام، مقدرًا نجاح البحث العلمي في حل كثير من مشكلاتنا؛ إذ أصبحت الكروت الممغنطة بديلًا عن معظم المفاتيح في عصرنا، ولازلت أتذكر الحمل الثقيل لمفتاح حجرة الفندق في السفريات منذ سنوات.. وكيف كان الفندق يتعمد وضعه في سلسلة

ثقيلة للغاية؛ حتى يضطر النزيل إلى تركها في الاستقبال، بدلًا من وضعها في جيبه.. والآن، تغيرت الدنيا وتقدم العلم وأصبحت مفاتيح حجرات الفندق هي بطاقات صغيرة ممغنطة، يضعها النزيل في جيبه أينما ذهب، ولا حاجة به للمرور على الاستقبال، عند الخروج من الفندق أو الدخول إليه. ورغم التقدم العلمي الكبير، فإن البعض لازال يحن إلى المفاتيح القديمة باعتبارها وسيلة مضمونة، لا تتأثر بالقرب من التليفون المحمول فتفقد المغنطة، ويحتاج المرء إلى بديل لها من موظف استقبال الفندق.. وإن العلم يطرح لنا كل يوم جديدًا يضيئ حياتنا، وينير الطريق أمامنا!

## البـاب السادس

## الهند.. فيينا

## وحكايات لا تنسى

## نوادر دبلوماسية

خلال النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، طلب سفير «مصر» في «نيودلهي» موعدًا مع رئيسة الوزراء «أنديرا غاندي»، ولكن الرد جاءه بطيئًا ومتأخرًا؛ إذ لم تكن العلاقات المصرية الهندية بعد نكسة 1967 بقوتها نفسها قبلها؛ لأن جزءًا من هيبة «مصر» قد تراجع في غمار تلك الهزيمة، وكان يشاع وقتها أن رئيسة وزراء «الهند» شديدة الإعجاب بمدير مكتب «جامعة الدول العربية»، في العاصمة الهندية، وهو مفكر قومي مرموق وشخصية عربية ودولية رحلت عن عالمنا عام (2016).. ونظرًا للعلاقة الوثيقة بين رئيسة الوزراء والمثقف العربي الكبير، الذي كان يدير مكتب الجامعة في العاصمة الهندية، فقد شاعت قصص كثيرة حول تلك العلاقة الفريدة، ووجدها السفير المصري فرصة ليوجه لرئيسة الوزراء عتابًا قاسيًا عند لقائه بها، بعد أن طال الوقت في طلب الموعد.

عندما دخل السفير المصري إلى رئيسة الوزراء في مكتبها، صافحها قائلًا: «سيدتي، لقد تأخر تحديد الموعد لسفير «مصر» على غير المعتاد، وأظن أنه كان من الأفضل لي أن أطلب الموعد، من خلال مدير مكتب جامعة الدول العربية»، وفهمت رئيسة الوزراء في الحال أن السفير يلمح إلى ما يشاع عن علاقة تربطها بذلك المسئول العربي، فأنهت «انديرا غاندي» اللقاء على الفور، قائلة للسفير: «إن هذا يكفي، ولقاؤنا قد انتهى».. ولم يكتم السفير ما حدث له، بل أبرق إلى «القاهرة» في الحال بما جرى؛ حيث استدعته وزارة الخارجية المصرية، ونقلته من العاصمة الهندية إلى ديوان عام الوزارة في «مصر»!

وفي نادرة أخرى، فإن سفيرنا المتميز في العاصمة المغربية، وكان في الأصل ضابطًا مرموقًا، له مكانة كبيرة لدى الرئيس الراحل «عبد الناصر»، ولذلك ظلَّ في «الرباط» لسنوات طويلة، بناءً على طلب من الملك «الحسن الثاني» وعائلته، فقد كان السفير المصري قريبًا منهم، ومعروفًا بالأناقة وحسن المظهر وحلاوة الحديث.. ولذلك بقي في موقعه سنوات أخرى، حتى بعد رحيل الرئيس «عبد الناصر».. وتولي الرئيس «السادات» الذي استبقاه؛ استجابة لرغبة العرش المغربي، وتقديرًا للتاريخ المتميز لذلك السفير.

في يوم انقلاب «الصخيرات» على الملك «الحسن الثاني»، وأثناء حفل كبير، ضم حشدًا من الشخصيات العربية والدولية، تألق بينها العندليب المصري «عبد الحليم حافظ»؛ فإذا بطلقات الرصاص تنهمر في أنحاء مختلفة من القصر، ويحدث هرج ومرج شديدان، وتهرّب مجموعات من

الزائرين تحت الموائد، من بينهم السفير المصري، وبعد ساعة أو أقل سكت صوت الرصاص؛ لأن الملك المغربي الشجاع خرج للثائرين، وكان معظمهم طلابًا في كليات عسكرية، فهتفوا باسمه، عندما رأوه وجهًا لوجه، قائلين: «الله يبارك سيدنا»؛ ففشل الانقلاب، مثلما فشل انقلاب آخر ضد ذلك الملك الراحل بعدما ضُربت طائرته بالصواريخ، ولكن الله كتب له البقاء، بعدما أخذ «الحسن الثاني» يعلن من جهاز لاسلكي الطائرة أن الملك قد مات فتوقف الضرب عليها، ويومها نزل إلى أرض المطار في شجاعة؛ فلاحظ أن الجنرال «أوفقير»، ساعده الأيمن، ليس متواجدًا بين مستقبليه، فأدرك الملك أبعاد المؤامرة المدبرة، ومن يقف وراءها، وقام بعمليات انتقامية، أسرف فيها في القتل، حتى أن الجنرال «أوفقير» انتحر أمام ولي نعمته، بعد أن انكشف أمره، وفشل تآمره..

نعود مرة أخرى إلى انقلاب «الصخيرات» والسفير المصري، القابع تحت المنضدة مع مجموعة من كبار الضيوف، وبعد أن تصور الجميع أن العملية قد انتهت، أومأ السفير المصري إلى من بجواره في ظل الظلام الدامس، يسأل: «هل تخلصوا من الملك ونجحت الثورة؟»، ولم يجبه ذلك الذي سأله؛ إذ إنه لسوء حظ السفير المصري كان ذلك الشخص الذي يجاوره في الظلام، هو مولاي «عبد الله» شقيق الملك «الحسن الثاني».

عندما أضيئت الأنوار، اكتشف السفير المصري حجم الكارثة التي وقع فيها، وبعدها نادى الملك السفير قائلًا:«إنني سأنفذ أحكام الإعدام في عدد كبير من المتآمرين، كما أن بعض السفراء الأجانب قد لقوا حتفهم في أحداث انقلاب «الصخيرات»، وباستطاعتي أن أجعلك واحدًا منهم ولكنك تذكر ما فعلناه لمد خدمتك لدينا سنوات طويلة، والآن عليك أن تبرح، البلاد أنت وأسرتك خلال ساعات، فرجاه السفير أن يبقى ابنه فقط، الذي كان يدرس في «المغرب» حينذاك، وأظنه قد فعل ذلك وبقي فيها، حتى أصبح طبيبًا مرموقًا على ما أتذكر.. وهكذا نجد أن الذكاء المصري والتصرف التلقائي، قد يكلفان صاحبهما الكثير!

أما عن النوادر على المستوي الرسمي، الذي قد يصل إلى درجة الحوار بين الملوك والرؤساء، فلقد حدث في أحد مؤتمرات القمة بـ «القاهرة» أن طلب أحد الملوك كوبًا من الماء قائلًا «كوب»، فتصور مندوب دولة «كوبا» أن الملك يناديه، فاتجه نحوه بين ضحكات الحاضرين لهذه الملابسة الطريفة، الناجمة عن التشابه اللغوي بين كلمة عربية واسم دولة أجنبية.

ما أكثر النوادر التي قرأنا عنها أو سمعنا بها، أو تواترت حدثت في أوساط السلك الدبلوماسي والدوائر السياسية!

.

.

.

# حين ركبت سيارة الرئيس في نيويورك

في بداية تسلمي العمل بمؤسسة الرئاسة، كانت الزيارة الأولى التي أنضمُّ فيها إلى الوفد المرافق للرئيس الأسبق «مبارك»، في مدينة «نيويورك» الأمريكية، لخطاب يلقيه الرئيس المصري أمام الجمعية العامة لـ «الأمم المتحدة».. وكنت قد تسلمت عملي قبل ذلك بأسابيع قليلة، سكرتيرًا للرئيس للمعلومات والمتابعة..

وفي أثناء تنقلاتنا من الفندق الذي نقيم فيه إلى مبنى «الأمم المتحدة»، كان الرئيس يستقل سيارة فارهة، وأمامها سيارة مشابهة تمامًا، وقد قيل لي: «بما أنك سكرتير الرئيس للمعلومات، فلابد أن تكون قريبًا منه؛ لذلك سوف تركب السيارة الشبيهة بسيارة الرئيس، والتي تتقدمه مباشرة.. وعندما دخلت السيارة، وجدت فيها شاشة تليفزيون وثلاجة صغيرة وكل وسائل الراحة، التي لم أعرف لها مثيلًا من قبل.. وتوهمت في سذاجة أن هناك محاولة لتكريمي من البداية، ووضعي في إطار وظيفي رفيع، وظللت طوال تنقلات الرحلة، أمني النفس بآمال في المستقبل وأحلام وظيفية وهمية، مادامت هذه هي مكانتي في المؤسسة، وداخلني السرور العارم، واستبدت بي الثقة المطلقة..

قرب نهاية زيارتنا للمدينة الضخمة، همست في أذن زميلي اللواء «شريف عمر»، المسئول عن أمن الرئيس، معبرًا له عن سعادتي بالتكريم، الذي ألقاه على امتداد الأيام الثلاث السابقة، والذي سوف ينتهي في اليوم التالي بمغادرتنا مطار «نيويورك»، ووجدته يضحك في خبث، ويقول لي: «إن السيارة التي تركبها هي سيارة التمويه، التي تتقدم سيارة الرئيس، والتي قد تستقبل أية محاولة للمساس بحياة الرئيس.. فأنت في هذه الحالة الذي تفتديه بروحك، فالسيارة التي تركبها هي للتغطية على سيارة الرئيس، تتلقى عنها الرصاصات لا قدر الله، وتتعرض لأي تفجير بصورة، تحمي الرئيس وسيارته، فأنت جهاز إنذار داخل سيارة استطلاع شبيهة تمامًا بالسيارة، التي يستقلها الرئيس، وتسبقه مباشرة في الموكب الرئاسي، أثناء تحركاته في المدينة الأمريكية الضخمة!
وأدركت أن وضعي في تلك السيارة تحديدًا لم يكن تكريمًا لشخصي، بل كان تضحية به! أنا قادم جديد إلى مؤسسة الرئاسة، لا أعرف تقاليد العمل ولا ترتيب موكب الرئيس.. وبالتالي فإن ما حدث كان استغلالًا لهذا الأمر في إيهامي بالتكريم، بينما أنا كنت أحل مشكلة أمنية دون أن أدري.. ولقد تعلمت منذ ذلك اليوم أن الحكمة المأثورة (ليس كل ما يلمع ذهبًا) هي حكمة بليغة تعلم الإنسان ما لم يعلم.

وبمناسبة موكب الرئيس، فقد هبطنا ذات يوم في مطار «بوخارست» عاصمة «رومانيا»، وقام الجهاز الإداري للرئاسة بتوزيعنا على السيارات، وكان من نصيبي أن استقل منفردًا إحدى السيارات الصغيرة وسط الركاب الرسمي، ولأمر ما انحرف السائق الروماني قليلًا، فابتعدنا عن رتل السيارات، وأصبحنا نمضي في طريق منفصل، ولا ندرك إلى أين اتجهت سيارات الموكب.. وبدأت التحدث إلى السائق بالإنجليزية فلا يفهمها، ثم يرد عليَّ بالرومانية ولا أعرفها.. وأصبحنا فعلًا أمام ما يمكن تسميته «حوار الطرشان»، وأقول له السفارة المصرية بكل اللغات، ولا يستطيع

أن يفهم ما أقصد؛ لأنه كان يبدو أن مؤسسة الرئاسة استأجرت عددًا من السيارات لخدمة الضيوف أثناء زياراتهم..

ظللنا قرابة ساعة ونصف، نجوب شوارع العاصمة إلى أن استوقفته أمام شرطي في إحدى نقاط المرور، واستخدمت معه مزيجًا من كل اللغات التي أعرفها، وأظهرت له جواز سفري، فقال: «إنكم بعيدون جدًّا عن قصر الضيافة، إنكم في اتجاه عكسي»، وبدأ يشرح بالرومانية للسائق كيفية الذهاب إلى قصر الضيافة، ووصلت في النهاية، وقد تجمدت أطرافي من البرد وتوترت أعصابي من الموقف..

في مرة ثالثة، كنا في «باريس» في موكب العودة إلى المطار، وقيل لنا إن الرئيس قد سبقنا وإنه ينتظر داخل الطائرة، وبدأت أنا وزملائي نطلب من السائق الفرنسي أن يقوم بمعجزة، وهي الإسراع نحو مبنى المطار، وبدأ من جانبه ينفذ التعليمات، متجاهلًا إشارات المرور وزمجرة الفرنسيين على الجانبين من هذا المشهد العبثي غير المحترم.. وكدت أتصور في أكثر من لحظة، أننا سنلحق بالرفيق الأعلى بسبب السرعة الجنونية والطيش الزائد، الذي يتعامل به السائق مع الموقف.. وعندما وصلنا إلى أرض المطار، دلفنا إلى باب الطائرة مباشرة، وجلست إلى مقعدي لعدة دقائق، أحاول أن أسترد هدوئي وأستعيد الإحساس بالأمان، بعدما افتقدته لأكثر من نصف ساعة من الذعر والفزع..

وما أكثر النوادر التي عرفتها مع السيارات ومع الطائرات أيضًا، ولذلك حديث آخر!

## تناسخ الأرواح والفلسفة الهندية

شددت الرحال أنا وأسرتي الصغيرة ـ زوجتي وطفلتين ـ عام 1979م، صوب العاصمة الهندية؛ لكي أتسلم عملي دبلوماسيًّا في سفارتنا بـ «نيودلهي»، ولقد عشت هناك سنوات أربعة، رأيت فيها من العجائب والغرائب والمتناقضات، ما يؤكد قول الفيلسوف العربي «البيروني» عندما زار الهند، منذ عدة قرون، وخرج بالانطباع ذاته..

إنني أروي اليوم حادثتين صغيرتين من واقع الشهور الأولى في عملي هناك، فقد نظرت ابنتاي الصغيرتان ذات مساء في هلع إلى «برص صغير» يزحف على الحائط، أمامهما في بهو المنزل الكبير، فأبديا انزعاجًا شديدًا.. وعندئذ طلبت من الحارس، الذي كان يجلس بالقرب منا، والذي نطلق عليه (بهادور) أن يتصرف مع هذا «البرص» الذي تسلل إلى بهو المنزل ويقتله.. ولكنه رفض تمامًا، وقال لي بلغة إنجليزية ركيكة: «هذا «البرص» يبدو أن عمره أسبوعان، وأن أب الحارس قد رحل عن عالمنا منذ أسبوعين أيضًا، وهو يخشى أن تكون روح أبيه، هي التي تقمصت هذا «البرص» المتطفل، مؤكدًا لي إيمانهم في «الهند» بنظرية «تناسخ الأرواح»، بما في ذلك الدورة الكاملة بين الإنسان والحيوان.

حدث ذات يوم أيضًا أن جاءنا بائع الفضة السيد «جين» وفرش بضاعته في حديقة المنزل، كما يفعل الباعة «الهنود» دائمًا.. وقد يتركون البضاعة أيامًا للعرض لدى المشتري؛ خصوصًا إذا كانت من السجاد، الذي يمكن أن تستخدمه عدة شهور، ثم تغيره منهم ببساطة ورحابة وهدوء.. وعندما بدأ السيد «جين» يعرض بضاعته على زوجتي، وأنا أجلس أمامهما، كانت حشرة «حرامي الحلة» تمرح حولنا في الجزء، الذي نجلس عليه بشرفة الحديقة، وكنت أقوم تلقائيًّا بالدوس عليها؛ للخلاص منها لتفادي قرصتها المعتادة، فإذا بي أجد وجه مستر «جين» وقد اكفهر، وكأنما أصابته رعشة خفيفة، وبدأ يجمع مقتنياته في غضب مكتوم، فقلت له: «ماذا جرى يا سيد جين؟!» فقال لي: «إنك قاتل»، قلت له: «كيف؟!» فقال لي: «لأنك تدوس على حشرات بريئة دون سبب»، فقلت له: «إن الأمر مختلف، فهذه حشرات ضارة تمارس هوايتها في القرص، عندما تصل إلى أقدامنا»، فأجاب: «إنه يعلم جيدًا طبيعة المخلوقات من حيوانات وزواحف وحشرات، ويرى أنها لا تبدأ بالعدوان على الإنسان أبدًا، فهي كذلك جزء من دورة الكون، الذي يقوم على فلسفة، تؤدي في النهاية إلى توزان تلقائي بين المخلوقات»، فقلت له: «يا سيد «جين»، هذه هي فلسفة «تناسخ الأرواح» والتي لا يوجد دليل ديني أو علمي حولها»، فأجابني قائلًا: «يكفي أن تعلم أنني أذهب مرة كل أسبوع إلى القلعة الحمراء الشهيرة، في «دلهي القديمة»، وأبيت في بعض أحراشها وسط ما يزيد عن عشرين ثعبانًا سامًّا، وهي تلتف حولي وتأنس لي، ولا تضرني ولا أضرها، وأنا أفعل ذلك بمنطق التعبد، الذي يدعو إلى تحمل المصاعب واجتياز الآلام؛ تقربًا للآلهة التي أعبدها».

يومها قلت في نفسي: «كم فيك أيتها الأرض العظيمة من عجائب وغرائب!»، وتعلمت درسًا مهمًّا في احترام أصغر الكائنات، مثل احترامي لأعظم المخلوقات؛ فالحياة للجميع، ودورة الكون الغامض أكبر وأعظم من كل أفكارنا وجموح خيالنا»، ولقد رأيت - بعيني رأسي - «البقر» يمرح في الشوارع، وينام في مداخل الكباري، والمرور يتوقف احترامًا لذلك الحيوان المقدس، الذي كان يحنو على الآلهة وفقًا للفلسفة «الهندوسية»، كما لفت نظري أن «البقر» يحمل من القداسة والتكريم، ما لا يحمله حيوان غيره.. وعندئذ أدركت أيضًا أن مفهوم الإيمان أقوى من تفكيري العابر، أو حتى الخيال الواسع؛ فالإيمان عملية ذاتية، يصعب المساس بها، وقد يستحيل تغييرها... إنها فلسفات وديانات وشعوب!

## يوم مصرع «سانجاي غاندي»

هو الابن الثاني لرئيسة وزراء الهند الراحلة «أنديرا غاندي»، وكانت عينها عليه ليكون وريثًا لها؛ إذ يبدو أن الزعماء يجدون أحيانًا في الابن الثاني، ما لا يجدونه في الابن الأول؛ لأن «راجيف» الابن الأكبر كان قد انخرط في عمله طيَّارا مدنيًّا في شركة الخطوط الهندية، وتزوج من فتاة إيطالية هي «سونيا غاندي»، ولم تكن له اهتمامات سياسية بالمرة.. أما «سانجاي» فكان شابًّا واعدًا، يجمع بين الشراسة والدهاء، والذكاء والعناد مع خلفية واسعة في الشئون الداخلية الهندية، وفهم عميق للشخصيات العامة والساسة الهنود.

كان الكل يعلم أن «أنديرا غاندي» تعده ليكون رئيس وزراء «الهند» على طريق والدته، وجده لأمه «جواهر لال نهرو»، وقد يخطط البشر، ولكن الأقدار لها تصاريف أخرى! فقد لقي «سانجاي» مصرعه في حادث طائرة، وهو في أوج تعاظم دوره وشيوع اسمه، بعد تداول أغلب «الهنود» للتوقعات المحتملة حول زعامة ذلك الشاب لدولة الهند الكبرى.. ولا شك أن الخبر قد نزل على والدته رئيسة الوزراء كالصاعقة؛ فقد فقدت أغلى ما تملك، والغريب أنها تمالكت أعصابها وطلبت موافاتها فورًا بساعة يده؛ حيث قيل وقتها إنها تحتوي على الأرقام السرية لحساباته في الخارج، ووقفت «الهند» كلها على أطراف أصابعها من هول المفاجأة، وإن كان كثيرون قد رددوا المقولة الشهيرة «لقد أنقذ الله الهند»؛ لأنه كان شابًّا مغرورًا حاد الطبع شديد البطش، لا تخلو شخصيته من مظاهر العنف، فتطلع الشعب الهندي والعالم كله وقتها نحو السيدة «أنديرا غاندي»، يتابعون أحزانها بين متعاطف معها وشامت فيها! فقد أرادت أن تتحدى الديمقراطية الحقيقية؛ لتفرض على الشعب الهندي حاكمًا لا يتحمس له.

جاء يوم «المحرقة»، وما أدراك ما يوم المحرقة! اتجه الجميع بالجثمان إلى مبنى فسيح في قلب العاصمة الهندية «نيودلهي»، تتقدمهم السيدة «أنديرا غاندي» رئيسة الوزراء، متجهة لحرق جثمان أعز أبنائها، وقد كانت رابطة الجأش.. ولكن في حزن شديد، فاتجهت إلى المنصة الرئيسية في المكان وحولها حشد من العائلة والمقربين؛ حيث تقتضي التقاليد بأن تمسك بسيخ حديدي طويل تدفعه في جمجمة ابنها؛ حتى لا تنفجر من شدة النيران، ثم يجري دهن الجثمان بالعطور والأبخرة وفقًا لطقوس الهندوس، ثم يحرق جثمانه أمام الجميع!

لقد كان موقفًا إنسانيًّا صعبًا، وقد اتجهت السيدة «أنديرا غاندي» بعد ذلك إلى الانخراط في العمل، وفرضت على ابنها الأكبر «راجيف» أن يتخلى عن عمله كطيار مدني، وأن ينخرط في الحياة السياسية بديلًا لشقيقه الراحل، مثلما حدث في «سوريا» عندما لقي «باسل حافظ الأسد» مصرعه في حادث سيارة، فترك شقيقه طبيب العيون «بشار الأسد» مهنته؛ لكي يخلف والده ويسد الفراغ، الذي نجم عن رحيل باسل الابن الأكبر.

مضى «راجيف غاندي» يتلمس خطاه الجديدة في حياة سياسية، فرضتها الظروف عليه حتى وصل إلى زعامة الحزب، عندما لقيت أمه مصرعها برصاصات أحد حراسها من طائفة «السيخ»، الذين كانوا يشعرون بالإهانة الدينية نتيجة اقتحام قوات الشرطة الهندية لـ «المعبد الأحمر»، وهو قدس الأقداس لديهم، فاعتبروا ذلك خطيئة كبرى من السيدة «أنديرا غاندي» يجب أن تدفع ثمنها.

عندما تولى «راجيف غاندي» رئاسة الوزراء، مضى في طريقه متوازنًا في وقت كانت فيه «الهند» تبتعد تدريجيًّا عن الكتلة الاشتراكية؛ لتقترب من الغرب و«الولايات المتحدة الأمريكية»، ثم كانت الفاجعة الثالثة لأسرة «نهرو» المنكوبة، عندما لقي «راجيف غاندي» هو الآخر مصرعه بحزام ناسف، لأحد أبناء حركة التمرد لجنوب الهند من (التاميل) عندما احتضنه ليرحلا معًا..

بعد ذلك تقدمت «سونيا غاندي» صفوف حزب المؤتمر؛ ولأنها إيطالية الأصل فقد اكتفت برئاسة الحزب دون رئاسة الحكومة، ودفعت بابنها إلى مسرح الحياة السياسية؛ لتستمر أسرة «نهرو» في حكم الدولة الهندية الكبيرة!

## قراءة الطالع في الهند!

اشتهر عرّاف هندي بقدرته على قراءة الطالع، على نحو مذهل، فهو يتنبأ بالأحداث ويستطيع أن يقرأ المستقبل، رغم أننا نقول دائمًا (كذب المنجمون ولو صدقوا)، وقد وصلت شهرة قارئ الطالع الهندي إلى رئيسة الوزراء «أنديرا غاندي»، فكانت تلجأ إليه في التعرف على الاحتمالات القادمة، على المستويين السياسي والأسري.

أثناء عملي مستشارًا بالسفارة المصرية في «نيودلهي»، زارنا الوزير الراحل د.«إبراهيم بدران» والسيدة قرينته، وهو الذي شغل مواقع مهمة في «مصر»، فكان وزيرًا للصحة ورئيسًا لجامعة القاهرة، ورئيسًا لأكاديمية البحث العلمي، وقد استقبله العلماء الهنود بحفاوة بالغة، فقد كان ذلك الراحل العظيم شديد التواضع، محبًّا للمعرفة، مولعًا بالبحث العلمي، وانتهت حياته، وهو رئيس للمجمع العلمي المصري، الذي أنشأه «نابليون بونابرت» في أثناء وجود الحملة الفرنسية.

ولقد حكينا أمام المسئول المصري الكبير ضيفنا العزيز عن العراف الهندي الشهير؛ فتعلقت السيدة قرينته بما نقول، وطلبت أن ندعو ذلك العراف إلى جلسة معنا، ولو على سبيل التسلية وإرضاء الفضول؛ فأجريت اتصالًا من مكتبي برقم هاتف العراف الشهير، وطلبت من مساعديه تحديد موعد منه لزيارتنا في المنزل.. وبالفعل جاءنا العراف الهندي في موعده المحدد، وبدأ ينفرد بكل واحد منا، رجلًا كان أو امرأة، ويستمع منه ثم يعطي تعليقه حول المستقبل وينتهي كل لقاء بما يشبه الذهول؛ نظرًا لدقة المعلومات، التي يعرفها العراف عن كل منا، وأشهد أنني كنت أكثر الحاضرين تندرًا على العراف، واستخفافًا بأسلوب قراءة الطالع في كل الأحوال..

عندما انفرد بي العراف، ردد على مسامعي معلومات من تاريخ حياتي، أدخلتني أنا الآخر في مرحلة الذهول الشديد، وبدأت مصداقيته تكتمل لديّ، وقد أنهى حديثه معي – وقد كنا في شهر يوليو 1981 – بأنني سأدخل «القصر الكبير» بعد ثلاثة شهور، وكنت أضحك مع الحاضرين، قائلًا: «يبدو أنني سوف أتعرض لوعكة صحية؛ لأدخل «القصر العيني» في «القاهرة»، لأنه لم يكن واردًا دخولي أي قصر آخر.. وكأنما أرادت الإرادة الإلهية أن ترتفع مصداقية العراف عندي، وعند من حولي جميعًا بدرجة عالية؛ فبعد ثلاثة شهور من تلك القراءة المثيرة، كنت مطلوبًا من الرئيس الأسبق «مبارك»؛ للذهاب إليه في «القصر الجمهوري»، حيث كلفني بالعمل معه، ومكثت في القصر الكبير قرابة سنوات ثمانية، وتحققت نبوءة العراف الهندي، بعد أن كنت أسخر مما يقول، وأستخف بالخطابات الرسمية التي يحتفظ بها من «جواهر لال نهرو» في مطلع ستينيات القرن الماضي، وغيره من الشخصيات الهندية البارزة، وبدأت أردد بيني وبين نفسي صدق المنجمون،

ولو كذبوا أحيانًا! وأنا على يقين من أن معرفة الغيب هي لله وحده، ولكننا رأينا نماذج وأمثلة لمشاهير في عالم قراءة الكف.

إذا كانت «الهند» بلد العجائب والغرائب، فإنها أيضًا بلد العلم والمعرفة وأرض الثقافات المتعددة والحضارات الوافدة والفلسفات المستقرة، إنها أرض الأفيال والقرود، وبلد «تاج محل» والآثار المغولية الإسلامية، إنها أمة ذات طابع خاص، تؤثر في غيرها ولا تتغير بسهولة! فلهم طعامهم وأزياؤهم وأغانيهم ورقصاتهم؛ فـ «الهند» دولة واضحة الهوية شديدة التميز؛ لذلك لم يكن غريبًا أن يخرج منها العرافون وقارئو الكف؛ فهي تجمع بين المتناقضات، بدءًا من أعلى درجات العلم والمعرفة، هبوطًا إلى أسفل درجات الخرافة والشعوذة.. إنها «الهند» التي تعلمت منها وتأثرت بها واحترمت شعبها دومًا.

لقد أتاحت لي الظروف أن أزور «الهند»، بعد عشرين عامًا من مغادرتها، فوجدتها على العهد بها، عصية على الذوبان في غيرها أو اختفاء شخصيتها، ولم أشهد تحولًا واحدًا في مزاج شعبها، رغم أنها أصبحت دولة نووية، ودولة فضاء، وواحدة من الدول الصناعية الكبرى، فضلًا عن وصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية لشعب، يتجاوز عدده مليار ومائتي مليون نسمة!

تحية للهند في أفراحها وأحزانها، وكل مراحل تطورها.. دولة صديقة وأمة عريقة وشعبًا عظيمًا.

## الهنود وعيد الألوان!

عشت في «الهند» سنوات أربعة، تعلمت فيها ما يعادل أربعين عامًا من عمري.. الهند، أمة كبيرة وشعب عريق، حضارة متميزة، ديانات ولغات وثقافات، بل وقوميات متعددة، ولكن يربط بينها رابط أساسي، يكمن في الشعور المشترك بضرورة الانضواء تحت دولة فيدرالية واحدة.. وقد بهرني الهنود بصبرهم الشديد وفلسفتهم العميقة، وقدرتهم على امتصاص الألم ونسيان الأحزان، فضلًا عن الواقعية الشديدة والقدرة الفائقة على تحصيل المعرفة والانخراط في العلم.

إنني أتعجب من أننا كنا نقول، على سبيل السخرية: «أنا لست هنديًّا» لإبعاد تهمة السذاجة عن الذات، وهي عبارة مجافية للحقيقة، وتنافي الواقع تمامًا.. بل إنني أقول «ليتنا كنا هنودًا»؛ لكي ندرك أهمية العقل والتفكير «البراجماتي» والموازنة السليمة بين النظرية والتطبيق.. بين الخيال والواقع.

لقد أصبحت «الهند» دولة كبرى؛ لأنها دولة نووية ودولة دراسات الفضاء والصواريخ بعيدة المدى.. إنها واحدة من الدول الصناعية العشر الكبرى.. هي دولة الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية، واضعين في الاعتبار مسئولية الحكم في «نيودلهي» عن مئات الملايين من الهنود، الذين تصل أعدادهم إلى مليار ومائتي مليون نسمة، فضلًا عن أنها أكبر ديمقراطية في العالم المعاصر؛ حيث يتجه أكثر من حوالي سبعمائة إلى ثمانمائة مليون مواطن هندي إلى صناديق الاقتراع، على امتداد ثلاثة أشهر للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية والمحلية.

لقد كسر الهنود حاجز التخلف وعاشوا بطريقتهم، لهم فنونهم المتميزة ورقصاتهم الرائعة، كما أن «بوليوود» أصبحت تنافس «هوليوود» في صناعة السينما ولا عجب، فهي «هند رابندرانت طاغور» الحائز على جائزة نوبل في الأدب عام 1913 و«هند المهاتما غاندي»، صاحب فلسفة المقاومة السلبية ورجل «آسيا» الأول في القرن العشرين، و«هند جواهر لال نهرو» الذي وضع أسس الدولة الحديثة وحكومتها العصرية، وحدد اختصاصات المجلس الأعلى للتخطيط، حتى أن رجال الثورة المصرية بقيادة «عبد الناصر» خرجوا معه في نزهة نيلية، أثناء زيارته لـ «القاهرة»؛ في محاولة للفهم والاستنارة ونقل الخبرة.

إن «الهند» و«مصر» مرتبطتان تاريخيًّا بصورة ملحوظة فـ «سعد زغلول» و«النحاس» عرفا «غاندي» ورحب به أمير الشعراء «أحمد شوقي» - عند مرور الزعيم الهندي بـ «قناة السويس» في طريقه إلى مفاوضات المائدة المستديرة في «لندن» - قائلًا:

سلام النيل يا «غاندي» وهذا الزهر من عندي

ونظرًا لعلاقتي الطويلة بأستاذي الدكتور «بطرس بطرس غالي»، الذي كان وزيرًا للدولة للشئون الخارجية، فقد صمم بعد عودتي من «لندن»، حاملًا الدكتوراه، على إيفادي إلى بعثتنا في «نيودلهي»، ولم أكن راضيًا بل كنت غاضبًا.. وقد قال لي يومها عبارة لا أنساها: «أنت ابني والأب لا يختار لابنه إلا ما يفيده في مستقبل أيامه».. وأعترف أن الرجل كان صادقًا وحصيفًا، ولم أندم يومًا ما على عملي بـ «الهند»، بل خلصت منها بحصيلة، لا تنتهي أبدًا من المعارف والمواقف والمعلومات والدراسات، وفهم السلوك البشري وطبائع الطوائف وتجمع الأقليات.

لقد اكتشفت أن «الهند» دولة برلمانية، يتبوأ فيها منصب رئاسة الدولة مسلمون، لا ينتمون إلى الأغلبية من سكان البلاد، بعد تقسيم شبه القارة الهندية، وأتذكر الآن أن الرئيس الأسبق «حسني مبارك» قد عقد اجتماعًا معنا - في الفندق، الذي يقيم فيه في «نيودلهي» - حين حضر قمة عدم الانحياز عام 1983، وكان ذلك قبل مغادرتي العاصمة الهندية بأسابيع قليلة، وقدمني إليه الراحل السفير «أسامة الباز»، وكان الهنود في ذلك الوقت يحتفلون بـ «عيد الألوان»، وهو يوم للحرية المطلقة؛ بحيث يستطيع واحد من المنبوذين أن يلقي ألوانًا وأصباغًا على حلة أحد المهراجات.. وقد سألني الرئيس «مبارك» عن مغزى هذا العبث - من وجهة نظره - فقلت له: «إنه عيد الألوان، الذي يؤكد معاني الديمقراطية ومفاهيم المساواة، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو المستوى الاجتماعي»، وقد اكتشفت أن تلك الإجابة لا تروق الرئيس الأسبق؛ فهو يكره التنظير في غير موضعه، ويحب التفسيرات الواضحة والمحددة ذات الطابع العملي. ولازلنا حتى الآن نشهد ذلك اليوم في حياة «الهند»، وحالة المرح التي تسود، والإحساس العام لدى الطبقات الدنيا بالمساواة الكاملة ولو ليوم واحد.. ولقد كنت شخصيًّا أتجنب الخروج في ذلك اليوم؛ لأنني كنت متأكدًا أن من يعملون في خدمة أسرتي في المنزل، سوف يُصّفُّون حساباتهم الشخصية معي بإلقاء الألوان، التي لا

تزول على ما أرتديه من ملابس، حتى ولو كانت متواضعة؛ فهو يوم للتنفيس عن الذات، والتعبير الحقيقي عن مفهوم الحرية بمعناه الواسع.

إنها «الهند» أم الديانات والثقافات واللغات، والتي وقفت معنا على خط واحد في ستينيات القرن الماضي.. ولننظر الآن أين هم، وأين نحن!

يوم أن قابلت

قرينة «القذافي» وابنها في فيينا

تتميز العاصمة النمساوية – مثل معظم العواصم الأوروبية – بوجود بعض الشوارع في وسط المدينة، التي تكون مغلقة أمام السيارات ومخصصة فقط للمشاة، ومن تلك الشوارع، كان يستهويني شارع «كارتنر» وسط مدينة «□يينا»، وكان المكان المفضل لي ولزوجتي ولأصدقائنا؛ لكي نتمشى في عطلة نهاية الأسبوع، إذا سمح الطقس بذلك وقلما كان يسمح! فالثلوج تغطي الشارع عدة شهور في السنة، فضلًا عن البرد القارس، الذي يضرب الأجساد، وكأنه صفعات ثلجية على وجوه، لا ترى الشمس إلا نادرًا، وذات صباح كان الجو ملائمًا والشمس مشرقة على غير العادة، وبدأت أنا وقرينتي نتمشى في شارعنا المفضل، ونجلس على إحدى المقاهي فيه، نرقب المارة من كل الجنسيات، والفرق الموسيقية الصغيرة تصدح ويلتف حولها الصغار والكبار بلا تمييز.

وإذا بي أرى السيد «سيف الإسلام القذافي» – الذي كان يدرس في «□يينا» – يتجه نحونا، ومعه سيدة تبدو عليها مظاهر الوقار والطيبة -في الوقت ذاته- فصافحني أنا وزوجتي، وقدمنا للسيدة التي كانت معه، فإذا هي والدته قرينة القائد «معمر القذافي»، وقد كانوا ملء السمع والبصر في ذلك الوقت، فدعوناهم للجلوس على المقهى، فجلسوا بينما لمحت اثنين من الحراس يرقبان المشهد عن قرب، ثم بدأت أسأل «سيف الإسلام» عن (النمر) الذي يملكه، والذي أودعه «حديقة حيوان □يينا» طوال مدة دراسته في «النمسا»؛ حيث يزوره في عطلة الأسبوع فتحتفي به حديقة الحيوان، ويتجمع بعض الجمهور القادم إلى الحديقة في ود ورهبة؛ لأن اسم «القذافي» كان كفيلًا بذلك، وما أكثر ما كان يطلب «سيف الإسلام» لقائي، من خلال سفير «ليبيا» في «□يينا» السيد «عبد العاطي»، وكان يستهويه كثيرًا أن أحدثه عن دولة «الهند»، التي عملت فيها ويمطرني بأسئلة كثيرة حولها، تنم عن فضول فطري في المعرفة، ونهم إلى التعرف على التجارب السياسية في العالم المعاصر..

علمنا –زوجتي وأنا – أن السيدة «صفية القذافي» جاءت إلى العاصمة النمساوية في زيارة لابنها، الذي يبدو أثيرًا لدى أبويه، وقد كان اللقاء وديًّا، دعوتهم فيه إلى قهوة الصباح وودعناهما بكل التحية والمودة، وأتذكر الآن الأزمة التي جرت بين «ليبيا القذافي» والدولة النمساوية، عندما تأخرت تأشيرة الإقامة لـ «سيف الإسلام»، فأعلنت «ليبيا» فورًا تجميد استثماراتها لدى «النمسا»، وفرضت عقوبات على التعامل معها وقيودًا على السفر إليها.. وهنا أصاب الهلع الحكومة النمساوية، وقدمت اعتذارات كافية لـ»القذافي» وحكومته، حتى تردد أن وزير داخلية «النمسا» هو الذي قام بنفسه بتسليم وثيقة الإقامة للسيد «سيف الإسلام القذافي»؛ تأكيدًا للاعتذار من الجانب النمساوي، ورغبة

في إزالة أسباب سوء الفهم الذي جرى، وإنقاذًا للاقتصاد النمساوي من قرارات مجهولة وتصرفات مفاجئة، قد تؤدي إلى مشكلات معقدة.

حرص «سيف الإسلام القذافي» على التواصل معي، بعد عودتي من موقعي سفيرًا لـ «مصر» في «□ييينا»، فالتقيته مرتين في «القاهرة» على عشاء لدى أصدقاء مشتركين، وأتذكر أنه سألني ذات مرة بشكل مباشر عن إمكانة نجاح فكرة توريث السيد «جمال مبارك» للحكم في «مصر» بعد والده؛ فأجبته إجابة عامة؛ إذ لم تكن لدينا معلومات تفصيلية، وقلت له: «إن الأمر مرهون باحترام الديمقراطية، ووضع إرادة الشعب المصري فوق كل اعتبار.. وليس المهم في هذه الحالة شخص من يأتي، ولكن الأهم هو الطريقة التي يأتي بها».. فأجابني قائلًا إن الأمر لديهم مختلف؛ لأنه يلعب دورًا سياسيًّا، يجعله قريبًا من الشارع الليبي، ويؤثر بشكل واضح في محاولات التهدئة، وحل المشكلات، وتعزيز المصالحة بين الأطراف على المستويين المحلي والدولي، وأشهد أنه كان شابًّا – كما كان يبدو لي على الأقل – متفتحًا وذكيًّا وبسيطًا..

عندما قابلني القائد «القذافي» في «القمة العربية الإفريقية» بـ «القاهرة» بعد عودتي من عملي في «□ييينا»، قال لي إن «سيف الإسلام» دائم الحديث عنك والاعتزاز بعلاقته بك، فشكرت القائد وأرسلت بتحياتي إلى ابنه الأثير لديه، والذي كان يبدو وريثًا محتملًا له.

تلك هي بعض فصول علاقتي بواحد من رموز الحياة السياسية للدولة الليبية، التي تمزقها حاليًا التيارات السياسية المختلفة والاتجاهات الدينية المتطرفة، بل ويضربها الإرهاب بين حين وآخر.. كان الله في عون الشعب الليبي الشقيق، في محنته التي طالت!

.

..

## في فيينا.. أكاديمية إسلامية وكنيسة قبطية!

استدعتني وزارة الخارجية النمساوية ذات صباح؛ لمقابلة الوزيرة «بينيتا فراو فالنر» - التي أصبحت منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيما بعد - وقد بادرتني الوزيرة بقولها: «إنهم لا يرون منبرًا عالميًّا للإسلام إلا الأزهر الشريف».. ولأن الدين الإسلامي معترف به كديانة ثانية في «النمسا»، منذ عام 1912 في ظل (إمبراطورية النمسا ومملكة المجر)؛ حيث كانت أجزاء كبيرة من الدولة تضم مسلمين من «صربيا» و»البوسنة» و»الهرسك»، فإنها تريد أن يكون تدريب الأئمة والدعاة المسلمين في بلادها تحت إشراف «الأزهر الشريف»، واقترحت الوزيرة إنشاء أكاديمية إسلامية لتدريب الدعاة المسلمين من «عرب» و«أتراك» و«إيرانيين» و«أفغان» وغيرهم، ممن يشكلون الجالية الإسلامية الكبيرة في النمسا..

اتصلت بعدها –من فوري- بالإمام الأكبر الراحل الدكتور «محمد سيد طنطاوي»، وبوزير الأوقاف الأسبق الدكتور «محمود زقزوق»، ورئيس جامعة الأزهر الأسبق الدكتور «أحمد عمر هاشم»، ورحب الثلاثة بالعمل على إنجاح المشروع، مع شكر وزارة الخارجية النمساوية على المبادرة الطيبة، التي تعكس مشاعر الأخوة والمساواة بين أتباع الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام..

قدم إلى العاصمة «□يينا» وفد مصري، برئاسة الدكتور «زقزوق»، وأجرى الاتصالات اللازمة، وناقش الترتيبات المطلوبة، لقيام تلك الأكاديمية الفريدة من نوعها في ذلك البلد الأوروبي الراقي.. وبالفعل ظهرت الأكاديمية الإسلامية وأصبحت نموذجًا تطالب به دول أوروبية أخرى.. ورغم الصراعات التي ظهرت داخل الأكاديمية والاتجاهات المتضاربة والمصالح المتعارضة، بين أبناء الجاليات الإسلامية ـ كالمعتاد دائمًا ـ إلا أن الأكاديمية ظلت لسنوات، تؤدي دورها بتدريس علوم الإسلام واللغة العربية.

تصادف في تلك الفترة أن جاءني صديق عزيز، من أقطاب الجالية المصرية، هو الراحل الدكتور «سمير إستينو» ومعه وفد من أقباط مصر في «□يينا»، طالبًا مني التدخل كسفير لبلدهم، لدى السلطات النمساوية؛ للسعي نحو توفير مبنى يؤدون فيه صلواتهم؛ لأن الكنيسة الحالية صغيرة للغاية وتابعة لمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد استأجروها منذ مدة، وليست بها مرافق أو حتى دورة مياه، وبالفعل استجبت فورًا لسببين: أولهما، أن هذا واجبي تمامًا كسفير لمصر في تلك البلاد، والثاني لأنني معني أكاديميًّا بدراسة شئون الأقباط وتاريخهم السياسي.

استقبلني وكيل وزير الخارجية النمساوية، السيد «كريستياني»، بناء على طلبي وناقشت الأمر معه، وأذكر أنني قلت له يومها: «إن لديكم كنائس كاثوليكية كثيرة مغلقة، ويا حبذا لو خصصتم لنا إحداها لنحيلها إلى دار عبادة للأقباط الأرثوذكس»، وقد استقبل الدبلوماسي النمساوي اقتراحي يومها برفض حاسم: قائلًا: «إن الخلافات المذهبية بين الطوائف المسيحية، لا تساعد على ذلك ولا تسمح به»، واقترح عليّ مقابلة عمدة «□يينا»؛ لكي أطلب تخصيص قطعة أرض مناسبة نشتريها؛ لكي نبني عليها كنيسة مصرية، وقد تم ذلك وغيرنا موقع الأرض المتاحة أكثر من مرة؛ حتى تتناسب مع مقتضيات بناء الكنيسة، التي وضع حجر أساسها البابا الراحل «شنودة الثالث»، وافتتحها هو أيضًا بعد ذلك بسنوات قليلة.

إنني أذكر استقبالي للبابا ذات مرة في مطار «□يينا»، وهو متجه منها بالطريق البري إلى «بودابست»؛ حيث كان في استقباله على الحدود بين الدولتين رئيس جمهورية المجر شخصيًّا؛ لأن «البابا شنودة» كان ضيف الشرف، للاحتفال بمرور الف عام على ميلاد الرهبنة، وإنشاء أول دير لها على أراضي «المجر»، ولأن الرهبنة نتاج روحي للمسيحية في «مصر» تاريخيًّا، فكان من الطبيعي أن يكون البابا الراحل هو ضيف الشرف.

تلك خواطر ألحت عليَّ، عندما كنت أستمع إلى كلمات الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في الكاتدرائية المرقسية عشية يوم عيد الميلاد، عندما ذكر أنه قد قرر بناء أكبر مسجد وأكبر كنيسة في العاصمة الجديدة، التي يجري إنشاؤها حاليًا.

إنها «مصر» نموذج العناق التاريخي، بين الإسلام والمسيحية، على أرض الحضارات العظيمة والثقافات الرفيعة والديانات الكبرى!1

---

1() يرجى ملاحظة أن ذلك قد تم بالفعل في الفترة التي مضت بين كتابة هذا المقال وصدور الكتاب.

.

.

.

## الإليزيه والمارينيه

أثارت لديَّ الأحداث الأخيرة في فرنسا ما أحمله لتلك الدولة الفريدة من تقدير، ينبع من ذلك الإحساس العميق لدى المواطن الفرنسي بالحرية، التي بلغت ذروتها لعدة عقود، في أعقاب الثورة الفرنسية، وأطاحت بالملك وقرينته تحت المقصلة، وجعلت ذلك الشعب متمردًا بطبيعته، حرًّا بفطرته؛ حيث اختلط لديه المزاج الأوروبي بتيارات البحر المتوسط، التي يزداد بها حرارة، ويمضي معها عبر رحلة التاريخ في تألق وازدهار.

رغم أنني لست من أبناء الفرانكفونية، وهو ما يدعوني للأسف دائمًا؛ فقد كنت أود أن أكون دارسًا للقانون وليس للاقتصاد والعلوم السياسية، وأن أكون ابن المدرسة الفرنسية، قبل أن أكون طالبًا في المدرسة البريطانية، التي حصلت منها على الدكتوراه عام 1977، إلا أن فرنسا قلعة الحريات، بما تحمله الكلمة من معانٍ، لها ما لها وعليها ما عليها، فتحت أبوابها لمواطني الدول، التي احتلتها من قبل؛ حيث كان الاستعمار الفرنسي واحدًا من أشرس أنواع الاستعمار على الإطلاق، فضلًا عن شعار (الفرنسة) الذي يعلي دائمًا من قدر الثقافة الفرنسية، في كل مكان.. إن فرنسا تدفع اليوم فاتورة غالية لتاريخها الحافل بالمتناقضات.. وها أنا أنبش اليوم في ملف ذكريات التعامل المصري الفرنسي، فإذا كان لمقار رؤساء الدول أسماء يمكن التعرف منها إلى الدولة ورئيسها، فـ «الكرملين» في «موسكو»، و« 10 داوننج استريت» في «لندن»، و«البيت الأبيض» في «واشنطن»، و«الإليزيه» في «فرنسا».. وقس على ذلك عشرات الأسماء لمقار الحكم في دول العالم المختلفة..

لقد كانت العلاقات المصرية الفرنسية شديدة القوة في عصر الرئيسين «حسني مبارك» و«فرنسوا ميتران»، وهي فترة شهدتها عن قرب بحكم عملي سكرتيرًا للرئيس الأسبق للمعلومات، وحضرت كل اللقاءات بين الرئيسين.. وكانت اللقاءات تعقد كلها: إما في الإليزيه، أو في أحد قصور الضيافة في القاهرة أو الإسكندرية.. وأتذكر بهذه المناسبة ما أوردته سابقًا عن تعطل المصعد، في يوم الاحتفال بافتتاح جامعة سنجور الإفريقية بمدينة الإسكندرية..

لقد كانت مباحثات الرئيسين «مبارك» و«ميتران» تتسم بالعمق والصراحة فضلًا عن روح الود التي كانت تربط بين الرئيسين، والعلاقات الوثيقة بين الدولتين.. ولازلت أتذكر أن «ميتران»، في إحدى خطبه على العشاء الرسمي، تكريمًا للرئيس «مبارك»، في قصر الإليزيه أمام عدد من الشخصيات الفرنسية والعربية، قد أشاد مباشرة بالفنانة الفرنسية المصرية «داليدا»، والمخرج العالمي «يوسف شاهين» وقال: «إن العلاقات بين مصر وفرنسا لن تنتهي بهما، كما أنها لم تبدأ بـ «شامبليون» مكتشف «حجر رشيد»، والطريف أن المخرج الراحل «يوسف شاهين» كان موجودًا بين الحاضرين، وكنت أجلس بجانبه، وعلَّق في سخرية على هذه التحية؛ بسبب تواضعه المعروف وخجله أيضًا من الإطراء العلني.

لقد كان قصر المارينيه هو مقر إقامة كبار ضيوف الدولة الفرنسية؛ فكان الرئيس «مبارك» ومرافقوه ينزلون فيه، ولازلت أتذكر أن حجرتي كانت دائمًا في الدور الأول برقم 108.. ولأن زياراتنا لباريس كانت كثيرة، فقد حفظت تقريبًا محتويات حجرتي، وأصبحت وكأنها منزلي في «باريس» أثناء الزيارات الرسمية..

إنني لازلت أتذكر واقعة طريفة في قصر المارينيه، عندما ارتدى «يوسف العلوي»، وزير خارجية سلطنة عمان، معطف الدكتور «عصمت عبد المجيد» على سبيل الخطأ، ووجد الدكتور «عصمت عبد المجيد»، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الراحل، أن البالطو المتروك له صغير؛ بسبب الفارق في الحجم بين الرجلين.. وكان يومًا لا يخلو من تعليقات ساخرة، ترطب أجواء المباحثات الدافئة بين دول المجموعة العربية والجانب الفرنسي..

كانت المسافة بين مقر الإقامة في المارينيه، ومقر الاجتماعات في الإليزيه مسافة قصيرة؛ بصورة تجعل العمل في رحلاتنا إلى فرنسا ذا متعة حقيقية وبجهد قليل.. وجدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي الراحل «فرنسوا ميتران» كان مرشحًا رئاسيًّا أمام «شارل ديجول» في ستينيات القرن الماضي، وأنا أظن أنه كان رجل دولة من طراز رفيع، تميزت آراؤه بالعمق.. وكان قليل الكلام شديد التأثير، كما كان مغرمًا بمصر، فكان يقضي عطلة الكريسماس، كل عام، تقريبًا بين الأقصر وأسوان.. وعندما اشتد عليه المرض - بعد أن ترك مقعد الرئاسة - صمم على زيارة أسوان، قبل رحيله عن عالمنا بأيام قليلة.. وقد تلاه الرئيس «شيراك» الذي كان محبًّا لمصر أيضًا وقريبًا من الرئيس الأسبق «مبارك»..

رغم أنني لست من أبناء «الفرانكفونية»، إلا أنني –رغم ذلك- أزعم أن التأثير الثقافي لفرنسا في مصر أكبر وأقوى من التأثير البريطاني، رغم أن الاحتلال الفرنسي مع حملة «نابليون» لم يزد على سنوات ثلاث، بينما مكثت بريطانيا في مصر أكثر من سبعين عامًا، دون أن تترك أثرًا عميقًا، والسبب هو أن الفرنسيين شديدو الولاء لثقافتهم، حريصون على نشرها.. بينما لا يصل إليهم البريطانيون ولا يتساوون معهم في هذا الحرص.. وها هي فرنسا تواجه ظروفًا داخلية صعبةً في صورة احتجاجات عنيفة، تذكرنا بما فعله الشباب الفرنسي عام 1968، قرب نهاية زعيم فرنسا العظيم «شارل ديجول».. ولاشك أن إيمان الفرنسيين بالحرية هو إحدى دعائم الشخصية الفرنسية في عالمنا المعاصر.

## أول زيارة لـ «موسكو»

زرت «موسكو» العاصمة الروسية مرات كثيرة، وقد تركت عندي، في أول زيارة لها، انطباعًا مذهلًا من جمال مبانيها وضخامتها واتساع شوراعها.. وقد كانت تلك الزيارة في ثمانينيات القرن الماضي؛ أي في ظل «الاتحاد السو□يتي»، وكنا نرافق الرئيس الأسبق «مبارك»، وكان معه الدكتور «بطرس بطرس غالي».. وأخذ الجانب السوفيتي الرئيس المصري إلى قصر الضيافة، أما نحن، فقد أخذونا إلى فندق كبير وضخم، يقودنا د. «بطرس بطرس غالي» بخفة ظله وفهمه الواسع لتلك النظم ذات الطبيعة الماركسية؛ بحكم جولاته الدولية وعلاقاته الأكاديمية.

أخذ كل منا حجرة واسعة، وفي كل منها «ثلاجة» خاوية تمامًا، وجاء وقت العشاء، ونزلنا نطلب الطعام وقد فوجئت بندرته تمامًا، وتمكنوا في النهاية من إعطائنا بعض الخبز وقطع الجبن القادمة من الدول الشرقية، وتساءلت بيني وبين نفسي عن طبيعة ظروف الحياة في ذلك البلد الضخم، وأيقنت أن الاستهلاك محكوم بضوابط معينة، وأنني قد أكون في مجتمع فيه الحد الأدني من الكفاية، ولكنه لا يعرف الرفاهية إطلاقًا، بل لقد اكتشفت أيضًا أن الحَجْر على الحريات، يواكبه أيضًا حجر على حرية الاستهلاك.

مكثنا هناك ليال ثلاث، لا نأكل فيها إلا الحد الأدنى، ولا ننعم بطعام كاف إلا على المائدة الرئاسية، في حضرة قادة الاتحاد السو□يتي وضيفهم المصري الكبير.

كانت هذه أول زيارة لي لـ «موسكو»، ثم تعددت الزيارات بعد ذلك، حتى أصبحت تقترب من سبع أو ثماني زيارات.. وفي كل مرة أشهد جديدًا، وأكتشف تطورًا لم يكن موجودًا؛ خصوصًا بعد أن جرى التحول الكبير بسقوط «الاتحاد السو□يتي»، وظهور سياسات «جورباتشوف» التي مهدت لتغيير ضخم، نزع آخر معاقل روسيا السو□يتية، وكنا نتردد على مبنى «الكرملين»، وهو واحد من أجمل المباني، التي رأيتها في حياتي.

ومنذ سنوات قليلة جرى، تعيين زوج ابنتي الكبرى سفيرًا في «موسكو»، فأصبحنا نتردد عليه مرة كل عام، ونزور المتاحف ونرتاد المطاعم الراقية؛ فقد تغيرت الدنيا وتحولت «موسكو» ليجد فيها المرء أزياء وأطعمة، ربما لا يمكن الحصول عليها في دول أوروبا الغربية، بل إنني أزعم أنني

شهدت في العاصمة الروسية مطاعم رائعة، تحتل قصورًا عريقة، يصعب وصف جمالها، ولاحظت أن الوفرة على الموائد قد بدأت تمحو من ذاكرتي تمامًا مصاعب الزيارة الأولى، وفهمت أن التغيير الهائل قد شمل جميع مناحي الحياة، ثم بهرني في آخر زيارة ذلك المسجد الضخم، الذي يبدو آية في الجمال في وسط العاصمة الروسية؛ حيث أديت صلاة الجمعة هناك، ورأيت ألوانًا من البشر من أصول قوقازية وأخرى من منطقة بحر البلطيق، وثالثة من شرق آسيا وشمالها وجنوبها فضلًا عن وجوه أوروبية عادية، وهذه كلها أمور تعلم الإنسان أن التعايش المشترك تجربة، يجب الاعتزاز بها والسعي للوصول إليها، والبناء عليها من أجل المستقبل.

لقد آمنت أن الشعب الروسي يحمل بعض صفات «الدب القطبي»؛ فلقد تعود الناس هناك أن يتعاملوا بحذر دفين ورغبة عارمة في الاستمتاع بالحياة، بعد سنوات الانغلاق، التي طالت لما يزيد عن سبعة عقود.. وقد لفت نظري، وأنا سفير في «□ييينا» وصول الآلاف من أثرياء «روسيا»، ومعهم أموال بلا حدود؛ فيتساءل المرء: كيف حصلوا عليها؟ وكيف جمعوها في ظل روسيا السو□يتية؟ وهل هي نتاج لعمليات غسيل الأموال، أم أنها وليدة لأنشطة المافيا الروسية، التي لا تقل خطورة عن المافيا الإيطالية؟

لازلت حتى الآن مبهورًا بضخامة مدينة «موسكو» ومبانيها، التي تعد تعبيرًا عن ثقافة متميزة جرى الضغط عليها لسنوات طويلة، ولكن روحها ظلت كامنة؛ لتعود من جديد، بعد أن سنحت الظروف وتغيرت الأزمنة وتبدلت الأحوال.. إنها «روسيا» القيصرية، «روسيا» الثورة السو□يتية، «روسيا» الاتحادية.. وقد عرف المواطن في تلك البلاد الواسعة شديدة الثراء بالموارد الطبيعية، ألوانًا من الحكم وأشكالًا من السلطة، وخاضت بلاده الحروب وعرفت المآسي الكبرى وذاقت طعم الانتصارات والانكسارات، وبقيت في النهاية، هي «روسيا» الباحثة عن المياه الدافئة على شواطئ البحار في البلقان والشرق الأوسط، وفي كل مكان!

## الفرق بين الرشوة والهدية

## في العقل البريطاني

عندما وصلت إلى «لندن» في سبتمبر عام 1971، وبعد الانبهار بأسلوب الحياة ونمط المعيشة والقيمة المتزايدة للفرد، سيطر عليَّ بشدة هاجس ضرورة استكمال دراستي العليا؛ خصوصًا وأنني كنت قد سجلت في كلية الاقتصاد بـ «جامعة القاهرة» رسالة ماجستير مع أستاذي الراحل د.»إبراهيم صقر»، وبالفعل استمعت إلى نصائح بعض أصحاب العلم والمعرفة بالجامعات البريطانية، وكيفية الالتحاق بها، وكان عوني في ذلك الأستاذ الراحل د. «رؤوف كحيل» وهو مصري الأصل، كان له نفوذ أكاديمي كبير في «جامعة أكسفورد»، وكذلك المثقف الراحل «تحسين بشير» المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية؛ فضلًا عن الدكتور «سمير رضوان» الذي كان معيدًا في كلية الاقتصاد وأنا في السنة النهائية.

بالفعل، حصلت على توصية مكتوبة، بناءً على طلب الجامعة من أستاذيّ الدكتور «بطرس بطرس غالي»، والدكتور «عبد الملك عوده»، وذهبت إلى الكلية لأسلم هذه الأوراق، وخطر لي بسذاجة القروي الذي يهبط المدينة، قادمًا من العالم الثالث أن أقدم هدية لسكرتيرة رئيس القسم، الذي سوف أدرس فيه، ونصحني البعض بأن أقدم لها، قلمًا من ماركة مشهورة مع زجاجة من مشروب يفضله أهل تلك البلاد.. وبالفعل عقدت العزم وأخذت الهدية ملفوفة في ورقة مناسبة، وذهبت إلى «مسز سميث» المعنية بشئون الطلاب.. وما أن قدمت لها الهدية حتى اصفر وجهها، وظهر عليها الغضب وقالت: «ما المناسبة؟ هل نحن في احتفالات الكريسماس؟! إن تقديم مثل هذه الأشياء في غير توقيتها، هو نوع من الرشوة التي لا أقبلها».. وأشارت إليّ أن أحمل ما جئت به مرة أخرى، وشعرت وقتها بإهانة واستغراب، ولم أكن أفهم لماذا يقبلون أحيانًا بعض الهدايا، ويرفضون البعض الآخر؟!

وقتها، أدركت أن المعيار هو التوقيت، فعندما تقدم ما يشبه رشوة علنية في عيد الميلاد وأوقات الكريسماس، فذلك أمر مشروع ومقبول.. أما تقديم الهدية نفسها في غير توقيتها فتلك هي الخطيئة بعينها، ويومها أدركت أن الإنجليز هم الذين علمونا البيروقراطية المعقدة والرشوة المقنعة، بل والواسطة المؤثرة، وعندئذ بدأت أراجع كثيرًا من المشاهد في هذا السياق، فوجدت أن بعض التصرفات إنما ترتبط صلاحياتها بأوقات أدائها، فما هو مقبول في فترة الأعياد، مرفوض في غيرها كما أن ما هو مستحب في بعض المواقف، ممجوج في غيرها.. وأستطيع أن أذكر القارئ هنا بالأمثلة الثلاث الآتية:

أولًا: إن «الرشوة» في المفهوم العام لظاهرة الفساد يراها الغربيون أحيانًا تصرفًا طبيعيًّا في المناسبات المرتبطة بها، ويقوم معيار التفرقة هنا على حصافة الشخص، وقدرته على فهم الأمور والتمييز بين المقبول والمستفز؛ شريطة أن تكون قيمة الهدية غير مبالغ فيها؛ لأن هناك حدودًا لذلك، تخرج بها تلقائيًّا من حيز الهدية إلى بند الرشوة، حتى ولو جاءت في التوقيت الصحيح؛ لذلك فإنني أظن أن جزءًا مما نعانيه في «مصر»، من شيوع قضايا الرشوة، إنما هو واحد من رواسب العقل الغربي، الذي نقلنا عنه بشكل ممسوخ، ولم ندرك قيمة ما نفعل.

ثانيًا: إن «الوساطة» وهي أمر شديد الانتشار في بلادنا، وأنا شخصيًا، أتلقى يوميًّا عدة مكالمات من طالبي الوساطة للتعيين أو الترقية أو حل مشكلة معينة، وأكتشف أن أصحاب الحاجات لم يجربوا المرور بها، خلال الطريق الطبيعي واستسهلوا اللجوء مباشرة إلى استخدام الواسطة، وفي ظنهم أنها أسهل وأسرع؛ أي إنهم فقدوا الثقة تمامًا في المسار الطبيعي للأشياء، وظنوا دائمًا أنه لا شيء يمكن تحقيقه إلا بالواسطة، وأنه لا توجد مشكلة يمكن تسويتها إلا بتدخل أصحاب النفوذ من وجهة نظرهم..

والطريف في الأمر أن البريطانيين يسجلون ذلك مباشرة في طلب الوظائف وغيرها من الأمور المتصلة بقرار جديد. ولكن تحت مسمًى آخر، هو (المرجع Reference)؛ لأنهم يريدون أن يعرفوا أهم من تعرف، وكيفية الاعتماد على رأي موثوق فيه تجاه الشخص المتقدم للوظيفة مثلًا، وهم لا

يجدون غضاضة في السؤال مباشرة؛ لأنهم يعتبرون ذلك جزءًا لا يتجزأ من طبيعة دورة العمل الصحيحة وإمكانية خلق الثقة في القادم الجديد، وبذلك حلت كلمة «المرجعيات» بديلًا لكلمة رموز «الواسطة» وشخوصها؛ وفقًا للزمان والمكان.

ثالثًا: إن أسلوب إزجاء التحية أو الترحيب بضيف، نفسه إنما يتسق مع طبيعة القطاع القادم منه، وأتذكر أنني مددت يدي يومًا لمصافحة زميل بريطاني في العمل، فأبدى دهشته، وقال: «هل هذا هو يوم الكريسماس؟ أم أنك من أصول أيرلندية؟!» فهم يسخرون من أمور تبدو عادية بل وواجبة في ثقافتنا، ولكنها تبدو غريبة ومهجورة في ثقافتهم.

إن هدفي من السطور السابقة أن ندرك أن الحياة ليست حقيقة ولكنها طريقة، كما أن الأمور تتغير؛ وفقًا لتطور الزمان واختلاف المكان فضلًا عن نوعية الإنسان، وتلك أمور أدركناها مبكرًا وعرفنا قيمتها على مر العصور!

أنا والسائق.. عيد ميلاد!

تسلمت عملي سفيرًا لـ «مصر» في «□يينا» في شهر سبتمبر، عام 1995، ووجدت أن للسفير سائقين، يتناوبان العمل معه، هما: السيد «سيف الحق» والسيد «محمد أرشاد» وهما باكستانيان أصلًا، ولكنهما نمساويان بالتجنس؛ حيث قضى كل منهما ما لا يقل عن خمسة عشر عامًا في العاصمة النمساوية، وكان السائق «محمد أرشاد» يعد السائق الرسمي للسفير.

في صباح 14 نوفمبر 1995 - وكان يومًا باردًا كما هو الحال في □يينا، في ذلك الوقت من السنة - اتجه بي السائق «أرشاد» إلى مبنى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» في قلب العاصمة النمساوية.. وكان من عادتي أن أتبادل أحيانًا الأحاديث العامة مع السائق، فقلت له: «كان يجب أن اعتبر هذا اليوم أجازة لي»، فقال لي: «لماذا يا سعادة السفير؟»، فقلت له: «لأنه يوم عيد ميلادي»، فنظر إليّ مندهشًا، وقال: «بل هو عيد ميلادي أنا يا سعادة السفير»، فقلت له: «كيف ذلك؟»، فأخرج بطاقة هويته من جيبه، وقدمها لي فرأيت أنه من مواليد اليوم ذاته، مع اختلاف السنين، فهو من مواليد 14 نوفمبر عام 1959، وأنا أكبر منه بخمسة عشر عامًا بالتمام والكمال؛ فتبادلنا التهنئة بهذه المناسبة المشتركة، وبدت لي تلك مصادفة لا تتحقق إلا في خيال بعض الروائيين.

لقد ظلت العلاقة بيني وبين «محمد أرشاد» متواصلة حتى الآن، بعد أن ترك السفارة هو الآخر بسنوات طويلة، وأصبح رجل أعمال، ونحرص معًا في الرابع عشر من نوفمبر من كل عام على تبادل التهنئة بعيد ميلادنا المشترك، رغم اختلاف السنين..

إنها مصادفة لا أزال أحتار في تفسيرها، وكثير من المصادفات في حياتنا تأتي بلا ترتيب أو إعداد.. ولقد بدأت أشرح للسائق «محمد أرشاد» من هم الذين ولدوا معنا في اليوم نفسه، مع اختلاف السنوات، فقلت له: «أنت باكستاني ولكن رئيس وزراء جارتكم الكبرى «الهند» «جواهر لال نهروا» مولود في اليوم نفسه، وأيضًا عميد الأدب العربي د. «طه حسين»، وكذلك د.«بطرس

بطرس غالي» أمين عام الأمم المتحدة الأسبق، و«الملك حسين بن طلال» ملك «الأردن»، والأمير «تشارلز» ولي عهد «بريطانيا»، بالإضافة إلى أسماء أخرى، منهم: الفنانة المصرية الأرمنية «لبلبة»، والفنانة الراحلة «معالي زايد»، وعدد كبير من المعارف من مواليد «برج العقرب»، المعروف بشدة بأسه وطيبة قلبه في الوقت ذاته، وحرصه على من يحب وحمايته لمن يلوذ به، وكان «أرشاد» يستمع في سعادة ويحسب نفسه مع المشاهير.

مع أنني لا أؤمن كثيرًا بعلم الأبراج، ولا أهتم بقراءة الطالع، إلا أنني أرى تزايدًا في الاهتمام بذلك الأمر، حتى أن المرء يسأل عن البرج الذي ولد فيه، عند بداية التعارف بشخص آخر، وكأنما يريد أن يحدد أسلوب التعامل معه وكيفية توطيد العلاقة به.. ولكنني اكتشفت أن كثيرًا من مواليد البرج الواحد مختلفون تمامًا في المزاج والشخصية والتفكير والخُلق، بل حتى مواليد اليوم الواحد يختلفون، ولقد أحالني البعض إلى الأبراج الصينية لعلها أكثر دقة؛ لأنها محكومة بالسنوات وتتابعها، فاكتشفت أنني من مواليد «برج القرد»، وكان هذا مصدر دعابة دائمة مع الأصدقاء، ولكنني لازلت مصرًّا على أن هذه الأمور نسبية وليست قاطعة، وهي أقرب إلى «الفلكلور» الاجتماعي منها إلى الحقيقة العلمية.

سوف يظل يوم الميلاد بالنسبة لكل إنسان تاريخًا خاصًّا ورقمًا لا يتكرر في حياته، قد يحتفل به كل عام، ولكنه يشعر مع ذلك الاحتفال بمرور السنين وجري الأيام.. ولقد صدق الشاعر الراحل الكبير «كامل الشناوي» عندما عبر عن ذلك بقوله: «عدت يا يوم مولدي.... يا ليتك كنت يومًا بلا غد».

لعل الشيء الرائع في هذه الدنيا، والذي يدل على عظمة الخالق، هو أن مواليد اليوم الواحد يولدون ولا فرق بينهم؛ بسبب اللون أو الجنس أو العرق، فالجميع متساوون، سواء من ولد «وفي فمه ملعقة من ذهب»، ومن ولد «وأهله لا يملكون ثمن كسائه أو غذائه»، كما أن الجميع يولدون أحرارًا، ولم نسمع عن طفل ولد مكبل اليدين؛ فلقد خلقنا الله بلا قيود، ولذلك أشعر دائمًا بالمساواة مع الجميع..

أتذكر هنا أن قاتل الرئيس الراحل «السادات» هو من مواليد اليوم ذاته الذي ولدت فيه، رغم أنني من الذين يؤمنون بأن «السادات» هو ثاني رجل دولة في تاريخ «مصر» بعد «محمد علي»، خصوصًا في فهمهما المشترك للمتغيرات الدولية والسياسات الإقليمية.. وجدير بالذكر أن «السادات» من مواليد يوم «الكريسماس» الغربي، بينما «عبد الناصر» الذي كان بطلًا قوميًا تعشقه الجماهير حتى الآن من مواليد منتصف يناير، وقد أكمل الاثنان المئوية الأولى لميلادهما، وأقامت «مكتبة الإسكندرية» احتفالًا بهذين الزعيمين الكبيرين، بهذه المناسبة.

## حقنة تطهير في كوريا الشمالية!

لم أر في حياتي بلدًا اندهشت فيه، مثلما حدث أثناء زيارتنا بصحبة الرئيس الأسبق «مبارك» لـ «كوريا الشمالية»، وإقامتنا عدة أيام في عاصمتها «بيونج يانج»، وكان ذلك في ظل الرئيس الملقب بالزعيم العظيم القائد الأعلى، الذي هو نور الزمان وفخر المكان وتاج البشرية «كيم إيل سونج»، والذي يحكم حاليًا حفيده تلك البلاد، التي تضم شعبًا تحيط به ظروف صعبة وتحكمه تقاليد معقدة.

منذ انقسام «دولة كوريا» بعد «الحرب العالمية» ونحن أمام كوريتين، تختلفان اختلافًا جذريًّا، من حيث: الحياة السياسية، وسلطة الحكم، ودرجة الانفتاح على العالم؛ فقد أصبحت كوريا الشمالية جزءًا من المنظومة الشيوعية، وظلت في حماية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي طوال سنوات الحرب الباردة، كما ظلت دولة مغلقة تمامًا عصيَّة على الفهم صعبة التعامل.

في أثناء زيارتنا، رأينا الملايين على جانبي الطريق من المطار إلى قصر الضيافة، وعلى وجوههم جميعًا ابتسامة واحدة، تعكس وراءها خوفًا دفينًا ومعاناة شديدة، ولقد عرفنا أن المواطن الكوري الشمالي لا يتزوج إلا من بنات الشارع، الذي يسكنه، وإذا وجد مواطن واحد في منزله في ساعات العمل، فإنه يتعرض لعقوبة ضارية ينأى بنفسه عنها.

لقد شاهدت في العاصمة «الكورية الشمالية» (استاد رياضي)، لم أر حجمه من قبل، من حيث: الضخامة والفخامة، فضلًا عن الصناعات الحربية المتقدمة؛ حتى أصبحت «كوريا الشمالية» -كما هو معروف- دولة نووية تملك عددًا من الصواريخ المدمرة، والتي يصل مداها إلى الشواطئ الأمريكية، وإلى حدود «اليابان»، وهو ما يسبب قلقًا عميقًا لكل الأطراف في السنوات الأخيرة؛ خصوصًا في ظل الحاكم الحالي «كيم جونج أون»، والمعروف بجبروته ورعونته وأحكامه القاسية؛ فهو الذي أعدم زوج عمته بلا محاكمة لمجرد وجود هاجس لديه أو وهم حول ولائه، كما أعدم ضابطًا كبيرًا آخر بطلقة مدفع؛ لأنه غفا قليلًا أثناء الاجتماع.. وفي كل الأحوال يرمي الجثث للكلاب الضالة.

أتذكر أثناء زيارتنا في ثمانينيات القرن الماضي أنني وجدت عددًا كبيرًا من المترجمين والمترجمات، الذين يجيدون اللغة العربية؛ فسألت المترجمة المرافقة بعض الأسئلة السياسية حول الحريات العامة في بلادها، فوجدتها قد اختفت من أمامي تمامًا، وكأنما ذابت في بحر متلاطم الأمواج؛ لأنها خشيت على نفسها من مجرد الاتهام بسماع السؤال، فضلًا عن الإجابة عنه، ولكن أغرب المشاهد التي لا أنساها، هي أنه في اليوم المقرر لتشرفنا بمصافحة الزعيم الأوحد «كيم إيل سونج»، دخل على الوفد المصري، في بيت الضيافة، فريق من الأطباء والممرضين وكانت مهمتهم هي تطعيمنا؛ للتأكد من سلامتنا من الأمراض المعدية، قبل أن نحظى بالشرف الرفيع ومصافحة الزعيم العظيم..

أتذكر أنني كنت أضع في قدمي «قبقاب» خشبيًّا مرتفعًا بمواصفات كورية - وهو البديل الذي يرتديه أي شخص، أثناء وجوده في الغرفة أو دخوله الحمام - ثم بدأ الغزو الطبي.. ولما استفسرنا منهم عن السبب، قيل لنا إن هذه حقنة مطهرة لأصحاب الأيدي، التي سوف تتشرف، صباح الغد، بمصافحة السيد «كيم إيل سونج» أثناء استقباله الرسمي للرئيس المصري والوفد المرافق له.. ولا أظن أنني رأيت شيئًا مثل ذلك، حتى في عمليات التفتيش، التي كانت تسبق لقاءاتنا بالرئيس الراحل «صدام حسين» خصوصًا في سنوات حكمه الأخيرة؛ ففي مواجهة هؤلاء الحكام، لا يتم ترك شيء للصدفة، بل إن كل التفاصيل تخضع لرقابة شديدة وجهد كبير لتحاشي أي احتمال، ولو كان واحدًا في المائة

لأية محاولة، ضد حياة هؤلاء، الذين يحكمون بدكتاتورية مطلقة شعوبًا، تبدو أحيانًا مغلوبة على أمرها مقهورة فوق أرضها.

كان من أغرب ما شاهدت أيضًا في تلك البلاد، هو القدرة على حشد الجماهير بمئات الألوف في وقت قصير؛ لأن كل شيء يخضع لنظام صارم وتسلسل دقيق.. والمواطن هناك يقدس الزعيم، ويرى فيه ظلًا للإله، يكاد يعبده.

إنني لا أتصور حاليًا أن تكون هناك طقوس لتأليه الحاكم، مثل تلك التي تجري في «كوريا الشمالية»؛ إذ أصبحت طريقة حلاقته لشعره موضة عالمية في الأعوام الأخيرة.. ولو تأملنا تصريحاته وكيفية وقوف القادة العسكريين باحترام ورهبة ورائه، لأدركنا مأساة الإنسان المعاصر في تلك البلاد المتقدمة تقنيًّا؛ وخصوصًا في مجال الصناعات العسكرية، التي تفوقت فيها «كوريا الشمالية»، والتي أمدتنا بقطع غيار الطائرات الروسية أثناء حرب أكتوبر عام 1973، وهو أمر تذكره «مصر» لتلك الدولة البعيدة..

ما أكثر ما يوجد في عالمنا من غرائب وعجائب وأساليب حياة وسياسات حكم.

# الـبـاب السابع

## الدبلوماسية وآداب

## تناول الطعام!

### المعهد الدبلوماسي وبروتوكول الطعام

عندما التحقت بالسلك الدبلوماسي في نهاية عام 1966، نظم «معهد الدراسات الدبلوماسية» دورة تدريبية، عندما كان مقره في المبنى الملحق بـ «أكاديمية ناصر العسكرية» بحي «الدقي»، قبل أن ينتقل المعهد إلى مقره الحالي في «ميدان التحرير».

كان من ضمن تدريبات المعهد، حينذاك، أن نأخذ جلسات للتدريب على إعداد المائدة الدبلوماسية، والأساليب الصحيحة والراقية في آداب تناول الطعام واختار لنا المعهد خبيرًا كبيرًا تقدم به السن، كان يعمل بالقصر الملكي قبل ثورة عام 1952.. وعندما جلس «جورج رهبة» على رأس مائدة الطعام وتحلقنا حوله، بدا الرجل منزعجًا من سلوكيات أبناء الطبقة المتوسطة من الدبلوماسيين، القادمين من أعماق الريف وأقاليم مصر.

عندما جاءت أطباق «الملوخية»، وجد معظم الجالسين يقطعون الخبز ويجعلونه (أذن القطة)، فقال: «يا حضرات، ليس هذا أسلوبًا للموائد الدبلوماسية، فأنت ترشف بالملعقة قليلًا ثم تتبعها بقطعة خبز، ولكن ذلك الأسلوب (المسطباوي)، فلا يكون أبدًا أمام الأجانب».. ثم لاحظ أن أحد زملائنا يدخل ملعقة الأرز إلى أعماق فمه فقال له: «يا أستاذ، إنني أخشى أن تخرج الملعقة باللوزتين!»، ثم اتجه إلى زميل آخر، لاحظ إقباله الشديد على الطعام والنهم الزائد، فقال له: «أما أنت فيجب أن تتناول طعام العشاء في منزلك، قبل أن تذهب لعشاء رسمي؛ حتى لا تكون هناك ملاحظات فاضحة على طريقتك التي لا مبرر لها».

في نهاية الجلسة، نظر «جورج رهبة» إلى الأفق البعيد، ثم تطلع إلى سقف القاعة الرائعة في النادي الدبلوماسي - «كلوب محمد علي» بـ»ميدان التحرير» - وقال عبارة لا أنساها، إذ كنت قريبًا منه في مكان الجلوس.. لقد قال: «كم تغيرت كثيرًا يا مصر!»؛ ذلك أنه كان يشعر أن مصر بعد ثورة عام 1952 قد أصبحت أقل رقيًّا حيث تراجع التأثر بالأجانب، ودخلت مصر عصر العمال والفلاحين من منظور وطني، جاءت به ثورة عبد الناصر.

ولابد أن اعترف أن جلسات تدريب المراسم كانت من أفضل ما تعلمت في تلك السنوات المبكرة من شبابي، لقد كان السفير الراحل «عثمان توفيق» يعلمنا أساليب المكاتبات باللغة الإنجليزية، ويعلمنا السفير الراحل «عثمان أرناؤوط» إجراءات إعداد المذكرة الدبلوماسية باللغة الفرنسية وقد كان الأخير دبلوماسيًّا من طراز خاص، حاز على جائزة الشعر الفرنسي للشعراء من وراء البحار، ولقد

أذهلني اتصاله بي، منذ سنوات غير بعيدة، يعلق على مقال كتبته، وكنت أظنه قد رحل عن عالمنا؛ فلقد كان متقاعدًا في الستينيات، ولكن الله مدَّ في عمره، ولم يرحل إلا منذ سنوات قليلة.

كذلك، كانت جلسات إعداد المائدة هي شيء رائع، نتعلم فيها كيفية استخدام المائدة والانتقال بأدواتها من الأبعد إلى الأقرب؛ بحيث تستطيع أن تتنبه لنوعية الطعام، من مجرد النظر إلى شكل الأطباق، وترتيب (الملاعق والشوك والسكاكين).. كذلك تعلمنا مراسم رفع العلم على السيارات، وكيفية تقديم الأصغر إلى الأكبر والرجل إلى المرأة، فيما عدا حالة رئيس الجمهورية، فالكل يقدم إليه، مهما كانت رتبهم رفيعة فهو الرجل الأول في البلاد، وتعلمنا أيضًا ضرورة مضغ الطعام والفم مغلق، وطبيعة أحاديث المائدة وخصوصيتها.

أما عن الملبس، فحدث ولا حرج، وأنا أتذكر أن السفير «محمد التابعي» - رحمه الله الذي كان مديرًا لـ «معهد الدراسات الدبلوماسية» أثناء دراستي فيه – لاحظ أن أحد الزملاء من الملحقين الدبلوماسيين الشباب كان عازفًا عن وضع رابطة العنق؛ لأنه كان رياضيًّا ويقول إنه يشعر بالاختناق منها، فأجبره مدير المعهد على ارتدائها، وهدده بالفصل من السلك الدبلوماسي، إن لم يلتزم بقواعد الملبس المعهودة في ذلك الكادر الخاص.

ومن مفارقات القدر أنني أصبحت مديرًا لـ «المعهد الدبلوماسي»، بعد ربع قرن من دراستي فيه وجاءني السفير «محمد التابعي» في أواخر سنوات عمره، متكئًا على حفيده الملحق الدبلوماسي الدارس عندي، وقد أصبح هو الآخر سفيرًا الآن في إحدى الدول الإفريقية، ولا أستطيع أن أصف شعوري عندما رأيت مدير المعهد، الذي درست على يديه يدخل مكتبي، وأنا في موقعه بعد ربع قرن، وتهللت لذلك، ورحبت بالسفير الكبير ترحيبًا شديدًا، وكانت سعادته هو لا توصف على الجانب الآخر.

إنني أدعو الآن إلى ضرورة التدقيق في دراسة المراسم بوزارة الخارجية وتدريب الدبلوماسيين تدريبًا، يليق باسم «مصر» العريقة، التي عرفت أروع وأرقى التصرفات البروتوكولية والإجراءات المراسمية؛ خصوصًا في العصر الملكي، مثلما هو الأمر في النظم الملكية عمومًا، كما أدعو بهذه المناسبة إلى الارتقاء بحفلات تقديم أوراق الاعتماد للسفراء الأجانب، أمام رئيس الجمهورية، وإعطائها وقتًا كافيًا وإثرائها مراسميًّا؛ فقد تقلصت كثيرًا في العقود الأخيرة!

62 أغسطس 7791

بعد تخرجي من كلية «الاقتصاد والعلوم السياسية» «جامعة القاهرة»، في يونيو عام 1966، عينت في وزارة الخارجية ملحقًا دبلوماسيًّا في 8 ديسمبر من العام نفسه، ومكثت في ديوان عام الوزارة خمس سنوات، حيث كانت الترقيات شحيحة والتنقلات بطيئة، بسبب ظروف حرب 1967، التي داهمت جيلي في مطلع حياتنا، وفي سبتمبر 1971 جرى نقلي إلى القنصلية المصرية العامة في «لندن»، وكنت قد سجلت للحصول على درجة الماجستير من «جامعة القاهرة»، وقررت فور وصولي للعاصمة البريطانية أن استأنف دراستي، وبدأت أبحث بين الجامعات، واستمعت إلى

نصيحة الدبلوماسي والإعلامي المصري الكبير، الراحل «تحسين بشير»، الذي رأى أن أنسب مكان لي سيكون في كلية «الدراسات الشرقية والإفريقية» وبإشراف من الأستاذ د. «فاتيكيوتس»، أستاذ العلوم السياسية الشهير بـ «جامعة لندن»، وهو يوناني الأصل، تخرج من «جامعة إنديانا» الأمريكية، وعاش في المشرق العربي فترة من حياته، ثم تزوج من يهودية مصرية، من أسرة «سورناجا» رواد مصانع «الخزف والصيني».

طلبت مني الجامعة وقتها أن أتقدم بأسماء من يرجعون إليهم، ويطلبون منهم تقريرًا عن حالتي العلمية، وقد تكفل بهذا الأمر أستاذيّ الفاضلان: د. «بطرس بطرس غالي» ود. «عبد الملك عودة». وعندما اكتمل ملف التقديم، كانت الدرجة التي جرى تسكيني عليها، هي «ماجستير الفلسفة في الاقتصاد والعلوم السياسية»، والتي تحولت بعد عامين إلى «دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية».. وقد اقترحت على أستاذي البريطاني موضوعًا سال له لعابه عام 1971، بعد رحيل «عبد الناصر» بسنة واحدة، ووفاة «البابا كيرلس السادس»، وظهور بوادر صدامات طائفية، لم يكن جيلي قد عرفها من قبل.

لذا، تخيرت موضوع «الأقباط في السياسة المصرية»، مع دراسة تطبيقية على سيرة «مكرم عبيد» سكرتير عام «حزب الأغلبية»، والذي كان يحظى بشعبية طاغية على مستوى الوطن كله، وليس على المستوى الطائفي فقط.. وقد قطعت شوطًا طويلًا، امتدَّ لأكثر من خمس سنوات في إعداد أطروحة الدكتوراه، متنقلًا بين مكتبة «المتحف البريطاني» و«مركز الوثائق البريطانية»؛ حتى توافرت لديَّ حصيلة هائلة من المعلومات الموثقة والمراجع المباشرة، والتي تدور كلها حول موضوع الرسالة.

كان أكثر ما يشدني، ما كنت أراه في مكاتبات المندوب السامي البريطاني في «القاهرة» إلى حكومته في «لندن»، وكيف تناول عتاة وزارة المستعمرات البريطانية، ثم وزارة الخارجية بعدها أحداث «مصر» وتطورات الأمور فيها.. وقد بهرتني الصفحات المطوية، ذات الطابع السري، حول الشخصيات السياسية على مسرح الحياة العامة في «مصر»، ولازلت أتذكر لقاءً بين الدكتور «نجيب باشا محفوظ»، والمعتمد البريطاني، و«الشيخ المراغي» والمندوب السامي، وأتيح لي بذلك أن أتابع تحليلات موضوعية لشخصيات السياسيين، على المسرح والرأي البريطاني فيهم، ومن بينهم «الملك فاروق» الذي كان يسميه اللورد «كيلرن» (الولد) استخفافًا بشأنه وإشارة إلى صغر سنه، كما درست وجهة النظر البريطانية في حادث 4 فبراير عام 1942، وكيف اضطرت «لندن» للجوء إلى «النحاس باشا»؛ لتشكيل حكومة، تحافظ على استقرار البلاد، في ظل أنواء الحرب التي كانت تدور رحاها حينذاك.

عرفت – أيضًا - رأي «لندن» في «علي ماهر» و«أحمد ماهر» و«مكرم عبيد» و«إسماعيل صدقي» و«النقراشي» و«أحمد حسنين» وغيرهم، وتحليلهم لـ «حريق القاهرة» 26 يناير عام 1952، واتصالاتهم المستمرة مع جماعة «الإخوان المسلمين»، وعداءهم الشديد لـ «سعد زغلول» ومن بعده «النحاس»، وغيرهما من كوادر «الوفد» المعروفة بالصلابة وشدة المراس، واكتشفت

عن يقين أن «لندن» أكثر عواصم العالم خبرةً بشئون «الشرق الأوسط»، الذي كانوا يسمونه في البداية «الشرق الأدنى»؛ لأنهم عارفون بتفاصيل مشكلاته وأزماته، بل ويقفون وراء كثيرٍ منها.

أعود إلى مسار دراستي وكيف أمضيت سنوات العمل في السفارة جنبًا إلى جنب، مع دراستي العليا.. وعندما انتهت مدة خدمتي الدبلوماسية، حصلت على إجازة من دون مرتب لمدة عامين، أستكمل فيهما ما بدأته تحت الإشراف العلمي والإداري لمكتب البعثة التعليمية، في العاصمة البريطانية، رغم أن الدراسة كانت على نفقتي الخاصة.

عندما جاء يوم 26 أغسطس عام 1977، انعقدت لجنة المناقشة لامتحاني في الدكتوراه، وكان النظام البريطاني حينذاك لا يربط بين انعقاد اللجنة والحصول بالضرورة على الدرجة، فقد لا يحصل عليها الطالب، ويطلب منه الممتحنون العودة للامتحان مرة أخرى، بعد مدة لا تقل عن ستة شهور، أحيانًا ولا تزيد عن عام ونصف في أسوأ الحالات. وقد كان من حظي أن الممتحن الخارجي، هو بروفيسور شهير، لازال له نشاطه حتى الآن في «جامعة هار□ارد» الأمريكية وأعني به د. «روجر أوين»، وإذا كنت أنسى فلن أنسى، ما حييت أنه بعد مناقشة مع الأساتذة الممتحنين - وبينهم مشرف الرسالة - وبعد حوار معي، امتد لأكثر من ساعتين، طلبوا مني الخروج قليلًا من القاعة؛ حتى تتخذ اللجنة قرارها، ثم استدعاني د. «فاتيكيوتس» بصوت مرتفع قائلًا باللغة العربية: «مبروك»، وكانت أول مرة أسمعه يتحدث العربية رغم مضي أكثر من خمس سنوات من التعامل المستمر معه، لم يتحدث معي فيها باللغة العربية، ولو لمرة واحدة، ثم أضاف: «إنك حصلت على الدرجة من أول مرة.. وأنت الآن لست طالبًا، ولكنك زميل وصديق أيضًا!».

61 يناير 6991

يوم لا أنساه أبدًا.. إنه ليس عيد ميلاد لي أو لزوجتي أو حتى ابنتي الصغرى ولكنه عيد ميلادنا الفعلي نتيجة ما جرى في ذلك اليوم شديد البرودة في شمال «النمسا»، عندما دعت وزارة الخارجية السفراء الأجانب المعتمدين في «□بينا» إلى الرحلة الشتوية السنوية لتوثيق العلاقة بين وزارة الخارجية النمساوية وأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي وأسرهم، ولبيت الدعوة باعتباري سفيرًا لـ «مصر»، ومندوبًا مقيمًا لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ومضت بنا الأتوبيسات الضخمة، تشق طريقها في ذلك الجو البارد نحو المنطقة، التي نزورها وتتركز أحداث الرحلة فيها، ونزلنا على قمة أحد الجبال؛ ليكون انتقالنا إلى قمة الجبل الآخر «بالتلفريك» الكهربائي - ولم يكن صندوقًا مغلقا أو حجرة زجاجية كالمعتاد – وإنما كان عبارة عن حصان معدني، يسع لشخص واحد، يتصل بالموصل الكهربائي ويتجه من ارتفاع إلى ارتفاع آخر، بينما تبعد الأرض عن ذلك الارتفاع الشاهق بما لا يقل عن مائتي متر..

بدأ طابور الانتقال للحاضرين، من رجال ونساء نمساويين وأجانب، عبر ذلك «التلفريك» الذي يكاد يكون بدائيًّا؛ بسبب بساطته فهو مفتوح يجعل راكبه يكاد يتجمد بردًا ورعبًا في الوقت نفسه، ومضى الطابور أمامنا، ثم جاء ترتيب زوجتي تليها ابنتي ثم أنا وراءهما، وأهمل العامل الفني المسئول –

إهمالًا- أن يغلق الجانبين المعدنيين؛ حماية للراكب، فمضت زوجتي دون أن تتنبه لذلك، وتبعتها ابنتي وفعلت الشيء نفسه بعدها، ولم ندرك أن هناك حزامًا للأمان، يجب إغلاقه، وتحركنا في سرعة دون أن نتنبه لذلك.. وكان خطر السقوط يلاحقنا كل لحظة، بينما يصرخ الباقون على الأرض منبهين، ولكن لا حيلة لنا في ذلك، والسلك الكهربائي يدفع «التلفريك» بسرعة!

تحلت زوجتي وابنتي بـ «شجاعة الجهل»؛ لأنهما لا تعلمان الخطر الذي أحدق بنا، أما أنا فقد قضيت تلك الدقائق منهارًا تمامًا، ولو كنت نظرت إلى سفح الجبل لسقطت إليه في الحال.. ثم كانت المأساة الحقيقية، عندما انقطع التيار الكهربائي فجأة لعدة دقائق أخرى، في منتصف المسافة، وكانت يداي تتجمدان من البرد، وعيناي تنظران -بلا وعي -أمامي إلى ابنتي وزوجتي.. وكانت لحظات من الرعب الحقيقي؛ حيث صافحنا الموت تقريبًا، وكنا أقرب إليه من قربنا للحياة، وانتهت المأساة بوصولنا، بعد ما يزيد عن اثنتي عشرة دقيقة، كنا فيها معلقين بحق بين الدنيا والآخرة، ونقف على حافة الموت بشهادة من كانوا في الضفة التي تركناها، والضفة التي وصلنا إليها أيضًا؛ حيث استقبلونا بالتهنئة لوصولنا سالمين – بإرادة الله وحده – بعد ذلك الموقف العصيب، كدت أتجمد بردًا وأصبحت أصابع يدي غير قادرة على الحركة؛ فالبرودة والذعر معًا يخلقان شعورًا، لا يتصوره أحد.

صمم المسئول عن الرحلة، في الخارجية النمساوية، على إجراء تحقيق مع العامل، الذي كان يغلق حزام كل «تلفريك» على راكبه، ونسي ذلك بالنسبة لزوجتي وابنتي وأنا، ثم قرر الجميع تحاشي العودة بذلك الموصل الخطير، واستخدام السيارات والدوران بها في طريق أطول، يصل بين قمة الجبلين.

إنني كلما تذكرت ذلك اليوم، وتلك اللحظات العصيبة، شعرت أن السادس عشر من يناير عام 1996 كان عيد ميلاد جديد لنا، نحن الثلاثة، وقد أخذنا المستقبلون نحو المدفأة، وبدأت مشروبات دافئة تنهال علينا، مع مشاعر الدهشة وعبارات التهنئة لبقائنا أحياء بعد تلك المغامرة الرهيبة.

عندما عدت إلى العاصمة «□يينا»، اتخذت عدة قرارات بيني وبين نفسي، أولها أن أسمح لابنتي خريجة «الجامعة الأمريكية» بالعودة إلى مصر لأنها لم تكن متحمسة للحضور معي أنا وزوجتي؛ حيث كانت شقيقتها الكبرى متزوجة من دبلوماسي، وموجودة في الخارج؛ فآثرنا أن نصطحب ابنتنا الباقية معنا إلى مقر عملنا في العاصمة النمساوية، ولم تكن هي راغبة في ذلك على الإطلاق؛ فآثرت أن تعود إلى أرض الوطن؛ خصوصًا وأنها كانت تعيش قصة حب مع زميل لها هو زوجها حاليًا.. أما القرار الثاني، فهو ألا أمضي في رحلة، إلا إذا درست تفاصيلها مهما كانت الإجراءات.. القرار الثالث، أن أتقدم أنا في كل خطوة أثناء الرحلات، سابقًا من معي من الأسرة؛ لأنه من المعروف عني أنني (نمكي) شديد الحرص بالغ الاحتياط..

إنها قصة يوم مهول لا أنساه أبدًا!

قصة تغيير وزاري

عاصرت تغييرات وزارية عديدة، وشهدت تعديلات في الحقائب المختلفة، وأيقنت أن الظروف والملابسات تلعب دورها أحيانًا في الكواليس، فتطيح بالبعض وتأتي بالبعض الآخر.. وتحضرني الآن قصة أحد التعديلات الوزارية المهمة، عندما صدر خطاب التكليف لأحد نواب رئيس الوزراء بتولي المنصب، خلفًا لرئيسه الذي قُبلت استقالته.. وأتذكر الآن أن الراحل د. «أسامة الباز»، كتب يومها خطاب التكليف، ودخل ليوقعه من السيد رئيس الجمهورية، ولكن الأمر تغير تمامًا، وخرج «أسامة الباز» من مكتب الرئيس، وأنا في الصالون منتظرًا الدخول، فإذا باسم رئيس الوزراء المرشح قد تم شطبه، وجاء بديلًا عنه شخصية أخرى في اللحظات الأخيرة، بعد أن جرى إبلاغ المرشح الأول بالتكليف شفهيًّا وبدأ يستعد للمنصب الكبير، ويفكر في معاونيه الجدد؛ حيث كانت الأنباء قد تسربت أنه هو المكلف بتولي منصب رئاسة الحكومة.

اكتشفت فيما بعد أن الذي حدث، هو أن رئيس الدولة قد أجرى اتصالًا في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم، يبلغ فيه رئيس البرلمان بترشيح نائب رئيس الحكومة رئيسًا لها، وجرى نقاش بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان، اقتنع فيه الرئيس بترشيح آخر لشخصية كبيرة أخرى، تابعت الأداء الحكومي لسنوات ولكن صاحبها لم يعمل وزيرًا من قبل، وإن كان عضوًا سابقًا في لجنة وضع دستور عام 1971، وقد اقتنع رئيس الجمهورية بأن الترشيح الجديد أفضل؛ خصوصًا وأن رئيس البرلمان لم يكن يحمل مودة كبيرة للمرشح الأول، ولكن كانت تربطه بالمرشح الجديد صلات وثيقة منذ سنوات الدراسة في فرنسا.

لقد أثار ذلك التحول دهشة الجميع، وآمنّا بأن كل مرشح لأي موقع لا يجب أن يتوهم أنه قد حصل عليه، إلا إذا تمت الإجراءات كاملة؛ إذ إنه يمكن التغيير في الدقائق الأخيرة.. تقبل نائب رئيس الوزراء ما جرى في صبر وهدوء، وقد جاءته رئاسة الحكومة بعد ذلك بسنوات، ولو أنه غضب وانفعل وأبدى ذلك أمام الرئيس، ما جاءه المنصب أبدًا؛ فالله هو الذي يقسم الأرزاق ويوزع المناصب، ويغير في المواقع؛ إذ إن كواليس السياسة معقدة ودهاليز الحكم ملتوية، كما أن العوامل الشخصية تلعب أحيانًا دورًا كبيرًا فيما يحدث؛ فليس هناك أمر مضمون مائة بالمائة، وكل شيء قابل للتغيير والتعديل وفقًا للظروف السائدة، وحسب بورصة البشر، التي ترفع البعض وتهبط بالبعض الآخر، وقد علمتني المشاهد التي رأيتها والوقائع التي عاصرتها دروسًا، من أهمها:

أولًا: إن الله إذا كان قد أعطى لكل منا أربعة وعشرين قيراطًا، موزَّعة بين الصحة والثروة والذرية، بل والشهرة والمكانة الاجتماعية أيضًا.. فإن الأمر لا يمكن الجزم به، وكل شيء يمضي وفقًا لقوانين غير مرئية، تتحكم فينا، مهما كانت درجة اليقظة ومظاهر الحذر.. فقد تجد شخصًا لا يملك من كل هذه المقومات شيئًا، ولكن الله أعطاه الأربعة وعشرين قيراطًا كاملة، متمثلة في حالة الشعور بالرضا والقناعة الذاتية والسعادة الشخصية، التي قد توجد، دون سبب أو تفسير.

ثانيًا: قد يجتهد المرء ويسعى، ثم لا تتحقق آماله، بل وتتجمد أحلامه.. وقد يظن أن ذلك هو نهاية المطاف، وأن الدنيا قد أظلمت في كل اتجاه، ولكن الصبر والدأب ومواصلة العمل، هي عوامل تكفل الشعور الحقيقي لما يمكن أن يحققه المرء في حياته، كما أن هناك عوامل أخرى، يطلق عليها في

مجموعها كلمة «الحظ»؛ أي مجموعة العوامل غير المنظورة، التي تعطي أفضلية لشخص على آخر، دون أن تكون له يد في ذلك، كالمظهر العام، والملامح الذاتية، والقدرة على السخرية في وقتها المناسب.

ثالثًا: إذا ضاعت فرصة، فلا يجب أن يتصور من فقدها أن ذلك هو نهاية المطاف، بل إن هناك مخزونًا من الصدف والمزايا لا تتحقق، إلا لمن سعى إليها، وتطابقت إرادة الله مع رغبة ذلك الشخص جزاء ما فعل؛ إذ إن لكل مجتهد نصيبًا.

وقد يسعى المرء إلى موقع يتطلع إليه ويحارب من أجله ويخوض صراعات في سبيله، فإذا بلغ المراد كانت نهاية صاحبه أو جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن؛ إذ يكتشف المرء أنه كان يجري وراء سراب كما يدرك المرء في النهاية أن الصحة هي أهم هذه العوامل وأغلاها، ولذلك قيل إنها تاج على رؤوس الناس لا يشعر به إلا المرضى، فليكن طموحنا محسوبًا، ولتكن أحلامنا واقعية، ولتكن درجة تقبلنا لما تأتي به المقادير مصدرًا دائمًا للسعادة، وقد تذكرت «حكمة دانماركية»، تقول للفتاة في مقتبل العمر: «إذا لم تحصلي على من تحبين، فلتحبي من حصلت عليه بالفعل!».

## مهم أم عاجل؟

الأخبار قسمان: أخبار مهمة وأخبار عاجلة، ومع ذلك فقد يكون الخبر أحيانًا مهمًّا وعاجلًا في الوقت ذاته، ولكن هناك طائفة من الأخبار، التي تبدو شديدة الأهمية، ولكنها ليست شديدة العجلة؛ إذ يستطيع المرء الانتظار في عرضها مكتفيًا بالتقليب في أفكارها ومحاولة فهم أبعادها.. ولكن هناك طائفة أخرى من الأنباء ذات تأثير على المناخ العام في اتخاذ القرار السياسي؛ نتيجة تأثيرها المباشر في مجريات الأمور.

وقد تعلمت من عملي في مؤسسة سيادية كبرى، إلى جانب صانع القرار، أن مسئوليتي تتحدد أحيانًا في التفرقة بين الأمر العاجل والأمر المهم فقط؛ بحيث أعطي أولوية للأمور العاجلة، التي تحتاج إلى بت سريع وقرار، لا يحتمل التأخير.. بينما أشير فقط إلى الأمور المهمة وأطلب وقتًا مناسبًا عند ولي الأمر؛ حتى يتخذ فيها ما يراه، وفقًا لمعطيات كاملة وعرض أمين للحقائق من الأطراف كافة، واضعًا متخذ القرار في الظروف الدقيقة التي تحيط بالأمر المهم، دون تدخل مني أو إضافة أو حذف؛ لأن مثل هذه الأمور تتعلق بها مصائر البشر، بل ومستقبل الدولة أحيانًا، أما عرض الأخبار العاجلة، فهو لا يحتمل التأخير بل يقتضي العجلة؛ لأن قرارًا سريعًا يتناسب مع سرعة الموقف، يصبح أمرًا ضروريًّا، لا يحتمل الإرجاء؛ إذ يتعلق بحادث وقع آنيًا أو تصريح جارح لمصادر معادية يحتاج الرد في الحال، أو حادثًا مأساويًّا كعمل إرهابي أو حريق كبير أو مصرع شخصية مهمة.

ولقد لاحظت كثيرًا أن بعض الزملاء السابقين كان يفضل عرض الأخبار السارة وتصوير الأمور، وكأنها وردية، وآليت على نفسي أن أفعل العكس، وأن أتصرف مع صاحب الرأي الأول في البلاد؛ وفقًا للسيناريو الأسوأ، وأشهد أنه كان يتحمس لذلك.. ويفضل البدء بالأخبار السيئة والقضايا الصعبة

حتى يكسب وقتًا، بدلًا من مجاملته والحديث عن الإنجازات دون الإخفاقات؛ لأن الحياة في ظني هي انتصار وانكسار، وليست وجهًا واحدًا على الإطلاق.. وكثيرًا ما كان ولي الأمر يطلب ملفًا كاملًا، يمثل خلفية للخبر العاجل وقد يجرنا ذلك إلى أخبار مهمة ولكنها ليست عاجلة.. ومع ذلك يحسن عرضها مع الخبر العاجل؛ لأنها تمهد له؛ وتضع خلفية كاملة لأحداثه.

إنني أريد أن نتعلم أن لكل حقيقة وجهين، وأن على من يعرض الأمور على متخذ القرار، أن يكون أمينًا للغاية، وأن ينحي مشاعره الشخصية، وأن يجنِّب انتماءه الفكري والسياسي إن وجد؛ حتى لا تتلون الأمور على نحو، يؤدي بصاحب القرار إلى اتجاه، قد لا يكون هو الأفضل.. كما لاحظت دائمًا أن المعلومات الأمينة والتفاصيل الدقيقة تجعل القرار أكثر صوابًا، والتفكير أكثر رشدًا.

وفي بداية عملي، كنت أسرد على الرئيس الأسبق، عناوين للموضوعات المطروحة العاجلة والمهمة ومعي ملف لكل منها على حدة ويفاجئني هو بطلب أحد تلك الملفات، ولو بطريقة تحكمية؛ حتى يتيقن له أن كل شيء يجري إعداده بأمانة وصدق؛ خصوصًا وأنه كان لا يسمح لشخص واحد أن يحتكر أذنه، بل يفضل الاستماع أيضًا إلى من يعرفهم مباشرة، حول بعض الموضوعات.

لازلت أتذكر أنه قد فعل ذلك في أزمة الأمن المركزي؛ حيث استمع إلى بعض ضباط الشرطة، من أصحاب الدرجات المتوسطة والصغيرة؛ حتى يعرف واقع ما يدور ويلم تمامًا بما يجب العلم به أمام ذلك الحدث الطارئ.. وفي تلك الظروف المعقدة التي اتخذ فيها الرئيس قراره، في منتصف الليل، بحظر التجوال؛ صيانة للأرواح والممتلكات، أشهد أنه اتخذ ذلك القرار بأعصاب هادئة للغاية، ودون توتر على الإطلاق؛ لأنه أدرك أبعاد المشكلة، وأنها ذات طابع محلي وفئوي وليست تمردًا شعبيًّا عامًّا.. وعندما كنا نوافيه بأخبار الموقف، تأتي تباعًا، فإن مهمتي كانت التنسيق في عرضها وإعطاء الأولوية لبعضها، مع وضع الرئيس الأسبق في الصورة كاملة، دون تجميل أو رتوش، فقد كان هو يفضل ذلك ومعه كل الحق.

إن صاحب القرار –أيضًا- يدقق غالبًا في مصدر المعلومة، ويمحِّص في الظروف التي انطلق منها ذلك الخبر، وقد يحتاج الأمر إلى عدد من الاتصالات العاجلة، التي يجريها قبل أن يمضي في اتخاذ قراره، لمزيد من الإيضاح ولتأكيد بعض المعلومات؛ لأن مصائر الدول هي أمانة في عنق الحاكم، في كل زمان ومكان.. ولقد تعلمت كثيرًا من الخبرات خلال عملي، وهي أن طريقة العرض مهمة بل ومؤثرة أحيانًا في طبيعة القرار، وعلى من يتحمل مسئولية عرض الأخبار والمعلومات العاجلة أو المهمة أن يكون متجردًا ونزيهًا، ويحتكم إلى ضميره في كل تصرف؛ لأن طريقة العرض تلون القرار أحيانًا وتمهد له أو تؤدي إلى تأجيله، وتلك كلها خيارات، ذات تأثير على الحياة العامة ومنطق الأمور.

ويبقى الضمير الوطني سيد الموقف دائمًا.

خبر غريب نشرته

# الصحف الإسرائيلية عام 1791

تسلَّمت عملي بالقنصلية المصرية العامة في «لندن»، في سبتمبر 1971، بعد خمس سنوات أمضيتها في الديوان العام لوزارة الخارجية، قبل الإيفاد إلى الخارج نظرًا لظروف «النكسة» وتداعياتها.

عندما بدأت عملي نائبًا للقنصل، اكتشفت أنني أمام مسرح كامل للحياة المصرية، بل والبريطانية أيضًا، أرى من منظوره ما يدور من علاقات بين الشعبين، من تبادل في الزيارات تحت مظلة السياحة؛ حيث كنت أوقع يوميًا ما يزيد عن مائة تأشيرة لدخول «مصر». حدث أن حمل البريد الوارد من الوزارة إلى القنصلية في «لندن» مكتوبًا عاجلًا، يحذر من دخول بعض اليهود حملة الجنسية الإسرائيلية إلى «مصر» بتأشيرات سليمة؛ لأنهم مزدوجو الجنسية؛ إذ يحملون -إلى جانب جنسيتهم الإسرائيلية- جنسيات أخرى أوروبية أو أمريكية.. ورأيت – بخبرة ابن السادسة والعشرين – أن أصمم استمارة جديدة للمتقدمين؛ للحصول على تأشيرة دخول «مصر»، وأضفت فيها بندًا للسؤال عن الديانة.. وما أن طرحناها في مدخل الاستقبال بالقنصلية، حتى قامت الدنيا ولم تقعد؛ فقد تلقيت اتصالًا هاتفيًّا من السفير، يبدي دهشته مما فعلنا، ويبلغنا أن الخارجية البريطانية طلبت سحب هذه الاستمارات فورًا؛ حتى لا تضطر إلى اتخاذ إجراء بسحب الحصانة الدبلوماسية من القنصلية المصرية، ثم جاءنا خطاب شديد اللهجة من الوزارة البريطانية، للتحذير من السؤال عن الديانة؛ لأنها أمر شخصي لا يصلح لأن يكون معيارًا للتفرقة بين البشر.

منذ ذلك اليوم، تعلمت درسًا لم يغب عني أبدًا، حتى أنني تحمست لإلغاء خانة الديانة؛ خصوصًا في البطاقات الشخصية والأرقام القومية، وإذا سألت أجنبيًّا عن ديانته فإنه يستهجن السؤال، وهو يعتبره مسألة شخصية لا محل للسؤال عنها..

أتذكر الآن.. أنه بعد ذلك بأسابيع قليلة، جاء إلى القنصلية شابان بريطانيان، يطلبان مقابلة القنصل.. وعندما سمحت لهما بالدخول، طلبا مني المساعدة في إقامة حوار مع اتحاد الطلاب المصريين في «بريطانيا»، فقلت لهما: «إن ذلك ليس من الشئون القنصلية، ولكنه من شئون مكتب البعثات المصري، المختص بشئون الدارسين والدارسات في «المملكة المتحدة»، وأخرجت ورقة صغيرة، كتبت عليها عنوان المكتب الثقافي المصري، المختص بشئون المبعوثين، والكائن بالمبنى التاريخي رقم 4 شسترفيلد جاردنز، في حي «الماي فير»، وسط أرقى مناطق العاصمة البريطانية، وانصرف الشابان ونسيت الأمر برمته.. وبعد يومين فقط، نشرت الصحافة اليهودية في «إسرائيل» وخارجها، خبرًا مثيرًا عن ذلك اللقاء العابر، وكان عنوان «الجويش كرونيكل»، هو «دبلوماسي مصري يمهد للحوار بين الطلاب المصريين والطلاب الإسرائيليين الدارسين في بريطانيا»، وتحدث الخبر عن أن القنصل المصري في «لندن» «مصطفى الفقي» قد أعطى رئيس اتحاد الطلاب الإسرائيليين، في بريطانيا، ونائبه عنوان المكتب التعليمي؛ تمهيدًا لبدء الحوار بين الطلاب المصريين والإسرائيليين لأول مرة في التاريخ، وهو ما يمثل خطوة كبرى في العلاقات بين الشعبين المصري والإسرائيلي.

أسقط في يدي، وكان الخبر مفاجأة صاعقة لي؛ إذ لم أكتشف ما يوحي بأنهما إسرائيليان، بل تصورت أنهما يمثلان تجمعًا طلابيًّا من إحدى الجامعات البريطانية، وأعطيتهما عنوان المكتب الثقافي في براءة، لا تخلو من سذاجة وبعفوية وحسن نية كاملين، وتلقَّى السفير، في اليوم التالي، برقية عاجلة من الأجهزة الأمنية المصرية، تسأل عما حدث، وتطلب تفسيرًا له، فردت السفارة بما لزم.. ولولا أنني كنت معروفًا نسبيًّا لدى البعض في «القاهرة»، لكان حدث ما لا تحمد عقباه.

تعلمت من هذه الحادثة ضرورة الحذر الشديد؛ إعمالًا للمثل المصري الحكيم «من تلسعه «الشوربة»، ينفخ في «الزبادي»»»، وقد زرع ذلك الحادث المبكر في بداية حياتي الوظيفية، شعورًا بالحذر وضرورة التعرف الكامل إلى كل خطوة قبل الإقدام عليها، وأدركت أن النوايا ليست خالصة في معظم الأحوال، وأن العمل الدبلوماسي والتواصل مع الأجانب يحتاج إلى خبرة وحنكة، قد لا يتوفران في سن الشباب، رغم الدورات الأمنية التي كنا نحصل عليها، قبل تولي مواقعنا في سفاراتنا في الخارج..

لقد حكيت –في مقال سابق- عن محاولة تجنيدي من خلال حادث سيارة مصطنع، وكيف أني أجهضت المحاولة في مهدها؛ لذا فإنني أطلب من شباب الدبلوماسيين - في الوقت ذاته - عدم الاستسلام للمخاوف والأوهام والانطلاق في عملهم بذكاء ووعي، يعفيهم من الوقوع فريسة لتحقيق أهداف الغير!

## أمسية مع «فؤاد» باشا

لا أنسى علاقتي الوثيقة بزعيم الوفد «فؤاد باشا سراج الدين»، والتي بدأت منذ الأيام الأولى لعملي في مؤسسة الرئاسة، سكرتيرًا للمعلومات والمتابعة مع الرئيس الأسبق «مبارك»؛ حيث بدأ التواصل بين مكتبي والأحزاب السياسية المختلفة، وفي مقدمتها حزب الوفد..

عندما اكتشف الباشا أنني قريب مباشر للسيدة «ليلى المغازي» قرينته وراعية شئونه، وهي حفيدة «المغازي باشا» القطب الوفدي في «البحيرة» والذي كان يمتلك عشرات الآلاف من الأفدنة في «مركز المحمودية»، وأنه بمثابة جدنا الأكبر، ازدادت العلاقات بيني وبينه توثقًا، واطمأن لوجودي في موقعي، وكان يأتي للقاء الرئيس «مبارك»، مدعوًا في اجتماعات قادة الأحزاب أو منفردًا، وكان يصحبه دائمًا حفيده الأستاذ «فؤاد بدراوي»، وهو من قيادات الوفد أيضًا، وكان عضوًا في البرلمان.

في ليلة رأس السنة، في بداية تسعينيات القرن الماضي اتصلت بي الأخت العزيزة أ.د. «عواطف سراج الدين» - قرينة القطب الوفدي الكبير الراحل «ياسين سراج الدين» - وقالت لي إنها سوف تقيم احتفال رأس السنة في منزلهما على شاطئ «نيل الجيزة»، وأن «فؤاد باشا» قد طلب أن أكون مدعوًّا لهذا الحفل، فلبيت الدعوة وأجلسني الباشا إلى جواره، طوال الوقت، وحدثني كثيرًا عن ذكرياته، وأهدتني ليلتها قريبتي، السيدة «ليلى المغازي»، «مسبحة» ثمينة وأعتنى الباشا بضيافتي عناية خاصة، لا يقدر عليها رجل جاوز الثمانين.. فقد كان حريصًا على إعداد ما أشرب وما آكل..

عندما حدثت الباشا عن مضار تدخين «السيجار» في تلك السن، قال لي: «لقد مضى على تعاملي مع السيجار سبعون عامًا، فلماذا يغدر بي الآن؟!».. ولاحظت أن ذلك الرجل الكبير يأكل «الفواجرا» المصنوعة من «كبد الأوز» بنهم، رغم خطورتها؛ لاحتوائها على نسبة عالية من «الكولسترول».. تساءلت في نفسي، كيف أن ذلك الرجل الذي تقدم به العمر يحمل أيضًا كل العوامل المؤثرة، التي تتعارض مع طول العمر! فالرجل بدين -إلى حد مفرط- ومدخن على مدى سبعين عامًا للسيجار، وتحمل من الضغوط والمعاناة في حياته السياسية، ما لم يعرفه أحد، فقد اعتقله «عبد الناصر»، وحبسه «السادات»، وعاش أيام الفقر، وهو سليل أسرة ثرية؛ حتى أنه كان يستعمل قطعة من الخشب على شكل سيجار، مطلية باللون البني؛ حتى يوحي لمن يراه بأنه لا يزال يدخن السيجار، رغم أنه لم يكن يملك وقتها ما يتيح له ذلك، بل لقد اشتغل فترة في تقييم العاديات (الأنتيكات)؛ حتى يكون له دخل، يعيش به في سنوات الإقصاء والعزلة والحصار السياسي والاجتماعي المضروب حوله.. ولعلنا نتذكر أن رجلًا بهذه العوامل السلبية، قد عاش إلى ما فوق التسعين من عمره؛ فالمسألة هي «الجينات»، وليست فقط عوامل محددة في حياة الناس.

وقد ظللت في تلك الأمسية الرائعة أتسامر معه، حتى الساعات الأولى من الصباح؛ فالرجل كان يقظًا تمامًا وفطنته زائدة وذكاؤه حاد.. وعندما دعوته لحضور زفاف ابنتي، في الحادي عشر من يناير عام 1995، حضر متألقًا ومنشرحًا.. وفي الواحدة صباحًا، وجدت مرافقه يتحرك نحوه، فظننته قد همَّ بالخروج، فقلت: الحمد لله أنه قد أكرمني بهذه الساعات، التي قضاها في زفاف ابنتي، ولكن لرقته الزائدة ولطفه الشديد، وجدته مواصلًا حضور الحفل، وأنه قام فقط للذهاب إلى دورة المياه، ثم عاد إلى مقعده.. فلقد كان رجلًا رحبًا واسع الأفق شديد الذكاء، لديه دهاء إيجابي، وفراسة في تقييم الأشخاص، وصبر طويل، وجلد واضح في مواجهة التحديات والخطوب والمصاعب.

لذا، فإنني بعد ثورة 25 يناير 2011، وتحرري من أحزاب السلطة، وعودة حق الاختيار لي، رأيت أن حزب الوفد - وهو حزب الوحدة الوطنية والليبرالية مع مسحة علمانية - هو أقرب الأحزاب إلى تفكيري؛ خصوصًا وأنا دارس لتفاصيل تاريخه بحكم دراستي لـ «دور الأقباط في السياسة المصرية» متمثلًا في «مكرم عبيد باشا» سكرتير عام الحزب.. وعندما تقدمت إلى حزب الوفد، أكرمتني هيئته العليا بضمي إليها، بل وزادوني تكريمًا باختياري رئيسًا شرفيًّا لذلك الحزب العريق.

أعود إلى «فؤاد باشا»، وأتذكر كم كان حصيفًا في تعامله، وكان أيضًا لماحًا وساخرًا عندما كان يداعبه الرئيس الأسبق «مبارك» قائلًا: «فؤاد بك»، فكان يرد بـ: «إنها أول مرة يتم تنزيل درجة الباشوية إلى الباكوية!»، ويستغرق في الضحك، ويشاركه ذلك الرئيس الأسبق أيضًا، الذي كان يحمل لزعيم الوفد تقديرًا واحترامًا، حتى أنه أضاف في خطبه الرسمية اسم «مصطفى النحاس»؛ ليكون من ضمن الكوكبة التي يجري ذكرها، والتي تبدأ بـ «أحمد عرابي» و«مصطفى كامل» و«سعد زغلول»، وكانت إضافة «النحاس» في رأيي، هي أكبر تكريم حظي به حزب الوفد في عهد الرئيس الأسبق «مبارك».

عندما رحل «فؤاد باشا» عن عالمنا، ترك فراغًا كبيرًا في حزب الوفد، بل وفي الحياة السياسية كلها.. رحمه الله فقد كان وطنيًّا مصريًّا، ويكفي أن نتذكر أنه بطل «معركة الشرطة المصرية» في مواجهة قوات الاحتلال الإنجليزي في «الإسماعيلية» عام 1952، ويكفي أن نتذكر أيضًا أنه كان على علم بـ «حركة الضباط الأحرار»، من خلال قريبه الضابط الكبير، الذي أصبح سفيرًا فيما بعد، السيد «عيسى سراج الدين»، ولكن «فؤاد باشا» احتفظ بسر الضباط الأحرار ولم يلعب دور الخيانة بإفشاء سرهم..

إنه رجل يقبع في سجل التاريخ الوطني للمصريين.

## انقطاع المياه في الصباح

يستقبل المرء يومًا جديدًا كل صباح، وأكثر ما يؤرقني شخصيًّا أن أستيقظ على مشكلة جديدة، مثل: غياب السائق أو انقطاع التيار الكهربائي، وغيرهما من الأزمات اليومية الطارئة.. ولكن أشد ما يؤرقني أن أصحو من نومي، متجهًا إلى الحمام لبدء الطقوس الصباحية؛ فإذا بالمفاجأة الصعبة، هي انقطاع المياه.. نعم، قد لا يحدث هذا كثيرًا، ولكنه عندما يحدث فنحن أمام أزمة غير متوقعة، وتأتي التبريرات سراعًا من قائل بأن ذلك نتيجة انفجار ماسورة مياه، وآخر يقول بل هو تعديل في محطات الرفع، وثالث يزعم أنها محاولة لترشيد المياه.. ولا تجدي التفسيرات نفعًا ولا تحل مشكلة.. وليس أمامي من حل، إلا الذهاب إلى منزل ابنتي؛ من أجل حلاقة لحيتي، والاستمتاع بحمام الصباح.. ولكن الخسارة قد حدثت.. لقد ضاع الوقت، واضطربت سلسلة المواعيد لالتزامات الفترة الصباحية، كما أنني لست الوحيد الذي يعاني ذلك؛ فطالب الجامعة وتلميذة المدرسة وموظف المصلحة وربة المنزل.. كلهم تعرضوا للآثار السلبية لأزمة انقطاع المياه، في ساعة مبكرة من الصباح.

تذكرني مسألة انقطاع المياه بطرفة، حدثت بين زوج ابنتي الصغرى «عمرو كامل» وصديقنا المشترك المهندس اللامع «أحمد صبور»، وهو صاحب المنتجع الذي تسكن فيه ابنتي وزوجها وأولادهما؛ ففي أحد أيام الشهور الأولى للمنتجع الجديد انقطعت المياه في الصباح، واستيقظت الأسرة الصغيرة؛ ليتجه كل إلى عمله أو مدرسته.. ولكن الأمر كان مختلفًا وصعبًا.. وعندئذ أجرى زوج ابنتي اتصالًا هاتفيًّا بصديقنا المهندس «أحمد صبور»، وبادره قائلًا: «هل استمتعت بحمام الصباح يا باشمهندس؟» فرد «صبور» ببراءة: «نعم، ولكن لماذا هذا السؤال؟!» فقال له زوج ابنتي: «ما فعلته أنت، نحن محرومون منه هذا الصباح؛ فالمياه مقطوعة»، فضحك «صبور» كثيرًا وقال: «إن ما جرى يرجع إلى أمر عام في المنطقة كلها، وهو خارج عن إرادتي وإرادة المسئولين معي»، وظلت هذه الدعابة تلاحقنا حتى أنني كلما رأيت المهندس «أحمد صبور»، بادرته قائلًا: «هل أخذت حمام الصباح؟» فيضحك كلانا من الأعماق، ويشاركنا زوج ابنتي الابتسامة لهذه الواقعة.

أنا أنتمي إلى نوع من البشر، إذا بدأ بشيء يزعجه في الصباح، فإن ذلك ينعكس على حالته النفسية طوال اليوم، ولهذا فإنني أحرص على استقبال الساعات الأولى من الصباح، في رضا وارتياح،

وأستعيذ بالله من كل ما يكدر الصفو في تلك الأوقات.

هناك مبرر آخر للضيق أحيانًا، وهو مطالعة الصحف الصباحية، فإذا احتوى إحداها على خبر عام لا يرضيني ويتضمن إساءة للوطن، فإنني أشعر باكتئاب شديد، وانتقل من حالة نفسية إلى أخرى فيها قلق وضيق، فأنا مثل الكثيرين ممن تنعكس الأوضاع العامة، بشكل مباشر، على حالتهم النفسية ومزاجهم الخاص، كما أنني أنتمي إلى جيل، عاصر أحداث نكسة يونيو 1967، التي انعكست على نفسياتهم بشعور حزين لسنوات طويلة؛ حتى كان العبور العظيم، كما أنني أنتمي إلى ذلك الجيل، الذي يحب «عبد الناصر» ويحترم «السادات»، وينظر إلى تاريخ الوطن نظرة عضوية متسقة، كوحدة متكاملة لشعب عريق.

إن كل هذه الهواجس والذكريات طافت بخيالي، وأطاحت بالهدوء الذي ألتمسه في بعض أيام عطلات الصيف.. ولقد كان السبب ببساطة، هو انقطاع المياه عن منزلنا وجيراننا صباح اليوم، ويتبادر إلى الذهن مباشرة، ذلك القلق الخفي، الذي يسيطر على عقول المصريين من نتائج بناء «سد النهضة» الإثيوبي؛ فنحن نتحمس لتنمية الدول الشقيقة.. ولكننا في الوقت ذاته، نشعر بمخاوف مشروعة من تأثر حصة «مصر» من مياه النيل، وهو أمر غير وارد بالضرورة؛ لأن المياه هي الحياة، ولن يقبل المصريون أن تتأثر مياه النيل بأي سياسة معادية لشعب، ارتبطت ثقافته بالنهر، واقترن تاريخه بمجراه، وأدرك دائمًا أن الحياه حق، له ولكل جيرانه من دول حوض النهر.

لعنة الله على انقطاع المياه التي نرجو ألا تحدث أبدًا.

## محاولات إنقاص الوزن

كلما نظرت إلى صورة حفل زفافي، منذ ما يقرب من خمسين عامًا، أشعر بأنني قد أصبحت شخصًا آخر؛ فقد كنت نحيلًا وسيمًا، يملأ الشعر الأسود رأسه.. فإذا بالأمر قد اختلف الآن، فلقد زاد الوزن إلى الضعف تقريبًا، وطار شعر الرأس، واشتعل ما بقي منه شيبًا، كما أنني أصبحت من أصحاب (الكروش)، وكلها دلالات على مرور السنين وتقدم العمر.. وما من مرة ذهبت فيها عبر السنوات الأخيرة لإجراء فحص طبي شامل - داخل البلاد أو خارجها - إلا وكانت النصيحة دائمًا بضرورة إنقاص الوزن، ففي ذلك نفع عام للجسم وتخفيف للتحميل على الظهر والركبتين.

إلا أن الأمر يبدو صعبًا؛ إذ إن فقدان كيلوجرام واحد، أصبح الآن مثل عملية حربية معقدة؛ فعندما كنا شبابًا، كان الواحد منا يستطيع إنقاص وزنه بمعدل سريع للغاية.. أما اليوم، فالمسألة تحتاج إلى جهد كبير وعناء شديد، ولقد دعاني صديق منذ خمسة عشر عامًا؛ لكي أكون ضيفًا عليه في إحدى المصحات الألمانية الشهيرة، وهي مصحة (بوخنجر) وذهبت ممنيًا النفس بأن أعود من تلك المهمة نحيلًا ومعافًا صحيًا، ومتخلصًا من كل المشكلات، التي أعاني منها.

عندما جرى تخييرنا بين أنواع الرجيم، تخيرت أشدها وطأة وأقساها على الجسد؛ أملًا في الإنقاص السريع، والخروج من تلك المصحة الفاخرة بنتائج إيجابية محققة، ولقد كان الرجيم الذي اخترته هو

(الصفري) فامتنعت عن الطعام والشراب عشرة أيام، إلا من شوربة خفيفة لبعض الخضروات، وربما بعض الحشائش أيضًا! مع شرب كميات كبيرة من المياه.. وفي الوقت نفسه، كانت تجري عملية تطهير للمعدة كل يومين؛ للتخلص من السموم والدهون والزوائد، التي لا مبرر لها، وكنت سعيدًا كل يوم، وأنا أرى في الميزان نقصًا، يصل إلى كيلوجرام على الأقل.. وبنهاية فترة الأسبوعين، كنت قد فقدت ثلاثة عشر كيلوجرامًا بالتمام والكمال، وشعرت أنني شخص آخر.. إذ اتسعت عليّ ملابسي الضيقة، وأصبحت أمشي في الأرض ملكًا، يختال برشاقة وسعادة.

لم يمض على عودتي إلى القاهرة إلا أسبوعًا واحدًا، وقد وبدأت ألاحظ تدهورًا واضحًا في صحتي، وتوترًا شديدًا في نفسيتي، وعصبية زائدة في تصرفاتي.. ولاحظ كل من حولي ذلك، وأفتى كبار الأطباء بأن الرجيم القاسي قد جرّف معه المعادن الأساسية، التي تغذي الجسم بدءًا من المخ، وصولًا إلى الأطراف.. وأن إسرافي في الحرمان من الكربوهيدرات والسكريات ونقص البروتين، قد أدت كلها إلى ما وصلت إليه، وازداد قلقي على نفسي، كما ازداد اضطرابي مما أعانيه.. واكتشفت أن الرجيم الذي كنت أتصور أنه نعمة للإنقاذ قد أصبح نقمة للتدمير! وتهت في عيادات أطباء الصحة الجسدية والنفسية، وأساتذة الأمراض العصبية، الذين وضعوني على برنامج علاجي بمضادات الاكتئاب وهي أدوية ثقيلة الوطأة، وتؤدي إلى الشراهة في الطعام، وزيادة الوزن، ودفعت ثمنًا غاليًا في تجربة جادة وصعبة لإنقاص الوزن.. وتعلمت من يومها أن من يريد أن ينقص وزنه، فإن عليه أن يسلك طريقًا تدريجيًّا طويل المدى، وأن تكون لديه إرادة قوية لا تضعف ولا تتراجع، ولذلك فإنني أسوق الملاحظات الآتية:

أولًا: استجابة لنصيحة صديقي جراح القلب العالمي د. «مجدي يعقوب»، الذي يقول لي دائمًا: «حاول أن تخفض كمية ما تأكله إلى النصف، من كل ما يأتي أمامك؛ ففي هذه الحالة لن تحرم نفسك من فيتامينات معينة أو معادن محددة، بل سيؤدي الأمر إلى إنقاص الوزن تدريجيًّا، دون قلق أو معاناة أو مظاهر مرضية».

ثانيًا: يجب أن تكون الوجبة الأخيرة لكل منا منتهية في السادسة مساءً ونكتفي في الوقت الباقي قبل النوم بالسوائل وفي مقدمتها المياه الطبيعية، على أن نحاول الإقلال من النشويات بوجه خاص، كما أن الإفراط في السكريات لا يساعد إطلاقًا على إنقاص الوزن.

ثالثًا: إن ممارسة بعض الرياضات الخفيفة، والمشي لعدد من الكيلومترات، في الأسبوع الواحد، سوف تؤدي -هي الأخرى- إلى تحسن واضح في الدورة الدموية، وتراجع ملحوظ في الوزن، مع التحذير من تعاطي أية أدوية، تساعد على التخسيس أو تؤدي إليه، ولازلت أتذكر سكرتيرة السفارة المصرية في «لندن» - زميلتي الراحلة - التي فقدت حياتها؛ نتيجة تعاطي جرعات منتظمة من دواء تخسيس، شاع صيته وقتها، وكان ذلك في مطلع سبعينيات القرن الماضي.

هذه رحلتي مع إنقاص الوزن، وأرجو أن يعذرني القارئ؛ لأنني لازلت بدينًا يعاني من ترهل الكرش، مع تقادم العمر ومرور الأعوام.. ولنردد معًا المثل الصيني القائل: «تناول إفطارك، واقتسم

غذاءك مع صديقك، وأعط عشاءك لعدوك».

## المعطف المفقود

بدأت عملي الدبلوماسي في مبنى القنصلية المصرية العامة، في «لندن»، وكانت تحتل مبنًى رائعًا في شارع ملكي خاص، فيه قصور للأميرة «مارجريت» شقيقة الملكة والأمير «تشارلز» ولي عهدها، والملك «حسين» ثم سلطان «براوناي»، إلى جانب بعض نجوم السينما العالمية.. وكانت الخارجية المصرية قد حصلت على ذلك المبنى من الحكومة السورية، في عملية المقاصة، بتبادل المباني بعد الانفصال عام 1961، وكان ذلك الشارع مغلقًا من الجانبين، يقف على بوابتيه جنود من الحرس الملكي، أحييهم كل صباح.

إنني لازلت أتذكر بعدما انتهت خدمتي في لندن بعدة سنوات، أني قررت أن أزور مبنى القنصلية في «لندن».. وعندما كنت أدخل إحدى بوابات ذلك الشارع الخاص، فوجئت بالحارس يقول لي: «كيف حالك يا مستر «فقي»»، ولازلت مندهشًا كيف تذكر ذلك الرجل اسمي، بعد سنوات من مغادرتي لمدينة «لندن»!

أعود إلى ذلك المبنى الرائع، الذي استقبلت فيه شخصيات كبيرة، وأنا نائب للقنصل في أولى درجات السلك الدبلوماسي، وكان من بينهم «عبد الفتاح باشا عمرو»، السفير الأسبق لـ «مصر» في «بريطانيا»، وبطل العالم في الاسكواش، والذي جاء إلى القنصلية ومعه جواز سفر المملكة المصرية، ويريد استخراج جواز جديد مع احتفاظه بالقديم.. وقد فعلت له ما أراد، وأكرمته بما يليق بمكانته وتاريخه.. فلقد كان آخر سفير لـ «مصر الملكية» في «لندن».. وعندما قامت ثورة يوليو 1952، فضَّل البقاء في «بريطانيا»، وسكن شارعًا صغيرًا جرت تسميته «Egypt lane»؛ تكريمًا لذلك البطل الرياضي العالمي في منطقة بين مدينتي «لندن» و«أكسفورد».

كان من عادتنا في القنصلية وجود (شمّاعات) في مدخل المبنى؛ حيث يعلِّق عليها الزائرون معاطفهم أو قبعاتهم أو مظلاتهم، وكان سعاة القنصلية يستأثرون غالبًا بنصيب وافر من تلك الأشياء، التي ينسى بعضها أصحابها، ولا يعودون إليها.. وقد لا يتذكرون أين تركوها، ونحن لا نعرف من هم أصحابها.

ذات صباح، جئت إلى القنصلية، وتركت معطفي على إحدى تلك (الشماعات)، وقررت أن أتركه لعدة أيام؛ لأن الجو بدأ يتحسن، ودخلت موجة دفء طارئة على السواحل الإنجليزية؛ وأشعرتنا بحرارة الجو بعد شتاء طويل، وفي إحدى أمسيات ذلك الأسبوع.. وبينما «عبد العزيز» سفرجي القنصلية، يقوم بالخدمة على المائدة، لفت نظري أنه يلبس معطفًا أنيقًا، فتأملته؛ فإذا هو معطفي الشخصي الذي تركته منذ أيام ونسيت استعادته، فسألته: «من أين حصلت على هذا المعطف»، فقال لي إنه لاحظ وجوده عدة أيام على المشجب، في مدخل السفارة ويبدو أن أحد الزوار قد تركه، ولم يعد إليه، فقلت له: «لعنة الله عليك إنه معطفي الشخصي»، فأسقط في يده، وحاول خلعه، فقلت له: «لا لن أسترده بعد أن ارتديته أنت، وهو حلال عليك»!

تجرني قصة هذا المعطف إلى القصة التي أوردناها من قبل، حين كنا في صحبة الرئيس الأسبق «مبارك»، في قصر «المارينيه» - وهو قصر الإقامة المخصص لضيوف قصر «الإليزيه» - وقد دخل الدكتور «عصمت عبد المجيد» لمقابلة الرئيس «مبارك» في جناحه؛ وخرج يبحث عن معطفه، فوجد معطفًا صغيرًا، لا يصلح له على الإطلاق؛ إذ يبدو أن المعاطف قد اختلفت، واكتشف د. «عصمت عبد المجيد» - رحمه الله - وقد كان نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية أن المعطف الوحيد الموجود على شماعة المدخل، هو ذلك المعطف الصغير، الذي لا يتناسب مع حجمه، وإن كان من لون معطفه الأصلي نفسه، ولقد انزعج د. «عصمت» كثيرًا لفقدان معطفه.. ولكننا سرعان ما عرفنا أن المعطف المتروك قد يكون خاصًا بالسيد «يوسف بن علوي» وزير خارجية دولة «عُمان»، وأنه على ما يبدو قد أخذ، على سبيل الخطأ، معطف د. «عصمت عبد المجيد»، وتمت عملية تبادل المعاطف، عند حضور مندوب عن وزير خارجية «عُمان»، وهو يحمل المعطف الآخر الخاص بدكتور «عصمت عبد المجيد».. وعادت لوجه د. «عصمت عبد المجيد» ابتسامته المعتادة، بعد دقائق من الضيق؛ خصوصًا في ظل الجو البارد للعاصمة الفرنسية حينذاك.. وما أكثر ما أدّى اختلاط المعاطف إلى مفارقات في مناسبات مختلفة؛ لذلك جرى ابتداع وجود أرقام لكل معطف، يحمل نسخة منها صاحبه طوال المناسبة؛ فإذا عاد إليه، تعرف عليه دون أن ندخل في فوضى المعاطف مرة أخرى!

## إعادة فتح باب الطائرة

كنت في صالة كبار الزوار في «مطار القاهرة الدولي»، عائدًا إلى مقر عملي في «□يينا»، التي كنت فيها سفيرًا لبلادي، واحتشد عدد كبير من الأصدقاء لتوديعي، وكان من بينهم اللواء طيار «عبد العزيز بدر» مدير المطار حينذاك، وهو صديق عزيز.. وبعد طول انتظار، جاءني مندوب وزارة الخارجية، يقول لي إن كل إجراءات السفر قد انتهت.. ولكنه يدعوني إلى التريث خمسة دقائق أخرى؛ حتى يركب جميع الركاب؛ ونظرًا لكثرة المودعين وازدحام المكان، قلت له إنني أفضل التحرك الآن إلى الطائرة، بدلًا من الانتظار في القاعة.

بالفعل صافحت المودعين، واتجهت بسيارة العلاقات العامة لشركة مصر للطيران في اتجاه الطائرة، ولاحظت أن الطائرة تتحرك؛ فسألت مندوب الخارجية ومندوبة العلاقات العامة: «ما هذه الطائرة التي تتحرك الآن؟»، فردت فتاة العلاقات العامة بكل براءة هذه طائرة «□يينا»، فأسقط في يدي، وشعرت بالخطأ الفادح الذي وقع، وهو أن أصل إلى المطار مبكرًا وتفوتني الطائرة؛ بسبب سوء تصرف مندوب الخارجية، فطلبت من السائق الإسراع حتى لحقنا الطائرة وهي تتحرك ببطء.. ونزلت من السيارة، ووقفت أشير إلى الطيار، وكانت دهشتي أنه وقف وأعاد السلم.. وفتح الباب، وأنا في ذهول، فخرج الكابتن من قمرة الطائرة، وقال لي: «إنني توقفت لأني أعرفك شخصيًّا، ولكن الإجراء الذي حدث إجراء خاطئ؛ ولذلك فإنني أطلب منك كتابة مذكرة بما حدث، لأبرر بها هذا التصرف من جانبي»، فقلت له: «وكيف تتحرك ياكابتن، وحقائب أحد الركاب في بطن الطائرة، وهو غير موجود عليها؟!»، فقال لي: إن (البوردنج كارد) أي بطاقة الركوب الخاصة بكم قد جرى تسليمه لنا، بما يعني أنك موجود معنا!!».

اكتشفت أن مندوب الخارجية من فرط حرصه على إراحتي، قد أتمَّ كل الإجراءات؛ بحيث أدخل الطائرة فقط كآخر راكب، وتمت الرحلة ووصلت إلى «□ييننا» لأجد عشرات الاتصالات من شركة مصر للطيران؛ طلبًا لتفسير ما حدث، وقد انتهى الأمر بأن قامت إدارة الأمن بوزارة الخارجية بإيقاف مندوبها، الذي رافقني في المطار.. بينما جرى نقل فتاة العلاقات العامة إلى إدارة أخرى، وفي رأيي أنها كانت ضحية؛ لأن المسئولية كانت تقع بالكامل على مندوب الخارجية، ولو أنني استمعت إلى نصيحته، لبقيت في قاعة كبار الزوار، حتى تحلق الطائرة في الأجواء، ويصبح اللحاق بها مستحيلًا.

إنني أحكي هذه القصة؛ لأبين أن شدة الاهتمام قد تؤدي أحيانًا إلى نتيجة عكسية، ولقد اكتشفت على سبيل المثال أن الطبيب الذي يعالج أحد أقاربه ويعطيه من الاهتمام ما يزيد عن المطلوب، قد لا يتمكن من تحقيق الشفاء له.. وكذلك، فإن مندوب الخارجية الذي أمعن في تحقيق أقصى درجات الاهتمام والراحة لي، قد أدى إلى احتمال أن تفوتني الطائرة.

إنني أتذكر هذه الحادثة، وأنا أحمد الله أن قاعات كبار الزوار قد أغلقت منذ سنوات، وأصبحت بمقابل مادي لرجال الأعمال، ومن في مستواهم.. ولم يعد الأمر متاحًا لأي دبلوماسي قادم أو مسافر.

لقد لاحظت أن ذلك أمر معمول به في معظم دول العالم؛ حيث إن لكل خدمة ثمنًا، ولا يوجد شيء بلا مقابل إطلاقًا، ولاشك أن الاتجاه الجديد في إدارة الحياة الاقتصادية، في مصر، يقترب من هذا المفهوم، ويبتعد عن محاولات المجاملة للكبار على حساب الصغار.

كذلك، ذكرتني هذه الحادثة أيضًا بأن الطائرة لا يمكن أن تتأخر إلا لسبب، يتصل بها من عطل فني، أو انتظار ركاب الترانزيت.. ولكن الأصل دائمًا هو الالتزام بموعد التحليق؛ لأن المجال الجوي يكون مفتوحًا لكل طائرة؛ وفقًا لإبلاغ مسبق، ومن خلال مسار محدد.. وإذا تأخرت طائرة عن موعد إقلاعها لبضع دقائق، فإنها تكون مطالبة بالانتظار لتحديد مسار جديد لها؛ وفقًا لحركة الطيران في المنطقة التي تحلق منها.. وقد لاحظت أن قواعد الطيران المدني جزء من منظومة دولية وإقليمية، لا يمكن العبث بها.

# البـاب الثامن

## الحضارة الفرعونية

## وسر القبعة!

## جائزة النيل..

## ومكالمة «زاهي حواس»

حصلت على جائزة الدولة التشجيعية في مطلع التسعينيات، وعلى جائزة الدولة التقديرية في بداية هذا القرن، وفي عام 2010.. رشحتني أربع جامعات كبرى لـ «جائزة مبارك» (النيل) في العلوم الاجتماعية، وكان من دواعي سروري أن جامعتي التي تخرجت منها، وهي «جامعة القاهرة»، كانت من الجامعات التي رشحتني. ومن المعلوم أن جوائز الدولة ليست أكاديمية بحتة، ولا تتصل أيضًا بالمناصب، وإنما من المفترض أنها تذهب لمن يكون إسهامه مرموقًا في خدمة وطنه وقضاياه الفكرية والثقافية والعلمية..

ولأنني عضو في «المجلس الأعلى للثقافة»، فقد خرجت من جلسة الاجتماع، التي تقرر المستحق للجائزة، وكان من المفترض أن أمكث في «الصالون» خارج القاعة؛ حتى تعلن النتيجة، ولكني آثرت - منعًا للإحراج في حالة الفشل - أن اتجه مباشرة إلى منزلي.

بعد ربع ساعة أو أكثر قليلًا، اتصل بي صديق العمر د. «زاهي حواس» – الذي أتبادل معه المقالب والدعابات – وقال لي بلهجة جادة: Hard luck؛ فلقد ضاعت منك الجائزة على أصوات قليلة، وشكرته وطويت النفس على بعض الضيق المؤقت.. رغم أنني لم أكد أصل إلى منزلي، حتى وجدت أخي وصديق عمري أيضًا د. «علي الدين هلال» - عميد كلية الاقتصاد، ووزير الشباب الأسبق، وأستاذ أساتذة العلوم السياسية - يصيح متهللًا: «مبروك.. لقد انتهينا من التصويت في هذه اللحظة، وأنت أخذت الجائزة من أول جولة، وبشبه إجماع».. ولم أكن مصدقًا، فاتصلت بصديقي «زاهي حواس»، وقلت له: «لماذا أخبرتني بذلك؟!» فقال: «لكي تشعر بحلاوة النصر، بعد مرارة الهزيمة».

لقد تعودت عبر السنين، كما عودته أيضًا المقالب الظريفة والمداعبات المستمرة، وطلب مني العودة إلى مقر المجلس، حيث لازال الاجتماع منعقدًا؛ لأتلقى التهاني من أعضاء المجلس الأعلى للثقافة.. ولكنني قلت له إنني وصلت منزلي وشكرته، وطلبت منه إبلاغ تقديري وعرفاني للجميع، وآثرت البقاء مع أسرتي.

عندما تسلمت مبلغ الجائزة، خصصت منه مائة وخمسين ألف جنيه مصري لـ «مستشفى سرطان الأطفال»، وخمسين ألف جنيه لمسابقة سنوية باسمي، لأفضل بحث في العلاقات الدولية، في قسم العلوم السياسية بـ «كلية الاقتصاد جامعة القاهرة»..

أتذكر أن الشاعر المعروف «عبد الرحمن الأبنودي» قد حصل على الجائزة نفسها في الآداب في العام نفسه، وكنا ضيفين -هو وأنا- على كثير من البرامج التليفزيونية، وكان الراحل «عبد الرحمن الأبنودي» يداعبني قائلًا: «لماذا لا نعمل (دويتو)، أنت تتحدث في السياسة وأنا أردد الأشعار؟» ونضحك معًا من القلب.. رحمه الله..

هذه قصتي مع أكبر جائزة في الدولة المصرية، حصلت عليها في إطار واحد من أكبر مقالب «زاهي حواس»، وأكثر مواقف «علي الدين هلال» محبة وإيثارًا، وما أكثر المواقف التي شهدت فيها شيئًا من ذلك؛ لأنني من ذلك النوع من البشر، الذي يؤسس توقعاته على أسوأ السيناريوهات؛ فإذا جاء الأفضل كانت السعادة كاملة وغامرة.. وليس معنى ذلك أنني مفرط في التشاؤم، بل على العكس؛ فأنا ممن يؤمنون بالمقولة الخالدة (تفاءلوا بالخير تجدوه).

ذكرتني تلك الجائزة بأول جائزة كبيرة حصلت عليها، عندما كنت الأول على منطقة «البحيرة» التعليمية في الشهادة الإعدادية عام 1959، كما أن حصولي ذات يوم على كأس الخطابة، في أسبوع شباب الجامعات المصرية، كان له أيضًا صداه في نفس شاب، في مقتبل العمر.. ولكن دعني أعترف أن أكثر تلك اللحظات روعة وجلالًا، هي تلك التي حصلت فيها على الدكتوراه من «جامعة لندن» في 26 أغسطس عام 1977، لقد شعرت يومها بأن تحولًا جذريًّا قد طرأ على حياتي، وأنه أصبح من المتعين عليّ أن أتصرف في إطار المعايير الأكاديمية التي وصلت إليها..

تبقى مسألة جوائز الدولة في «مصر» أمرًا يحتاج إلى مراجعة؛ لأننا نحتكم أحيانًا في منح جائزة كبرى في فرع معين، إلى غير المتخصصين فيه أو العارفين بخفاياه، وأحسب أن محاولات للإصلاح قد بدأت تتم لتعديل إجراءات منح الجوائز، وأظن أنها قد حققت جزءًا لا بأس به من المطلوب.. لقد ذكرتني بذلك كله دعابة الأثري الكبير «زاهي حواس» أو (الرجل ذو القبعة)، كما يطلق عليه الأجانب.. ولذلك قصص سوف أرويها فيما يلي من سطور.

## قصة القبعة والوزن الدولي

يتعرف الناس في دول العالم المختلفة إلى شخصية الأثري المصري، «زاهي حواس»، من خلال قبعته الشهيرة، والتي يبيع كل واحدة منها بخمس وسبعين دولارًا، على أن يخصص عائدها لمستشفى سرطان الأطفال في مصر، ولكن الملفت للنظر، هو أن تلك القبعة قد حازت من الشهرة ما لم يكن متوقعًا؛ فقد أصبحت علامة ثابتة أو ماركة مسجلة باسم الأثري المصري.

عندما يدعى «زاهي حواس» لإلقاء محاضرات في «الولايات المتحدة الأمريكية» عن الآثار المصرية، فإن الآلاف من المولعين بتلك الحضارة الملهمة يحتشدون لسماعه.. ولعل ثراء الحضارة

الفرعونية هو أحد مصادر قيمتها الإنسانية؛ ففي مدينة «الأقصر» وحدها، يرقد ربع التراث الإنساني العالمي، وتحت كل مدينة مصرية مدن أخرى أقدم؛ لذلك فإنني ممن يعتقدون أن اهتمامنا بالآثار يجب أن يغلب على كل ما سواه.. لا لأن الآثار هي أغلى سلعة نقدمها للغير، ولكن لأنها تراث إنساني، يعتبر المصريون حراسًا عليه.

لقد رأت «مكتبة الإسكندرية» أن يكون فيها عدد من المراكز البحثية الكبرى؛ بحيث يرتبط كل منها باسم شخصية مصرية دولية، وبالفعل فيها مركز للأبحاث الطبية باسم جراح القلب العالمي د. «مجدي يعقوب»، وقسم للأبحاث العلمية والدراسات المستقبلية باسم د. «إسماعيل سراج الدين»، مدير المكتبة السابق، وبرنامج علمي باسم د. «إبراهيم شحاته»، تلك الأيقونة المصرية التي رحلت مبكرًا، بعد أن تركت بصمات قوية على الحياة المصرية والدولية؛ فقد كان نائبًا أول لرئيس البنك الدولي، وهو أيضًا مؤسس «صندوق الأوبك» في «□يينا» وأول مدير له، وصاحب الكتاب الشهير الذي ضمّنه ما أسماه بـ «وصيتي لبلادي».

لذا، رأت الإدارة الجديدة لـ «مكتبة الإسكندرية» أن تزين تلك المراكز البحثية بمركز للآثار المصرية، يحمل اسمًا دوليًّا معروفًا؛ فكان الإعلان عن إنشاء مركز «زاهي حواس» للمصريات، وجرى الإعلان عنه في حفل حضره وزير الآثار ووزيرة السياحة بحديقة «المتحف المصري».. وقد استقبلت الأوساط المعنية بالدراسات الأثرية تلك الخطوة بالترحيب والتقدير، كما تحدث الفنان العالمي الراحل «عمر الشريف» في فيلم مسجل، قبل رحيله، يقول فيه: «كنت أظن نفسي أشهر مصري في الخارج، إلى أن طغت شهرة «زاهي حواس» على اسمي»، كما أشادت السيدة «جيهان السادات» في الفيلم التسجيلي نفسه بمكانة الدكتور «زاهي حواس» وقيمته العالمية.

إنني أتذكر شخصيًّا، أنني كنت أجري فحوصًا دورية في أحد المستشفيات، التي تبعد عن العاصمة البريطانية سبعين ميلًا.. وبينما تقوم الممرضة بتركيب أجهزة قياس مجهود القلب، قالت لي: «أنت من مصر؟»، فقلت: «نعم»، فقالت: «إنني سوف أذهب أنا وخطيبي لقضاء شهر العسل في «مصر»، أثناء عطلة عيد الميلاد القادم»، فقلت لها مجاملة: «سأوصي عليكما صديقي أمين عام «المجلس الأعلى للآثار» في «مصر»، وهو الدكتور «زاهي»، فأكملت هي الاسم: «حواس»، فاندهشت كثيرًا من أن اسم ذلك الأثري المصري معروف لدى العامة في كل مكان، بل إن ابنتي قد اتصلت بي، من «نيويورك»، ذات صباح وقالت لي: «إن هناك لافتات تملأ الشوارع عن معرض للآثار المصرية، وعلى كل اللافتات صورة للدكتور «زاهي حواس» بقبعته الشهيرة».

لقد شعرت –وقتها- بحسرة حقيقية أن العالم كله يقدره ويستفيد منه، وأننا لم نحقق تلك الفائدة، بل إن هناك من رأى منعه من السفر عدة سنوات - بعد ثورة 25 يناير 2011 - في تهم باطلة، ثبت زيفها تمامًا.. حقًّا أنه لا كرامة لنبي في وطنه، أو أن شاعر الحي لا يطربه كما يقولون!

اقترحنا كثيرًا على الحكومة المصرية؛ خصوصًا في ظل ظروف الحصار الذي كان مضروبًا على السياحة في بلادنا، أن تعطي «زاهي حواس» لقب السفير المتجول، للإعلان عن الآثار المصرية

والترويج للسياحة، وأنا واثق من أن وفدًا يرأسه الدكتور «زاهي حواس» سوف يحقق جولات ناجحة في مختلف العواصم الغربية والشرقية، بل إنني طالبت في مرات عديدة أن يكون «زاهي حواس» مرشحًا لمنصب مدير عام «اليونسكو»، مع اعترافي بقيمة المرشحين - بعد ذلك – ومكانتهم، التي لا نشكك فيها.. ولكن تخصص «زاهي حواس» ونشاطه الدولي هما الأقرب لتلك الوظيفة الدولية، وكان يمكن أن نكتفي بالدعاية بإصدار طابع بريد عليه صورته بالقبعة، ومكتوب تحتها «The Man of the hat» رسول الحضارة المصرية إلى «اليونسكو» العالمية.

إنني لا أكتب هذه السطور تكريمًا لشخص أو دعاية لأثري معروف، لا يحتاج مني إلى ذلك.. ولكنني أقرر حقيقة، مفادها أننا نهدر كثيرًا من الإمكانات المتاحة لدينا؛ خصوصًا في الموارد البشرية والكفاءات العلمية والخبرات الثقافية.

«زاهي حواس» و«مقبرة سقارة»

دعت الإعلامية «رولا خرسا» الأثري الشهير، «زاهي حواس»، إلى حلقة تليفزيونية خاصة، وطلبت منه أن يستضيف واحدًا من أقرب أصدقائه، ووقع اختياره عليّ، فظهرت معه في الحلقة التليفزيونية المهمة ذاتها، حول الآثار والحفريات وجهود البعثات الأجنبية في تاريخ التنقيب في «مصر»، وطرأت على ذهن الإعلامية المصرية فكرة طرحتها علينا، وهي أن أقوم معه بزيارة موقع أثري في «منطقة الجيزة»، التي ارتبطت آثارها باسم «زاهي حواس»، منذ سنوات طويلة.. ووقع اختياره على إحدى مقابر «سقارة»، التي تضم واحدة من أقدم المومياوات في التاريخ الفرعوني.

ذهبنا – «زاهي حواس» وأنا - ومعنا مجموعة تصوير تليفزيوني لتسجيل ما يحدث؛ حتى يذاع في الحلقة التالية، ونقوم بالتعليق عليه.. وعندما وصلنا إلى الموقع الأثري، اكتشفت أنه يقع في عمق عشرة أمتار تحت الأرض، وأن هناك سلمًا سوف نستخدمه في النزول، ورأيت «زاهي حواس» ينزل الدرج بسرعة شديدة وهو يعطي ظهره للسلم؛ نتيجة تمرسه بالعمل في مثل تلك المواقع.. أما أنا فقد نزلت درجة درجة ووجهي للسلم، واستغرق مني الأمر بضعة دقائق لأنني لم أتعود استخدام السلالم الحديدية في المناطق الأثرية، وهبطت بعدي مجموعة التليفزيون، وأخذ «زاهي حواس» يشرح لنا طبيعة تلك المومياء، وظروف موتها، وكيفية احتفاظ التحنيط بحالتها، كما هي بعد آلاف السنين.. بل إنه تطرق إلى بعض الموضوعات المتصلة بالنشاط العاطفي لصاحب المومياء، على ضوء الدراسات الحديثة لعلم التحنيط؛ مما أدى إلى إحراج الفتيات، اللاتي فوجئن بذلك المشهد غير المتوقع، وصمم الدكتور «حواس» على تصويره لإذاعته ضمن البرنامج التليفزيوني، الذي يستضيفنا معًا في تلك المرة.

جاءت لحظة الخروج من المقبرة، وصعد «زاهي حواس» الدرج في ثوانٍ قليلة، وحاولت مجموعة التصوير التليفزيوني أن تحذو حذوه.. ولكنني تنبهت بحكم معرفتي بـ «زاهي حواس» أنه يمكن أن يصعد هو وفريق التصوير التليفزيوني، ويتركوني في المقبرة وهي مغلقة، ولو لمدة قصيرة من

قبيل المداعبة أو الهزار الثقيل.. فأسرعت بالصعود بعد «زاهي حواس» مباشرة، ثم تلتني مجموعة التصوير.. وبذلك تجنبت مقلبًا محتملًا من «زاهي».

قابلتنا المذيعة اللامعة في الأسبوع التالي، وعلى الهواء مباشرة، بدأت تسألني عن انطباعاتي عن المقبرة وما فيها، و»زاهي» ينظر إليّ مصممًا، بل وفي إصرار شديد عليّ، أن أشرح للمذيعة الفاضلة والمشاهدين ما رأيته في المومياء التي فحصناها؛ لأنها كانت لرجل، هو إله الخصوبة في عصره وتحرجت من التعليق.. وانبرى «زاهي» يشرح ما رأينا في إطار التاريخ المصري القديم. وكان ذلك أحد المقالب التي تعودتها من صديقي الأثري الكبير، الذي كان شديد القرب من الأوساط الأمريكية وهو ضيف دائم في المنتديات الثقافية هناك؛ لإلقاء محاضراته التي تعتبر مظاهرات، تعكس قيمة «مصر الحضارة» على مر الزمان، فكان طبيعيًّا أن أجد أن اسمه الرنان يحتل كل مكان.

لقد كان من أهم آرائي دائمًا، هو الإفادة من اتصالاته الدولية وشعبيته الكاسحة؛ ليكون تعبيرًا عن «مصر الفرعونية» والجاذبة للسياحة.. ولذلك اتخذ «مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية» قرارًا بإنشاء مركز للمصريات، يحمل اسم «زاهي حواس»، باعتباره أكبر أثري معاصر في مصر حاليًا، ولأن ارتباطه بالحضارة الفرعونية يكاد أمرًا يكون معروفًا لدى المواطن العادي؛ خصوصًا في الغرب و«الولايات المتحدة الأمريكية» تحديدًا، كما أننا يجب أن نعترف بأنه رجل علاقات عامة من طراز رفيع؛ فهو قادر على جلب الأضواء، وجذب الحضور في محاضراته المختلفة داخل «مصر» وخارجها.

لقد ارتبط اسم «زاهي حواس» دائمًا بـ «منطقة الهرم»، التي قضى فيها سنوات طويلة مفتشًا لآثارها، قبل أن يصبح رئيسًا لـ «المجلس الأعلى للآثار» ثم وزيرًا للآثار بعد ثورة 25 يناير 2011.. ولقد بدأت بعض الدول العربية - وفي مقدمتها «المملكة العربية السعودية» - تفطن إلى أهمية «زاهي حواس» وقيمته، فدعته أكثر من مرة؛ لتفقد آثارها وإبداء الرأي في إمكانية تسويقها، وها هي «مصر الحكومة»، تحاول الاستعانة به في كثير من الأمور المتصلة بالآثار والتراث الثقافي المصري، الذي نعتز ونفاخر به دائمًا.

## المفكر الكبير والفنانة الشابة

عندما رحل «العقاد» عن عالمنا في مارس 1964، كتبت مقالًا بعنوان «مع العقاد في السماء»، على وزن الكتاب الشهير للعلامة الدكتور «أحمد زكي» «مع الله في السماء» وكتبت مقالي ذلك - بجرأة الشباب وحماسة واحد من مريدي المفكر الكبير – وكأنه محاكمة دنيوية «للعقاد»، في مسيرته السياسية والأدبية والشعرية.. بل وتطرقت أيضًا إلى حياته العاطفية؛ لأنني كنت أظن –ولا أزال- أن «العقاد» أسطورة بشرية تستحق الإشادة والتقدير؛ فهو بحق «نحات الفكرة» وصاحب الرؤية الصارمة، التي ترتكز على المبادئ، التي لم يبرحها أبدًا.. وكنت أدرك من كل ما قرأت له أن

المرأة تمثل إشكالية موازية لحياته الفكرية والثقافية، كما كنت أعلم أيضًا أن قلبه قد خفق وقتها لـ «مى زيادة» الأديبة اللبنانية، التي أحبها معظم أدباء عصرها وشعرائه.

كنت أعلم أيضًا بما كان يتردد عنه من تعلق العقاد الشديد بالفنانة الجميلة الراحلة «مديحة يسري»، ولو أن البعض كان يشكك في تلك القصة، التي لم يعترف بها «العقاد» صراحة، ولكن البعض الآخر كان يرى أنها قصة حقيقية، تستحق الإشادة والتأمل، فالفارق العقلي والتفاوت الثقافي، بين طرفي القصة، يجعلان الأمر غير قابل للتصديق، عندما يجري ذكره لأول مرة، ولكن الشائعة استقرت وقويت حتى رددها الكثيرون كما تغني بها بعض شعراء ذلك العصر؛ مما يؤكد أن الشائعة تدور في بلادنا، وتبدو أحيانًا أشد مصداقية من الحقيقة ذاتها..

لقد ظل «العقاد» في سنواته الأخيرة شامخًا متألقًا، حتى لحظة النهاية؛ فهو الذي وقف أمام الرئيس «عبد الناصر» ليتسلم جائزة الدولة التقديرية، دون أن ينحني؛ حيث ظل منتصبًا أمام الزعيم الراحل في شموخ وكبرياء.. وألقى يومها خطابًا متميزًا وراقيًا في حضرة الرئيس المصري الراحل، ضمَّنه دراسة أدبية، تقوم حول مفهوم الجائزة، وأهمية تكريم العلماء في تاريخ الدولتين العربية والاسلامية، وتأثير ذلك على مسيرة الإنسان المعاصر، فيما يقابله من مشكلات، وما يعترضه من أزمات.

لقد برهنت السنوات القليلة الأخيرة عن الأصالة الرائعة، والعمق الإنساني، الذي يتمتع بهما بعض الفنانين والفنانات في إطار الولاء المشترك للوطن الأم دون تفرقة أو تهميش أو اقصاء.. وقد شاءت الظروف أن أتعرف إلى الفنانة الحسناء «مديحة يسري»، وأن ألتقيها في مناسبات مختلفة، وفي إحداها سألتها سؤالًا مباشرًا عن حقيقة قصة حب «العقاد» لها، وكنت أظن أنها سوف تنفي ذلك.. ولكنني فوجئت بها تبتسم، في دلال وسعادة، وتقول: «لقد كانت أيامًا ومضت.. رحم الله الأستاذ «العقاد»».

قرأت كثيرًا بعد ذلك عن العلاقة الوثيقة بين الأدب والشعر والفن؛ فذلك «الثالوث» يقف على قدم واحدة، يتمحور حولها كل عناصر الريادة، التي يتطلع إليها الجميع في إجلال وازدهار..

كانت العلاقة بين الأديب الكبير «عباس العقاد»، والفنان التشكيلي الكبير «صلاح طاهر» علاقة وثيقة؛ حتى أن «العقاد» عندما اكتشف أن الفنانة الشابة لا تبادله الشعور نفسه؛ بحكم التفاوت في العمر والاختلاف في الثقافة، طلب من «طاهر» أن يرسم له لوحة، تعكس تجربة «العقاد» الذاتية، وترفعه عن تناول طعام تحوم حوله حشرات، وظلت تلك اللوحة الرمزية في منزل «العقاد» حتى رحيله، وفي ذلك تأكيد أهمية التضافر بين الآداب والفنون لتصوير المشاعر والتعبير عن الأحاسيس. يومها استطردت في كتابة الحوار الذي أتطلع إليه؛ ليكون وثيقة باقية لمشاعر شاب مصري، كان لا يزال طالبًا في الجامعة، وهو يعبر عن تعلقه الشديد بالمفكر المصري الراحل، بكل التزام وأدب وموضوعية، ولقد تخيلت وقتها أن المحاكمة الإلهية، التى جرت «للعقاد» في السماء، كانت تصفية نهائية للتوازن بين «العقاد» المفكر و«العقاد» الإنسان.

عندما عرضت ماكتبت على بعض أساتذتي، أصابهم نوع من القلق، ورأى فيها بعضهم مقدمة في الإلحاد، بينما يعلم الله وحده أننى كنت -ولازلت- أكثر إيمانًا بالخالق من كثيرين، تحول تدينهم إلى نوع من نفاق الناس، قبل أن يكون خشوعًا للخالق وتسليمًا بالإيمان المطلق، تجاه الجانب الروحي في أديان السماء.

رحم الله «محمود عباس العقاد» و«مديحة يسري»، فهما الآن في السماء.

حين بكى «سمير سرحان»!

ربطتني بالراحل د. «سمير سرحان»، أستاذ الأدب الإنجليزي بـ «جامعة القاهرة» - والذي كان معارًا للهيئة العامة للكتاب، رئيسًا لسنوات طويلة، ازدهر خلالها المعرض السنوي للكتاب، وأصبح عرسًا ثقافيًّا عربيًّا بشهادة الجميع – صداقة طويلة.

وقد أسهمت شخصية د.»سمير سرحان» الرحبة وشبكة علاقاته الواسعة في جذب العناصر المثقفة عربيًّا ومصريًّا بل ودوليًّا أيضًا، إلى «معرض القاهرة الدُّولي للكتاب»، الذي ارتاده شعراء وأدباء وعلماء على امتداد سنوات، وضع فيها د. «سمير سرحان» تقاليد معينة، لايزال بعضها قائمًا حتى الآن، رغم تغير الظروف واختلاف الشخوص وتباين الأوضاع.

ربطتني بالراحل د. «سمير سرحان» علاقة وثيقة، منذ أن كنت سكرتيرًا لرئيس الجمهورية للمعلومات. وفي السنوات الأولى لانتدابه، وردت إلينا - للعرض على رئيس الجمهورية - مذكرة من الرقابة الإدارية، تمانع في التجديد للدكتور «سمير سرحان» في موقعه؛ فناقش الرئيس الأسبق «مبارك» – وكان يقدِّر «سمير سرحان» – ما ورد في المذكرة، ورأى التغاضي عما فيها؛ نظرًا لانعدام الخطورة وغياب سوء النية، فيما جرى توجيهه للدكتور «سمير سرحان» من اتهامات.

طلب مني الرئيس أن أطلب من د. «سمير سرحان» أن يمر عليَّ في مكتبي بـ «منشية البكري»، وأمرني الرئيس بأن أذكر له ما جرى توجيهه لرئيس هيئة الكتاب من اتهامات، ولقد فعلت، وردَّ د. «سمير سرحان» على كل الادعاءات بقوة، ولكنه لم يتمالك نفسه، في نهاية الحديث، وانسالت دموعه؛ لأن المرء حين يعمل كثيرًا قد يخطئ أحيانًا، أما أن يتم التركيز على النشطاء والصمت على البلداء، فتلك مسألة يجب أن نخرج من إطارها..

بقي أن نتذكر هنا أن اللقاءات الفكرية والحوارات السياسية، في «معرض القاهرة الدولي للكتاب» إبَّان رئاسة د. «سرحان» للهيئة، كانت نموذجًا يحتذى؛ فكانت مساحة الحرية واسعة نسبيًّا، كما أن الآراء والاتجاهات كافة كانت ممثلة.. ولقد ظللت أكثر من عشرين عامًا، ألقي محاضرة في لقاء فكري جامع بساحة المعرض كل عام..

عندما تركت موقعي في رئاسة الجمهورية عام 1992، ظننت أنه قد لا يتاح لي ما كان متاحًا من قبل في معرض الكتاب، ولكنني فوجئت في أول مناسبة بعد تركي لموقعي، أن د. «سمير سرحان»

يتصل بي ويدعوني لإلقاء محاضرتي السنوية كالمعتاد، وقال لي: «إن توجيهات السيد الرئيس هي أن تلقى المعاملة نفسها، وأن يتاح لك المستوى نفسه من حرية الحديث، كما كان الأمر في الأعوام السابقة، بل إنني أتذكر أنه قد جرى استدعائي، في إحدى السنوات من عملي، كسفير لـ «مصر» في «□ييننا»؛ لكي ألقي محاضرتي السنوية في معرض الكتاب، الذي كان منبرًا حرًّا بكل المقاييس.

عندما هوى د.«سمير سرحان» ليسقط كالشهب والنيازك، دون مقدمات طويلة، أدركنا يومها أن صفحة في تاريخ النشاط الثقافي المصري الحديث قد طويت، وأن هيئة الكتاب عاشت أزهى عصورها في سنوات د. «سمير سرحان»، وفي ظل وجود وزير الثقافة الأسبق المتميز الفنان «فاروق حسني»، ولا ينتقص ما أقوله بالطبع من الجهود المبذولة حاليًّا من القائمين على هيئة الكتاب، والأنشطة المستمرة على مدار العام، والتي يتاح لي أحيانًا أن أشهد بعضها، سواءً في التوقيع على كتاب جديد، أو إجراء ندوة حوله، ولكن الأمر الذي لا مراء فيه، هو أن اسم د. «سمير سرحان» قد اقترن بمعرض القاهرة الدولي للكتاب، الذي بدأ مع أيام د. «سهير القلماوي» ود. «الشنيطي»، ليظل قائمًا حتى الآن.

يبقى، بعد كل ذلك، أن د. «سمير سرحان» هو درة العقد، ولا يعني ذلك أن الرجل لم يكن له أعداء أو حساد؛ فلقد عانى من ذلك كثيرًا؛ خصوصًا وأنه كان عاطفي المشاعر رقيق الحس، يتأثر بمن حوله، ويفرط في مجاملته للناس.. ولكنها سنة الحياة وطبيعة الكون في أن يختفي البعض، وتظهر بدائلهم ولو بعد حين.. وبهذه المناسبة، فإنني أدعو إلى ضرورة إحياء المكتبات المدرسية؛ لأنها كانت مصدر تثقيف ذاتي لعشرات الألوف من الشباب؛ خصوصًا وأن الكتاب الورقي لم يسقط عن عرشه، كما يتوهم الكثيرون؛ لأنه مثل أبي الهول سفير الزمان ونجي الأوان ورفيق العصر!!

تحية للراحل د. «سمير سرحان»، وتحية للذي لن يرحل، وهو الكتاب الورقي!

## صالون «شمس الإتربي»

عرفتها في السنوات الأخيرة، عندما دعيت إلى الصالون الثقافي الذي تقيمه بمنزلها، على فترات منتظمة، والتقيت هناك برموز الفكر والأدب والثقافة: «زاهي حواس» في الآثار، و«خيري شلبي» في أدب الرواية، و«أحمد رجب» رائد الصحافة الساخرة، و«أحمد الجمال» نموذج الانتماء السياسي والانحياز الشديد للناصرية، واللواء «محمد يوسف» جار الراحلة في المنتجع ذاته، وصديق الأسرة.. وعشرات من الشخصيات، التي ازددت قربًا منها ومعرفة بها واكتشفت جزءًا من التاريخ اليساري الناصري للراحلة الفاضلة، وحيث تتألق الأم، نجد أن أفراد أسرتها يتحلقون حولها، وفي مقدمتهم الابنة المحترمة «شروق» قرينة الإعلامي «إيهاب جوهر».

كانت السيدة «شمس» تضرب السماط بالموائد الفاخرة والطعام الشهي؛ حيث يلتقي الجميع في مودة ومحبة، لا نكاد نجد لها نظيرًا في عصرنا، وقد تواصلت بيني وبين هذه الأسرة صلات التقدير والاحترام واكتشفت أنني عرفت «شمس الإتربي» متأخرًا، وأن اسمها إذا ذكر في أي تجمع من الأصدقاء، فإن الجميع يعرفونها من قبل، ويحملون لها التقدير والاحترام ذاته.

لقد كانت هذه السيدة التي رحلت عن عالمنا، منذ فترة، تجسد بحق مفهوم (صاحبة الصالون)؛ لأنها كانت تستمتع بصحبة المفكرين والمثقفين والعلماء والأدباء؛ إيمانًا منها بأن الحوار وحده، هو الكفيل بتنمية العقول وترشيد الأفكار والمضي، نحو مستقبل أفضل لهذا الوطن.. ورغم أنها كانت تسكن في أطراف القاهرة في «منتجع جرانة»، إلا أن الجميع كان يسعى إليها، كما لو كانت تسكن في ميدان التحرير.

تنتمي «شمس الإتربي» إلى عائلة عريقة وثرية، وكان من المتوقع ألا يكون انحيازها للعصر الناصري واضحًا، كما كانت.. ولكن لأنها سيدة مصرية وطنية، فإن انتماءها السياسي لم تؤثر فيه أبدًا الطبقة، التي جاءت منها، أو الأسرة التي انتمت إليها، وهؤلاء بحق هم من نستطيع أن نقول عنهم إنهم صادقون في آرائهم، مخلصون لمعتقداتهم.

إنني لا أزال أتذكر الحوارات الطويلة، التي كانت تدور بيني وبين الروائي الراحل خيري شلبي، الذي تتلو قامته قامة نجيب محفوظ مباشرة، بالإضافة إلى مسحة (هميونية)، وتاريخ رائع من الصعلكة الفكرية والمعاناة الإنسانية، وأتذكر أن ذلك الرجل كتب عني، منذ أكثر من ربع قرن دراسة طويلة في مجلة الإذاعة والتلفزيون، تحت عنوان (المفهرس)، أعطاني فيها أكثر مما أستحق، وأكرمني بقلمه السخي وتحليله الموضوعي، في وقت لم أكن أتوقع فيه ذلك، ولكنه كان خيري شلبي، الذي افتقدناه منذ سنوات قليلة، وكان واحدًا من أصدقاء الراحلة الكريمة ورواد صالونها العامر.

كنت في دولة «الإمارات العربية»، أحضر المعرض السنوي للكتاب في إمارة «الشارقة»، وفي ضيافة أميرها العاشق لمصر والمحب لشعبها، وإذا الناعي يبلغنا برحيل «شمس الإتربي»، ولم أكن قد رأيتها منذ مدة؛ فلم يكن لدي علم بمرضها أو توقع برحيلها فكانت المفاجأة قاسية والمناسبة حزينة؛ خصوصًا لأننا أمام الذين يذهبون ولا يعودون لا نكاد نجد لهم بديلًا، ولا نعرف بعدهم مثيلًا، وأنا أمضي هنا مع «ابن المقفع»، حين كتب عن «فضل الأقدمين» وتباكى على الأخلاق ورثى الفضيلة، التي تمضي مع مرور الزمن، وقد لا تتكرر مرة ثانية، وتذكرت الشاعر الذي قال:

مررت على المروءة وهي تبكي وقلت علام تبكي الفتاة؟

فقالت: كيف لا أبكي وأهلي  من دون خلق الله ماتوا!

ولقد تحملت الراحلة، هي وابنتها الفاضلة «شروق» – التي تصدر مجلة محلية متميزة – فاجعة كبيرة منذ سنوات، برحيل والد أحفاد «شمس» في حادث مأساوي، نتذكره دائمًا، ولكن هذه الأسرة الصامدة تجاوزت الحادث الأليم، ومضت في الطريق الصحيح كالعهد بها دائمًا.

ليتنا ننتهز هذه المناسبة، ونفكر في ظاهرة الصالونات الثقافية، التي بدأت تستعيد بعض أمجادها.. وأنا شخصيًّا أرتاد بعض هذه الصالونات، وفي مقدمتها: صالون د. «لوتس عبد الكريم» وصالون د. «أحمد العزبي»، وصالون اللواء طبيب «عبد المنعم عثمان»؛ فضلًا عن الصالون الثقافي رفيع الشأن للدكتور «وسيم السيسي»، وغيرهم من الصالونات المرتبطة بأصحابها؛ فضلًا عن الصالونات العامة كـ «الصالون الثقافي العربي»، الذي أشرف برئاسته ـ بعد رحيل الفقيه القانوني د. يحيي الجمل ـ وصالون «الأهرام» وصالون «الأخبار» وغيرها من التجمعات الثقافية، التي تألقت وازدهرت في السنوات الأخيرة، وهي ظاهرة تبشر بالخير وتبعث الأمل؛ لأنها تجديد لشباب صالون «مي زيادة» وصالون «عباس العقاد» وغيرهما من مشاهير الزمن الجميل.

إننا لن ننسى «شمس الإتربي»، وسنظل نردد سيرتها العطرة ونذكر لها كرمها الزائد وخلقها الرفيع وثقافتها الواسعة.. رحمها الله بقدر حبها لوطنها، وما قدمته من فضل لكل من عرفها، أو سعى إلى مجلسها الغني بالأفكار، الثري بالشخصيات، المتألق بالعلماء والأدباء والمفكرين وكبار المثقفين.

## عذابات الطفولة

تحترق قلوبنا أمام دموع الطفولة، وتتمزق مشاعرنا أمام آلام المرض لدى الصغار، بل إنني كلما شاهدت إعلانات علاج الأطفال مرضى السرطان ونظراتهم الحائرة فإنني أشعر وكأننا لا ندرك أن عذابات الطفولة أقسى ما يمكن أن تبتلى به أمة.. وقد كتبت من قبل إنني أشعر بأسًى بالغ، كلما رأيت عجوزًا فقيرًا، لا يملك قوت يومه، وهو في ختام رحلة حياته، وكذلك الأمر كلما رأيت طفلًا مريضًا؛ فهو يبدأ سلم الوجود، وأولى درجات الحياة، وهو محروم من الصحة مسلوب العافية.

أتذكر اليوم السيدة «سوزان مبارك»، وهي عائدة من زيارة بعض ملاجئ الأطفال، ومعظمهم أيتام أو مجهولو النسب.. وقد رأيتها للمرة الوحيدة في حياتي، والدموع في عينيها، وهي تتحدث عن حال الأطفال الصغار، الذين شاهدتهم في ذلك الصباح، وكيف أنهم يتركون طفلًا صغيرًا مع غلام، يكبره بعدة سنوات في أسرّة مشتركة، مع الحالة المزرية للأطفال صحيًّا ونفسيًّا.

كانت زيارة السيدة «سوزان» مفاجئة لذلك المكان، فلم يتمكن القائمون عليه من وضع الرتوش، وتزييف الصورة، فرأت الحقيقة التي أبكتها إلى الحد – وهي المعروفة بالهدوء – الذي جعلها تصيح في وجه المشرفات، وتقول لهن: «إنكم تدَّعون التدين كما أرى، فهل تقبل الأديان ما تفعلون؟! وهل هذا الإهمال وغياب الضمير أمر يرضي الله ويتفق مع شرائعه؟!».

إنني أسوق هذا المشهد؛ لكي يدرك الناس مرارة الأوضاع التي يعاني منها الأطفال، الذين يعيشون بيننا، ونحن لا ندرك حجم معاناتهم ونوعية العذاب، الذي يتعرضون له، والذي لن يجعل منهم أبدًا مواطنين أسوياء.

ذات يوم، ولقد كنت أتحدث منذ فترة مع الوزيرة النشطة «غادة والي» وفاجأتني بطرح جديد، قالت فيه إن هناك اتجاهًا لإلغاء الملاجئ ودور الأيتام، ودمج الأطفال في المجتمع من البداية؛ للتخلص

من المظاهر السلبية، التي كنا نتحدث عنها؛ حتى ينشأ الطفل في بيئة طبيعية مهما كانت بسيطة، إلا أنها أفضل من حياة العزلة داخل أسوار أبنية، يقوم عليها مشرفون، معظمهم بلا خلق أو ضمير، وهنا أطرح الملاحظتين التاليتين:

أولًا: إن التفكك الأسري يبدو مسئولًا عن جزء كبير من معاناة الطفولة وآلامها، كما أن غياب الإحساس بالمسئولية لدى كثير من الشباب، هو الذي أنتج لنا طفولة معذبة تعيش في ظروف تعسة.. ولا شك أن حالة التمزق العائلي، كفيلة دائمًا بأن تصنع الآلام والأوجاع للبراعم الصغيرة، وهم يبدأون سنوات العمر، ويتطلعون إلى الحياة القادمة، كما أن عالم المخدرات يتحمل هو الآخر مسئولية غياب الرشد وذهاب العقل، الذي يؤدي إلى تصرفات غير مسئولة للشباب، ينتج عنها أطفال لقطاء بلا أهل ولا مأوى.

ثانيًا: إن تأمل نوعية الجرائم، التي طرأت على مجتمعنا، يؤكد أن ذلك المجتمع قد تغير، وأن البشر ليسوا هم أولئك، الذين كنا نعرف من قبل.. أب يقتل أبناءه، وآخر يلقي بهم في مياه النهر، وثالث يخنق ابنه في الفراش، وأم تتجرد من أمومتها، وتقتل طفلها الوحيد بمعاونة عشيقها.. إننا أمام مشاهد جديدة لم نعرف لها مثيلًا من قبل، وجرائم من نوعية لم يكن لها نظير في الماضي، وذلك يعني حتمية التشدد في وسائل التربية، والتأهيل المطلوب للأزواج، ومتابعة أحوال الطفولة من خلال المجلس القومي، الذي يحمل اسمها.

إن دموع الطفل تحرق الأكباد وتقضي على كل محاولات إسعاد الذات؛ لأن الطفل هو «ترمومتر» المجتمع، وسعادة الشعوب تقاس بدرجة ازدهار الطفولة وراحتها وحبها للحياة.. بقيت نقطة أخيرة، أود أن ألفت النظر إليها، وهي أن الطفولة صانعة المستقبل، وهي الرصيد الباقي للأمة.. فإذا أحسنَّا إليها، فإننا نكون قد حققنا عدة أهداف في خطوة واحدة، ويجب أن نتذكر أن رئيس الولايات المتحدة الأسبق «بيل كلنتون»، يحمل اسم زوج أمه، وأن أحد مستشاري دولة ألمانيا العظام، كان لقيطًا؛ فالعبرة في النهاية بأساليب التربية ونوعية التعليم والثقافة المحيطة بالطفل والبيئة، التي ينمو فيها ويستكمل مقوماته العقلية والنفسية من خلالها.

إن براءة الطفولة وابتسامة الصغير هي الدنيا ومن عليها، وقديمًا قالوا: اللهم أَكِلْني كلاءة الوليد، الذي لا يدري ما يراد به، ولا ما يريد!

## غياب الكيمياء

تتحدد نوعية العلاقة بين البشر بدرجة التفاعل الكيميائي بين شخصيتين أو أكثر، ولقد لاحظت، من خلال عملي، في مؤسسة الرئاسة ورؤيتي لعدد كبير من الملوك والرؤساء أن الكيمياء الشخصية تلعب دورًا أساسيًّا في إنجاح المباحثات وتحسين العلاقات، بينما قد يؤدي غياب تلك الكيمياء إلى شيء مختلف تمامًا؛ فقد كان المستشار الألماني «هيلموت شميت» يقدر الرئيس «السادات» كثيرًا، فيراه واحدًا من أبرز زعماء القرن العشرين.. وبالمناسبة، فإن الشعبين الألماني والمصري قد احتفلا هذا العام بمئوية الزعيمين، كل منهما على حدة، كما أن الكيمياء الشخصية بين الرئيس الأسبق

«مبارك»، وكل من الرئيسين الفرنسيين «فرنسوا ميتران» و«جاك شيراك» كانت متميزة، وأسهمت بقدر كبير في توثيق العلاقة سياسيًّا واقتصاديًّا بين «القاهرة» و«باريس» في فترة معينة، بينما غابت الكيمياء تمامًا من علاقة الرئيس «مبارك»، والزعيم السوداني «صادق المهدي» لأسباب تاريخية واختلاف بين ثقافة الطيار الجسور في جانب، وثقافة الزعيم الطائفي في جانب آخر.

وقد لاحظت أن الرئيس الأسبق لم يستحسن طريقة التفكير، التي عبر بها زعيم حزب الأمة السوداني، في استسهال شديد للحلول واختصار للمشكلات، فرآه مبارك ممعنًا في النظرية بعيدًا عن الواقع.. ولست أنسى أيضًا في هذه المناسبة الكيمياء المفقودة بين الرئيس الراحل «السادات»، ورئيسة وزراء الهند السيدة «أنديرا غاندي»، التي لم تكلف نفسها فتح رسالة مكتوبة من الرئيس المصري الراحل، حملها إليها الدكتور «بطرس بطرس غالي» - رحمه الله - والذي أبدى لنا دهشة من أنها وضعتها جانبًا، وتحدثت في موضوعات أخرى، تتصل بعلاقتها بأسرة الرئيس الراحل «عبد الناصر»، دون أن تعطي الرسالة اهتمامًا، ولا حتى بقراءتها وإدراك مضمونها.

وقد لاحظت أن التفاعل الكيميائي الإنساني كان متوافرًا في علاقة الرئيس الأسبق «مبارك» بزعماء دول الخليج، ربما باستثناء واحد هو «دولة قطر»، كذلك فإن الكيمياء البشرية بين عاهل الأردن الراحل «الحسين بن طلال» والشعب المصري كانت قوية؛ لأنه درس في «كلية □يكتوريا» بـ «الإسكندرية»، كما أنه كان قريبًا من الرئيسين «السادات» و«مبارك».. ولم تتمكن الكيمياء الشخصية من إحداث تواصل فكري بين الرئيسين الراحلين: المصري «جمال عبد الناصر» والتونسي «الحبيب بورقيبة»، وانتقد كل منهما نهج الآخر فكريًّا وسياسيًّا.

ولا شك أن الراحل «معمر القذافي» كان نموذجًا للصدام (الكيماوي) المستمر مع الآخرين، إلى أن تمكن الرئيس الأسبق «مبارك» من ترويضه، ولازلت أتذكر أن العقيد قال للرئيس «مبارك» أنه سوف يزور «مصر» دون «القاهرة»؛ لأن فيها «سفارة إسرائيل»، فرد عليه الرئيس المصري: «افعل ما تشاء، لك ما تريد»، ثم عاد «القذافي» بعد عدة شهور ليقول له إنه يفضل أن يأتي إلى «القاهرة»، فقال له: «لماذا الآن و«سفارة إسرائيل» لاتزال موجودة؟!»، فردَّ «القذافي»: «ولكن في «القاهرة» قبر «عبد الناصر»!».

كما لا ننس أن الكيمياء بين «عبد الناصر» و«نهرو» و«تيتو» كانت في حالة توهج، كما أن الكيمياء بين «السادات» و«كرايسكي» مستشار النمسا الأسبق، بالإضافة إلى بعض مستشاري ألمانيا، وصولًا إلى الدكتاتور الروماني «تشاوشيسكو»، كانت علاقة فيها تفاعل واضح، وأسهمت -بشكل أو بآخر- في توجيه الرئيس «السادات» نحو قراره بزيارة «القدس» عام 1977.

ولاحظت أيضًا أن التفاعل بين الكيمياء الشخصية للزعماء لا يقف عند حدود العلاقات الدولية، بل قد يكون في الداخل أيضًا، وأشهد أن الكيمياء بين الرئيس «مبارك» واثنين من رؤساء الحكومات في عصره، كانت ذات خصوصية من الود والتقدير، وأعني بهما الراحلين «فؤاد محيي الدين»

و«عاطف صدقي»، كما غاب الانسجام الكيميائي بينه وبين الراحل د. «علي لطفي» رئيس وزرائه، فضلًا عن توتر علاقته بالمشير «أبو غزالة» في فترة معينة.

لماذا نذهب بعيدًا لنغوص في تفاصيل فرعية؟، دعنا نتذكر أن شكل «الشرق الأوسط» كان يمكن أن يكون مختلفًا، لو أن النفور الكيميائي بين الرئيس «عبد الناصر» ووزير الخارجية الأمريكي «چون فوستر دالاس» لم يحدث، وجاء بديلًا عنه تفاهم وانسجام.. ربما كان ذلك يؤدي إلى الاقتراب من «الولايات المتحدة الأمريكية»، والابتعاد عن الكتلة الشرقية بقيادة «الاتحاد السو□يتي» السابق، وعدم اتجاه البنك الدولي ومديره الأمريكي إلى سحب عرض تمويله لـ «السد العالي»، على نحو أدى إلى تأميم «القناة» ووقوع «حرب السويس» عام 1956.. وما تبع ذلك من تداعيات معروفة.

المهم أننا نؤكد أن التاريخ السياسي ليس فقط اتفاقيات جامدة ومفاوضات محسوبة أو محادثات عابرة، ولكنه أيضًا تفاعل كيميائي بين أطراف، تقع في أيديهم مصائر الأمم وسلامة الدول ورفاهية الشعوب.

## «الحفّار» الضائع والسرقة الدفترية

هناك قصة طريفة يجب أن أرويها لأنها تبين أساليب الفساد وأنواع الانحراف لدى بعض أفراد شعبنا الذكي، الذي لا يترك وسيلة لكي يتحايل على القانون ويسطو على المال العام، ولو أن هذا الذكاء قد استخدم في غير ذلك، لكان وضعنا أفضل عشرات المرات مما نحن عليه.

أثناء عمليات الحفر لإنشاء «مترو الأنفاق» بواسطة شركة فرنسية، تسرَّب خبر إلى الصحف بوصول «حفار» عملاق إلى الجمارك في «الإسكندرية»؛ تمهيدًا لاستخدامه في عمليات الحفر الكبرى، التي سوف تجري في أرض العاصمة «القاهرة».. كان الخبر يبدو عاديًا، لا يلفت الأنظار لأكثر من محتواه.. ولكن بعد مضي عدة أيام، جاء خبر آخر في الصحف، يشير إلى اختفاء قطع ومكونات الحفار، والإعلان عن ضياع كل ما يتصل به.. اندهش الرأي العام، ولكن الكل ابتلع ما جرى باعتباره عملية سطو على مكونات ذلك الحفار الضخم، وأصبح الأمر مسارًا للتندر ومبعثًا للفكاهة؛ فهو أشبه ما يكون باختفاء فيل في حديقة مأهولة.

اندهش المسئول الكبير في الدولة، وطلب مني الاستفسار عن كيفية سرقة جهاز ضخم بهذه الصورة، وما الملابسات التي أدت إلى ذلك وتداعياته؟! وقمت بدوري، وحسب التعليمات، باستطلاع رأي الجهات الأمنية المعنية؛ فأبلغنا بأنه لم يكن هناك حفار، ولم يدخل الميناء ولم يسرق، وإنما الأمر يتلخص في نوع من «السرقة الدفترية»، التي تدل على الذكاء الفاسد والألاعيب الجديدة، التي كشفتها أجهزة الأمن المصرية؛ إذ إن مجموعة من لصوص المال العام، بعضهم في الجمارك وبعضهم في الميناء وغيرهم موزعون في جهات مختلفة، أصدروا أوراقًا رسمية بشراء الحفار، وحصلوا على ما يقرب من مليوني جنيه من الخزانة العامة لشرائه.. وبعد فترة وجيزة قاموا بتوزيع الأموال بينهم وأعلنوا عن ضياع الحفار، معتمدين على أوراق مختومة من الجهات التي ينتمون إليها، وكان ذلك يبشر بنوع جديد من السرقة لم يكن معروفًا حتى وقتها، وأعني به «السرقة

الدفترية»؛ أي السرقة على الورق دون مجهود أو عناء، بحيث يمكن الحصول على المقابل المادي، دون دخول الحفار إلى الميناء ومعاملته جمركيًّا، ثم إعلان ضياعه فجأة؛ حتى يحصل اللصوص على ثمنه وتضيع قيمة الحفار بين القبائل كما يقولون!

لقد شغلتني تلك القصة مدة من الزمن، وكنت مندهشًا من روح المخاطرة والجرأة وعبقرية الجريمة -إذا جاز التعبير- ولكن هناك نماذج أجنبية، على ما نعلم، تؤكد التقدم الملموس في أنواع الجريمة؛ خصوصًا في العصر الإلكتروني وإمكانية السطو على أرقام حسابات الآخرين في البنوك، أو التقاط أرقام «كروت الائتمان» لديهم؛ بحيث لم يعد هناك مبرر لكي نتحدث عن عجز البعض أمام إحكام الشروط وتعقيدات الروتين؛ منعًا للسطو على حقوق الناس وضياع أموالهم، بل وممتلكاتهم أحيانًا.

وعندما جرى الحديث مؤخرًا عن «الشمول المالي» واتجاه الدولة إلى التعامل الإلكتروني، في كل ما يتصل بعلاقتها بغيرها وبأفرادها، جال بخاطري أن الدولة الإلكترونية سوف تكون بعد فترة وجيزة أكثر إحكامًا، وسوف يتلاشى -إلى حد كبير- الدور المعروف للصوص المال العام، بل قد تصبح الأمور أكثر شفافية مما هي عليه، فلن يتقاضى أحد عملات ورقية، ولكن التعامل سوف يصبح فقط من خلال الكروت الإلكترونية، وتلك نقلة نوعية، تدعونا إلى الحديث عن ملاحظتين مهمتين:

أولًا: أنه بينما تتجه الدول خطوات نحو تحديث أسلوب المعاملات المالية، وإقلال الاعتماد على العنصر البشري، فإن هناك -على الجانب الآخر- من يفكرون في الخلاص من ذلك، ويكتشفون من الأساليب ما يسمح بمروره من خلال ثغرات، ولو كانت معقدة؛ فرجل الأمن الذكي يقابله، على الجانب الآخر، لص ذكي أيضًا.

ثانيًا: إن تشابك المعاملات وتعقيد الحياة لن يسمح، على المدى الطويل، بالأساليب التقليدية في السرقة، من خلال عمليات نصب أو ألاعيب معروفة.. فكما أن الدنيا تتغير والعالم يتطور، فإن الجريمة أيضًا وأساليب مكافحتها تتحول وتتغير؛ لذلك فإننا نظن أن الثورة التكنولوجية المعاصرة سوف تسهم، بقدر متوقع، في الحد من آثار الجرائم المالية، بما في ذلك الجريمة الإلكترونية.

ينبغي أن نضع في الاعتبار السرعة الفائقة، التي تتطور بها أساليب التداول المالي والنظم المصرفية، وطرق البنوك في السحب والإيداع، ووجود العامل الإلكتروني كمؤشر لهذه التغيرات الجديدة، التي وفدت على حياتنا؛ لذلك فلن يضيع حفار مرة أخرى، ولن يكون هناك موظف يرتشي في ظل الحبكة، التي تحددها النظم الجديدة في المعاملات بين الأطراف كافة.

إنه عالم جديد، لا ينبغي أن نستهين فيه بشيء، حتى ولو كان صغيرًا!

السياسة والرياضة

شاع مصطلح (دبلوماسية الرياضة) في القاموس السياسي خلال العقود الخمس الأخيرة، وتحديدًا منذ مباراة تنس الطاولة الشهيرة بين «الولايات المتحدة الأمريكية» و«الصين الشعبية»، كما كانت تسمى حينذاك، ثم تعاقبت علينا الآثار - الإيجابية والسلبية - للرياضة في العلاقات بين الدول.. وتعتبر مباراة «مصر» و«الجزائر» في كرة القدم عام 2009، والتي جرت وقائعها في العاصمة السودانية «الخرطوم»، وما نجم عنها من شد وجذب بين الدولتين العربيتين الإفريقيتين الإسلاميتين، ومن حوار حاد ومواجهة خشنة نموذجًا لذلك، حتى كادت العلاقات بين «القاهرة» و«الجزائر» تتأثر، إلى أن ارتفعت أصوات عاقلة، تدعو إلى التمسك بالروح الرياضية الحقيقية، والابتعاد عن تأجيج الصراعات بين الفائز والخاسر.

لقد أدركت دائمًا أن الإنسان الرياضي أقدر على تفهم الأمور ومواجهة المشكلات؛ فضلًا عما يتمتع به من السلامة البدنية والصفاء الذهني.

شاءت ظروف عملي، في مؤسسة الرئاسة، أن أذهب عصر كل يوم إلى ما كنا نسميه (المركز الرياضي) داخل مبنى القوات الجوية؛ حيث يأتي الرئيس الأسبق «مبارك»، ومعه مجموعة من تلاميذه، الذين أصبحوا كبار الضباط في القوات الجوية والقوات المسلحة عمومًا.. ولم تكن المناسبة اليومية رياضية بحتة، بل كانت فيها جلسات حوار وتسامر، يشارك فيها الرئيس، ويبدو إنسانًا عاديًا أمامنا فمكانته محفوظة ووقاره موجود، ولكن الحديث إليه سهل وميسور، حتى إنني قلت له ذات مرة إنني أعمل مع رئيسين: أحدهما في المكتب والثاني في المركز الرياضي، والفارق بينهما كبير! فكان يقول لي: «إنك مواطن مدني، لا تعرف الحياة العسكرية، التي تقوم على الجدية والفصل بين العلاقة الشخصية والمواقف الموضوعية أثناء العمل»، ويضيف: «إن القائد يجلس مع ضابط لديه يتسامران في المساء، وقد يوقع عليه عقوبة في الصباح، إذا خالف التقاليد العسكرية»، وأضاف الرئيس: «إن مشكلة شبكة العلاقات المدنية أنها تخلط بشدة، بين الموضوعي والشخصي؛ فيختلط الحابل بالنابل، ولا تبدو هناك خطوط حمراء فاصلة للعلاقات المطلوبة والتقاليد المرعية».

أتذكر أن الرئيس كان يلعب يوميًّا مباراة «اسكواش»، وقد طلب مني ذات مرة، وهو يلعب مع ضيف كويتي كبير أن أقوم بالتحكيم من الشرفة، فكنت أقوم بذلك.. وأجامل الرئيس كما نفعل جميعًا، وعندما حسبت على الضيف أحد الأخطاء، وكان واضحًا أن ذلك مجاملة.. نظر إليَّ الضيف من أسفل، وقال: «يا أستاذ، سوف تذهب إلى جهنم؛ فأنت غير عادل!» قلت له: «أتريد أن تهزم رئيس مصر! هذا أمر صعب علينا» وضحكنا جميعًا.. ولكن الرئيس، وهذه شهادة حق، كان جادًا في ممارسته الرياضة، وحريصًا على قواعدها وأصولها بحماس، يحسد عليه من هم في عمره حينذاك.. وكان الطعام المفضل للجميع هو حبة فاكهة من اليوسفي وعلبة زبادي؛ فالرئيس مبارك لم يكن مسرفًا في طعامه أو حتى مع ضيوفه، فضلًا عن أنه كان يرى أن كثرة الطعام هي زيادة في الوزن وعبء على الظهر والركبتين.

أتذكر أن الملك الحسن الثاني قد أوفد إليه طبيبه الفرنسي؛ ليجري للرئيس فحصًا طبيًّا، مجاملة من صديقه الملك المغربي، وطلب الرئيس يومها أن يفحص الطبيب العالمي الزائر اثنين من مساعديه،

هما: الراحل الدكتور أسامة الباز وأنا.. وقد نصحنا الطبيب بأن يحاول كل إنسان أن يجعل قلبه يضخ بقوة لمدة عشرين دقيقة، على الأقل يوميًّا بممارسة رياضة منشطة للقلب.

لقد كان الرئيس يمنع تمامًا الحديث في الموضوعات السياسية؛ حتى لا يكون للوجود ضمن جلسات المركز الرياضي، ما يمثل ميزة لأحد أو فضلًا له؛ فالرئيس في ذلك صارم تمامًا.. وأذكر أنني نقلت إليه ذات مرة رسالة شخصية من أحد الوزراء، فوبخني قائلًا: «ليس هنا مكان ذلك، بل مكانه في المكتب وأثناء العمل».. ولأنني لم أكن متهمًا يومًا ما بأنني رياضي أو مهتمٌّ بالرياضة، فإن سنوات عملي مع الرئيس مبارك والتواجد في المركز الرياضي قد علمتني كثيرًا، وأفادتني في تكويني النفسي والعقلي، وأصبحت حاليًا مهتمًّا بالرياضة، خصوصًا كرة القدم عندما يتعلق الأمر بمباراة للمنتخب تحديدًا، حيث يكتسب الأمر لدي بعدًا وطنيًّا؛ نتيجة إيماني بأن الرياضة واحدة من ميادين التميز، التي تنعكس على الحياة السياسية والروح العامة للشعوب.

لقاء في مقر حزب الله

شغلت لعدة سنوات موقعًا برلمانيًّا، وصل بي إلى رئاسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلسي الشعب والشورى، ثم انتخبت نائبًا لرئيس البرلمان العربي، الذي كان يترأسه السيد «محمد جاسم الصقر»، وهو إعلامي وعضو فاعل في مجلس الأمة الكويتي.. وقررنا أن نقوم بجولة في عدد من الدول العربية، كان من بينها «لبنان»؛ حيث التقينا بالجنرال «ميشال سليمان» الذي كان قائدًا للجيش ومرشحًا للرئاسة، ثم مررنا بكل أطياف السياسة اللبنانية، حتى بقي أمامنا «حزب الله»، فطلبنا مقابلة زعيمه الشيخ «حسن نصر الله»، وقيل لنا إنه غير موجود في «لبنان» حينذاك، وإن السيد «نعيم قاسم» نائبه سوف يستقبلنا، وفقًا لإجراءات أمنية، سوف نمر بها..

وبالفعل دخلنا الضاحية الجنوبية لبيروت في إحدى البنايات العلنية، ثم أخذتنا سياراتهم في طرق متعددة، لم نر من ستائر الزجاج أين نحن، حتى استقبلنا الشيخ «نعيم قاسم»، وجلس معنا في أريحية ومودة لوقت طويل، استعرض فيه مبادئ الحزب وسياساته، كما عرج على مشكلاته وخلافاته، وأمطرناه بالأسئلة عن علاقات الحزب بـ «إيران» و«سوريا» و«مصر» و«السعودية»، وتحدثنا معه حول إجابة سؤال يتردد، وهو: «أين يقف الحزب بين العرب وإيران؟»، وقد شدد الرجل على عروبة الحزب وتوجهاته القومية، وصموده أمام المشروع الصهيوني، ودعمه المطلق للكفاح الفلسطيني المستمر..

كنت طوال الوقت، أتأمل المكان والأشخاص، وكان ذلك تاليًا لحرب 2006 التي خاضها الحزب ضد «إسرائيل»، وشعرت يومها أن الحزب ينظر إلى مصر نظرة خاصة، فيها حياد وعتاب، لا يخلو من انتقاد صامت؛ على اعتبار أن نظرة «القاهرة» لـ «حزب الله» هي نظرة متحفظة، تشعر أحيانًا بأن الحزب يجر المنطقة إلى مواجهات مسلحة، دون ترتيب مسبق أو تنسيق مشترك.

لقد تركت تلك الزيارة في ذاكرتي شعورًا لا يبرحه، وهو أن «حزب الله» ليس محسوبًا فقط على «إيران»، ولكنه يكاد أن يكون امتدادًا لها، وكنت أتأمل شوارع الضاحية الجنوبية، عند عودتنا،

لأرى بعض الملصقات بالفارسية وصور المرشد العام للثورة الإيرانية، تشير إلى أننا نعيش في أجواء «طهران»، ولسنا في عاصمة «لبنان»، وأود هنا أن أسجل الملاحظات الآتية:

أولًا: إن هناك تنظيمات سياسية وجماعات شعبوية في المشرق العربي، الذي يضم «الشام الكبير» («سوريا» الكبرى و«العراق»)، تنظر إلى «مصر» نظرة متحفظة، لا تجعلهم أكثر اندماجًا معها، عما هم عليه.. ولعل حزب «البعث العربي الاشتراكي» قد لعب دورًا تاريخيًّا في تكريس هذا الاتجاه.. كذلك، فإن التحفظ يمتد إلى موقف، يجعل الشخصية المصرية ذات استقلال نسبي عن الشخصيات الأخرى، ويدفعها بعيدًا بصورة، تجافي الدور القومي لـ «مصر» وتضحياتها الجسام؛ من أجل القضية الفلسطينية.. لذلك كان طبيعيًّا أن نسمع في أدبيات الغرب أحاديث متكررة، تشير إلى تعبير «مصر» و«العرب».

إنني لا أزال أتذكر أن الأمير «فيليب» زوج الملكة «إليزابيث» ملكة بريطانيا كان يسألنا، في استهجان شديد، خلال الحفل السنوي، الذي تقيمه الملكة للبعثات الدبلوماسية في لندن: «إنكم لستم عربًا، إن «مصر» حضارة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، ولا يجب أن يحمل اسمها صفة العروبة!».. وكنا ندهش من صراحة ذلك الأمير الكبير، الذي ينحدر من دماء يونانية، أعطته صراحة شعوب المتوسط وتلقائيتها.. تذكرت كل ذلك، وأنا ألاحظ ذلك القدر من الابتعاد عن «مصر»، الذي شكلته أفكار «البعث» مرة، وأفكار الحزب «القومي السوري» مرات.

ثانيًا: إن إدراك المصريين للبعد العربي لـ «مصر» إدراك لا يخلو من شيفونية مصرية، يشعر بها الكثيرون؛ فالعربي يعرف عن «مصر» كل شيء، والمصري يعرف القليل عن أوضاع «الدول العربية»، وذلك أمر طبيعي في العلاقة بين الدولة الكبرى والدول الأقل حجمًا.. ولكن السيادة متساوية على كل حال، كما أن الندية قائمة.

ثالثًا: إن العالم الخارجي ينظر إلى «مصر» نظرة مختلفة أيضًا، ولم تكن عبارات زوج ملكة بريطانيا عبارات طارئة، بل هي تجسيد لفكر شائع، يردد هذه المقولة في المناسبات المختلفة؛ لأن «مصر» بحضارتها الفرعونية تترك انطباعًا خاصًّا تتميز به ويتحدث عنها، وهو يطغى بالضرورة في العقل الغربي على شخصيتها العربية، بل والإسلامية أيضًا؛ لذلك فإن علينا أن نستثمر هذا البعد سياسيًّا وسياحيًّا على نحو يتجاوز ما نحن عليه.

هذه خطرات من ذاكرتي في زيارة يتيمة لمقر «حزب الله»، رغم أنني رأيت السيد «حسن نصر الله» مباشرة عام 2001 في «طهران»، عندما كنت ممثلًا للبرلمان المصري في مؤتمر دولي؛ لنصرة القضية الفلسطينية، حضرته في العاصمة الإيرانية، ورأيت زعيم «حزب الله» وهو يتصرف وكأنه في بيته، فأدركت وقتها أن العلاقة عضوية بين الحزب والدولة الفارسية.

## البـاب التاسع

## في حجرة عميد الأدب العربي على كورنيش الإسكندرية

### حجرة «طه حسين»

عندما تم اختياري مديرًا لـ «مكتبة الإسكندرية» في مايو 2017، كان عليّ أن أجد مكانًا لإقامتي في العاصمة الثانية؛ خصوصًا وأنني سوف أقضي أربعة أيام على الأقل أسبوعيًّا بجوار المكتبة، على أن أباشر عملي من مكاتبها في «القاهرة» بقية الأسبوع؛ فبدأت أبحث بين الفنادق عن مكان لإقامتي في المدينة، التي كانت ذات يوم «عروس البحر المتوسط»، وانتهى قراري إلى الاتجاه نحو أعرق فنادق العاصمة، وهو «سيسل»، الذي تديره حاليًا شركة ألمانية، ويقع في «محطة الرمل» مطلًا على البحر.

بالفعل، ذهبت إلى الفندق والتقيت بمديره الذي قال لي: «إننا سوف نعطيك واحدة من أعز الحجرات لدينا، وهي المسماة باسم «عميد الأدب العربي؛» لأن الدكتور «طه حسين» كان متعودًا الإقامة فيها، كلما جاء إلى «الإسكندرية»».. ورحبت بذلك ترحيبًا شديدًا، وأضاف مدير الفندق: «إن الحجرة على ناصية، وترى البحر من جانبين، وقد كان د.«طه حسين» يتأمل البحر من الشرفتين، مستمتعًا بهوائه وجماله»، فقلت له: «ولكن «عميد الأدب العربي» كان كفيفًا، فكيف به يرى البحر على النحو الذي تقول؟»، فأجابني: «لقد كان فاقد البصر، ولكنه لم يكن فاقدًا للبصيرة، لقد كان يرى بحواسه الأخرى ومشاعره الفياضة»..

عندما عبرت –لمدير الفندق- عن خشيتي من ضوضاء المنطقة؛ خصوصًا وأن الحجرة في الدور الثالث، أجابني بأن إغلاق النوافذ محكم وعلى طراز حديث يمنع ذلك، وقد كان ما قاله صحيحًا.. وكنت كلما دخلت إلى الحجرة، ووجدت اسم د. «طه حسين» على بابها، انتابني شعور عميق بالسعادة والرضا، فأنا أنزل في مكان شرَّفه ذلك العبقري، الذي نسميه «موسيقار العبارة» في تاريخ اللغة العربية بينما نسمي «العقاد» «نحات الفكرة».. وأرى أن د. «طه حسين» قد قطع طريقًا طويلًا للغاية، من قرية «الكيلو» في «محافظة المنيا» إلى أروقة «الأزهر الشريف» ثم إلى العاصمة الفرنسية؛ ليعود بقرينته ونور حياته، ويبدأ مشوارًا ضخمًا في الأدب والسياسة وحركة التعليم والثقافة، وينير أمامنا الطريق على نحو غير مسبوق.. إن من يتأمل سيرته في كتابه «الأيام»، سوف يدرك كم كان هو شخصية استثنائية وموهبة متفردة، لم يضاهها أحد منذ «أبي العلاء المعري» حتى يومنا هذا.. وكنت قد عكفت، في طفولتي، على التهام كتبه وكتب «العقاد» وروايات «توفيق الحكيم» - الأب الشرعي للمسرح العربي - وقد راعني كثيرًا «طه حسين» بلغته الجذابة وأسلوبه الرائع وثقافته الواسعة، ولديَّ أسطوانات بصوته، تهز الأعماق هزًّا، وتوقظ لدى المرء مشاعر يصعب وصفها.

كنت كلما جلست في حجرته، راجعت صفحات كتاب سيرته «الأيام»، ووصفه الدقيق لترقيع حذاء، بشكل يصعب على المبصر أن يصل إليه مهما بلغت قوة ملاحظته.. وأتذكر أيضًا كتابه «على هامش السيرة»، وأقف عند كتابه المحوري «مستقبل الثقافة في مصر»، وأتأمل بعد ذلك بقية العقد الفريد من مؤلفات «عميد الأدب العربي»، الذي تحولت إحداها إلى فيلم ذاع صيته، وأعني به «دعاء الكروان».. وأتابع تسجيلات «حديث الأربعاء» في مقر «الجامعة الأمريكية» بـ «ميدان التحرير»، وأتذكر رئاسته لمجلة «الكاتب المصري»، رغم ما لحق بها من شبهات سياسية وعقائدية، ثم أعيش معه معاركه الضارية من «الشعر الجاهلي» إلى «الأدب الجاهلي» وكيف انتصر دائمًا في معارك التنوير والحداثة، وتصدى لعتاة التخلف ودعاة الجمود، وتعرض في سبيل ذلك لضربات قوية وحملات ظالمة، وتأملت كيف تألق كأول مديرٍ لـ «جامعة الإسكندرية» ثم كيف أصبح ذلك الضرير وزيرًا لـ «المعارف».

إنني أتأمل الأحداث.. عندما اكتشف «النحاس باشا» أن «طه حسين» يحمل «البكوية» فقط؛ ولذا طلب من الملك، يوم أداء اليمين، منحه هو وزميلًا آخر رتبة الباشاوية.. وعندما رد «الفاروق» بأن ليس هذا وقته، صاح «النحاس باشا» مناديًا «طه حسين» بأن يأتي ليشكر جلالة الملك؛ فقد تعطف عليه «بالباشاوية»، فانتزعها له بالإحراج، ومن خلال موقف علني؛ لإدراك زعيم الوفد أن «عميد الأدب العربي» يستحق ذلك وأكثر! ولقد أصر «النحاس باشا» على تعيين «طه حسين» وزيرًا، رغم تردد الملك، حتى ارتبط اسم ذلك الكفيف العظيم بعبارة «التعليم كالماء والهواء»؛ فأصبح من رواد المجانية ودعاة التوسع في تعليم الأجيال الجديدة.

إنني شخصيًّا أعتز بصلة خاصة تربطني بـ «عميد الأدب العربي»؛ إذ إننا نشترك في يوم المولد، وهو الرابع عشر من نوفمبر فهو مولود فيه عام 1889 وأنا مولود فيه عام 1944، ورغم الفارق الكبير في العمر.. إلا أنني أتمسح في ذلك التاريخ منذ وعيت الأمر في بواكير الطفولة، ولقد فاجأتني إدارة فندق «سيسل» – الذي ينفرد بمصعدين أثريين يستخدمهما رواد الفندق – بصورة كبيرة ورائعة لـ «عميد الأدب العربي»، تم وضعها مؤخرًا في الحجرة، التي تحمل اسمه، فأصبحت أطل على وجهه صباح مساء، وأشعر باعتزاز خاص؛ لأنني أقيم في حجرة، أقام فيها قبلي «عميد الأدب العربي»!

مكتبة «الإسكندرية» ودار «الأوبرا» المصرية

يتشابه إنتاج مكتبة «الإسكندرية»، في بعض جوانبه الفنية مع ما تقدمه دار «الأوبرا» المصرية؛ ذلك أن الفن رسالة مشتركة بين الاثنتين.. قد تتفرغ له دار «الأوبرا» تمامًا، ولكنه يبقى جزءًا مهمًّا من إنتاج مكتبة «الإسكندرية» أيضًا.

ولحسن الحظ، فإن الوزيرة الحالية الفنانة «إيناس عبد الدايم» تدرك هذه المفاهيم جيدًا؛ لأنها حاصلة على الدكتوراة من «فرنسا»، وتنتمي إلى «المدرسة الفرنسية» في فهم الفنون وتذوقها؛ لذا فقد نهلت من المنبع دون غيره، ولقد تحدثت معها – وهي صديقة عزيزة - عن أهمية التعاون الذي دعت هى

إليه من قبل بين دار «الأوبرا» ومكتبة «الإسكندرية»، واتفق رأينا على أن نقوم بتوقيع بروتوكول تعاون بين المؤسستين، يكون من شأنه تسهيل الإنتاج المشترك والعمل على تجانس الأعمال الفنية، سواء في «القاهرة» حيث دار «الأوبرا» أو في «الإسكندرية» حيث المكتبة؛ بالإضافة إلى فرعي «الأوبرا» في «الإسكندرية» و«دمنهور».

وقد عكفت مع مجموعة من زملائي في المكتبة على إعداد مشروع البروتوكول، الذي أرجو أن يكون بداية لمرحلة واعدة في مسيرة الفن المصري المعاصر.. وجدير بالذكر أن الفن من أهم القوى الضاربة ضد الإرهاب، وهو سلاح المقاومة ضد التطرف، كما أنه أيضًا الحصن الحصين ضد التشدد والغلو والتعصب.. إن الفن باختصار هو «صناعة الحياة»، بينما الإرهاب هو «صناعة الموت»؛ لذلك فإننا إذ نمضي على الطريق نحو توحيد الجبهة المضادة للخراب والدمار والموت، فإننا نكون على الطريق الصحيح.

إن مكتبة الإسكندرية «الثانية» -بعد «الأولى» التي اندثرت منذ ألفي عام، عندما بناها «بطليموس الأول» و«بطليموس الثاني»- فإن هذه المكتبة، وهي الأعرق في عالمنا المعاصر، تتجه إلى تدعيم مكانتها وتعزيز دورها؛ خصوصًا وأن «الأوبرا» المصرية هي واحدة من أقدم دور «الأوبرا» في الشرق.. وقد تعرضت «الأوبرا» الأولى للحريق مثلما جرى لمكتبة «الإسكندرية» الأولى؛ حيث ظل الفاعل في الحالتين مجهولًا أو غامضًا، ولعلى أسجل هنا النقاط الآتية:

أولًا: إن دار «الأوبرا» القديمة كانت مبنية في معظمها من الأخشاب؛ مما جعل الحريق يلتهمها في وقت، تواكب مع حريق مسجد «محمد علي» في «القلعة»، وكأن هناك من يحاول أن يطمس تاريخ «مصر» الحديثة ومبانيها الشامخة.. ولازلت أتذكر يوم افتتاح «الأوبرا» الحالية، وقد كنت أجلس خلف الرئيس الأسبق «مبارك» مباشرة؛ باعتباري سكرتيره للمعلومات، وكان يجلس إلى جانبه «نائب رئيس الجمهورية العراقية»، مندوبًا عن الرئيس «صدام حسين»، وقد قال النائب العراقي للرئيس «مبارك»: «إن الإمكانات المالية لدول عربية كثيرة تجعلها قادرة على بناء صروح مثيلة كالأوبرا المصرية، ولكن المشكلة أن تشغيلها سوف يحتاج إلى المؤلفين من «مصر» والعازفين من «مصر» والفنانين من «مصر» وربما المتفرجين أيضًا..»، فضحك الجميع من هذه المجاملة الراقية للمسئول العراقي في تلك المناسبة الكبيرة.

ثانيًا: إن «الأوبرا» الجديدة قد تم بناؤها بدعم ياباني، ولذلك جاءت مقاعدها صغيرة وفقًا للأحجام اليابانية!، ولازلت أتذكر أن وزارة الثقافة المصرية ووزيرها حينذاك الفنان «فاروق حسني» رأوا مجاملة «اليابان» بأن يكون العمل الدرامي الكبير، الذي تفتتح به «الأوبرا»، هو من روائع الأدب الياباني.. وبالفعل تم عرض «الكابوكي» وهو عمل ياباني كلاسيكي، وتحمَّل الجميع أكثر من ساعتين في مشاهد غير مفهومة، ولكنها في النهاية مجاملة تستحقها الدولة التي بنت «الأوبرا».. ولقد ظل هذا الأمر يتردد على سبيل الفكاهة، فيقول البعض على أمر ما معقد إنه يشبه «الكابوكي»!

ثالثًا: تظل «الأوبرا» المصرية علامة مضيئة على حداثة «مصر» في القرن التاسع عشر، حينما أرادها الخديو «إسماعيل» قطعة من أوروبا، وهي شاهد أيضًا على «مصر» الخديوية، بعد المشاهد الرائعة للمباني العظيمة للقاهرة «الفاطمية»، والقاهرة «المملوكية»؛ فالعاصمة المصرية هي بحق متحف للزمان والمكان.

إن البروتوكول الذي سوف أوقعه مع مدير الأوبرا الحالي، وهو شخص خلوق ومحترم، هو تأكيد التواصل الحضاري الممتد بين مرافق الثقافة المصرية، كما أنه يعني أيضًا أن «مصر» منجبة ومعطاءة، يستقر بها الفن، ويزدهر فيها الأدب ويتألق الشعر.

## مكتبة «الإسكندرية» وإعلان «أسوان» 0991

تقدم أستاذ التاريخ اليوناني وحضارته الراحل د. «مصطفى العبادي»، من جامعة الإسكندرية، باقتراح إعادة إحياء «مكتبة الإسكندرية» وكان ذلك في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وقد تلقف الدعوة وزير التعليم حينذاك د. «أحمد فتحي سرور»، وشارك فيما يمكن تسميته بـ «لقاء □يينا»، الذي انعقد له مؤتمر صحفي، جرى الإعلان فيه رسميًّا عن اتجاه الدولة المصرية إلى إنشاء «مكتبة الإسكندرية»، في مكانها نفسه تقريبًا، الذي اختاره «بطليموس الثاني» في القرن الأول الميلادي، وقد وقف الرئيس الأسبق «مبارك» والسيدة قرينته، داعِمَيْن لفكرة المشروع بكل قوة.. إنني لازلت أتذكر – وقد كنت وقتها سكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات – أننا كنا في مدينة «أسوان»، عندما أعلنت «مصر» عن فتح باب المساهمات العربية والدولية في إنشاء المكتبة، باعتبارها تراثًا إنسانيًّا مشتركًا؛ ولذلك جرت تسمية ما حدث باسم «إعلان أسوان».

وقد تلقيت شخصيًّا معظم مكالمات المساهمة، في هذا الصرح الدولي الكبير، وكانت كلها تتراوح ما بين عشرة وعشرين مليون دولار، إلى أن تلقيت اتصالًا هاتفيًّا من «بغداد»، وكان المتحدث هو السيد «حامد حمادي»، سكرتير الرئيس الأسبق «صدام حسين»، الذي قال لي: «إن الرئيس - العراقي - طلب مني أن أسألك مباشرة عن أعلى رقم تلقيته، كمساهمة في إعادة بناء هذا الصرح الحضاري، الذي لا مثيل له»، فأجبته: «إنه مبلغ عشرين مليون دولار من حكيم العرب الشيخ «زايد بن سلطان آل نهيان»، فأجابني على الفور: «إذًا تزيد عليها «العراق» مليوني دولار أخرى؛ فيكون إسهام الرئيس «صدام حسين» هو اثنين وعشرين مليون دولار».. وعندما نما إلى علم زملائي ما حدث، قالوا لي: «ليتك قلت إن الشيخ «زايد» أعطانا أربعين مليون دولار.. وكنا حصلنا على اثنين وأربعين مليون دولار!».. فقلت لهم: «إن «العراق» ليست بهذه السذاجة، وهم قادرون على مراجعة الأرقام لدى العواصم الأخرى.. كما أن الصدق هو طوق النجاة، أمام الأزمات الشديدة والمواقف الحرجة».

إنني أعتبر أن «إعلان أسوان» كان رمزًا، اجتمع حوله عشرات الألوف من الذين يؤمنون ببعث التاريخ وإحياء التراث؛ إذ إن «مكتبة الإسكندرية» الأولى، كانت صرحًا تباهي به «مصر» في ذلك

الوقت المبكر من تاريخ المعرفة الإنسانية؛ فنقلت المكتبة علوم الفراعنة إلى «اليونان» ثم «الرومان»؛ حتى وصلت لتكون هي الخلفية الحقيقية لعصر النهضة الأوروبية بعد ذلك.

لقد كان إقبال الدول العربية والأجنبية على فكرة إعادة إنشاء المكتبة والإسهام في تشييدها تعبيرًا أيضًا عن حضارات البحر المتوسط، الذي نعتبره بحيرة الحضارات؛ بدءًا من الحضارة الفرعونية الملهمة، ومرورًا بالحضارات على الضفة الأخرى في جنوب أوروبا حتى كانت السبيكة النهائية هي ما وصلت إليه الحضارات من تفاعل، وصل بالبشرية إلى المراتب العليا التي بلغتها.

كان افتتاح «مكتبة الإسكندرية» الجديدة حدثًا ضخمًا، وقف وراءه رئيس الدولة حينذاك والسيدة قرينته بالاهتمام الكامل والدعم المستمر؛ حتى أصبحت مركز إشعاع يضم المتاحف ومراكز المخطوطات، وترميمها بأسلوب متقدم، يكاد يكون هو الأول في منطقة الشرق الأوسط.. فضلًا عن الآثار التاريخية، ومعالم التراث لدول هذه المنطقة، إلى جانب القاعات والقبة السماوية، وأنا أراها أحيانًا مثل خلية النحل تموج بأنشطة بغير حدود، وتتواصل مع العالم دون انقطاع، وتعطي لـ «مصر» مذاقها الحضاري، إلى جانب المؤسسات الأخرى للقوى الناعمة المصرية.

إنني لازلت أتذكر سعادة الرئيس الأسبق ونحن نبلغه بأرقام المساهمات العربية، والإقبال الشديد على التراث المصري العريق، الذي لا ينازعها فيه أحد.. وسوف يظل «إعلان أسوان»، في ذاكرة المكتبة، تعبيرًا عن الحماس لها ودعم قيامها.

لقد كانت الإسهامات العربية –وقتها- استفتاءً على شعبية «مصر» ومكانتها واعترافًا ضمنيًّا بالدور المصري في نشر الثقافة والعلوم والآداب، منذ عشرات القرون، بعد قطيعة دبلوماسية، دامت عقدًا كاملًا، كما أن الإسهام العربي يبدو ردًّا على اتهام ظالم، يشير إلى العرب الفاتحين بأنهم من أحرقوا «مكتبة الإسكندرية» الأولى، وليس ذلك صحيحًا على الإطلاق بوقائع التاريخ وبراهين الزمان.

وها هي «مكتبة الإسكندرية» منارة يسعى إليها ويرتادها كبار الشخصيات العالمية، الذين تتصل في أذهانهم ذاكرة التاريخ بين الماضي والحاضر، ويدركون أن هذه المكتبة الفريدة هي تعبير عن نموذج خاص للمعرفة الإنسانية عبر العصور، وستبقى «أسوان» هي المدينة، التي أهدت إلى «الإسكندرية» المقومات المادية؛ لإحياء مكتبتها العريقة وبعث مكانتها من جديد!

مظاهرة الكاتدرائية

لنصرة الشعب الفلسطيني

لازلت أتذكر تلك الأمسية في أوائل هذا القرن، عندما احتشد آلاف من أقباط مصر في الكاتدرائية المرقسية الكبرى في مؤتمر كبير، برئاسة البابا الراحل «شنودة الثالث»، وحضور عدد كبير من الشخصيات العامة والقامات الفكرية والسياسية والثقافية، وكانت المناسبة هي تأييد القضية

الفلسطينية، ودعم قائدها الراحل «ياسر عرفات»، في وقت كانت فيه إقامته محددة في المقاطعة بـ «رام الله».. قبل وفاته بشهور قليلة مسمومًا من جهاز الموساد.

لقد كان الدكتور «أسامة الباز» - المستشار الراحل لرئيس الجمهورية الأسبق - وأنا من ضمن الحاضرين، الذين احتفى بهم الأقباط احتفاءً ملحوظًا.. أجرى البابا الراحل اتصالًا هاتفيًّا مسموعًا بالسيد «ياسر عرفات»؛ حيث عبر القائد الفلسطيني عن امتنانه العميق، وشكره الزائد لأقباط مصر؛ بسبب دعمهم المستمر ومساندتهم الدائمة للقضية الفلسطينية والنضال العادل لشعبه، ضد ممارسات «إسرائيل» الإرهابية، ومنها: عزل «عرفات» ومحاصرته في مساحة محدودة في مدينة رام الله؛ عقوبة له عن عدم قبوله لما جرى عرضه عليه في «كامب ديفيد» الثانية.

لقد كانت الأوضاع العربية حينذاك مضطربة وقلقة؛ خصوصًا بعد غياب «حافظ الأسد» و«الملك حسين» عن الساحة السياسية في المشرق العربي، فضلًا عن غزو «الولايات المتحدة الأمريكية» لـ «العراق» وإسقاط حكم «صدام حسين».. وقد أبدى الأقباط المصريون يومها شعورًا قوميًّا رائعًا، وكان تصفيقهم للبابا، بعد حديثه المباشر مع «ياسر عرفات»، تصفيقًا ضخمًا، اهتزت له أركان الكاتدرائية لعدة دقائق..

طلب من بعض الحاضرين إلقاء كلمات في هذه المناسبة؛ حيث تحدث الدكتور «أسامة الباز»، ثم تحدثت بعده حول القضية الفلسطينية وأبعادها وتطورها، وكان الحماس زائدًا والدعم شديدًا.

يمكن إدراك أهمية ما جرى في تلك الليلة في الكاتدرائية المصرية، إذا علمنا أنه كان هناك بعض الضباب، الذي يغلف عروبة الأقباط ويعطي انطباعًا بأنهم أكثر ميلًا إلى «مصر الفرعونية» منها إلى غيرها، مع الحديث المتكرر عن حساسية الأقباط تجاه مفهوم العروبة عمومًا واستقراره في جوهر فلسفة الحكم في مصر.

ولم تبدأ حركة مناهضة لذلك الاتجاه إلا بجولة «مكرم عبيد باشا»، سكرتير عام حزب الوفد في أربعينيات القرن الماضي، بين مدن الشام الكبرى؛ حيث زار «حيفا» و«عكا» و«بيروت» و«دمشق» – قبل قيام دولة «إسرائيل» بالطبع – حتى يؤكد انتماء الأقباط عربيًّا، منذ أن أصبحت ثقافتهم الأولى هي العربية، وأصبحت صلواتهم أيضًا في الكنائس عربية اللسان، فسقطت كل الدعاوى المناوئة للموقف الطبيعي للأقباط، تجاه الفكرة العربية في مصر.

يرجع الفضل الأكبر –في ذلك- إلى البابا «شنودة الثالث»؛ إذ إنه انتزع الأوهام من الأذهان، حتى أسماه الجميع «بطريرك العرب»؛ بسبب مواقفه القومية الواضحة ومساندته الشديدة للقضية الفلسطينية، وتمسكه حتى رحيله بعروبة القدس؛ فهو الذي منع الأقباط من زيارة تلك المدينة المقدسة، والدخول إلى كنيسة القيامة ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرًّا، وما دام المسجد الأقصى أسيرًا.

في ظني أن مواقف البابا «شنودة» العروبية كانت سابقة على مواقف مؤسسات دينية كثيرة في المنطقة – إسلامية ومسيحية– وقد أمضينا في الكاتدرائية عدة ساعات، نستمع إلى كلمات حماسية من أقباط ومسلمين، يدعمون الشعب الفلسطيني وقائده «أبا عمار»، بلا تردد ودون تحفظ.

علينا –في هذا المقام- أن نتذكر كثيرًا من الفدائيين الأقباط، الذين شاركوا في صفوف المقاتلين الفلسطينيين ضد الاحتلال، ولعل النائب البرلماني المصري «سمير غطاس» هو نموذج لذلك النمط المتفرد من أقباط مصر، في الدلالة على الارتباط العميق بالقضية الفلسطينية والدفاع عنها.. وأنا شخصيًّا أتذكر زملاء مصريين آخرين، انضموا إلى صفوف المقاومة الفلسطينية، مثل: «فاروق القاضي» الصحفي المخضرم، ود. «يسري هاشم» والراحليْن د. «أحمد شوقي العقباوي» ود. «محمد المشد».

إن الشعب المصري يدرك دائمًا أن القضية الفلسطينية هي قضيته المحورية الكبرى، وهي مسئوليته الأولى التي لا يتخلى عنها أبدًا، ولازالت مصر – أقباطًا ومسلمين – تمضي على الطريق ذاته؛ لأجل تسوية عاجلة لهذه المأساة المزمنة، التي دفع فيها الشعب الفلسطيني قوافل الشهداء وآلاف الضحايا.

تحية للبابا «شنودة الثالث» في مستقره الأخير، وتحية لأقباط مصر على مواقفهم الوطنية ودوافعهم القومية، وحرصهم الدائم، على أن يكونوا جزءًا لا يتجزأ من النسيج المصري الواحد، الذي يقف في طليعة النضال، ويتقدم الصفوف من أجل العدل والحرية والمساواة.

## مدرسة الطب المصرية

تميزت «مصر» في القرنين التاسع عشر والعشرين بنوع، مما يمكن تسميته بالقوة الناعمة في مجال الصحة العامة، فكانت «مصر» هي مقصد أشقائها العرب والأفارقة للعلاج.. ولعل الإخوة السودانيين -بشكل خاص- أكثر من يعرف حقيقة هذه الظاهرة، التي جعلت من الطبيب المصري سلعة نادرة يقصدها الجميع؛ طلبًا للعلاج، مهما كانت ظروفه.. إننا لازلنا نذكر أسماء الأعلام الكبرى في ميدان الطب المصري الحديث، بدءًا من «كلوت بك»، مُرورًا بأسماء، مثل: «نجيب محفوظ باشا» و«علي باشا إبراهيم» و«عبد الوهاب مورو» و«مظهر عاشور» و«عبد الله الكاتب» و«محمد مجدي»، وصولًا إلى الجيل الجديد من أمثال «أسامة سليمان» و«راضي سعد» في الجراحة، وغيرهما في مجالات جراحة المسالك، التي قد لا يعرف الكثيرون أن المفكر المصري الكبير «وسيم السيسي»، هو أحد رموزها.. كما أن هناك أطباء كبارًا، عرفهم المجتمع المصري وذاع صيتهم.. ولكن كانوا لا يجيدون لعبة العلاقات العامة والتأثير في الشارع.. وتحضرني هنا أسماء كبيرة، مثل: «إبراهيم بدران» و«محمود محفوظ» و«ممدوح جبر»، وغيرهم جميعًا من الكوكبة المضيئة، في عالم الطب المصري المعاصر.

إنني أتذكر عند وصولي إلى «لندن» أول مرة عام 1971؛ لألتحق بعملي في القنصلية العامة هناك، وتقدمت للدراسة في جامعة «لندن».. وجاء وقت اختبار اللغة الإنجليزية لكل المتقدمين من كل

الجنسيات، فلفت نظري أنهم قالوا يومها إن الطبيب المصري لديه مستوى الطبيب البريطاني نفسه، وليس بحاجة إلى شهادة معادلة، بينما يختلف الأمر بالنسبة للطبيب الهندي؛ الذي يحتاج إلى شهادة معادلة؛ لأن مستواه في ذلك الوقت كان لا يرقى إلى مستوى الطبيبين البريطاني والمصري.

هكذا كان حالنا وتلك كانت قيمتنا، وعندما تدهور التعليم المصري بشكل عام، تدهورت معه إمكانات الطبيب المصري، وأصبح يعيش على ذكريات الآباء الكبار؛ فانكمش الدور المصري إقليميًّا، وتراجعت مكانته التاريخية المشهود لها والمعترف بها، وأصبحنا نقف وحدنا دون أن نباشر ريادة المنطقة في مجال، كنا فيه الأوائل، وأنا أعرف حاليًا كثيرًا من العرب، الذين يذهبون للعلاج في المصحات العربية والمستشفيات الغربية.. ولكن بعضهم ممن كانت لديهم الفرصة للعلاج في أي مكان في العالم العربي، قد اختاروا «دولة الأردن»، ولعلنا نتذكر بهذه المناسبة الرئيس السوداني الأسبق، الفريق «سوار الذهب»، الذي تنازل -في تفردٍ غير مسبوق- عن الحكم طواعية، وأجريت له جراحة القلب المفتوح في العاصمة الأردنية، ويهمني هنا أن أسجل بعض الخواطر المهمة في هذا الموضوع:

أولًا: إن المصري القديم في العصر الفرعوني قد عرف «الطبابة» والتداوي قبل غيره؛ لذلك فإن تراكم الخبرة التاريخية، في المستشفيات الجامعية المصرية -كان ولايزال- كفيلًا بتخريج أفضل الكفاءات وأرقى العقول، وأكثرهم من خريجي أقسام الجراحة في الجامعات المصرية، أو لأكن صادقًا فإن دوافع بعضهم قد لا تكون قاصرة على الطب والنجدة الإنسانية، بل قد يرى البعض منهم أنها مقدمة لمهمات سياسية، لا أعرف حتى الآن لماذا يتصدرون المشهد قبل غيرهم، ويستمع إليهم الناس دون سواهم؟! وفي ظني أن الطب ليس وظيفة علاقات عامة، بقدر كونه أمرًا إنسانيًّا رفيعًا، لا يرقى إليه غيره من أصحاب الحرف، مهما كان نبل المقصد وحسن الدوافع.

ثانيًا: لقد أتاحت لي الأيام، في الفترة الماضية، أن ألتقي بالدكتور «مجدي يعقوب» لمدة ثلاثة أيام على التوالي، أثناء حضورنا المشترك لمجلس أمناء «مكتبة الإسكندرية»، واستمعت إلى الرجل وحاورته بعيدًا عن الرسميات، واكتشفت فيه الإنسان المهذب للغاية، الرقيق بغير حدود.. هو نموذج، لا أجد له نظيرًا في الطب المصري المعاصر.

ثالثًا: إن التفرقة تبدو، واضحة في السنوات الأخيرة، بين من يؤدي عمله بالكامل أو ينشطر عن الأصول، وأنا ممن يظنون -عن صدق- أن مشكلات «مصر» جميعها في حاجة إلى المتخصصين، في العلوم السلوكية وشخصيات الشعوب، وأظن أيضًا أن اسمًا كبيرًا مثل «أحمد عكاشة»، رئيس الاتحاد الدولي للطب النفسي، يمكن أن يكون مصدرًا للعرض عليه والاستماع منه.. وليس غريبًا في أن تأتي كوكبة من أهل الفكر والثقافة من مسقط رأسي؛ ليطلبوا مني أن أكون مرشحهم، للإشراف على جمعية اجتماعية جديدة، ولم أفعل ذلك.. ولكنني آثرت المضي إلى منزلي، متأملًا فيما جرى لنا ومقلبًا في دفتر أحوالنا، حتى عجزت عن الإجابة بالنسبة للاثنين معًا.

يكفي أن نعلم أن المستشفى الأمريكي في «بيروت»، والمراكز الطبية الملكية في «عمان» - «الأردن» - فضلًا عن الإمكانات الهائلة لدى أطباء الخليج؛ خصوصًا في «المملكة العربية السعودية»، قد أصبحت كلها متوافرة على نحو، قد تتضاءل معه الإمكانات المتاحة لأطباء الدولة المصرية، الذين يغزلون نسيج الوطن المتميز بأقل الإمكانات؛ فالطبيب المصري لا نظير له؛ شريطة أن تتوافر أمامه الإمكانات الحديثة، مع علم الهندسة الطبية، فضلًا عن حاجته إلى جيش متماثل في مجال التمريض.

.. هل يستعيد الطبيب المصري مكانته، وتعود مدرسة الطب المصرية؛ لكي تكون الرائدة في المنطقة من جديد؟!

## زيارة للسجن

دعتني أسرة صديقة لمشاركتهم زيارة ابنهم، الذي يقضي عقوبة السجن في واحد من السجون الكبيرة، على مشارف القاهرة، فلم أتردد وشاركتهم في الذهاب لزيارته؛ لأنه كان يريد أن يجد من يستمع إليه، ممن يثق فيهم.

فور خروجي من زيارته، قابلت في ردهة السجن شخصًا طويل القامة ضخم الجثة، قد أطلق لحيته ونظر إليَّ متهللًا ومرحبًا، وأعترف أنني لم أتعرف إليه في البداية، إلى أن أدركت أنه السيد «خيرت الشاطر»، القطب الإخواني الشهير، الذي كان يقضي مع زميله السيد «حسن المالك» عقوبة بالحبس، امتدت لبضع سنوات، واحتضنني الرجل وقبلني، وطلب قدحًا من الشاي، وهو ما لم أتمكن منه بسبب الموعد المحدد لمغادرة السجن، ووجدتني أقول له في مجاملة تلقائية، أرددها لكل سجين «فك الله أسرك ويسر أمرك»، وكان ذلك على ما أظن في شهر أكتوبر 2010، ثم قامت ثورة 25 يناير 2011، وخرج هو ورفاقه من السجن بطرق مختلفة لا يزال بعضها يمثل علامة استفهام حتى الآن.

بعد ذلك بعدة شهور، وقبل أن يقتحم الإخوان الحياة السياسية المصرية بشدة، ويفكروا في ترشيح أحدهم لرئاسة الدولة، أجريت اتصالًا بالسيد «خيرت الشاطر»؛ لعلي استطلع تصورهم للحياة السياسية بعد الثورة، ورحب بي الرجل على الجانب الآخر من الهاتف ترحيبًا واضحًا، وطلب أن يأخذ أرقام هواتفي؛ لأنه يريد التواصل معي.. ومضت الأيام، وتحول الإخوان عن موقفهم الذي كانوا يؤكدون فيه أنهم لن يقدموا مرشحًا لرئاسة الدولة، وأنهم يفضلون أن يكونوا في مقاعد المعارضة، يرقبون المشهد؛ بشرط إعطائهم مساحة من حرية الحركة.

إلا أن المفاجأة كانت بعد ذلك، في أنهم لم يكتفوا بمرشح واحد، وإنما قدموا «خيرت الشاطر» مرشحًا أصليًّا و«محمد مرسي» مرشحًا احتياطيًّا، وعندئذ تحقق ما توقعه الكثيرون من محاولة التلاعب والعبث بالمواقف، على النحو الذي عهدناه مع الجماعة منذ إنشائها.

ذات يوم قبيل الانتخابات النهائية، بين «محمد مرسي» و«أحمد شفيق»، اتصل بي صديق طالبًا التوسط لدى حملة الدكتور «محمد مرسي»؛ ليقبلوا مؤتمرًا صحفيًّا أسوة بما جرى مع الفريق «أحمد شفيق»؛ لإحداث التوازن وإشعار الأطراف كافة بأن هناك انتخابات حقيقية.. ولم أجد أمامي من اتصل به، إلا ذلك الشخص الذي قابلته في السجن مصادفة، وأعني به المهندس «خيرت الشاطر».. وبالفعل اتصلت برقم هاتفه فلم يرد، واتصلت برقم منزله، فردَّت علي فتاة شابة، كما هو واضح من الصوت، وعرفت أنها ابنته؛ فقلت لها إني أريد التحدث مع والدها، وذكرت لها اسمي بوضوح كامل.. وكانت المفاجأة أنها عادت إلى سماعة الهاتف؛ لكي تقول لي إن أباها يرى أن يكون الحديث بالنهار، وألا يأتي عن طريق اتصال بالمنزل!!

عندئذ، قارنت في أعماقي بين المقابلة التي تمت، والمكالمة الهاتفية الأولى، وما جرى للبشر من تحولات ولقيادات الإخوان، على وجه الخصوص، وآمنت بأن الظاهر غير الباطن، وأن الكلمات المعسولة والعبارات الطيبة في السجن وخارجه، تختلف تمامًا عن تلك المعاملة، التي تلقيتها منهم بعدما اقتربوا من السلطة.. وتلك ظاهرة خطيرة تعكس نوعية من الساسة، لا أمل فيهم ولا رجاء منهم..

أتذكر أننا دعينا بعد ثورة يناير، بشهور قليلة، إلى حفل كبير في أحد الفنادق الشهيرة بالقاهرة؛ لحضور إعلان حزب الإخوان المسلمين (الحرية والعدالة)، وحضره رموز المجتمع المصري كله؛ فقد كنا نأمل أن تكون تلك بداية لحياة سياسية جادة ومشاركة فاعلة في بناء الوطن، بعيدًا عن التصرفات الخفية والدهاليز، التي تعودتها الجماعة منذ نشأتها.. ولكن خيبة الأمل كانت كبيرة، عندما اكتشفنا أن ذلك كان وهمًا لا جوهر له، وسرابًا لا يقدم للوطن، إلا أسباب الانقسام وعوامل الفرقة وشيوع العنف.

لابد أن أعترف هنا بأن أحداث السنوات الأخيرة كانت كاشفة لكثير من الحوادث الغامضة في تاريخنا الحديث؛ فقد عرفنا مؤخرًا من هم الذين أحرقوا القاهرة في 26 يناير عام 1952، ومن هم الذين لا يؤمنون بالوطن، مع أن نبي الإسلام هو الذي قال، وهو يترك مكة: «والله إنك أحب بلاد الله إليَّ، ولولا أن أهلك أخرجوني ما خرجت»؛ فالوطن هو المولد والمستقر والمصير.

## رحيل عصر النجوم اللامعة

كان الأستاذ الراحل «محمد حسنين هيكل» هو أول من استخدم هذا التعبير؛ للتبشير بعصر مختلف وعالم جديد، تختفي فيه الزعامات الكبرى والشخصيات الاستثائية، وتبتعد عن المسرح السياسي الدولي الأسماء الكبيرة، مثل: «ماوتسي تونج» و«جواهر لال نهرو» و«عبد الناصر» و«شارل ديجول» و«جوزيف بروز تيتو»، بعد أسماء أخرى ملأت الدنيا، وشغلت الناس من أمثال «المهاتما غاندي» و«نيلسون مانديلا» وأيضًا «ونستون تشرشل»؛ فقد شبت الشعوب عن الطوق، وأصبحت تخشى الكاريزما الكاسحة وتقدر الحكام الواقعيين، الذين يمثلون شعوبهم بالوصول الديمقراطي، من خلال الانتخابات العامة؛ إذ إن كاريزما الحاكم تعمي الأبصار، وتجعله فوق الحساب، كما أنها تضع

الشعوب أمام مفترق الطرق بعد رحيل النجم الساطع الذي عشقته الجماهير، وابتلعت منه، وغفرت له كل أخطائه؛ لأنه نجمها المفضل وزعيمها الخالد.

ولاشك أن ذلك التطور قد غيَّر من شكل الحكم، ووضعنا أمام عصر مختلف تمامًا، تقلق فيه الدول من الزعماء أصحاب الشعبية الكاسحة والتأثير الذي لا يبارى، ويبدو وكأنه مخدر عصري، تستكين قوى المعارضة أمامه، وتسلم له التيارات السياسية المختلفة، ولاشك - أيضًا - أن التفرد بالحكم يؤدي –بالضرورة- إلى الوقوع في أخطاء غير محسوبة، كما يؤدي الأمر إلى العصف بالديمقراطية والاعتداء على مقومات المجتمع الأساسية.

في تاريخنا الوطني نماذج كبيرة لشخصيات ضخمة؛ ففي عصرنا الحديث، عرفنا «محمد علي» مؤسس الدولة المصرية الحديثة، و«الخديو إسماعيل» صاحب نظرية تحويل «مصر» إلى دولة شبه أوروبية، كما عرفنا «جمال عبد الناصر» بزعامته الهائلة، التي أحدثت تحولًا كبيرًا في العقل المصري، على نحو لا تزال آثاره باقية بيننا.. وعندما جاء «السادات»، أصبحنا أمام رجل دولة من طراز مختلف، يؤمن بالواقعية السياسية، ويلعب على المتغيرات الدولية والإقليمية على نحو غير مسبوق.

إلا أن الجماهير تظل وفية لنجمها المفضل وزعيمها المفدّى، حتى بعد رحيله بما يقرب من نصف قرن؛ فالجماهير عاطفية التوجه، تتعلق بمن انحاز للطبقات الدنيا، واهتم بقضية العدالة الاجتماعية.

لقد عشت في «الهند» سنوات ورأيت تقديس الهنود لـ «المهاتما غاندي» واحترامهم لـ «جواهر لال نهرو»، وقد كان الأول صاحب فلسفة فريدة.. أما الثاني، فقد كان صاحب سياسة حكيمة، وهما يشكلان معًا ثنائيًّا تاريخيًّا في سماء «الهند» الحديثة، ويهمنا هنا أن أسجل الملاحظتين التاليتين:

أولًا: إن لكل دولة ظروفها، ولكل شعب شخصيته، ولا يمكن الجزم بالحاكم الأفضل لبلد معين، إلا من خلال التجربة الذي يعي فيها ذلك الحاكم جيدًا لحظة الانصراف.. والكل يتذكر العملاق الفرنسي – شكلًا وموضوعًا – الجنرال «شارل ديجول»، الذي اشترط نسبة معينة في استفتاء عام 1968، وعندما لم ترق له النتيجة، آثر الانسحاب، رغم أنه كان يستطيع بمنطق الشرعية أن يستمر في الحكم، ولكنه «ديجول» قائد المقاومة ضد النازي، وبطل فرنسا الحديثة.

ثانيًا: إن الديمقراطية، بمفهومها الغربي، لازالت قاصرة عن تحقيق العدالة السياسية في المجتمعات المتخلفة؛ إذ ينتشر الجهل ويحتدم الصراع الطبقي، وتبدو الديمقراطية في هذه الحالة وكأنها ترف، لا تحتاجه الشعوب المغلوبة على أمرها المقهورة إرادتها؛ لذلك برزت تعبيرات جديدة تتحدث عن الديمقراطية، بمنطق مختلف، يقوم على التوافق في الرأي، ولا يقوم بالضرورة على أغلبية الأصوات؛ خصوصًا وأن النظام الانتخابي ليس قادرًا في كل الأوقات على إفراز التمثيل الحقيقي للقوى السياسية في المجتمع.. من هنا، أصبحت عودة بعض الدول إلى نجومها اللامعة أمرًا محتملًا؛ خصوصًا بعد أن جربت تلك الدول الاستسلام المطلق لشعارات الديمقراطية الحديثة، فكان الذي حدث هو أن غاب الأمن، وعمت الفوضى، ولم تتحقق لا الديمقراطية ولا التنمية.

إن نظرية الحكم معقدة للغاية، وتحتاج إلى نوع من المواءمة؛ وفقًا لظروف كل دولة واحتياجاتها، ولذلك كان طبيعيًّا أن نقول إن اختفاء عصر النجوم اللامعة لم يتحقق تمامًا، وإن البدائل لم تنجح هي الأخرى على النحو المطلوب، بل لازلنا أمام إشكالية لا تنتهي، تقوم على الموازنة بين إرادة الشعب في جانب، ومصلحته أحيانًا في جانب آخر.

إن الأستاذ «محمد حسنين هيكل» الذي كتب عن انتهاء عصر النجوم اللامعة، هو ذاته الذي كان جزءًا من ذلك العصر، بشراكة الحكم مع الرئيس «عبد الناصر».. ولكن الدنيا تتغير، والعالم يجري، ونحن نلهث وراءه!

يوم رفع العلم المصري في «طابا»

عاصرت عرض قضية طابا على محكمة العدل الدولية، وكنت شخصيًّا شديد القلق من إمكانية كسب إسرائيل للقضية، لا لأن الحق معها؛ فهي أرض مصرية خالصة، بما لا يقبل الشك.. بل إن هناك أراضٍ أخرى مصرية الأصل، مثل قرية «أم الرشراش» لم تستردها مصر.. ولكن مصدر قلقي كان، هو إدراكي أن إسرائيل نافذة في الدوائر الدولية والمنظمات العالمية، ولديها ممثلون وعملاء في كل مكان، وخشيت أن يتم التلاعب لصالحها، ولكن مصر شكلت فريقًا قانونيًّا متميزًا برئاسة الراحل الأستاذ الدكتور «حامد سلطان»، وعضوية الدكتور «وحيد رأفت»، وأستاذ القانون الدولي «مفيد شهاب»، والدبلوماسي القانوني د. «نبيل العربي».. بالإضافة إلى المؤرخ الراحل «يونان لبيب رزق»، وعالم الجغرافيا الدكتور «أبو الحجاج».

لقد أدار الدكتور «عصمت عبد المجيد» حركة هذا الفريق برصانة وهدوء، بل إن الرئيس الأسبق «مبارك» ذاته أولى ذلك الموضوع عنايته المباشرة واهتمامه الخاص، وكنت وقتها سكرتيرًا للمعلومات في مكتب الرئيس.. وبذلنا جهدًا كبيرًا في وضع أسئلة التحكيم وبلورتها، فيما يسمى (المشارطة)؛ خصوصًا وأن التحكيم الدولي يستمد ولايته من قبول طرفي النزاع له، وهو ما حدث في قضية طابا، التي شغلت الرأي العام قرابة ثلاثة أعوام.

وقد أسهم في وصول الحق إلى مصر جهد عدد من أساتذة الجغرافيا، وحصول مصر على خرائط من الأرشيف العثماني في تركيا، كما قدم «إسماعيل بك شرين»، آخر وزير للحربية في العصر الملكي وزوج الأميرة فوزية شقيقة «الملك فاروق»، من جانبه إسهامًا بخريطة، تؤكد حق مصر في استعادة أرضها في طابا.. وعندما صدر الحكم النهائي لصالح مصر، كان ذلك انتصارًا كبيرًا، وتحدد يوم الاحتفال برفع العلم في طابا، أمام تجمع مهيب، يتقدمه رئيس الدولة وكبار الشخصيات وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي.

في طريق العودة من الاحتفال جاءت جلستي في الطائرة (الهليكوبتر)، إلى جانب مفتي الديار المصرية وقتها، الراحل الدكتور «محمد سيد طنطاوي»، الذي أصبح شيخًا للأزهر بعد ذلك.. وما أن جلسنا في الطائرة متجاورين، حتى بدأ ذلك العالم الجليل يقول لي إنه يريد أن يحمِّلني رسالة إلى الرئيس «مبارك»، نصها أن الشيخ ذهب لزيارة قريته في «مركز البلينا» بصعيد مصر، ولفت

نظره أن الأسر القبطية قد غادرت القرية لتحتمي بالمدن؛ بسبب تصاعد حدة التعصب الديني والضغط على الأقباط، وأضاف الشيخ الجليل إن ذلك أمر لا يقبله الإسلام، ولا يرضى به ولي الأمر.. فهم أهل كتاب، ولا يجب أن نعاملهم بغير ما أمرنا به الإسلام الحنيف.

حملت رسالة الدكتور «محمد سيد طنطاوي» إلى الرئيس الأسبق، الذي تأثر بها كثيرًا، وكان يحكيها لكبار المسئولين، وقد قلت للشيخ يومها: «إن شهر رمضان المبارك على الأبواب، وأتمنى على الله أن تكون بدايته هي يوم الجمعة وليس الخميس؛ فسوف نسافر صباح ذلك اليوم في زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ فنظر إليَّ الشيخ ــ وكان يحترم الشرعية كثيرًا ــ وقال: «هل هذه رغبة السيد الرئيس، أم أنها طلب منك؟» فأسقط في يدي، وقلت له: «إن الرئيس لا دخل له في هذا على الاطلاق.. وإنما هي مطلب مني، إذا كان ذلك شرعيًّا، وضحكنا معًا، وأدركت أن العلاقة بين رجل الدين الكبير والسلطة ذات أهمية خاصة، يحرص عليها الطرفان.

إن المعركة القانونية والدبلوماسية التي خاضتها مصر لاستعادة طابا، هي واحدة من أنصع صفحات تاريخنا الحديث، ولذلك فإنها تستحق الإشادة دائمًا؛ فمصر استعادت أرضها المحتلة بكل الطرق، وهي الحرب المسلحة والمفاوضات المباشرة، ثم بالتحكيم الدولي؛ لأن تراب مصر غال على أهلها، ولأن خريطة مصر هي واحدة من أقدم الخرائط في الوجود.. كما أن المصري ينتفض، إذا مُسَّت أرضه أو جرى العبث بمياهه.. تلك حقيقة ندركها منذ بدايات العصر الفرعوني حتى الآن.

إننا نقول دائمًا إن مصر كانت -ولا تزال- وسوف تظل عصية على أعدائها، قوية أمام خصومها، قائدة في الحرب، ورائدة في السلام.

عندما جرى منعي

من الكتابة في «الأهرام»

أثار رحيل الكاتب الصحفي الكبير «إبراهيم نافع» جزءًا من مخزون الذكريات لدي، وأختار منها ما جرى منذ ما يقرب من خمسة عشر عامًا؛ ففي عام 2004 وجَّه «الكنيست الإسرائيلي» دعوة للأستاذ الدكتور «أحمد فتحي سرور»، رئيس مجلس الشعب، لحضور جلسة في البرلمان الإسرائيلي بحضور رئيس الوزراء حينذاك «إيريل شارون»؛ احتفالًا بمضي ربع قرن على اتفاقية السلام (المصرية – الإسرائيلية)، التي جرى توقيعها في 26 مارس 1976.

عندما علم الرئيس الأسبق «مبارك» بالدعوة، رأى الاكتفاء بإيفادي؛ باعتباري رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري، وأبلغني الدكتور «سرور» بذلك، ووافقت من حيث المبدأ؛ احترامًا لمسئوليتي في موقعي، ولكنني طلبت أن يتاح لي أن ألقي كلمة في ذلك الاحتفال أمام أعضاء «الكنيست»، منتويًا فيها التركيز على ثوابت الحقوق الفلسطينية، التي لا يملك أحد العبث بها.. إلا أنه عند الاتصال بالجانب الإسرائيلي، وإبلاغهم بمطلبي، كان ردهم بأنه لن يتاح لي أن أتحدث أمام المجلس، لكني أستطيع أن أتحدث فقط إلى الصحافة، بعد انتهاء الجلسة؛ فاتخذت ذلك

ذريعة للاعتذار عن هذه المهمة الثقيلة، وسافرت وقتها إلى «جنيف»؛ لعلاج مفصل الركبة، واعتبر الرئيس «مبارك» ذلك تهربًا من المهمة.. واستشاط غضبًا، ولكنني لم أتمكن من التراجع عن موقفي الرافض؛ لمنعي من الحديث أمام أعضاء «الكنيست».

إزاء ذلك الموقف، جرى عرض المهمة على الراحل أ.د. «عبد الأحد جمال الدين»، الذي كان زعيمًا للأغلبية في مجلس الشعب؛ فوافق على ذلك، ولكن جاءت التصرفات الإسرائيلية العدوانية قبل المناسبة بأيام قليلة؛ فاغتالت السلطات هناك الشيخ «أحمد ياسين»، ثم تلته بعد ذلك باغتيال خليفته «عبد العزيز الرنتيسي»؛ فجرى نسف المهمة من أساسها.. وقرر الرئيس الأسبق عدم المشاركة في المناسبة؛ نتيجة للتصرفات الإسرائيلية الحمقاء، ولكن غضبه عليّ ظل قائمًا لعدة شهور؛ لأنني عصيت التعليمات من بدايتها؛ إذ أنني لم أشأ أن أحرق اسمي، دون أن يكون لذلك تأثير إيجابي في تسجيل موقف بلادي من الحقوق الفلسطينية في كلمة باسم مجلس الشعب المصري، أمام «الكنيست» مذكرًا أعضاءه بأن السلام الشامل والعادل، كل لا يتجزأ، وأن ذكرى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية يجب أن تكون حافزًا لذلك.

في ذلك الأسبوع، أرسلت مقالي المعتاد إلى صحيفة «الأهرام»، ولكن عندما تصفحت العدد الذي تنشر فيه مقالتي، لم أجدها وباتصالات سريعة مع بعض الأصدقاء في الصحيفة، أدركت أن ثمة تعليمات قد صدرت بمنع نشر مقالات لي، في الصحافة الحكومية، وامتد المنع أيضًا إلى الظهور على شاشات التليفزيون، وقد تحملت ذلك لمدة تزيد عن ستة أشهر، وكنت راضيًا بما جرى؛ لأن ذلك هو ثمن لقراري المستقل.. وأعترف أن الأستاذ «إبراهيم نافع» - رحمه الله - كان يسعى لإعادتي للكتابة، إلى أن اتصل بي الرئيس ذاته صباح أحد الأيام، وقال لي: «إن الذي ضايقني منك، هو خوفك من الحملة الإعلامية عليك، التي كان يقودها الكاتبان الصحفيان «عادل حمودة» و«مصطفى بكري»».

بعد ذلك بسنوات قليلة، جرى منعي مرة أخرى من الكتابة في «الأهرام» تحديدًا باعتبارها الصحيفة شبه الرسمية للدولة، وكان السبب أنني نشرت مقالًا في صحيفة «المصري اليوم»، أبرز فيه إعجابي الشديد بموهبة الأستاذ «محمد حسنين هيكل»، وتاريخه الحافل في مناسبة عيد ميلاده وقد ظل المنع عدة شهور، حاول فيها رئيس التحرير الصديق أ. «أسامة سرايا» إعادتي للكتابة؛ حتى نجح في ذلك، من خلال حوار له مع الرئيس الأسبق «مبارك»، حول هذا الأمر، منتصرًا لحرية الصحافة التي يؤمن بها.

تعلمت من التجربتين معًا أن حرية التعبير هي أغلى ما يملك الإنسان، وأن الحجر عليها أمر صعب يصيب صاحبه بالإحباط والحزن، بل إنه أمر يقترب أحيانًا من قرار المنع من السفر، أو الحرمان من الحقوق السياسية، ولقد كانت فترة منعي من الكتابة، أو الظهور على شاشة التليفزيون قاسية، رغم أنها لم تمتد إلا لبضعة شهور..

أتذكر ذلك حاليًا بالعرفان للكاتب الراحل «إبراهيم نافع»، الذي كان يسعى دائمًا في الخير، ويحافظ على كرامة من يكتبون، بل ومشاعرهم أيضًا بهدوئه المعتاد، كما أتذكر للأستاذ «أسامة سرايا» جهوده في الدفاع أيضًا عن حرية الرأي، ومحاولة التوسط لرفع قرار المنع عمن يصيبهم ذلك.

سوف تظل «الأهرام» قلعة شامخة للحريات، يمتد تاريخها لما يقرب من قرن ونصف من الزمان.

«الخنساء» في مجلس الشعب

تمثل سنوات وجودي في البرلمان المصري فترة مرهقة في مجمل حياتي العملية؛ فقد دخلت المجلس في السنوات الخمس الأولى بالتعيين، ثم تبعتها سنوات خمس أخرى بالانتخاب، بعد معركة أسميها «أم المعارك» في دائرة «دمنهور»، عاصمة المحافظة التي أنتمي إليها؛ حيث كان منافسي قطبًا إخوانيًّا عتيدًا، وأثارت تلك المعركة لغطًا شديدًا؛ حتى أصدرت محكمة النقض رأيها بسلامة العملية الانتخابية.. وقد أبدت المحكمة الرأي ذاته مرتين: الأولى في عهد الرئيس الأسبق «مبارك»، والثانية في عهد الرئيس الأسبق «محمد مرسي».

إن الذي يهمني هنا، هو أن تجربة الحياة النيابية في «مصر» تجربة معقدة؛ لأن شعبنا يعتبر النائب (مندوب طلبات).. أما الوظيفة التشريعية والرقابية، فلا يلتفت إليها المواطن العادي، ولكنه يريد فقط قضاء مصالحه الشخصية، هو وأسرته، إلى جانب بعض الخدمات العامة والاستثناءات، دون الغوص في تفاصيل الحياة السياسية وكواليس العمل العام.

إن النادرة التي أرويها هنا ترتبط بنائب من صعيد مصر، أحمل له محبة وإعزازًا؛ حيث كانت وظيفته الأساسية قبل دخول البرلمان هي أنه مسئول عن (الثقافة الجماهيرية) في قطاع الصعيد.. وذات يوم، انبرى صاحبنا متحدثًا أمام المجلس في موضوع معين، ثم استشهد فجأة بشاعرة العرب «الخنساء» قائلًا: «لقد قالت «الخنساء» ترثي أخاها حجرًا»، ثم استطرد فيما يقول، فقلت له بصوت لا يسمعه غيره - فقد كان يجلس قريبًا مني – «لقد كانت ترثي أخاها صخرًا، وليس حجرًا»، فرد عليَّ أمام المجلس كله بصوت مرتفع: «صخر أو حجر كله طوب!»، فضج الكثيرون بالضحك لهذا الرد السريع، الذي يعبر عن القدرة على تجاوز المواقف الصعبة في الأحاديث المختلفة.

إنني أسوق هذه النادرة؛ لأنني أدرك أن لها أيضًا قصصًا مماثلة عن نوادر شهدتها في حياتي البرلمانية، فقد جاءني النائب المناضل «أبو العز الحريري» - رحمه الله - وقال لي: «إنني أريد أن أهاجم بيان حكومة د. «عاطف عبيد» بقسوة؛ لأنني غير موافق على توجهات تلك الحكومة، فبم تنصحني؟»، فقلت له: «لكي يمر حديثك، يجب أن تجعل لرئيس الجمهورية مقامًا بعيدًا؛ بحيث لا يبدو النقد موجهًا إليه، ولكنه قاصر فقط على الحكومة ورئيسها»، فقال لي: «سوف أفعل ذلك، بل وأزيد عليه أن أوجه التحية لقرينة الرئيس أيضًا، وليس الرئيس وحده».

بالفعل، طلب النائب «أبو العز الحريري» الكلمة في جلسة التعليق على مشروع الموازنة، ثم انبرى مهاجمًا حكومة الراحل د. «عاطف عبيد»، معتبرًا أنها من أسوأ الحكومات المعاصرة من وجهة

نظره، وقال: «إن رئيسها كان وزيرًا لوزارة قطاع الأعمال، ولم يكن ناجحًا على الإطلاق؛ حتى أصبح رئيسًا للوزراء، فتكتمل دائرة الفشل»، فدق د.»فتحي سرور»، منبهًا العضو بأنه غير مسموح بالتجاوز في انتقاد المسئولين؛ فكان رد «أبو العز الحريري»: «إن ما أقوله هو صفقة متكاملة، فيها تحية للسيد رئيس الجمهورية والسيدة قرينته.. أما نقدنا لرئيس الوزراء، فهو جوهر المسألة، ولا تراجع عنه»، ثم وجدته ينظر نحوي، وكأنما يقول إن تلك مشورتي، ويدعوني لإبداء رأي داعم لما يقول.. ولم يكن ذلك ممكنًا بسبب الحساسية الزائدة لدى المسئولين تجاه النقد، حتى ولو كان محدودًا ورقيقًا.

إنني لازلت أتذكر المواجهات الحادة بين بعض المسئولين في الحكومة في جانب، وممثلي الشعب من النواب في جانب آخر.. ولقد لاحظت أنه رغم أن مصر بلد يتمتع بوجود رأي عام قوي، تجاه القضايا المختلفة، إلا أن ذلك التميز لا يرتبط على الجانب الآخر بتنامي الحياة الديمقراطية وازدهارها، وتلك معادلة صعبة في التركيبة المصرية لا نكاد نجد لها مثيلًا.. ولازلت أتذكر أن بعض نواب الشعب كانوا لا يحضرون الجلسات إطلاقًا، وإذا جاءوا إلى المجلس، فإنهم كالزائرين، الذين يجلسون في (البهو الفرعوني)، يحتسون القهوة والشاي، متصورين أن تلك هي مهمة النائب البرلماني، على اعتبار أنها نوع من الوجاهة الاجتماعية، والتميز بين أبناء دائرته.

## المهمشون

كتب عميد الأدب العربي كتابه الشهير «المعذبون في الأرض».. وجاء الوقت الآن لكي نكتب مقالًا بعنوان «المهمشون في الأرض»، وتعبير التهميش هو تعبير خطير؛ لأنه لا يمكن الإمساك بدلالة قانونية له، بل إنه تعبير أقرب إلى الحياة السياسية والمفهوم العام لحقوق الإنسان، أكثر منه تعبيرًا قانونيًّا، فقد تكتمل للفرد المقومات كافة لتحديد مركزه القانوني، ولكنه يكتشف كل يوم أنه مهمش؛ أي إنه لا يعد جزءًا لا يتجزأ من جوهر الحياة، بل إنه يقف كالمراقب الذي يشهد المباراة ولا يشارك فيها..

إنني أحسبه في هذه الحالة مواطنًا من الدرجة الثانية، وقد لا يرتبط الأمر بعقيدة الشخص أو لغته أو جنسه، ولكنه يجد نفسه في مؤخرة الطابور، ولا يستطيع الفكاك مما وجد نفسه فيه، والأمر هنا يطرح عددًا من الملاحظات:

أولًا: إن مبدأ المواطنة يبقى هو الحل الأمثل؛ للحيلولة دون سقوط نسبة من المواطنين في دائرة التهميش؛ إذ إن المفهوم الدقيق لكلمة «المواطنة» هو أنها تعني المساواة بين مختلفين، فقد يكون ذلك مسلمًا، والآخر مسيحي، وهذا غني وذاك فقير، وتلك امرأة وهو رجل.. ولكننا نجدهم في النهاية يتساوون في المراكز القانونية، رغم الاختلافات القائمة بينهم في الجوانب كافة.. إن المواطنة حل سحري عادل، يضع الجميع على قدم المساواة، ولا يسمح بالتفرقة لسبب، يقوم على المفاضلة أو التمييز.

ثانيًا: إن استقرار الحريات العامة وشيوع الروح الوسطية والفكر المعتدل، هي روافد تصب في خانة الاستقرار، الذي تنشده المجتمعات وتسعى إليه الدول.. وجدير بالذكر أن المناخ الخانق، الذي يفتقر إلى الحريات العامة، هو مناخ يؤدي في النهاية إلى مجموعة من المخاوف، قد تشعر البعض بالتسكين على درجة أقل من المواطن العادي، وهو أمر مؤسف حقًّا.. ولا أزال أتذكر العبارة الرصينة للبابا الراحل «شنودة الثالث»، التي قال فيها: «إن الأقباط لا يشعرون بالاضطهاد أو تمييز سواهم عليهم، ولكنهم يشعرون بالتهميش»، وهو وصف يبدو دقيقًا من البابا الراحل، ولكنه يعبر عن مرحلة تجاوزتها مصر؛ فمكانة المرء تحددها جهوده وخبراته وتجاربه، والوعي العام الذي ينطلق منه.

ثالثًا: إن الفقر بالتأكيد يعتبر عاملًا أساسيًّا في تحديد نوعية المهمشين وطبيعة النظرة إليهم، وأتذكر من سنوات عملي في «الهند» كيف كان هناك نظام طبقي، يضع في السفح ملايين المنبوذين ممن يعيشون في قاع المجتمع، ولا يقبل أحد أن يمسسهم، فهم كديدان الأرض، نعلم عنها ولكن لا نتعامل معها!

لقد تغيرت الدنيا وتطورت الحياة، وانتهى عصر المهراجات وسقط عصر المنبوذين؛ لأن عصور العبودية قد انتهت، وزمان الرق قد ولّى، وأصبح من الممكن لمن يأتي من أسرة مهمشة طبقيًّا واجتماعيًّا وماديًّا، أن يصعد السلم من أدنى درجاته إلى أعلاها، دون تردد أو خوف أو تعويق.. ونقول هنا مرة أخرى إن الوعي العام قد تطور، وأقصد به الوعي الإنساني بالمعنى العالمي، وليس بالمقاييس المحلية؛ إذ أنه لا خلاف على أن هناك معايير تمثل «مسطرة» للحد الأدنى من حقوق الإنسان.. وربما كان العامل الاقتصادي واحدًا منها؛ لذلك فإن ترك الفقراء بأوضاعهم المزرية عمل يتنافى مع حقوق الإنسان، التي تطالب بضمان حد أدنى من مستويات المعيشة المقبولة، وهذه نقطة لا يدركها الكثيرون، ويتصورون أن الغنى والفقر مباراة مفتوحة، بينما تبدأ وظيفة الدولة من حماية الأضعف، مهما كان نظامها السياسي وعقيدتها الفكرية.

رابعًا: تتأثر الجماهير دائمًا بالحاكم، الذي ينظر إلى المهمشين، ويسعى إلى رفع المعاناة عنهم، وتخفيف وطأة الضغوط التي يتعرضون لها؛ لذلك لازالت الجماهير المصرية ترفع صور «عبد الناصر» في المناسبات المختلفة؛ لأنها لا تقوم بعملية تمييز سياسي له، ولكنها تمضي في احتفاء عاطفي برجل، خرج من صفوفها ودافع عن يقين بحقوقها، كما أن كلًّا من «غاندي» في «الهند»، وإلى حد كبير، «مانديلا» في إفريقيا كان محاميًا عن المهمشين، ومدافعًا عن حقوق الضعفاء، وصاحب دعوة لحماية الطبقات الأشد فقرًا والأكثر عددًا.

إن قضية المهمشين هي قضية العدالة الاجتماعية، والمساواة الإنسانية، والحرص على استقرار الشعوب، ورفاهية الأمم.. فلن تكون سعيدًا مهما أعطتك الدنيا، إذا كان من حولك يشعرون بحق أنهم مهمشون، يعيشون خارج دائرة التاريخ، أو واقع الجغرافيا؛ فلا الزمان زمانهم ولا المكان لهم.

إنهم مهمشون!